

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سطيف 1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة



مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه

في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة

|| تحت عنوان: ||

## دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر

### في الدول النامية

#### دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش

إشراف الأستاذ:

أ.د. مرعي حسيب

إعداد الطالب:

موساوي محمد الياقوت

لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

رئيسا

جامعة سطيف 01

أستاذ التعليم العالي

أ.د. صالح صالح

مشرفا ومقررا

جامعة برج بوعريش

أستاذ التعليم العالي

أ.د. رحيم حسين

مناقشا

جامعة قسنطينة 02

أستاذ التعليم العالي

أ.د. بوعشة مبارك

مناقشا

جامعة سطيف 01

أستاذ محاضر قسم "أ"

د. بودرامة مصطفى

السنة الجامعية: 2013/2012

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما؛  
إلى الإخوة الأعزاء والأخوات العزيزات وأزواجهم؛  
إلى زوجتي العزيزة وأهلها؛  
إلى كل الأهل والأقارب؛  
إلى جميع الزملاء والأصدقاء.

## ﴿شكر و عرفان﴾

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الملك العظيم العلي الكبير الغني اللطيف  
الخبير المنفرد بالعز والبقاء والارادة والتدبير الحي العليم الذي ليس كمثلته شيء وهو  
السميع البصير، تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير، أحمده حمد عبد  
معترف بالعجز والتقصير، وأشكره على ما أعان و تيسير العسير، وأشهد أن لا إله إلا  
الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله البشير النذير السراج  
المنير المبعوث إلى كافة الخلق من غني وفقير ومأمور وأمير، صلى الله وسلم عليه وعلى  
آله وأصحابه أجمعين أما بعد،

أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى الأستاذ القدير: **أ.د. رحيم حسين**  
على قبوله الإشراف على هاته المذكرة، وعلى كل ما قدمه لي طيلة فترة إعدادها، من  
تنبيهات راجحة وتوجيهات قيمة وتصويبات سديدة.  
كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة  
بحثي.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل وإخراجه بشكله  
هذا، ولكل من شجعني ولو بكلمة طيبة.

محمد الياقيني.

# مقدمتہ

## مقدمة:

يعتبر الفقر مشكلة عالمية و ظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات بيئية و سياسية ، وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع بغض النظر عن مستوى تطوره الاقتصادي والاجتماعي، لذا أصبحت تشكل إحدى أهم مشكلات العصر و انشغال رئيسي لدى الاقتصاديين والساسة في الدول المتقدمة والنامية على السواء.

إلا أنه يجب الإشارة إلى أن الإنسانية تعيش على وقع مجموعة من الفروق و التناقضات، فأقلية من الدول المتقدمة تسيطر على أكثر من أربعة أخماس الثروة العالمية، إذ أن أفرادها يعيشون في حالة كفاية من ضروريات الحياة من مأكّل و مشرب و صحة و تعليم، مقابل غالبية من الدول النامية يعيش أفرادها في ظل الفقر و الحرمان، فهم أقل حظاً من غيرهم فبالكاد تتوفر لديهم ضروريات الحياة، فهم يعانون من الفقر والجوع والبطالة و نقص التعليم و الأمراض، ومن هنا يظهر بوضوح ارتباط ظاهرة الفقر في البلدان النامية أكثر منها في البلدان المتقدمة.

كما أن مفهوم الفقر يختلف باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة، ولا يوجد إتفاق دولي حول تعريف الفقر، نظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر عليه، إلا أنه هناك اتفاق حول وجود ارتباط بين الفقر والإشباع من الحاجات الأساسية المادية أو غير المادية، فحسب تقرير البنك الدولي لسنة 2007 فإن أول ما تشير إليه خريطة الفقر في العالم هو مستوى الدخل اليومي، فإذا كان أقل من 1 دولار للفرد الواحد يصنف صاحبه ضمن مجموعة الفقراء، و وفق هذا المعيار يعيش في العالم أكثر من 1.3 مليار فقير وهذا ما يعادل خمس سكان المعمورة.

ولعل الانعكاسات الخطيرة لظاهرة الفقر جعلها من بين أهم تحديات التنمية المستدامة، إذ تؤثر على جوانبها وأبعادها المختلفة وتشكل عقبة أمام تحقيق أهدافها، مما جعل معالجة هذه الظاهرة أولى أهداف الألفية الإنمائية، و ذلك لأن الحق في التنمية يتطلب إدراج مكافحة الفقر ضمن السياسات التنموية بشكل صريح من خلال التأثير على مستويات الدخل والصحة و التعليم و تحقيق الرفاهية للعائلات الفقيرة في معظم الدول النامية، الذي يُعتبر ضرورة في سبيل إحداث ديناميكية تنموية عن طريق تامين ما تزخر به هذه البلدان من ثروات، و من أجل تحقيق مصلحة شعوبها بالدرجة الأولى لا في زيادة تكريس التبعية للدول المتقدمة ، لذا وجب البحث عن برامج وسياسات تصب في مصلحة الفئات الفقيرة خاصة في الدول النامية.

تعد برامج التمويل المتناهي الصغر من البرامج التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها كأداة لمكافحة الفقر في بعض الدول النامية، و ذلك من خلال إتاحة التمويل للفقراء ومحدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملائها، حيث تقدم برامج التمويل المتناهي الصغر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، كخدمات الإقراض و التأمين والادخار وتحويل الأموال لتلبية الإحتياجات المالية للفقراء النشطين إقتصادياً، القادرين على بدء مشروعات إقتصادية مدرة للدخل.

إنطلاقاً من ذلك، فإن تقديم الخدمات المالية للفقراء النشطين إقتصادياً، من شأنه زيادة دخل الأسر وتخفيض معدلات البطالة والفقر، وهذا ما يرافقه خلق طلب واسع على السلع و الخدمات الأخرى، خاصة ما يتعلق بخدمات

التغذية والتعليم والصحة. و عليه فإن وصول هذه الفئات من المجتمع إلى الخدمات المالية عبر برامج التمويل المتناهي الصغر يعد من الأدوات الأكثر فعالية في محاربة ظاهرة الفقر في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

ولقد تزايد الاهتمام الدولي بصناعة التمويل المتناهي الصغر منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث شهد ظهور العديد من المؤسسات المتخصصة التي تقدم خدمات التمويل المتناهي الصغر، ويرجع هذا الإهتمام إلى نجاح بعض الدول النامية في الحد من ظاهرة الفقر عن طريق تبني برامج للتمويل المتناهي الصغر، وبصفة أخص خدمات القروض المتناهية الصغر، على غرار بعض دول جنوب شرق آسيا، وبنغلاديش على وجه الخصوص، هذا ما جعل المجتمع الدولي يراهن على فكرة التمويل المتناهي الصغر للحد من الفقر من خلال تمكين الفقراء عموماً، و إتاحة الفرصة أمامهم لزيادة مداخيلهم عن طريق خلق فرص توظيف جديدة تساهم في إنقاذهم من دائرة الفقر.

إنطلاقاً من هذه المعايير عرفت برامج التمويل المتناهي الصغر نمواً جيداً في السنوات الأخيرة ويعتبر إعلان هيئة الأمم المتحدة لسنة 2005 «السنة الدولية للتمويل المتناهي الصغر» بمثابة الإقرار الدولي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التمويل المتناهي الصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة مثل البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بنوك التنمية الإقليمية، بنوك و وكالات التنمية المحلية، المنظمات غير الحكومية، بنوك الفقراء، وغيرها من المؤسسات، سواء من حيث أهمية الخدمات المالية المتاحة للجميع، أو من حيث أهمية المشروعات المصغرة المحدثة في ظل هذه البرامج ودورها في توفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشة.

والجزائر كغيرها من الدول النامية، وفي إطار سعيها الحثيث لتحقيق التنمية المستدامة أعطت أهمية بالغة لمكافحة ظاهرة الفقر، وذلك باعتمادها لسياسات واستراتيجيات مختلفة، وهذا لمعالجة الآثار السلبية المترتبة على أفراد المجتمع، التي خلفتها برامج الإصلاح الاقتصادي في الثمانينات وما نتج عنها، كالوقوع في أزمة المديونية الدولية التي عانت منها الجزائر، بالإضافة إلى مخلفات برامج التثبيت والتعديل الهيكليين في التسعينات. كل هذه العوامل ساهمت في تفاقم مشكلة الفقر وارتفاع معدلات البطالة، ما أدى إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة، خاصة في الوسط الريفي.

ونظراً للمكانة التي يلعبها قطاع التمويل في العملية التنموية، وفي ظل تراجع الجدارة المالية للأفراد في المجتمع الجزائري، لعدم تمكن الكثير منهم من توفير الضمانات الكافية للاقتراض من البنوك التقليدية، كان من الضروري البحث عن سبل جديدة للتمويل تتوافق مع تلك المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تميز المجتمع الجزائري، لذا بادرت السلطات في الجزائر إلى محاولة وضع الآليات اللازمة والكفيلة بتوفير التمويل الذي يصب في مصلحة الفقراء.

وعلى الرغم من حداثة تجربة الجزائر في مجال التمويل المتناهي الصغر، لعدم وجود مؤسسات مختصة بهذا النوع من التمويل، على غرار النموذج السائد في العالم، والمتمثل في بنوك الفقراء أو منظمات غير حكومية، إلا أنه توجد هناك مؤسستان حكوميتان تقومان بتقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر تتمثل الأولى في: صندوق الزكاة التابع لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الذي يقوم بتمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن لفئة الشباب البطال من

أصحاب المشاريع الصغيرة والحرف، حيث يعد هذا التمويل من قبيل التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، والمؤسسة الثانية هي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"، التابعة لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، التي تقدم هي الأخرى خدمات الإقراض المتناهي الصغر لمصلحة الفقراء ومحدودي الدخل من أصحاب المشاريع الصغيرة والحرف لمساعدتهم على الإنطلاق في ممارسة نشاطات مدرة للدخل تساهم في الحد من مشكلة البطالة و الفقر.

ونظرا للشهرة العالمية التي تميز تجربة بنغلاديش في مجال التمويل المتناهي الصغر، وخاصة بنك الفقراء، جعلها تحتل حيزا كبيرا في مجال الدراسات المهمة بمكافحة ظاهرة الفقر في الدول المتقدمة والنامية على السواء، فبنك الفقراء أو كما يسمى "بنك غرامين" "GRAMEEN BANK"، يعد تجربة رائدة في مجال التمويل المتناهي الصغر، خاصة بعد حصوله على جائزة نوبل للسلام سنة 2006 مناصفة مع مؤسسه "محمد يونس"، حيث قدم البنك منذ نشأته سنة 1983 إلى غاية نهاية 2011 أكثر من 11.60 مليار دولار كقروض مصغرة لصالح الفقراء، التي عرفت نسب سداد عالية تصل في حدود 98 %، ويعود هذا للمنهجية المبتكرة التي اعتمدها البنك ومقارباته التنموية المطبقة، التي تعتمد على التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وتحسين نوعية حياة الفقراء؛ لذا أردنا أن نقارن هذه التجربة بآليات التمويل المتناهي الصغر المتاحة في الإقتصاد الجزائري للإستفادة من إيجابياتها بما يتوافق و الظروف الإقتصادية و الإجتماعية السائدة في الجزائر للوصول إلى أفضل السبل و الممارسات المستعملة في التمويل المتناهي الصغر للمساهمة في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.

## 1- إشكالية الدراسة:

بناء على ما تقدم عرضه فإنه يمكن صياغة إشكالية بحثنا وفق السؤال الرئيسي التالي:

**ما هو دور التمويل المتناهي الصغرفي مكافحة ظاهرة الفقر في كل من الجزائر وبنغلاديش؟**  
و للإجابة على هذا السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر؟
- ما هو دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش؟
- كيف يمكن الإستفادة من تجربة بنغلاديش في مجال التمويل المتناهي الصغر لمكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر؟

## 2- فرضيات الدراسة:

إرتأينا صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي :

- يُعدُّ التمويل المتناهي الصغر أداة فاعلة لمكافحة ظاهرة الفقر في البلدان النامية لتمكينه الفئات الفقيرة المهمشة من تحسين أوضاعها المعيشية من خلال مشاريع مصغرة مدرة للدخل.
- ساهمت خدمات التمويل المتناهي الصغر المقدمة من قبل صندوق الزكاة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مساهمة محدودة في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.
- ساهمت خدمات التمويل المتناهي الصغر المقدمة من قبل بنك الفقراء بفعالية في الحد من الآثار السلبية لظاهرة الفقر في بنغلاديش.



### 3- حدود الدراسة:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في التركيز على دولتين ناميتين هما: الجزائر و بنغلاديش، وذلك بالتركيز على أهم مؤسستين تقدمان خدمات التمويل المتناهي الصغر في الجزائر هما صندوق الزكاة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مع مقارنتها بأبرز تجربة في بنغلاديش وهي بنك الفقراء (بنك غرامين). أما بالنسبة للحدود الزمنية فقد حاولنا تجميع وتحليل الإحصائيات والأرقام المتوفرة الخاصة بمؤسسات التمويل المتناهي الصغر محل الدراسة، فإحصائيات صندوق الزكاة و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تعود للفترة (2003-2012)، ومن (2005-2012) الموافقة لانطلاق نشاط المؤسستين على التوالي؛ أما الإحصائيات المتعلقة ببنك الفقراء تخص الفترة (2002-2013) الموافقة لتاريخ بداية بنك الفقراء من تقديم الجليل الثاني من خدماته.

### 4- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من المكانة البارزة التي يحتلها التمويل المتناهي الصغر في العملية التنموية، خاصة إذا كان في صالح الفئات الفقيرة و المهمشة، التي لا تتمتع بالضمانات الكافية التي تسمح لها بالاستفادة من مصادر التمويل التقليدي. ومن هذا المنطلق ظهر موضوع التمويل المتناهي الصغر لكونه يجمع بين المردودية الإقتصادية ومراعاته للظروف الإجتماعية للفقراء، فقد كان أداءه أفضل من كل الأشكال الأخرى من الإقراض التنموي الذي يصب في مصلحة الفقراء، لذا أردنا أن نتطرق إلى واقع هذا النوع من التمويل في الجزائر ومقارنته بتجاربه دول خطت فيه أشواطاً متقدمة مثل بنغلاديش، ومحاولة الإستفادة من إيجابياتها في سبيل مكافحة الفقر.

### 5- دوافع اختيار الموضوع:

تكمن دوافع إختيار الموضوع في ما يلي:

- دافع ذاتي يتمثل في اهتمام الباحث بموضوع التمويل المتناهي الصغر باعتباره مدخلا لمكافحة الفقر، مع توافق ذلك وتخصه: "الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة".
- دافع موضوعي يتمثل في الاهتمام الدولي المتزايد الذي أصبحت توليه الدول المتقدمة والنامية و مختلف هيئات التنمية الدولية لقضية مكافحة ظاهرة الفقر الذي يعد ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في الدول النامية، بالإضافة إلى النجاح الذي حققته خدمات التمويل المتناهي الصغر المقدمة من قبل بنك الفقراء في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش. لذا ارتأينا الوقوف على الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا النوع من التمويل في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.

### 6- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال الجانب النظري للدراسة الوقوف على مختلف الجوانب النظرية لظاهرة الفقر وعلاقتها بالتنمية المستدامة، ثم التطرق إلى مختلف أدبيات التمويل المتناهي الصغر، أما في الجانب التطبيقي نسعى إلى تقييم دور التمويل المتناهي الصغر بصفته أداة لمكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية، من خلال مقارنة التجربة الجزائرية الحديثة العهد بالتمويل المتناهي الصغر بتجربة بنك الفقراء الرائدة في بنغلاديش، لنقف على مدى إمكانية استفادة الجزائر من هذه التجربة.

## 7. الدراسات السابقة:

تم الاطلاع على بعض الدراسات التي تناولت إحدى جانبي الموضوع أي التمويل المتناهي الصغر و الفقر أو كليهما، نذكر منها:

- دراسة بشير معطيب، رسالة ماجستير غير منشورة، والتي كانت تحت عنوان: **إشكالية الفقر في الجزائر**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، تعرض من خلالها الباحث إلى المفاهيم والنظريات المفسرة لظاهرة الفقر، وبعدها تطرق إلى ظاهرة الفقر في الجزائر من حيث الأسباب المباشرة وغير المباشرة والسياسات المتبعة في مكافحة هذه الظاهرة.
- دراسة « lovgar Roza »، رسالة ماجستير غير منشورة تحت عنوان: **« Impact du micro-crédit sur le développement économique : cas l'ANGEM de tizi-ouzou »**، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2003، حيث تطرقت من خلالها الباحثة إلى نظرة عامة حول القرض المصغر، ثم تطرقت إلى تقييم دور مؤسسات التمويل المتناهي الصغر في التنمية الإقتصادية، أما في الجانب التطبيقي فقد تناولت التمويل المتناهي الصغر كوسيلة للحد من ظاهرة الفقر والاندماج الإقتصادي في الجزائر من خلال دراسة دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ولاية تيزي وزو.
- دراسة **إيهاب طلعت الشايب**، رسالة ماجستير غير منشورة تحت عنوان: **أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة- دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر**، قسم إدارة الأعمال كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2010، حيث تطرق في الجانب النظري إلى تمويل المشروعات المتناهية الصغر والقضاء على الفقر، ثم تناول دور بنوك الفقراء في القضاء على الفقر، و الجانب التطبيقي كان على مجموعة من عملاء مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر.
- دراسة محمد مصطفى غانم، رسالة ماجستير غير منشورة تحت عنوان: **واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين- دراسة تطبيقية على قطاع غزة**، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2010، حيث تطرق إلى التمويل الأصغر التقليدي والإسلامي، ثم تعرض لواقع مؤسسات التمويل الأصغر والمنشآت المتناهية الصغر في فلسطين، أما في الجانب التطبيقي فقد ركز على دراسة تطبيقية على مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.
- دراسة أعدت تحت إشراف وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي السودانية بالتعاون مع بنك السودان المركزي، من خلال أوراق عمل ورشة: **التمويل الأصغر: وسيلة لمكافحة الفقر**، تحت شعار استدامة الأنشطة الصغيرة والتمويل الأصغر، جمهورية السودان، 2008/12/30، حيث تضمنت مجموعة من الأوراق البحثية أهمها: العرض والطلب على خدمات التمويل الأصغر في السودان، التمويل الأصغر في السودان: الواقع والتحديات والرؤى المستقبلية، ملامح الرؤية المستقبلية لتطوير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في السودان.

## 8- منهج وأدوات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية بحثنا واختبار صحة الفرضيات، قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في التطرق لظاهرة الفقر، وكذلك في تتبع المسار التاريخي الذي سلكه مفهوم التمويل المتناهي الصغر على الصعيد النظري والميداني من خلال بعض التجارب، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج المقارن عند المقارنة بين تجربي الجزائر وبنغلاديش، كما استعنا ببعض الأدوات في تحليل البيانات الكمية والإحصائية والمتمثلة في الجداول والأشكال البيانية لتقييم مدى مساهمة التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر وبنغلاديش.

## 09- محتويات الدراسة:

تشتمل الدراسة على ثلاثة فصول جاءت متسقة على النحو التالي:

الفصل الأول سنتناول فيه التعريف بظاهرة الفقر أسبابها ومؤشرات قياسها، نظرياتها وسياسات علاجها وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية من خلال ثلاثة مباحث، نُخصص المبحث الأول للمفاهيم والأسس النظرية لظاهرة الفقر، أما المبحث الثاني سنتطرق فيه لعلاقة ظاهرة الفقر بالنمو والتنمية وعدالة التوزيع، والمبحث الثالث سنتناول مكافحة ظاهرة الفقر لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية و مصادر تمويلها.

الفصل الثاني سنخصصه لدراسة واقع صناعة التمويل المتناهي الصغر ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية من خلال أربعة مباحث، المبحث الأول سنتناول مفاهيم أساسية في التمويل المتناهي الصغر ومؤسساته، أما المبحث الثاني والثالث سيتطرق لواقع صناعة التمويل المتناهي الصغر التقليدي والإسلامي في ظل التحديات التنموية الراهنة على التوالي، في حين سنخصص المبحث الرابع لدور التمويل المتناهي الصغر بكونه أداة فاعلة في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية.

الفصل الثالث سيتطرق لدراسة مقارنة لدور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر و بنغلاديش من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول سنتناول الدور التمويلي لصندوق الزكاة و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومدى مساهمتهما في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، والمبحث الثاني سيخصص للدور التمويلي لبنك الفقراء ومدى مساهمته في مكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش، في حين سيتطرق المبحث الثالث لتقييم دور التمويل المتناهي الصغر في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر و بنغلاديش.

## ﴿ الفصل الأول ﴾ :

**التعريف بظاهرة الفقر أسبابها ومؤشرات  
قياسها ، نظرياتها وسياسات علاجها وعلاقتها  
بتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.**

## تمهيد:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاجتماعية والإقتصادية منذ أقدم العصور، فقد شهدت نهاية القرن العشرين إعادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تثيرها ظاهرة الفقر وهذا راجع لاتساع مساحته وزيادة عمقه وآثاره خاصة في الدول النامية. وقد ترتب على هذا الاهتمام المتزايد للمجتمعات والحكومات والمؤسسات الدولية بقضايا الفقر مثيرات نظرية وتطبيقية في مجال تعريف الفقر وتحديد طبيعته والمقاييس التي يقاس بها، ودراسة أهم أبعاده و محدداته وذلك لأجل وضع الاستراتيجيات والسياسات المناسبة التي تستهدف الحد من الآثار التي تخلفها هذه الظاهرة ، ونظرا لتشعب قضايا الفقر ارتأينا التطرق لأهم المفاهيم والأسس النظرية لظاهرة الفقر في المبحث الأول، وبعدها حللنا العلاقة الموجودة بين الفقر وكل من النمو الإقتصادي والتنمية ومعرفة أثر توزيع المداخل على نسبة الفقر، ثم حاولنا معرفة مدى قدرة الدول النامية في تحقيق تنميتها المستدامة في ظل الإشكاليات المتعددة التي خلفتها ظاهرة الفقر من جهة بالإضافة إلى شح مصادر التمويل التنموي لديها، حيث يعد هذا الأخير عنصرا ضروريا وفاعلا في سبيل التقليل من الآثار السلبية للفقر، وعليه سنتناول من خلال هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: المفاهيم والأسس النظرية لظاهرة الفقر.

المبحث الثاني: ظاهرة الفقر وعلاقتها: بالنمو ، التنمية الإقتصادية و عدالة التوزيع .

المبحث الثالث: مكافحة ظاهرة الفقر لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية ومصادر تمويلها.

## المبحث الأول: المفاهيم والأسس النظرية لظاهرة الفقر.

يعد الفقر ظاهرة تاريخية درستها النظريات في إطار المدارس والسياسات الاقتصادية المختلفة، وبالرغم من أن الفقر ليس له حدود جغرافية ولا يحده بعد زمني معروف، إلا أن لهذه الظاهرة خصوصيتها المجتمعية والإقليمية ويكتنفها بعد زمني يمتد عمقا في التاريخ الإنساني، ومنه فإن دراسة الفقر تتطلب تحليلا في جذوره التاريخية لنتمكن من إعطاء الظاهرة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالتالي تسهل عملية تحديد آثارها المستقبلية لكي تتمكن من تحديد الوسائل الملائمة الضرورية لمعالجة جذرية لمشكلة الفقر<sup>1</sup>، ولقد تعددت تعريفات الفقر وكذا مؤشرات قياسه لذا وجب توضيح الإطار النظري للفقر في الفكر الاقتصادي وأهم النظريات المفسرة له وعليه وللإمام بجوانب هذا المبحث سنتناول المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الفقر، أنواعه و مسبباته

المطلب الثاني: أساليب قياس ظاهرة الفقر وأهم مؤشراتهما

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة الفقر.

## المطلب الأول: مفهوم الفقر، أنواعه و مسبباته.

في عصرنا هذا وما بلغت الحضارة المادية من الرخاء فإن أغلب الدراسات التي قامت بها المؤسسات الدولية المتخصصة كهيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرهما، تبين أن حوالي نصف سكان المعمورة يعيشون دون مستوى الفقر أي بمتوسط دولار واحد يوميا...، ولذلك فإن هناك اهتمام كبير في السنوات الأخيرة لظاهرة الفقر وشريحة الفقراء التي لطالما زادت اتساعا إما على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي والدولي<sup>2</sup>، لذا سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى معرفة مفهوم ظاهرة الفقر ومختلف أنواعها وكذا أسباب تفشي هذه الظاهرة في الدول النامية.

### أولاً- مفهوم ظاهرة الفقر:

لقد أثارَت مسألة تحديد رؤية واضحة لمفهوم ظاهرة الفقر مناقشات عديدة ووجهات نظر متباينة تتفاوت بين إقتصادي التنمية وعلماء الاجتماع والنفس بالإضافة إلى رجال الدين، كونها تمثل ظاهرة يكتنفها العديد من التعقيدات وذات أبعاد متعددة إقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية وتاريخية، و في ما يلي محاولة لتقديم تعريف شامل لظاهرة الفقر:

1- عدنان داود العذاري و هدى زوير الدعيمي، قياس مؤشرات الفقر في الوطن العربي، دار جرير للنشر والتوزيع الأردن ، ط1 2010 ، ص29.

2- رحيم حسين، التنمية والعمولة: اشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي، مجلة الاقتصاد والمناجنت، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد 02، 2003، الجزائر، ص 225.

1- **التعريف اللغوي:** معناه الحاجة، وهو ضد الغنى، وسمي بذلك للتعبير عن انقطاع الحيل وعدم قدرة الشخص الفقير على تأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة، فالفقير هو الذي نُزعت فقره من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر ولم يعد قادراً على الحركة<sup>1</sup>.

من خلال هذا التعريف اللغوي نجد أنه لا يصلح لتحديد فئة الفقراء من أجل إجراء سياسة للتخفيف من الفقر، أو علاج وضع هذه الفئة، لذلك لا بد من تعريف اصطلاحى يتخذه أصحاب السياسات دليلاً على وجود هذه الفئة ومن ثمة اتخاذ إجراءات للتخفيف من شدة فقرها أو القضاء عليه، حسب الفلسفة السياسية لكل نظام.

2- **التعريف الاصطلاحى:** الفقر من أكثر المفاهيم التي عُرفت من أوجه مختلفة ومتعددة، ويرجع هذا التعدد لكونه مرتبطاً بالمقاربات التي يعتمدها المختصون، فالاقتصادي يركز على المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالدخل والاستهلاك الفردي؛ أما علماء الاجتماع فيركزون على المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بظروف المعيشة من سكن، صحة، تعليم...؛ في حين نجد أن المنظمات الدولية خاصة تلك التابعة للأمم المتحدة تحاول أن تجد تركيباً بين عدة أبعاد خاصة من خلال بعد الدخل الفردي وبعد الحاجات الأساسية وكذا بعد القدرات، وفي ما يلي مجموعة من التعاريف نحاول من خلالها بلورة تعريف شامل لمفهوم الفقر:

أ - **من التعريفات الكلاسيكية للفقر:** "الفقر هو العجز أو عدم القدرة على كسب المستوى الأدنى للعيش مقاس في ضوء متطلبات الاستهلاك الأساسية أو الدخل المطلوب لتحقيقها"<sup>2</sup>.

ونجد من يعرف الفقر بأنه يمثل: "حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كمّاً ونوعاً وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي، الوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض، الإعاقة، البطالة، الكوارث والأزمات... الخ"<sup>3</sup>.

ب- **تعريف الفقر من منظور التنمية البشرية:** بما أن التنمية البشرية هي أمر يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات أمام البشر وكذلك رفع ما يحققونه من رفاهية، فإن الفقر "يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية وهي: العيش حياة طويلة، في صحة وإبداع والتمتع بمستوى معيشة لائق وبالحرية وبالكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين"<sup>4</sup>.

ج- **تعريف فقر القدرة:** ويعد الاقتصادي "أمارتيا سن AMARTYA sen" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة 1990 نظير أبحاثه في هذا المجال وخاصة كتابه الشهير "التنمية كحرية DEVELOPMENT AS

1- محمد ابن منظور، لسان العرب، المجلد التاسع، دار إصدار، بيروت، ط 1، 1412 هـ.

2- احمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط 1، بيروت، 2007، ص 210.

3- عبد الرزاق فارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2001، ص 3.

4- عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، الطبعة 1، بيروت، لبنان، 2004، ص 144.

FREEDOM من الأوائل الذين أضافوا بعد القدرة في تعريف الفقر، حيث توصل الباحث إلى أسباب جيدة للاعتقاد بأن الفقر ليس مجرد انخفاض الدخل، و ذلك أن الحرمان من القدرات الأولية يمكن أن ينعكس في حالات مثل الوفاة المبكرة ونقص كبير في التغذية والمرضى المزمن وشيوع الأمية، لذا أصبح من المهم في التحليل والدراسة للفقر إحداث نقلة في المنظور، لأن ذلك يهيئ لنا نظرة مغايرة عن الفقر في البلدان الفقيرة والغنية أيضا. إذن فتعريف الفقر حسب "أمارتيا سن" لا يقتصر على بعدي الدخل والحاجات الأساسية وإنما يمتد إلى القدرات والحريات التي يتمتع بها البشر ومدى مشاركتهم في إتخاذ القرار، حيث عرف الفقر على أنه " الحرمان من الإمكانيات الأساسية من ضعف وعدم القدرة على المبادرة وغياب الحقوق وفقدان إمكانية التعبير وحق المشاركة في إتخاذ القرار والتصور الحركي"<sup>1</sup>.

وهناك من ذهب إلى أبد من ذلك، ولعل التعريف الذي قدمته دياناريان<sup>2</sup> هو " مفهوم متعدد الأبعاد إذ يشمل جوانب مختلفة وأبعاد متعددة، فهو الأنسب لتفسير الفقر حسب رأيها، والذي عرف على أنه انعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير، وأوضحت أن للفقر أبعاد مادية، اجتماعية، نفسية، روحية، بدنية، إضافة إلى الأمن وحرية الاختيار والحركة"<sup>3</sup>.

د- المفهوم الإسلامي للفقر: يبدأ فقهاء المسلمين في تعريفهم للفقر والفقراء عند بحث مصارف الزكاة من المعنى اللغوي، حيث يعرف الفقر بأنه هو " العوز والحاجة، وهو ضد الغنى"<sup>4</sup>، وهو بذلك يرتبط بمدى توفر الحاجيات اللازمة للإنسان وعدم قدرته على الوفاء بها.

و يراد بمصطلح الفقر في الإسلام عدم توفر حد الكفاية، ويدخل في هذا المفهوم كل من الفقير والمسكين مع الإشارة إلى اختلاف الفقهاء في التفريق بين الفقراء والمساكين، و"الكفاية في المفهوم المعاصر هي المقدرة الإنسانية للإنشاء بالمستلزمات والحاجات الأساسية، وهذه المقدرة لا يمكن تحقيقها إلا في ضوء الأبعاد الجوهرية وهي الصحة والتعليم والعمل، هذه الأبعاد الأخيرة هي التي تهيم المورد البشري لتحقيق دخل الكفاية"<sup>5</sup>.

هـ- مفهوم الفقر من وجهة نظر المنظمات الدولية: يعتبر البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر المنظمات الدولية المهتمة بظاهرة الفقر، حيث شهد تعريفهما للفقر عدة تطورات وعليه سندرج تعريف البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التوالي:

- تعريف البنك الدولي BM: الفقر هو " الحرمان الشديد من الحياة الرضية والحرمان المادي من دخل وصحة وتعليم؛ والمعاناة من التعرض للمخاطر كالمريض، قلة الدخل، والعنف، والجريمة، والكوارث وعدم قدرة

1- سالم توفيق النحفي وأحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص40.

2 - دياناريان، أحصائية رئيسة في التنمية الاجتماعية بشبكة البنك الدولي لتخفيض أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية.

3- J.pierre cline et autres, Les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté, 2ème édition, paris, Economica, 2003, p3.

4- معجم مصطلحات القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية، دار المعارف، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 220.

5- أحمد إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص 217.



الشخص على إسماع صوته ونقص الحريات المدنية والسياسية، فالفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"<sup>1</sup>.

- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD: أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد عرف الفقر ببعد إنساني أعمق وهو أنه: "إنكار ورفض للعديد من الاختيارات والفرص الأساسية لتنمية الإنسان، ويتضمن ذلك القدرة على عيش حياة طويلة مبدعه وصحيه وعلى اكتساب المعرفة ونيل الحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين، والتوصل إلى المصادر المطلوبة لمستوى المعيشة الكريمة"<sup>2</sup>.

في هذا الإطار، فإن الأمم المتحدة وفي تقريرها الصادر في مارس 1999 تُبين المفهوم الواسع والشامل للفقر على أنه: "انعدام الدخل والموارد المنتجة الكافية لضمان مستوى معيشي لائق، ومن مظاهره الجوع وسوء التغذية وسوء الصحة ومحدودية التعليم، وغيره من الخدمات الأساسية، وانتشار الأمراض والوفيات وانعدام السكن غير المناسب، وعدم وجود الأمن، إضافة إلى انعدام المشاركة في صنع القرارات في الحياة المدنية والاجتماعية"<sup>3</sup>.

من خلال ما سبق من تعاريف نجد أن مفهوم الفقر في تطور مستمر هذا ما جعل بالصعوبة بما كان التوصل إلى تعريف شامل ونهائي للفقر، فمفهوم الفقر يتضمن أبعاد متعددة أهمها بعد الدخل، وبعد الحاجات الأساسية من صحة وتعليم، ثم أضيف إليها بعد القدرة والمشاركة السياسية، إذن فالمفهوم في حركية وتطور مستمرين حسب المكان و الزمان.

#### ثانياً- أنواع الفقر:

ليس هناك صنف واحد من الفقراء، فمنهم الفقير القريب من الغنى، ومنهم الفقير القريب من الهلاك، ومنهم الفقير الذي طرأ عليه الفقر، ومنهم الفقير الذي ولد فقيراً، ومن هنا كان من الأفضل التنبه على أن الفقر ليس صنفاً واحداً بل أصناف عديدة؛ منه ما يمكن القضاء عليه ومنه ما لا يمكن القضاء عليه، وعليه سنكتفي بتقديم تصنيف للفقر حسب أسلوب قياسه، و الذي سنقسمه إلى نوعين فقر مطلق والآخر نسبي في ما يلي:

أ- **الفقر المطلق:** يشير الفقر المطلق إلى معيار مطلق معين للاحتياجات الدنيا للإنسان، أي هو الحالة التي يقل فيها دخل الفرد عن حد معين يتم تعيينه، سواء من قبل الدولة أو من قبل المنظمات الدولية، "فالفقر المطلق يكون فيه الفقراء من الناحية المادية محرومين إلى الحد الذي تكون فيه حياتهم على حافة الخطر"<sup>4</sup>.

وتجدر الإشارة أن هناك مستويان للفقر المطلق وهما: مستوى أعلى للفقر، ويسمى بخط الفقر الأعلى ويطلق عليه اسم الفقر المطلق العادي وهو الذي تقدره المنظمات الدولية ما بين 2 دولار أمريكي كحد أعلى 1 دولار أمريكي كحد أدنى، وتتفني صفة الفقر على من يتجاوز هذا المستوى أو الخط؛ أما خط الفقر الأدنى ويسمى

1- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، بيروت، لبنان، 2001، ص 19.

2- نحو مجتمع المعرفة، مكافحة الفقر، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي لجامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 20.

3- عماري عمار، إشكالية الفقر والتنمية المستدامة: تحليل نظري، أوراق عمل اليوم الدراسي: التنمية المستدامة ومسألة الفقر، المنظم بكلية العلوم الاقتصادية

التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2009، ص 2.

4- أحمد إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص 210.

بالفقر المدقع وهو الحالة التي يقل فيها دخل الفرد عن 1 دولار أمريكي يوميا، بمعنى أنه ليس لديه الدخل اللازم للحصول على احتياجاته من الغذاء فقط، ناهيك عن حاجاته من السلع الأخرى كاللباس والصحة والتعليم.

**ب- الفقر النسبي:** يشير الفقر النسبي إلى حالة التخلف وراء معظم الآخرين في المجتمع المحلي، فالفقر النسبي لا يعني عدم قدرة الشخص على تأمين الحاجات الأساسية ولكن يعني أن دخله قليلا إذا ما قورن بغيره داخل مجتمعه، إذن "الفقر النسبي يكون فيه الفقراء أقل حرمانا مقارنة بالفئات الاجتماعية الأخرى في الاستحواذ على الأساسيات المادية"<sup>1</sup>.

يتم تبني هذا المفهوم للفقر في الدول المتقدمة التي تسعى إلى رفع مستوى الرفاهية لأفراد مجتمعاتها، فنظرا إلى أن أفراد المجتمع يختلفون من جهة دخولهم فيوجد دائما فقراء من وجهة نظر الفقر النسبي رغم أنهم ليسوا كذلك من وجهة نظر المعنى اللغوي للفقر؛ فهم قادرون على تأمين الحاجات الأساسية وكثير من الحاجات الكمالية. والفقر بهذا المفهوم ينتج عن الطريقة التي يتم بها توزيع ثمار التنمية على أفراد المجتمع؛ فإذا كان التوزيع سيئا فنكون بصدد فقر نسبي، وقد يتعداه إلى الفقر المطلق بمكونيه العادي والمدقع، وإذا كان التوزيع عادلا وكان معدل التنمية مرتفعا فإن الفقر المطلق سوف ينحصر أو يختفي ولا يبقى سوى الفقر النسبي، الذي لا يعتبر فقرا من وجهة نظر الحاجات الأساسية أو القدرات الأساسية.

ويتم التعرف على فئة الفقراء فقرا نسبيا من خلال معرفة نسبة الأشخاص الذين تقل دخولهم عن مستوى معين، هو عادة متوسط دخل الفرد في المجتمع محل الدراسة؛ أي أن الشخص الذي يقل دخله عن متوسط دخل الفرد في المجتمع يعتبر فقيرا نسبيا<sup>2</sup>.

### ثالثا- أسباب تفشي ظاهرة الفقر:

من الخطأ الاعتقاد بأن ظاهرة الفقر هي محصلة عمليات اقتصادية فقط، بل هي محصلة تفاعل قوى اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، وبالتالي فإن أسباب تفشي الفقر وتزايد بين سكان البلد الواحد وبين الدول، كثيرة ومتنوعة وتختلف من بلد إلى آخر ومن إقليم إلى آخر، وعليه سنقدم مجموعة من العوامل المسببة والمساهمة في إنتشار ظاهرة الفقر في ما يلي:

1- **الأسباب الاقتصادية:** هناك العديد من العوامل الاقتصادية التي تساهم في تفشي ظاهرة الفقر خاصة في الدول النامية ونذكر منها:

أ- **التخلف الاقتصادي:** الناجم عن عدم الإستغلال السليم والأمثل لموارد المجتمع المادية والبشرية المتاحة، مما ينعكس في انخفاض مستوى المعيشة بوجه عام، كما أن شح مصادر التمويل وعدم توفر التكنولوجيا المتطورة المستعملة في العملية الإنتاجية ينعكس على انخفاض الإنتاجية وبالتالي الوقوع في فخ التبعية الاقتصادية

1- أحمد إبراهيم منصور، نفس المرجع، ص: 211.

2- الطيب خليج، محمد جصاص، **الفقر: التعريف ومحاولات القياس**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السابع جوان 2010، ص: 174-175.

والتكنولوجية للدول المتقدمة<sup>1</sup>.

ب- سوء توزيع الدخل والثروات: إن غياب التوزيع العادل للدخل الوطني والثروات يؤدي إلى ثراء البعض وإفقار البعض الآخر، فوجد هناك من يرجع ظهور الفقر واستمراره في أي مجتمع من المجتمعات إلى سوء إدارة الموارد الاقتصادية و لسوء توزيع الدخل والثروات.<sup>2</sup>

ج- سياسة التعديل الهيكلي: المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي FMI على الدول المقترضة والتي تلزمها بتخفيض نفقاتها الاجتماعية مثل الصحة و التربية ودعم السلع الأساسية، لكي تتمكن من تسديد القروض الممنوحة إليها، لذا أصبحت أغلب هذه الدول مجبرة على فتح اقتصادياتها مما جعلها تنتقل إلى مصدر صافي للمواد الأولية هذا ما أدى إلى حدوث تنافس شديد بين الأمم الفقيرة لمنح أكثر التسهيلات للأمم الغنية مثل اليد العاملة الرخيصة و المواد الأولية بأسعار منخفضة، مما أدى إلى زيادة حدة الفقر والتبعية لغالبية شعوب العالم، هذا ما أبقى على الشروط التاريخية للتبادل اللامتكافئ بين الدول المتقدمة والنامية.<sup>3</sup>

د- تفاقم المديونية الخارجية: وما رافقها من خدمات الدين جعل الدول النامية المدينة تدخل في حلقة مفرغة هذا ما ساهم في استمرار تفاقم الأزمات و المشاكل المتعددة و تأتي مشكلة الفقر في طليعتها<sup>4</sup>.

ه- تدهور شروط التجارة الخارجية: تؤدي إلى انخفاض الصادرات للبلد المعني وبالتالي تخفيض حصيلته من العملات الأجنبية، وهذا بدوره يؤدي إلى خفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وهذا ما ينعكس سلبا على الأوضاع المعيشية للأفراد<sup>5</sup>.

## 2- الأسباب السياسية:

حيث أن التوزيع الجغرافي لبعض الدول قد يؤثر على مستوى معيشة أفراد المجتمع، ويرجع ذلك لقلة الموارد المتاحة وبالتالي يؤثر على نمط مستوى المعيشة، ولا ننسى دور الحروب في تدهور مستوى المعيشة للأفراد ، بالإضافة إلى أن إتباع سياسة معينة و محففة في بعض المجتمعات تكون السبب في ظهور ظاهرة الفقر خلال امتلاك بعض من أفراد المجتمع ذوي السلطة والجاه لمعظم ثروات المجتمع دون البعض الآخر<sup>6</sup>، أي غياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وكذا غياب الحكم الراشد، كل هذا يساهم في تفشي ظاهرة الفقر وتفاقمها.

1- حسن محمد الرفاعي ، مشكلة الفقر في العالم الإسلامي (الأسباب والحلول) ، ط 1 دار النفائس ، دمشق، سوريا ، 2006 ، ص 40-41

2- بن ناصر عيسى، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجحت، كلية العلوم الاقتصادية. والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، العدد 09، 2003، ص 206.

3- سعيد يحيى و برحومة عبد الحميد، ظاهرة الفقر في العالم العربي: أسبابها وانعكاساتها وكيفية معالجتها، أوراق عمل ندوة دولية حول: تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سعد دحلب-البلدية، 2007

4- حسن محمد الرفاعي، مراجع سابق، ص 77-78.

5- كريمة كريم، دراسات في الفقر والعولمة (مصر والدول العربية)، ترجمة سمير كريم، المجلس الأعلى للثقافة، ط 1، القاهرة، مصر، 2005، ص 417.

6- كتوش عاشور وقورين حاج قويدر، مؤشرات الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية و التقارير الرقمية ، أوراق عمل ندوة دولية حول: تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سعد دحلب-البلدية، 2007

### 3- الأسباب الاجتماعية:

ويظهر ذلك من خلال ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها هل هي قائمة على المساواة أم اللامساواة بين أفراد المجتمع:

- كعدم تقديم الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل بالنسبة لأفراد المجتمع و التي تعتبر من أهم الأسباب المؤدية لظهور الفقر؛

- ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات الذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع ؛

- عدم الاهتمام بالتنمية الثقافية بالنسبة لأفراد المجتمع قد يكون ضمن الأسباب المؤدية لظهور الفقر<sup>1</sup>؛

- النمو السريع للسكان بوتيرة أكبر من معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام؛

- ظاهرة التزوح الريفي وما يترتب عنها من انتشار للأحياء والبناءات القصدية وبالتالي تفاقم الآفات الاجتماعية.

من خلال ما سبق ذكره يظهر جليا أن أسباب الفقر متعددة ومتداخلة فيما بينها ولا يمكن حصرها ، فمنها ما هو نابع من صميم المجتمع، ومنها ما يعود إلى العالم الخارجي، وللوقوف على حجم هذه الظاهرة سنتطرق إلى أهم الأساليب والمؤشرات المعتمدة في قياس ظاهرة الفقر.

#### المطلب الثاني: أساليب قياس ظاهرة الفقر وأهم مؤشراتها.

تختلف طرق قياس الفقر من مجتمع لآخر، كما يختلف دخل المجتمع نفسه من وقت لآخر، فمن يعد فقيرا حسب مستويات المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية قد يعد غنيا في إحدى الدول الأفريقية والآسيوية، كما أنه من كان يعتبر فقيرا نسبيا بمقاييس عشرين سنة مضت حسب احتياجات ومتطلبات الحياة في ذلك الوقت، قد يعتبر في الوقت الحاضر ضمن من يعيشون في الفقر المدقع<sup>2</sup>، وإذا ما سلمنا أن الفقر هو مفهوم نسبي، بمعنى أن مفهوم الفقير قد يتغير من زمن إلى آخر، فإننا نكون أمام حالة استمرارية الفقر عبر الزمن، بل وأن الفقير حتى بمفهومه المطلق، والذي يمكن اعتباره ذلك الذي لا يجد قوت يومه وليلته ظل موجود عبر مختلف العصور.

و سنتعرف من خلال هذا المطلب إلى أهم الأساليب استعمالا في قياس الفقر على المستوى العالمي وهي قياس الفقر في إطار الدخل وقياس الفقر في إطار الحاجات الأساسية ، وبعدها سنتناول أهم المؤشرات المستعملة في القياس.

#### أولا- أسلوب قياس الفقر في إطار الدخل:

ينطوي هذا المنظور على رؤية مفادها أن أي فرد في المجتمع لا يكون فقيرا إلا إذا كان مستوى دخله دون خط الفقر المحدد، إذ اعتمدت بلدان مختلفة مقاييس للفقر وفقا للخطوط الموضوعية عالميا لرصد التقدم المحقق في

1- كتوش عاشور و قورين حاج قويدر ، المرجع نفسه .

2- فائز بن ابراهيم الحبيب، النمو وتوفير الاحتياجات الأساسية، دراسة لحالة بعض الدول الإسلامية في الفترة 1965-1990، مجلة العلوم الاجتماعية،

المجلد 23، العدد 04، جامعة الكويت، 1999، ص 09.

معدل التخفيف من انتشار الفقر، وغالبا ما يحدد خط الفقر الكامل على أساس الحصول على الدخل الكافي للحصول على كمية محددة من الغذاء.

في هذا الإطار هناك العديد من المؤشرات التي تقيس الفقر أشهرها نصيب الفرد من الدخل القومي، أو كما تسمى نصيب الفرد من استهلاك الغذاء، فهو من المقاييس الكلية التي تبدو محايدة وموضوعية في ظاهرها، إلا أنها توضح وبشكل أساسي أن للفقر مفهوما معياريا والذي ينقسم إلى الأساليب التالية :

أ- **الدخل الفردي أو الأسري:** إذ يعتبر دخل الفرد أو الأسرة في مقدمة تلك المؤشرات كونه يتيح للفرد أو الأسرة قدرة الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحدد الأساسي للمعيشة، وكان هذا المؤشر ولوقت قريب يستخدم للمقارنة بين مستوى المعيشة في البلدان المختلفة باعتبار أن حصة الفرد من الدخل تعكس مستوى المعيشة، وعلى هذا الأساس فإن معظم الدراسات المتعلقة بقياس ظاهرة الفقر تبنى تقديراتها وفقا لهذا المؤشر.

ب- **الإنفاق الاستهلاكي:** على الرغم من أن نظرية مقاييس الفقر هي من النظريات المتطورة إلا أن التطبيقات العملية لها تواجه صعوبة بالغة، بسبب الافتقار إلى البيانات الإحصائية، وهذا ينطبق بشكل خاص على أقل البلدان نموا وخاصة البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول جنوب شرق آسيا، وقد اعتمد هذا المقياس كبديل عن الدخل العائلي (دخل الأسرة) لأنه يعتبر الأكثر ارتباطا بمستوى معيشتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى إمكانية تقدير ذلك الإنفاق بدرجة مقبولة من الدقة<sup>1</sup>.

ج- **الإنفاق على المواد الغذائية:** تستخدم هذه الطريقة نسبة الإنفاق على المواد الغذائية من دخل الأسرة كمؤشر بديل لقياس مستوى المعيشة أو (مستوى الفقر) وذلك على أساس أنه كلما ارتفعت تلك النسبة كلما انخفضت قيمة ما توجهه الأسرة على السلع غير الضرورية وهذا يعني انخفاض مستوى معيشتها، وبالتالي ارتفاع مستوى الفقر لديها.

#### ثانيا- أسلوب قياس الفقر في إطار الحاجات الأساسية :

تمثل الحاجات الأساسية القيمة الإجمالية للحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه من أجل استمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة، وتنقسم الحاجات الأساسية إلى قسمين وهما:<sup>2</sup>

#### 1- الاحتياجات الأساسية الغذائية :

تمثل حاجة الفرد إلى الطعام، وتعتمد على حاجة الجسم البيولوجية من السعرات الحرارية لممارسة نشاطه اليومي، وتختلف حاجة الإنسان للسعرات الحرارية، باختلاف تكوينه الجسمي ونشاطه، إضافة إلى حاجته لعناصر

1- عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعيمي، مرجع سابق، ص 44-45.

2- عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعيمي، نفس المرجع، ص 56.

التغذية الأخرى ( البروتينات مثلا ) كمعيار لتحديد هذه الاحتياجات، وتحدد هذه الحاجة من قبل المنظمات الدولية المتخصصة.

## 2- الاحتياجات الأساسية غير الغذائية (القدرات):

يمكن حصر الاحتياجات ضمن هذا المفهوم في خمس حاجات هي: السكن، الملابس، خدمات التعليم الأساسي، الخدمات الصحية الأولية والحاجة إلى النقل، ويتضمن مفهوم الاحتياجات الأساسية غير الغذائية مؤشرات أخرى مثل: نوعية الخدمات الصحية والتعليمية، مدى توفر المياه الصالحة للشرب والبيئة الخالية من التلوث وحرية الإنسان.

إذن فمن منظور القدرة يمثل الفقر عدم وجود بعض القدرات الأساسية التي تساعد الفرد على الخروج من دائرة الفقر مثل المستوى التعليمي ومستوى الصحة، ومستوى الدخل.... وغيرها من القدرات التي تمكن صاحبها من التغلب على الفقر، فواضعو هذا الأسلوب لم ينظروا إلى الفقر من ناحية واقع الفقير أو آثار الفقر وإنما نظروا إليه من زاوية العوامل المسببة له؛ وبالتأكيد فإن هذا المفهوم للفقر توصلوا إليه بعد دراسة ممتدة في الزمان ومتعمقة في المجتمع الفقير للعوامل المشتركة بين الفقراء من حيث واقعهم وما أوصلهم إلى هذه الحال. وهذا ما تتبناه الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي الذي أعطى للتنمية البشرية تعريفا يؤدي تحقيقه في الواقع العملي إلى القضاء على الفقر بشكل كبير.<sup>1</sup>

## ثالثا- أهم مؤشرات قياس ظاهرة الفقر :

هناك ميزتان يجب توافرها في مؤشرات الفقر، وهاتان الميزتان هما **بديهية الرتبة** و**بديهية التحويلات**، أما الميزة الأولى فتعني أن أي انخفاض في دخل الفقير يؤدي إلى زيادة فقره عند ثبات جميع المتغيرات الأخرى (مثل أسعار السلع، والخدمات...) أما الميزة الثانية فتعني أن تحويل أي جزء من دخل فرد فقير إلى فرد آخر أكثر دخلا لا بد وأن تؤدي إلى زيادة الفقر بشرط ثبات المتغيرات الأخرى.

وتجدر الإشارة أنه هناك عدة مؤشرات للفقر وأهمها على الإطلاق هو مؤشر خط الفقر، وتكمن أهمية مؤشر خط الفقر لكون العديد من مؤشرات الفقر تعتمد عليه عند تقديرها؛ وفي ما يلي أهم مؤشرات قياس الفقر:<sup>2</sup>

1- **مؤشر خط الفقر:** و يعد الاعتماد على أسلوب خط الفقر لتحديد نسب الفقر أحد الأساليب الأوسع استخداما لقياس و استخدام نسب الفقر التي يعتمد عليها البنك الدولي، كونه يرتبط بتحديد المستوى الأدنى للرفاهية وبالتالي يسمح بإجراء المقارنات عبر الزمن وبين الأقاليم إلا أن المشكلة التي يواجهها اعتماد خط الفقر لأغراض المقارنات يتمثل في اختلاف الأسعار بين الأقاليم (الريف والحضر، دول متقدمة ومتخلفة) إضافة إلى

1- الطيب لجيل، محمد جصاص، مرجع سابق، ص 180.

2 - سالم توفيق النحفي، احمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 49-52



2- مؤشر نسبة الفقر (Headcount Index Indicator) : ويسمى بمؤشر تعداد الرؤوس ويعرف بأنه النسبة الناتجة عن قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي، ويمكن حسابه من خلال قسمة عدد الأسر الفقيرة على أعداد جميع الأسر (الفقيرة وغير الفقيرة في المجتمع)، وفق العلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{مؤشر نسبة الفقر} = \frac{n}{N} \times 100$$

n: عدد الأفراد تحت خط الفقر

N: عدد الإجمالي للسكان

على الرغم من أن مؤشر نسبة الفقر من المقاييس الأكثر شيوعاً والأوسع استخداماً في دراسات قياس الفقر، وذلك نظراً لبساطته وسهولة حسابه؛ إلا أنه لا يأخذ في الاعتبار الفروقات الموجودة بين الفقراء من حيث القرب أو البعد عن خط الفقر، كما أنه لا يتأثر بتوزيع الدخل بين الفئات التي تقع أدنى الخط.

3- أهم مؤشرات قياس الفقر في إطار التنمية البشرية: بما أن التنمية البشرية تهدف إلى تهيئة بيئة ملائمة يتمكن الناس من خلالها من تعزيز قدراتهم وتوسيع نطاق الخيارات لديهم، وفي المقابل فإن الفقر من منظور التنمية البشرية "يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية وهي العيش حياة طويلة وصحية وكذلك التمتع بمستوى معيشة لائق في المجتمع"<sup>2</sup>، وتجدد الإشارة أنه هناك العديد من المؤشرات المركبة لقياس ظاهرة الفقر في إطار التنمية البشرية إلا أنه سيتم التطرق إلى بعضها فقط، والباقي سنوردها في الشكل (1-1) اللاحق لمحاولة إعطاء صورة شاملة عنها:

أ- مؤشر التنمية البشرية (IDH)<sup>3</sup>: وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) في تقريره الأول للتنمية البشرية سنة 1990 هذا المؤشر، فهو عبارة عن مقياس مركب من ثلاثة مؤشرات تعكس ثلاث جوانب للتنمية هي: المستوى الصحي الذي يعبر عن الأمل في الحياة (IEV) والمستوى التعليمي الذي يقيس نسبة المعرفة (INI) ومتوسط الدخل الفردي الحقيقي المعدل (حسب تعادل القدرة الشرائية PPP) الذي يعبر عن مستوى المعيشة (INV)، ويعتبر مؤشر التنمية البشرية أداة مركبة تهدف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية، باستخدام سلم يتراوح بين القيمة 0 و 1 التي تمثل القيمة النظرية العظمى، من هذا المنطلق نجد أن التنمية البشرية ترتفع كلما اقترب من القيمة الواحد، ومنه فمؤشر التنمية البشرية هو الوسط الحسابي البسيط لهذه المؤشرات الثلاث وفق العلاقة التالية :

$$IDH = (IEV + INI + INV) / 3$$

1- عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 28.

2- عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، مرجع سابق، ص 65.

3- عثمان أنيسة، التنمية البشرية في الجزائر محاولة القياس والتحليل باستعمال نموذج الإنحدار المتعدد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف، 2009/2008، ص 57.



ب - مؤشر الفقر البشري (IPH)<sup>1</sup>: في تقرير التنمية البشرية لسنة 1997 أضافت الأمم المتحدة بعدا آخر من أبعاد التنمية البشرية لضرورة التخلص من الفقر، وهذا من خلال صياغة مؤشر يعبر عن ذلك عُرِفَ بمؤشر الفقر البشري (IPH) ، حيث يقيس مؤشر الفقر البشري الحرمان من حيث الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية، وهذا بالاعتماد على أربع جوانب أساسية في حياة الناس و هي: القدرة على العيش طويلا و بصحة جيدة، المعرفة، الإمدادات الاقتصادية، المشاركة في الحياة الاجتماعية.

حيث تم التمييز بين مؤشر الفقر البشري للدول النامية (IPH<sub>1</sub>) و مؤشر الفقر البشري للدول المتقدمة (IPH<sub>2</sub>) في طريقة القياس حيث كانت كالتالي :

- يتم حساب مؤشر الفقر البشري للدول النامية IPH<sub>1</sub> بالاعتماد على الأبعاد الثلاثة التالية: P<sub>1</sub>, P<sub>2</sub>, P<sub>3</sub> ، فهو المتوسط غير المرجح لثلاثة متغيرات وفق العلاقة التالية :

$$IPH_1 = [1/3(P_1 + P_2 + P_3)]^{1/3}$$

P<sub>1</sub> - نسبة الأفراد المتوقع أن يموتوا قبل سن الأربعين؛

P<sub>2</sub> - نسبة البالغين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة ( 15 سنة فما فوق)؛

P<sub>3</sub> - نسبة الحرمان من مستوى معيشي لائق.

- في حين أن طريقة قياس مؤشر الفقر البشري للدول المتقدمة IPH<sub>2</sub> تكون كالتالي :

فبنفس الطريقة المستعملة في حساب IPH<sub>1</sub> تحسب قيمة مؤشر الفقر للدول المتقدمة IPH<sub>2</sub> لكن بأربع

متغيرات إذن فهو المتوسط غير مرجح لأربع متغيرات: P<sub>1</sub>, P<sub>2</sub>, P<sub>3</sub>, P<sub>4</sub> ومنه فصيغته تصبح كالتالي:

$$IPH_2 = [1/4(P_1^3 + P_2^3 + P_3^3 + P_4^3)]^{1/3}$$

P<sub>1</sub> - الاحتمال المتوقع عند الولادة لعدم البقاء على قيد الحياة حتى بلوغ الستين معبرا عنه بنسبة مئوية؛

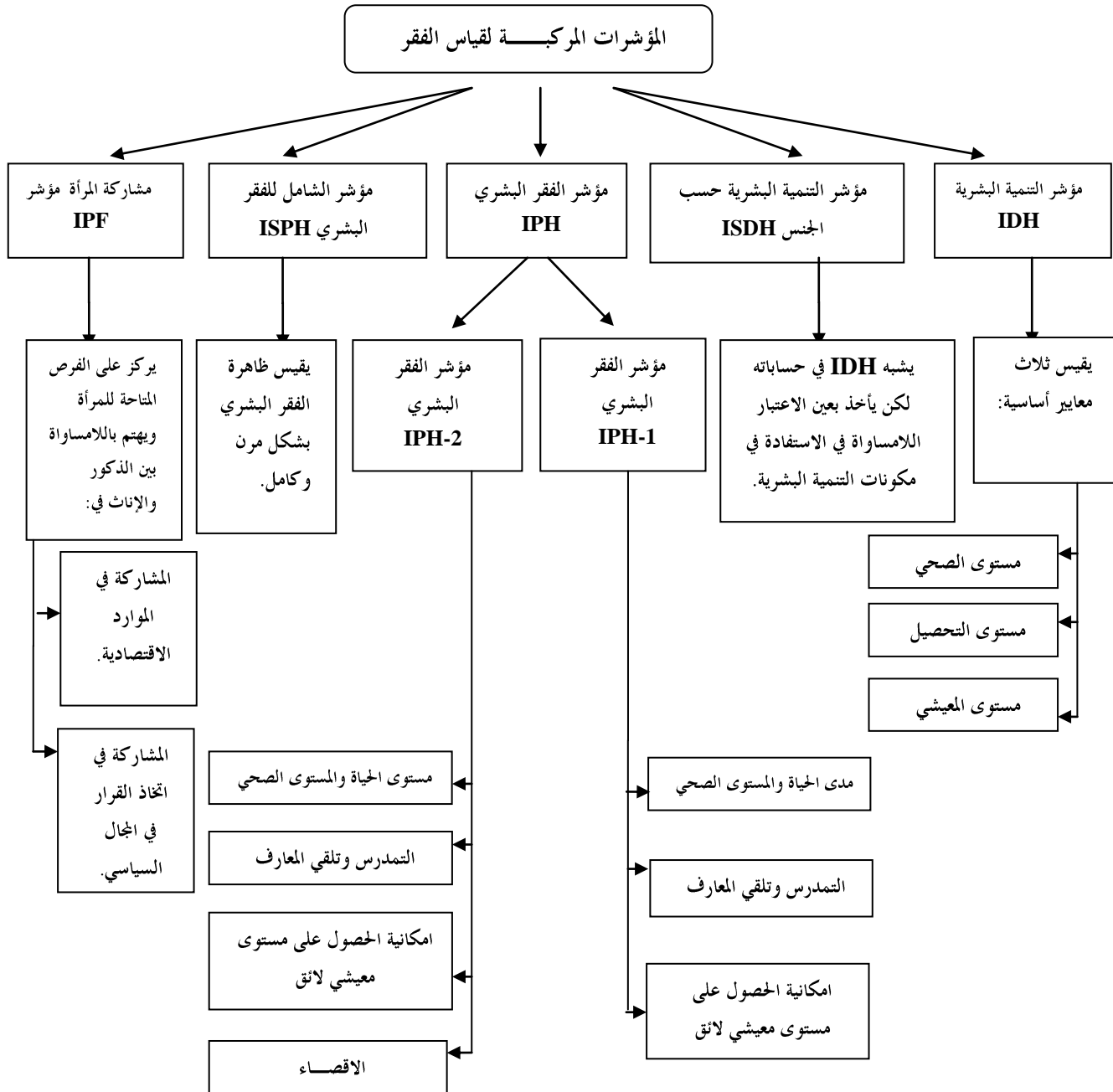
P<sub>2</sub> - نسبة البالغين الذين يفتقرون إلى مهارات معرفة القراءة والكتابة الوظيفية؛

P<sub>3</sub> - نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل ( 50 ٪ ) من الدخل الأسر المعيشية الوسيط الذي يمكن التصرف فيه؛

P<sub>4</sub> - معدل البطالة الطويلة الأجل (التي تدوم 12 شهرا أو أكثر).

أصبحت مقاييس التنمية البشرية أدوات بديلة، اكتسبت مصداقية كبيرة لدى مختلف الدوائر سواء كانت قطرية أو دولية لقياس مستوى التنمية و الوقوف على الإنجازات المحققة. كما أنها أتاحت فرصة إجراء مقارنات بين الدول و المناطق الكبرى في العالم و أصبحت واسعة الاستعمال و تلقت قبولا حتى من طرف الهيئات التي كانت من أشد المنتقدين لها مثل البنك العالمي، والشكل رقم(1-1) الموالي يلخص لنا أهم مؤشرات قياس الفقر في إطار التنمية البشرية .

الشكل رقم (1-1): أهم مؤشرات قياس الفقر في إطار التنمية البشرية.



المصدر: بالإعتقاد على مجموعة من التقارير السنوية للتنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسنوات:

1996، 1997، 1999، 2001، 2006.

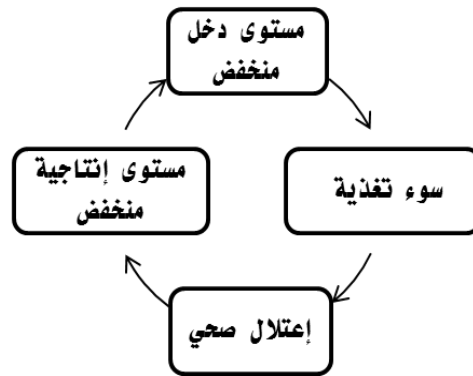
بصفة عامة هناك طرق متعددة لقياس الفقر لا يمكننا حصرها ويعود الاختلاف بينها إلى الخلفيات المعتمدة في القياس بالإضافة إلى الأهداف المرجوة منه ، إلا أن هذه المؤشرات ما زالت محل انتقاد بسبب بعض النقائص والاختلافات ذات الطابع الفلسفي المفاهيمي وكذا الطابع المنهجي (طريقة قياس هذه المؤشرات)، ولهذا يبقى موضوع قياس الفقر من المشاكل المطروحة في مجال التنمية لذا فهو في تطور مستمر، ويتوقف ذلك على رؤى وآراء المفسرين لهذه الظاهرة ،لذا سنتطرق إلى أهم النظريات المفسرة لظاهرة الفقر عند بعض المذاهب الإقتصادية المختلفة.

### المطلب الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة الفقر.

اختلفت رؤى وآراء المفسرين لظاهرة الفقر، ويعود هذا إلى واقعهم المعاش أو مشاربهم الفكرية أو إلى المذاهب الاقتصادية التي ينتمون إليها، وهذا ما انعكس على كيفية تفسيرهم لظاهرة الفقر، وعليه سنتطرق لمجموعة من النظريات والتي ركزت على الفقر كمحور رئيسي في تحليلها:

**أولاً- نظرية الحلقة المفرغة للفقر:** وتعود هذه النظرية للاقتصادي ناقنار نركسه (Nagnar Nurksue) حيث عرفها على أنها: "تتضمن مجموعة من الأشياء الدائرية لقوى تميل إلى أن تعمل ويرتد فعلها الواحد على الآخر بطريقة تجعل البلد الفقير في حالة فقر"<sup>1</sup>، و حسب تفسير نركسه فإن هذه النظرية تنطبق على الدول النامية التي تعاني من نقص في تخصيص الموارد مع سوء و عدم العدالة في التوزيع، وهذا ما يجعل هذه الدول في حلقة دائرية مفرغة لا تستطيع الخروج منها أُطلق عليها **الحلقة المفرغة للفقر**، أي أن أساس هذه النظرية في تفسيرها للفقر يعود إلى مستوى الدخل الفردي أي أن هذه الحلقة تبدأ من انخفاض مستوى الدخل ثم انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الصحة ثم انخفاض مستوى الإنتاجية وتنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى، أي أن الأفراد ذوي الدخل المرتفع يمكنهم أن يدخروا و يستثمروا ، في حين لا يستطيع الأفراد ذوي الدخل المنخفض "الفقراء" أن يقوموا بذلك النشاط بسهولة من أجل كسر حلقة الفقر<sup>2</sup>، والشكل الموالي يوضح آلية عمل الحلقة المفرغة للفقر:

الشكل رقم (1-2) : الحلقة المفرغة للفقر.



المصدر: أحمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط1، بيروت لبنان، 2007، ص 220.

على الرغم من أن هذه النظرية ذاع صيتها في العقود الماضية، إلا أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية يشير إلى أن هناك حلقات مفرغة متعددة، فهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم حيث تبدأ بانخفاض مستوى التعليم ثم انخفاض مستوى المهارة الفنية ثم انخفاض مستوى الدخل وتنتهي بانخفاض مستوى التعليم ، وكذلك هناك الحلقة المفرغة المتعلقة بالمستوى الصحي وتبدأ بانخفاض مستوى القدرة على العمل ثم

1- أحمد إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص 219.

2- عدنان داود العذاري و هدى زويرالدعيمي، مرجع سابق، ص 37.

إنخفاض مستوى الدخل الحقيقي ثم التغذية وتنتهي بإنخفاض المستوى الصحي<sup>1</sup>، وهذا ما يُظهر جليا أن حيثيات الفقر ناتجة عن التخلف البنياني في غالبية الدول المتخلفة الفقيرة.

**ثانيا- النظرية المالتوسية في تفسير الفقر:** تعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر القديمة فهي مرتبطة بعلاقة الإنسان بالثروة أو بطريقة أخرى تلك العلاقة بين العامل الديمغرافي والعامل الاقتصادي، فهناك عدة نظريات تطرقت إلى هذه العلاقة وأشهرها نظرية مالتوس، حيث يرى **توماس مالتوس** (T. Malthus) أن الفقر ينشأ أساسا نتيجة الفجوة القائمة بين الحاجات الإنسانية المتزايدة ومحدودية الموارد الطبيعية، معللا ذلك بأن السكان يتزايدون بمتتالية هندسية وتتزايد الموارد بمتتالية حسابية وفي النهاية تعجز الموارد الطبيعية عن تلبية حاجات البشر المتزايدة و بالتالي تزداد فجوة الفقر في العالم.

فالفقر إذن وحسب مالتوس، ليس " سوى نتاج التسابق بين معدلات نمو السكان ومعدلات تزايد وسائل العيش" لذا، فإن أي جهد لتحسين الظروف الاجتماعية لا يتم إلا بالحد من النمو الديمغرافي، في حين يرى أن الأنظمة العادلة والقائمة على المساواة، تدفع حتما بكل الناس إلى البؤس"<sup>2</sup>.

تعرضت نظرية مالتوس للسكان إلى انتقادات عنيفة، ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب يأتي في مقدمتها أن النظرية بنيت على افتراضات خاطئة، ولذلك فقد جاءت منافية لطبائع الأشياء، بل إنها استمدت من عوامل فكرية لا أخلاقية ولا إنسانية، فهي حرب معلنة ضد الإنسان نفسه.

فالنظرية تحارب الإنسان من أجل الإنسان، وهذا أول تناقض في بنيتها، ذلك لأنها تفترض أن الإنسان ينبغي أن يعمل على محاربة التكاثر ليتم له البقاء، ولا بقاء لجنس الإنسان بلا تكاثر. وهي تفترض أن الإنسان إذا فرط في هذه القضية سينقرض بعوامل خارجة على إرادته كالحروب والمجاعات والأوبئة، ولذلك فالأفضل له أن يحارب نفسه قبل أن يحارب.<sup>3</sup>

**ثالثا- النظرية الماركسية في تفسير الفقر:** نادى الأفكار الماركسية بضرورة هيمنة الدولة على جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث اعتمدت على وضع الخطط للتنمية الاقتصادية، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع، ولقد انتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي، أما في تفسيره للفقر فقد فسره "ماركس" بأنه: "أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، فالطبقة المهيمنة الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها، وبذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة، وهكذا فإن الأمن المادي للفرد يعتمد بصورة رئيسية على انتمائه الطبقي وتعبير آخر أكثر تجريدا يعتمد على علاقته بوسائل الإنتاج، ففي العمل أو خارجه نجد أن حياة

1- عدنان داود العذاري وهدى زوير الدعيمي، نفس المرجع ص: 37-38.

2- بشير معطوب، إشكالية الفقر في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 3.

3- توفيق الطيب البشير، نظرية السكان بين مالتس وابن خلدون رؤية نقدية، دار الدراسات الاقتصادية، الرياض، مقالة منشورة على الموقع

<http://www.tawtheegonline.com>، تم الاطلاع بتاريخ 2012/08/26.

الناس تكتسب شكلها نتيجة لهذه العلاقة التي تخلق الكثير من التفاوت في المجتمع ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي نفسه".<sup>1</sup>

حيث يعتقد الماركسيون أن الفقر هو المستقبل الحتمي لنسق الاقتصاد الرأسمالي المعتمد على اقتصاد السوق الحر الذي يسمح لأرباب العمل بكسب أرباح طائلة على حساب العمال ، فكارل ماركس و"على عكس الطروحات الطبيعية، والتي تتميز بنوع من الحتمية، فإنه يعتبر أن تفكير العمال ليس سوى تعبير عن تراكم رأس المال، إذ أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين تراكم رأس المال هذا وانتشار الفقر والبؤس، فأشكال الفقر إذن هي تعبير عن التناقضات الرأسمالية".<sup>2</sup>

**رابعا - تفسير الفقر من منظور الاقتصاد الإسلامي:** يعد منهج الاقتصاد الإسلامي في التعامل مع المشكلة الاقتصادية بشكل عام ومع مشكلة الفقر بشكل خاص منهجاً فريداً ومتميزاً، لأنه مستمد من لدن خالق الكون والطبيعة وسائر المخلوقات كما أنه يمتاز بالتوازن والاعتدال، كما يمتاز بالشمول والدوام والانسجام بين النواميس الكونية والفطرية البشرية، والفرضية هنا هي أن استفحال هذه المشكلة الاقتصادية ومشكلة الفقر هو مصادمة هذه النواميس والخروج عليها من خلال ظلم الإنسان وتعبه وطغيانه بإحداث الفساد والاختلال في البيئة والطبيعة، ومن هنا جاء المنهج الإسلامي للتنمية ليعيد شرعة الأشياء في المجتمع الإنساني إلى طبيعتها وليرد كمنهاج قضية التنمية إلى عمادها الذي بدأت ووجدت من أجله وهو الإنسان.

ومن خلال ما سبق من نظريات فإن سبب نشوء مشكلة الفقر في الاقتصاد الوضعي ترجع إلى ندرة الموارد الطبيعية وعدم كفايتها خاصة في ظل التزايد السكاني ، إلا أنه ترجع مشكلة الفقر في الاقتصاد الإسلامي إلى:

**أ - القصور في استغلال الموارد الطبيعية وليس في قلة هذه الموارد:** والأدلة على ذلك كثيرة فالناظر في آيات القرآن الكريم يكتشف أن الأصل في الموارد الطبيعية هو الوفرة وليس الندرة ، وللتوضيح بأن الموارد تتميز بالوفرة ندرج قول الله تعالى : ﴿والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون\* وجعلنا لكم فيها معاش ومن لستم له برازقين\* وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم﴾ [الحجر:19-21]؛ فالخطاب الوارد في هذه الآية عام لجميع خلقه في مشارق الأرض ومغاربها أراد ربنا سبحانه وتعالى أن يخبرنا بأنه جعل في هذه الأرض [...] ما يؤمن مستوى معيشتنا عليها<sup>3</sup> ؛

**ب- سوء توزيع الثروة و الدخول:** بما أن أصل الموارد الوفرة وليس الندرة على الصعيد العالمي لكنه مع ذلك توجد مشكلة الفقر في بلدان كثيرة إذن فالفقر في ظل الوفرة هو أكبر التحديات التي يواجهها العالم بشكل عام، لذا أرجع علماء الاقتصاد الإسلامي مشكلة الفقر إلى وجود التفاوت الشديد في الثروة والدخول بين الأفراد [...] ومعنى ذلك أن مشكلة الفقر كما تصورها الرأي الاقتصادي التقليدي السائد بأنها مشكلة تعدد الحاجات

1- عدنان داود العذاري و هدى زوير الدعيمي، مرجع سابق، ص 40.

2- بشير معطوب، مرجع سابق، ص 3

3- حسن محمد الرفاعي ، مشكلة الفقر في العالم الإسلامي: الأسباب والحلول ،دار الفرائس، دمشق سوريا ، ط1 ، 2006 ، ص 18.

وندره الموارد خاطئة، وإنما هي مشكلة سوء توزيع الثروة والدخول، إذن فحقيقة مشكلة الفقر تكمن في الإنسان نفسه وسوء تنظيمه الإقتصادي<sup>1</sup> ، وهذا ما عبرت عنه الآية 67 من سورة يس لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾.

إذن فمشكلة الفقر في الاقتصاد الإسلامي هي مشكلة الإنسان نفسه، وفساد نظامه الاقتصادي (سواء أكان من ضعف الإنتاج أم سوء التوزيع) وقد رتب الإسلام على ذلك أن ينمي المجتمع مع حدوث عدالة في التوزيع وأن أحدها لا يغني عن الآخر، فوفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو احتكار واستغلال لا يسلم به، كما أن عدالة التوزيع دون إنتاج هو توزيع الفقر والبؤس وهذا ما يرفضه الإسلام، وبناء على ذلك فقد شجع الإسلام العمل والإنتاج وعمل على عدالة التوزيع وحدث ما يسمى بالعدالة الاجتماعية.<sup>2</sup>

إذن و إنطلاقاً من فكرة العدالة الاجتماعية، سنتناول من خلال المبحث الموالي العلاقة القائمة بين النمو الإقتصادي و التنمية و عدالة التوزيع ، و مدى انعكاس آثارهما على الحد من آثار الفقر في المجتمع.

1- حسن محمد الرفاعي، نفس المرجع، ص: 30.

2- هشام مصطفى الحمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2006، ص: 310-311.

## المبحث الثاني: الفقر وعلاقته: بالنمو، التنمية و عدالة التوزيع.

إن تطور الفقر الى مشكلة اقتصادية استدعى من الباحثين التركيز على دراسته بشكل حثيث بخلاف الحال عندما كان ظاهرة يمكن التعايش معها. من جانب آخر إن ازدياد عدد ونسبة الفقراء في دول العالم الثالث دحض شكوك المخططين والاقتصاديين حول امكانية قيام النمو الاقتصادي لوحده بحل مشكلة الفقر والحرمان، وأكد أن أثر النمو الاقتصادي في العالم النامي لم يكن له انعكاسات واضحة على الفقراء وذلك في ظل توزيعه بطريقة غير عادلة لم تنعكس على الفقراء<sup>1</sup>.

بل بالعكس رافقه انخفاض في مستويات معيشة السكان، وهذا منافي لهدف التنمية وعليه ارتفعت الأصوات المناادية بضرورة مكافحة الفقر و إلزامية تحقيق العدالة في توزيع الدخل، لذا يجب أن ينظر إلى التنمية على أنها تنمية متعددة الأبعاد تمس تنمية البشر وتحسين ظروف معيشتهم بالإضافة إلى دفع عجلة النمو الإقتصادي، وهذا ما سنحاول معرفته من خلال المطالب التالية:

### المطلب الأول: ماهية النمو والتنمية.

### المطلب الثاني: التنمية والتفاوت في توزيع الدخل.

## المطلب الأول: ماهية النمو والتنمية.

### أولاً- مفهوم النمو الإقتصادي:

يعتبر النمو الإقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الإقتصادي و درجة تطوره، ولقد لقي هذا المفهوم إهتماماً كبيراً لدى الباحثين في مجال الإقتصاد لما يكتسبه من أهمية، ويتطلب تعريف النمو الإقتصادي تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس النمو الإقتصادي وكذا الفترة التي نرغب من خلالها قياس قيمة هذا المتغير، وفي ما يلي بعض التعاريف التي حاولت تقديم تعريف للنمو الإقتصادي<sup>2</sup>:

- 1- يعرف "فيليب بيرو PHILIPPE Pérot" النمو الإقتصادي على أنه: "الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير إقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي"؛
- 2- أما الاقتصادي "سيمون كوزنيتس SIMON Kuznets" في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي" يعرف النمو الاقتصادي كما يلي: "النمو الاقتصادي هو أساساً ظاهرة كمية؛ وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما، بالزيادة المستمرة للسكان و الناتج الفردي".

<sup>1</sup> - محمد عبدالله الرفاعي، معوقات بيانات قياس الفقر، المؤتمر الاحصائي العربي الأول، عمان- الأردن 12-13 نوفمبر 2007، ص 469.

<sup>2</sup> - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999،

3- كما يعرف النمو الإقتصادي على أنه: "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الإقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإديولوجية التي يحتاج الأمر إليها"<sup>1</sup>؛

4- وهناك من يرى أن النمو الإقتصادي هو "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن"<sup>2</sup>.

وبالتالي من خلال هذه التعاريف السابقة يمكن أن نستخرج أهم عناصر النمو الإقتصادي وهي:<sup>3</sup>

- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الإقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني؛

- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي الزيادة النقدية في دخل الفردي مع عزل أثر معدل التضخم؛

- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

و يمكننا أن نوجز أهم الخصائص التي تميز النمو الإقتصادي في العناصر التالية<sup>4</sup>:

- النمو الإقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الإقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الإقتصادي؛

- النمو الإقتصادي يحدث تلقائياً ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة؛

- النمو الإقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بينهما

تتسع بإطراد؛

- يؤدي النمو الإقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، و يتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسراً و سهولة؛

- النمو الإقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار؛

- يلعب النمو الإقتصادي دوراً ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني.

من خلال ما سبق نخلص إلى أن مفهوم النمو الإقتصادي يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها، فالزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل فرد من أفراد المجتمع قد زاد دخله من الناحية المطلقة أو من الناحية النسبية، فقد تحصل طبقة قليلة من الأغنياء على كل الزيادة في الدخل الكلي وتحرم منها الطبقة العريضة من الفقراء وبالرغم من ذلك يزداد متوسط الدخل الفردي، بل أكثر من ذلك فقد تنخفض الدخول المطلقة لطبقة الأغلبية من الفقراء أو ينخفض نصيبهم النسبي من الدخل الكلي وبالرغم من ذلك يزداد متوسط الدخل الفردي، لهذا سنتطرق إلى مفهوم أوسع من النمو الإقتصادي وهو مفهوم التنمية .

1- ميشال تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الإقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص 175.

2- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في النمو، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 11

3- محمد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية: دراسات ونظريات، جامعة الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 51-54

4- مصطفى صالح، التنمية الإقتصادية سياسياً في الوطن العربي، عمان، 2008، ص 73.



## ثانياً- مفهوم التنمية :

يختلف مفهوم التنمية حسب اختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة، وأيضاً راجع لاختلاف الإيديولوجيات والمدارس الفكرية، ناهيك عن اختلاف الآراء الشخصية<sup>1</sup>، إلا أنه يوجد بينهما تقارب خاصة في ظل الفكر التنموي الحديث، وفي ما يلي إستعراض إلى أهم التعاريف التي تبين تطور مفهوم التنمية:<sup>2</sup>

فهناك من يعرفها انطلاقاً من معيار الدخل بأنها عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدولة وكذلك دخل الفرد المتوسط خلال فترة زمنية معينة؛

وهناك مجموعة أخرى عرفت التنمية انطلاقاً من المتغيرات التي تحدث في الهيكل التنظيمي بما يترتب عليه تحسين الوضع النسبي لرأس المال لكن يعاب عليها إهمال الجانب الاجتماعي والثقافي والسياسي؛

أما المجموعة الثالثة أعطت تعريف للتنمية في إطار استمرار النظرة الاقتصادية باعتبارها عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق نمو معجل ومستمر في اقتصادياتها ومحسن لظروف الحياة فيها ، ورغم هذه النظرة الشمولية مازالت التنمية تركز على الجانب الاقتصادي في المقام الأول؛

وقد حاولت المجموعة الرابعة إعطاء تعريف شامل لعملية التنمية بصفتها "عملية حضارية عميقة وشاملة تهدف إلى تحقيق كيان جديد بتركيباته وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية مع تمتع أفرادها بثقافة الجد والعمل، متابعة التطور والتجديد مستمرة الابتكار والإبداع يخيم على أفرادها الرضا والقبول ويعمهم الرخاء والعدالة الاجتماعية والاقتصادية".

وحتى تتحقق عملية التنمية يجب عليها أن تتصف بمجموعة من الصفات والخصائص فيجب عليها أن تكون:<sup>3</sup>

- هادفة: أي أنها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها؛
  - علمية ومنظمة: تقوم على أسس علمية ونظرية مدروسة بعناية، ولا تكون بطريقة عشوائية بل بشكل نظامي دقيق و منظمة من طرف جهات ومؤسسات مختصة؛
  - ايجابية ومستمرة: لتحسين الأوضاع والارتقاء بصفة دائمة ومتواصلة؛
  - شاملة ومتكاملة: تخص جميع القطاعات والميادين التي تتكامل في ما بينها لتفعيل جهوداتها؛
- المشاركة والاعتماد على الذات: حيث يجب أن يعنى بها كافة الأفراد والمناطق اعتماداً على الموارد المحلية البشرية والمادية.

1- حسن عبد القادر صالح. التوجيه الجغرافي للتنمية الإقليمية والوطنية، دار وائل للنشر، عمان 2002 ، ص 29.

2- للتوسع أكثر أنظر : صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع ط1 ، مصر، 2006 ، ص 90-93.

3- حسن عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعياً، ثقافياً، سياسياً، إدارياً وبشرياً، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 73.

### ثالثا- الفرق بين النمو والتنمية:

تثار قضية التفرقة بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية عند الحديث عن التخلف والتنمية، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة الإستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لزيادة الدخل الحقيقي في المجتمع، كما أنه ليس المقصود بالمفهوم الواسع للتنمية التقليل من شأن النمو الإقتصادي أو اعتباره هدفا ثانويا من أهداف التنمية، فالنمو الإقتصادي عنصر أساسي من عناصر التنمية ومكون أساسي من مكوناتها<sup>1</sup>. إذن مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي يختلف عن النمو لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما، فالتنمية أوسع من النمو، فهي تحظى بأهمية بالغة في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم وبالأخص في الدول النامية، ويمكن القول بأن التنمية تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية فهي تعني تدخلا إراديا من الدولة لإجراء تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد، ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بأسرع من النمو الطبيعي لها وعلاج ما يقترن بها من اختلال<sup>2</sup>.

#### حيث يفرق بعض الاقتصاديين بين النمو الإقتصادي والتنمية من جوانب عديدة نذكر منها :

- منهم من يعتبر أن التنمية تشير إلى البلدان النامية و النمو يشير إلى البلدان المتقدمة؛
- النمو يتحقق تلقائيا دون تخطيط مسبق أما التنمية عملية مفتعلة تعتمد على جهد منظم؛
- النمو لا يعكس التغيرات السلبية التي تصاحب التقدم الاقتصادي المادي كزيادة درجة التلوث؛ معدل العمر، التعليم، الصحة...؛

- يركز النمو على الجانب المادي للرفاهية ويهمل الجوانب الأخرى كحرية الرأي والمشاركة السياسية والوعي الثقافي وغيره؛

إذن فالتنمية أشمل وأوسع من النمو الإقتصادي فبالإضافة إلى زيادة متوسط دخل الفرد الذي يحدثها النمو الإقتصادي يجب أن يترافق مع تغيرات هيكلية تمس الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية والسياسية والتشريعية للمجتمع حتى نكون بصدد الحديث عن التنمية، لذا فهي عملية حضارية متكاملة و شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته وتسعى إلى بناء الفرد وتحريره و تطوير كفاءته وإطلاق قدراته، فهي اكتشافات لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر.

#### المطلب الثاني : التنمية والتفاوت في توزيع الدخل.

اعتبرت المقاييس الإقتصادية التقليدية التنمية مجرد قدرة الاقتصاد القومي على توليد زيادة سنوية في الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي كان يُنظر إلى التنمية على أنها ظاهرة إقتصادية

1- إبراهيم العيسوي، التنمية الإقتصادية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، ط 2، دار الشروق القاهرة، 2001، ص 19.

2- الطيب داودي، الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، الطبعة 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص 05.

بالدرجة الأولى في حين تحتل المشكلات الاجتماعية مثل الفقر و توزيع الدخل أهمية ثانوية، إلا أن الوقائع التاريخية أثبتت أنه رغم النمو الاقتصادي السريع لم يؤدي إلى التحسن في مستويات المعيشة في الكثير من الدول النامية على وجه الخصوص، بل بالعكس رافقها ارتفاع معدلات البطالة في الريف والحضر وكذا عدم العدالة في توزيع الدخل، وهذا ما رسخ الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي السريع قد فشل في تخفيض الفقر المنتشر، وقد شهدت فترة السبعينات تغير ملحوظ في المفاهيم العامة عن طبيعة النشاط الاقتصادي في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة حيث أصبح الهدف الأساسي من التنمية هو التخلص من الفقر وعدم المساواة، لذا سنحاول التعرف على العلاقة القائمة بين التنمية وتوزيع الدخل وكذا أهم المقاييس المستعملة في حساب التفاوت في توزيع الدخل ومدى تأثير العدالة في توزيع الدخل على وطأة الفقر.

### أولاً- مفاهيم أساسية في توزيع الدخل:

إن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء ومحدودي الدخل يعتبر مكوناً رئيسياً من مكونات التنمية المستقلة وشرطاً ضرورياً لنجاحها.

ونظراً لكون الدخل النقدي أحد مكونات الرفاهية الاقتصادية بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل وقت الفراغ والمزايا والعيوب غير النقدية للتوظيف والاستقرار المتوقع للدخل في المستقبل، وبما أن الدخل يمثل مصدر الإنفاق على السلع والخدمات من طرف الأفراد وبالتالي يساهم في تحديد مستوى معيشتهم لذلك فإنه يعتبر ذا أهمية بالغة، علاوة على ذلك يمكن حسابه بسهولة، لذا فهو مقياس شائع الاستخدام لتحديد الرفاهية الاقتصادية وعدم المساواة<sup>1</sup>.

1- مفهوم توزيع الدخل: إن تحديد معنى توزيع الدخل أو التفاوت في توزيع الدخل تكثفها العديد من الأحكام القيمية وذلك لارتباطه بمفهوم العدالة، فعدالة التوزيع هي في الواقع مسألة أخلاقية لا يمكن قياسها بطريقة موضوعية؛ أما مسألة التفاوت في توزيع الدخل يمكن قياسها بطريقة موضوعية لذا فإنه عندما تثار مفاهيم عدالة توزيع الدخل فغالبا ما يكون القصد من ورائها تقليل التفاوت في توزيع الدخل<sup>2</sup>.

### 2- طرق قياس توزيع الدخل: غالبا ما يعتمد الاقتصاديون عند قياس توزيع الدخل على مقياسين: التوزيع

الشخصي للدخل و التوزيع الوظيفي للدخل (الحصص التوزيعية).

أ- التوزيع الشخصي للدخل تتعلق بالأفراد (القطاع العائلي) والدخول التي يتحصلون عليها، وفي العادة لا تهتم دراسات توزيع الدخل كثيرا بالخلفية التاريخية لحصول فرد ما على الثروة بقدر اهتمامهم بحجم الدخل الذي يملكه، وفي بعض الأحيان باهتمامهم بمصدر هذا الدخل (ما إذا كان أجرا أو ريعا أو ربحا).<sup>3</sup>

1- طلعت الدمرداش ابراهيم، الاقتصاد الاجتماعي، مكتبة القدس الزقازيق، مصر، ط 1، 2006، ص 207.

2- طلعت الدمرداش ابراهيم، المرجع نفسه، ص 213.

3- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2001، ص 95.

حيث يقوم الاقتصاديون والإحصائيون في هذا النوع من التوزيع بترتيب الأفراد ترتيباً تصاعدياً على حسب دخولهم الشخصية. ويقومون أيضاً بتقسيم إجمالي السكان إلى مجموعات وأحجام متميزة، حيث يتم تقسيم إجمالي السكان إلى خمس مجموعات مثلاً و كل مجموعة تمثل 20% من السكان، أو عشر مجموعات بحيث كل مجموعة تمثل 10% من السكان، وهذا طبقاً لتصاعد مستويات الدخل ثم تحديد النسبة من الدخل القومي الإجمالي التي تحصل عليها كل مجموعة.<sup>1</sup>

ب- **طريقة التوزيع الوظيفي:** أما هذه الطريقة فهي تهتم بمعرفة الحصة النسبية لكل عامل من عوامل الإنتاج في الدخل القومي، من خلال تحديد مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج (رأس المال، التنظيم، العمل والأرض) في قيمة الإنتاج النهائي، وتحدد أسعار هذه العوامل بواسطة منحنيات العرض والطلب لكل عنصر من عناصر الإنتاج.<sup>2</sup>

إن توضيح نظرية التوزيع الوظيفي للدخل يتحقق من خلال مقارنة النسبة المئوية المستلمة للعمل متمثلة في الأجور ومقارنتها بالنسبة المئوية لإجمالي توزيع الدخل من ربح وفائدة وربح، وتجدر الإشارة إلى أن أهمية نظرية التوزيع الوظيفي للدخل قد تضاعفت بدرجة كبيرة وذلك لفشلها في أن تأخذ في الحسبان الدور الهام لتأثير القوى غير السوقية في تحديد أسعار عوامل الإنتاج.

#### ثانياً- مقاييس التفاوت في توزيع الدخل:

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من التفاوت في توزيع المداخيل، الأول هو عدم المساواة داخل الدولة الواحدة، الثاني يخص عدم المساواة في ما بين الدول والثالث يعرف بعدم المساواة العالمية، ويدخل النوعان الأول والثاني ضمن مفهوم عدم المساواة النسبية، أما النوع الثالث فيعبر عن عدم المساواة المطلقة.<sup>3</sup>

- **عدم المساواة داخل الدولة الواحدة** أشهر المعاملات المستخدمة في حسابها هو معامل جيني GINI، كما يمكن حسابها من خلال الفارق بين الدخل المتوسط لـ 10% من أغنياء الدولة و 10% من فقرائها.

- أما **عدم المساواة في ما بين البلدان** وتسمى أيضاً "عدم المساواة الدولية"، تقاس من خلال حساب الفارق بين متوسط مستوى المعيشة بين الدول، إلا أن قيمتها تختلف حسب طريقة الحساب المستعملة، حيث يمكن حسابها مروراً بالنتائج الداخلي الخام للفرد (PIB) باستعمال سعر الصرف حسب مبدأ تعادل القدرة الشرائية (PPP) أو عن طريق سعر الصرف الجاري.

1- عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار الحافظ للنشر و التوزيع، جدة، 2000، ص 77.

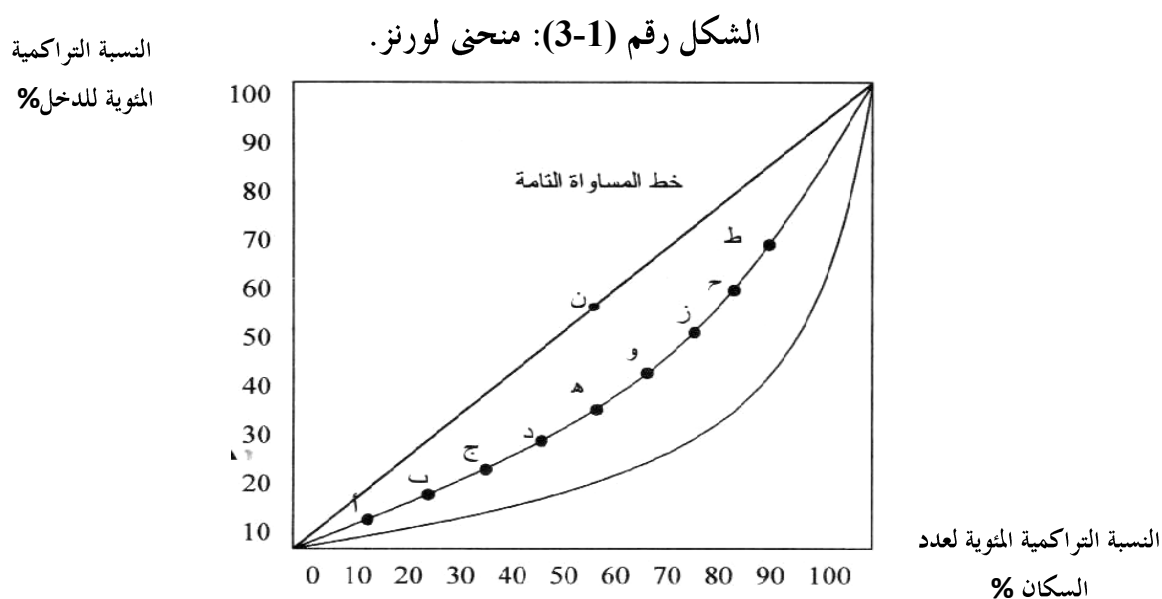
2- عبد الوهاب الأمين، المرجع نفسه، ص 83

3- صوابلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2006، ص 81.

- في حين عدم المساواة المطلقة (العالمية): نخص حساب عدم المساواة بين جميع سكان العالم، وبالتالي يتم أخذهم كمجموعة واحدة ثم يكون الحساب بنفس الطريقة في حالة الدولة الواحدة. وفي ما يلي سنتطرق إلى أهم المقاييس المستعملة في حساب التفاوت في توزيع الدخل وأكثرها استعمالاً وشيوعاً في العمليات الإحصائية وهي:

1- **منحنى لورنتز**: قام عالم الإحصاء الأمريكي "كونراد لورنتز Conrad Lorentz" في سنة 1905، بتوضيح العلاقة القائمة بين مجموعات السكان و حصصهم النسبية من الدخل القومي و هذا كما يظهر في الشكل رقم (1-3) الموالي، حيث يظهر في المحور الأفقي النسبة المئوية التراكمية لعدد السكان أما المحور العمودي فيمثل النسبة المئوية التراكمية للدخل، فيما يمثل الخط القطري الذي يبدأ من الزاوية اليسرى الدنيا للمربع إلى الزاوية اليمنى العليا خط المساواة التامة، فكل نقطة من هذا الخط تعني أن كل نسبة من السكان تحصلت على نسبة مساوية من الدخل حيث يعد معامل لورنتز من المقاييس التي تُعنى بقياس عدالة التوزيع بين الأفراد أو الأسر وتأخذ هذه النسب بعد ترتيب بيانات الأسرة (عدد أفرادها، دخلها ومتوسط دخل الفرد بها) تصاعدياً نسبة إلى دخل الأسرة أو دخل الفرد. و يعكس منحنى لورنتز العلاقة الفعلية بين كل نسبة من السكان ونسبة الدخل التي تحصل عليها خلال سنة معينة، وتمثل النقاط (أ- ط) المرسومة على هذا المنحنى، الحصة النسبية لكل مجموعة من السكان في الدخل القومي فعلى سبيل المثال تبين لنا النقطة (أ) بأن أفقر 10% من السكان تحصلت على 1.8% من الدخل، بينما تمثل النقطة (ب) بأن أفقر 20% من السكان تحصلت على 05% من الدخل القومي وهكذا مع باقي نقاط المنحنى.<sup>1</sup> كما ويتضح من الشكل أيضاً أنه كلما ابتعد منحنى لورنتز عن خط المساواة التامة، كلما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل القومي وكلما اقترب منحنى لورنتز من خط المساواة التامة كلما قلت حدة التفاوت في توزيع الدخل القومي .

1- عبد الوهاب الأمين، مرجع سابق، ص 80-81.



المصدر: عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية المشكلة والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار الحافظ للنشر والتوزيع، جدة، 2000، ص 80.

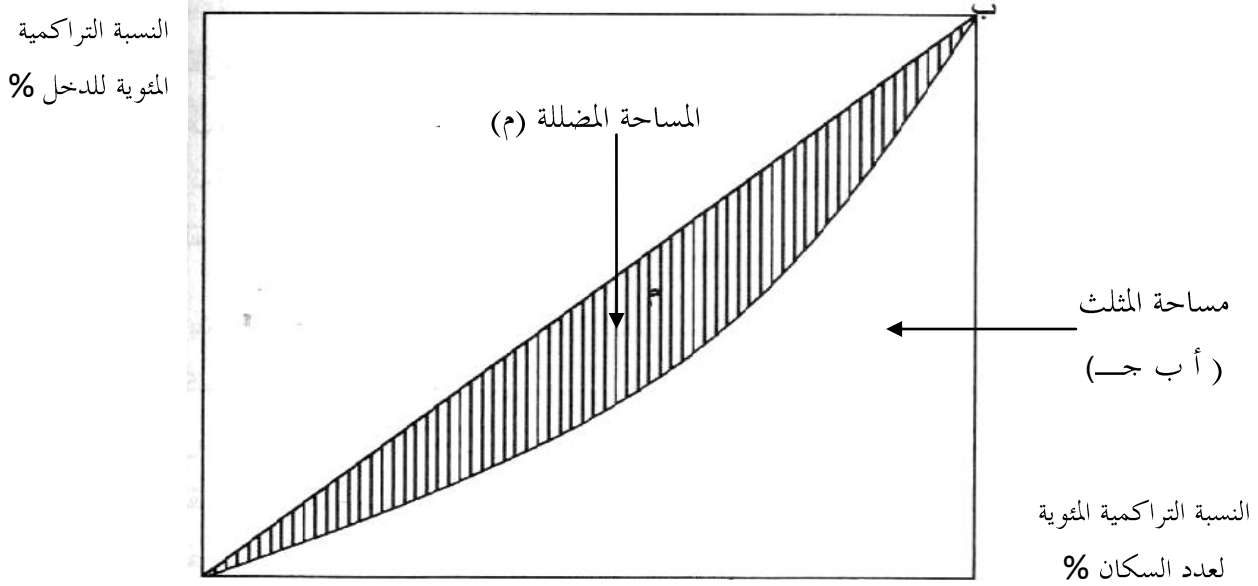
2- **معامل جيني:** يعد أهم المقاييس المستعملة في قياس عدالة توزيع الدخل وأكثرها شيوعاً، حيث يعتمد في حسابه على منحني لورنز و يمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياساً رقمياً لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحني لورنز وبين خط المساواة التامة إلى مجموع منطقة نصف المربع الذي يقع فيه المنحني ويوضح الشكل رقم (1-4) هذه النسبة بالمنطقة المضللة (م) إلى مساحة المثلث (أ ب ج)<sup>1</sup>، وفق العلاقة التالية:

$$\text{معامل جيني (IG)} = \frac{\text{المساحة المضللة (م)}}{\text{مساحة المثلث (أ ب ج)}}$$

فمعامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفراً عندما ينطبق منحني لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساوياً لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساوياً للواحد عندما ينطبق منحني لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحني لورنز تساوي 0.5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

<sup>1</sup> - عبد الوهاب الأمين، المرجع نفسه، ص 82.

الشكل رقم (4-1): حساب معامل جيني .



المصدر: عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية المشكلة والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار الحافظ للنشر والتوزيع، جدة، 2000، ص 82.

3- مؤشر فجوة الفقر (Poverty Gap Indicator):

حيث يعكس هذا المؤشر حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لدخول الفقراء لوضعهم على خط الفقر أي ليصبحوا غير فقراء، ولأغراض المقارنة يتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاكهم مساو لخط الفقر. نلاحظ أن مؤشر فجوة الفقر يحقق ميزة من الميزات المطلوبة في مؤشر الفقر وهي ميزة الرتبة، فعندما ينخفض الدخل لأي من الفقراء ترتفع فجوة الفقر كما هو مبين في العلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$APG = \sum_{i=0}^n (Z - Y_i)$$

APG : فجوة الفقر المطلقة.

Z : خط الفقر للفرد.

Y : متوسط دخل الفقراء.

n : عدد الأفراد الفقراء.

ولأغراض المقارنة، يفضل استخدام مؤشر فجوة الفقر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك السكان كافة عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساويا لخط الفقر وهذا وفق العلاقة التالية:

$$PPG = [1/N] \sum_{i=0}^n (Z - Y_i) \times 100$$

PPG: فجوة الفقر النسبية.

N: عدد السكان.

n: عدد الأفراد الفقراء.

Z: خط الفقر للفرد.

Y<sub>i</sub>: متوسط دخل الفقراء.

بما أن مؤشر فجوة الفقر يقيس مدى بعد الفقراء عن خط الفقر، فهو يمكن من تسجيل مدى التدهور الحاصل في أحوالهم، مما يساعد في تحديد الموارد والتحويلات اللازمة لرفع مختلف الأسر الفقيرة فوق خط الفقر، ونظرا لكون هذا المؤشر لا يتأثر بالتحويلات بين الفقراء وذلك رغم اختلاف وضعياتهم اتجاه خط الفقر، ولأجل تجاوز هذا القصور، فقد تم اقتراح مؤشر ثالث وهو مؤشر شدة الفقر.

#### 4- مؤشر شدة الفقر (Poverty Severity Indicator):

يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم وفي نفس الوقت يقيس فجوة الفقر، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية، ومنه فإن تطبيق مقياس التباين على دخول الفقراء سوف يعكس مؤشر شدة الفقر.

ويمكن حسابها بوصفها تساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة كما

يلي<sup>1</sup>:

$$PS = [1/N] \sum_{i=0}^n \left[ \frac{Z - Y_i}{Z} \right]^2 \times 100$$

N: عدد السكان

n: عدد الأفراد الفقراء

Z: خط الفقر للفرد

Y<sub>i</sub>: متوسط دخل الفقراء

يساعد هذا المؤشر في تقييم مدى نجاح السياسات التي تستهدف أفقر الأسر، وكلما كانت قيمة المؤشر عالية

كلما كانت ظاهرة الفقر أشد قوة، وازداد حجم التفاوت بين الفقراء.

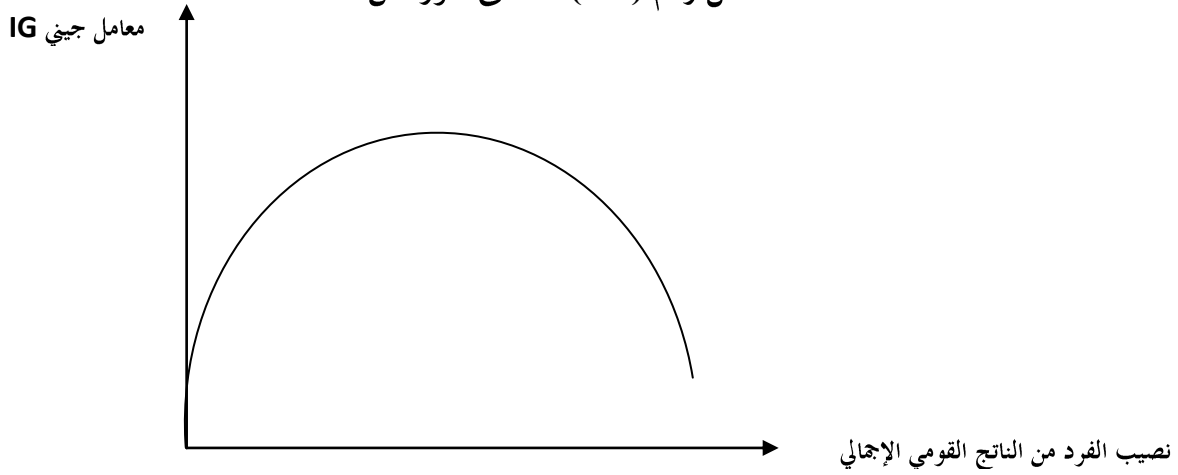
ثالثا- علاقة التنمية بتوزيع الدخل:

1 - Fouzi Mourji, Bernard Decaluwé & Patrick Plane, Le développement face à la pauvreté, édition economica, paris, 2006, p158



بالرجوع إلى النظريات الاقتصادية، نجد أن واحدة من أشهر النظريات التي تناقش العلاقة بين «التنمية» و«توزيع الدخل» هي نظرية عالم الاقتصاد الشهير «سيمون كوزنتس»، حيث قام هذا الأخير ومن خلال مقالته الكلاسيكية سنة 1955 بتوضيح العلاقة بين التباين في توزيع الدخل والمستوى المحقق من التنمية الاقتصادية، من خلال تحليله للنمو التاريخي لعينات من الدول المتقدمة، فوجد أنه في المراحل الأولى من النمو يتجه توزيع الدخل إلى التدهور (يزداد التباين في توزيع الدخل)، ثم يصل إلى أقصى درجاته ومع التقدم في النمو تبدأ درجات التفاوت بالانخفاض وبناء على ذلك اقترح كوزنتس قانون عام يربط بين النمو والتباين في توزيع الدخل على شكل المنحنى المقلوب (U- inversé U)، حيث يظهر في المحور الأفقي نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (PIB/H)، وفي المحور العمودي التفاوت في توزيع الدخل معبراً عنه بمعامل جيني IG، وهذا كما هو مبين في الشكل رقم (5-1).

الشكل رقم (5-1): منحنى كوزنتس.



المصدر: ميشال تودارو ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، 2006، ص 228.

على الرغم من أن كوزنتس قد بين أن هناك جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تساهم في نشوء هذه الظاهرة إلا أنه أكد أن العامل الذي يلعب الدور الأساسي هو تحول السكان من القطاع التقليدي (الزراعي) إلى القطاع المتقدم في الاقتصاد (عملية التصنيع).<sup>1</sup>

كما نجد أن هذه الفرضية (كوزنتس) قد لاقت قبولا و دعما في الدراسات التطبيقية التي أجريت في الدول المتقدمة على وجه الخصوص ، إلا أنه ينبغي ملاحظة أن العديد من تلك الدراسات قد بنيت على مقارنات دولية بين أقطار مختلفة، و لم تعتمد على دراسة التطور التاريخي لبلد أو مجموعة من البلدان<sup>2</sup>، كما أن تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي لا يتضارب مع هدف تقليل التفاوت في توزيع الدخل، وإنما يجب تحديد الهدف من

1- عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 105

2- عبد الرزاق الفارس، نفس المرجع، ص 105.

التنمية و من هو المستفيد الأكبر من ثمار النمو الإقتصادي، لهذا فإن السياسة الإنمائية المطلوبة يجب أن تتسم بقدرتها على خلق ذلك النمط من توزيع الدخل الذي يعكس استفادة جميع طبقات المجتمع من ثمار النمو الإقتصادي.<sup>1</sup>

مما تقدم ذكره نستنتج أن تحقيق النمو الإقتصادي السريع و التقليل من التفاوت الكبير في توزيع الدخل للحد من آثار الفقر لا تعتبر بالضرورة من الأهداف المتعارضة في عملية التنمية، لذا يجب على البلدان النامية أن تعير إهتماما أكبر في استراتيجية التنمية لمسألة التوزيع العادل لنواتج النمو الإقتصادي، من أجل خلق البيئة الملائمة لعملية التنمية الشاملة، وتعد التنمية المستدامة أحدث المناهج التنموية التي تولي أهمية لمكافحة ظاهرة الفقر، والتي تعد كذلك إحدى أهدافها خاصة في الدول النامية.

<sup>1</sup> - عبد الوهاب الأمين، مرجع سابق، ص 99

المبحث الثالث: مكافحة ظاهرة الفقر لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية ومصادر تمويلها.

إن المتتبع لمسيرة التنمية المستدامة يدرك تماما أن موضوع الاستدامة ليس موضوعا وليد الساعة وإنما جاء بناء على مجموعة من التعديلات والإصلاحات التي تطورت نتيجة لقصور مفاهيم التنمية السابقة عن تحقيق النجاح الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والمحافظة على البيئة في آن واحد، و تعد مكافحة ظاهرة الفقر من الأهداف الرئيسية التي تصبو التنمية المستدامة إلى تحقيقها خاصة في الدول النامية، وعليه سنتناول من خلال هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: مكافحة ظاهرة الفقر وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

المطلب الثالث: مصادر التمويل التنموي في الدول النامية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

أجمع الاقتصاديون على أن التنمية المستدامة مفهوم تنموي شامل يدمج ثلاثة أبعاد رئيسية متمثلة في البعد الإقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي وهناك من الباحثين من يضيف لها البعد السياسي، لذا سنحاول معرفة مفهوم التنمية المستدامة مبادئها وأبعادها وكذا خصائص وأهداف هذا النموذج التنموي.

أولاً- مفهوم التنمية المستدامة:

تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم التنمية المستدامة و اختلفت حسب منطلقات الباحث وخلفياته و المقاربات والمناهج التي اعتمد عليها في التحليل، فنجد أن الاقتصاديين يركزون على الفعالية الاقتصادية بالدرجة الأولى، في حين نجد أن البيئيين يؤكدون على ضرورة حماية البيئة و الإستغلال الأمثل للثروات الطبيعية الناضبة والمتجددة، أما الباحثون في علم الاجتماع فيتمحور تعريفهم للتنمية المستدامة حول مبدأ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، في الوقت الذي ينطلق رجال السياسة من مبادئ الشفافية والحكم الرشيد في تعريفهم لمفهوم التنمية المستدامة، ومن هنا سندرج مجموعة من التعاريف لمحاولة الإلمام بمفهوم التنمية المستدامة والخروج بتعريف شامل لكل أبعادها الرئيسية.

1- يعود مصطلح الاستدامة إلى العلم الأيكولوجي، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة لتغيرات هيكلية تؤدي إلى تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقة هذه العناصر ببعضها البعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والعلم الأيكولوجي.<sup>1</sup>

1- عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد ابو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص23.

2- من أكثر التعريفات شيوعاً لمفهوم التنمية المستدامة هو ما قدمته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في تقريرها الذي جاء تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" أو تقرير "برانتلاند" نسبة لرئيسة اللجنة رئيسة الوزراء النرويجية "غرو هارلم برانتلاند Gro Harlem Brundtland" الذي حاول تقديم تعريفاً دقيقاً لها، حيث عرفت كما يلي: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المجازفة والمساس بقدررة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها"<sup>1</sup>.

3- وتعرف التنمية المستدامة أيضاً بأنها: "التنمية التي لها القدرة على الاستقرار والتواصل من منظور استخدامها الموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تعتمد على المفاهيم البيئية وتتخذ التوازن البيئي كمصدر أساسي لها"<sup>2</sup>.

4- كما و عرف المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق بشكل متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، كما أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة بل تمثل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية".

5- وتعرف أيضاً على أنها: "كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعي الجانب الإنساني بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع بين مختلف فئاته، وكذلك بين دول الشمال والجنوب، أو بين مختلف الأجيال"<sup>3</sup>.

6- ويعرف البنك الدولي التنمية المستدامة على أساس أن نمط الاستدامة هو عبارة عن استدامة في رأس المال، حيث يعتبر أن التنمية المستدامة هي "التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"<sup>4</sup>.

7- أما تعريف التنمية المستدامة من منظور إسلامي كما عرفها أحد الباحثين فهي: "عملية متعددة الأبعاد تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والبعد البيئي من جهة أخرى، تهدف إلى الإستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية من منظور إسلامي يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة على أن يراعي في عملية التنمية الإستجابة لحاجات الحاضر دون إهدار حق الأجيال اللاحقة"<sup>5</sup>.

1- محمد كامل عارف، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، إصدارات عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص69.

2 - سلامة سالم سلمان، تأثير التجارة على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، 2006، ص53.

3- Christian Brodhag , **Développement Durable**, université Genève, 2004,p03 .

4-عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08 07. أبريل 2008، ص 05 .

5-عبد العزيز قاسم محارب ، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2011، ص 174-175.

نستنتج مما سبق ذكره من تعاريف أنه و رغم كل التوجهات السابقة باختلاف تعاملها مع مفهوم التنمية المستدامة إلا أنه نجد أن هناك إجماع على أن التنمية المستدامة هو ذلك النموذج التنموي الذي يحقق التنمية الاقتصادية وفي نفس الوقت العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، التي تصب كلها في خدمة أهداف واحدة تعتبر الإنسان وسيلتها وفي نفس الوقت غايتها.

#### ثانياً- أبعاد التنمية المستدامة:

إن معظم الدراسات والأبحاث والتقارير تؤكد على أن التنمية المستدامة هي تنمية بثلاثة أبعاد مترابطة ومتداخلة فيما بينها، متكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد والمتمثلة في البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، وهناك من الباحثين من يضيف بعداً رابعاً والمتمثل في البعد السياسي، حيث يجب أن تنال كل هذه الأبعاد نفس المستوى من الأهمية في التحليل، لذا لا يمكننا الفصل بينها ومعالجة كل بُعد بشكل منفصل، وإنما وحتى نتمكن من الإلمام بكل جوانب هذا المفهوم يجب أن تكون هناك نظرة تحليلية للأبعاد بصفة متكاملة، وفي ما يلي وصف مختصر للأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة:

1- **البعد الاقتصادي**: النظام الاقتصادي، هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث إختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية<sup>1</sup>، وتمثل العناصر الآتية محور البعد الاقتصادي<sup>2</sup>:

- النمو الاقتصادي المستدام؛
- كفاءة رأس المال؛
- إشباع الحاجات الأساسية؛
- العدالة الاقتصادية.

2- **البعد البيئي**: النظام المستدام بيئياً، يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية<sup>3</sup>، ويتمحور البعد البيئي حول عناصر من أهمها<sup>4</sup>:

- النظم الايكولوجية؛
- الطاقة؛
- التنوع البيولوجي؛
- الإنتاجية الايكولوجية.

1- باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص189

2- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، مرجع سابق، ص39.

3- باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص189

4 - عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، مرجع سابق، ص39

3- **البعد الاجتماعي** : يتعلق هذا البعد بتحقيق الرفاهية و تحسين سبل الحياة من خلال الحصول على خدمات صحية وتعليمية في المستوى و وضع المعايير الأمنية و احترام حقوق الإنسان، وتكافؤ الفرص، وتنمية الثقافات المختلفة و التنوع و التعددية و المشاركة الفعلية للقواعد الشعبية و يضم هذا البعد عناصر أهمها<sup>1</sup> :

- المساواة في التوزيع ؛
- المشاركة الشعبية ؛
- التنوع الثقافي .

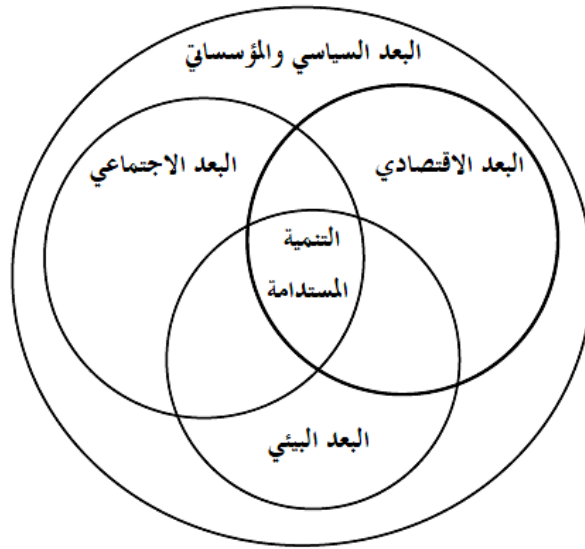
4- **البعد السياسي والمؤسسي** : يعتبر البعد السياسي البعد المحوري الذي لم تولى إليه أهمية كبيرة في التحليل التكاملي للتنمية المستدامة، حيث يعد الوجه والركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وذلك "من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصداقية وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة، فهذا البعد يساهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي"<sup>2</sup>. لكن يجب الإشارة أن معظم الدراسات أهملت البعد السياسي والمؤسسي للتنمية المستدامة، بحيث يعتبر هذا البعد هو الإطار العام لتنمية مختلف الأبعاد الثلاثة الأخرى.

بالرغم من أن أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية و البيئية و السياسية والمؤسسية، متداخلة في بعض أجزائها ، إلا أن الجمع بينها في نطاق متكامل يعد عملية صعبة، لوجود بعض نقاط التعارض والتصادم ، وهنا يكمن دور التنمية المستدامة في خلق نوع من التناسق والتكامل والانسجام بين مختلف أبعادها لضمان استمرارية هذا النموذج التنموي ، والشكل (1-6) يوضح لنا تداخل مختلف أبعاد التنمية المستدامة كما يلي :

1- خالد مصطفى قاسم، الإدارة البيئية و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007 ص 31 .

2- صالح صالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدمية للثروة البترولية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدمية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 07 / 08 أفريل 2008 ، ص06

الشكل (1-6): أبعاد التنمية المستدامة.



المصدر: 1- صالح صالح، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية 07-08 أبريل 2008 ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في م.ص.م. أ.م، جامعة فرحات عباس بسطيف، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2008، ص872 .

ثالثا- خصائص وأهداف التنمية المستدامة .

تمتاز التنمية المستدامة عن الأساليب التنموية التقليدية بمجموعة من الخصائص، تسعى من خلالها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهذا ما سنتطرق إليه في ما يلي:

1- **خصائص التنمية المستدامة:** هناك بعض الخصائص التي تميز التنمية المستدامة كمفهوم حديث مقارنة بالمفاهيم التقليدية للتنمية، فمن المساهمات التي وردت في هذا المجال ما جاء في دراسة قام بها "إدوارد باربي" Edward Barbier حيث حدد أربعة 04 خصائص أساسية للتنمية المستدامة وهي<sup>1</sup>:

أ- أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بكل ما هو طبيعي واجتماعي في التنمية؛

ب- أن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات الطبقات الأكثر فقرا أي التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي؛

ج- أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على خصوصيات كل مجتمع؛

1- Edward Barbier, The concept of Sustainable economic development,1987,P 37

د- أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها عن بعضها البعض وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

2- أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها بما يلي<sup>1</sup>:

أ- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تحاول التنمية المستدامة عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً وروحياً من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو، لا الكمية وبصورة عادلة ومقبولة؛

ب- احترام البيئة الطبيعية: التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس الحياة الإنسانية، فهي ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة كي تكون علاقة تكامل وانسجام؛

ج- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية: ويتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في خلق الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها؛

د- تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بصورة عقلانية؛

هـ- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع: ويتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيات المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطراً عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها؛

و- إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع: ويتم ذلك بطريقة تلائم إمكانيات المجتمع وتسمح بتحقيق التوازن الذي من خلاله يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على المشكلات البيئية كافة، ووضع الحلول الملائمة لها.

1- عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد ابو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 29، 30.



## المطلب الثاني : مكافحة ظاهرة الفقر وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

تتوجه التنمية المستدامة في الأساس لتلبية احتياجات الطبقات الأكثر فقرا، خاصة في الدول النامية منها والتي تتجسد من خلال تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسن المستمر في مستويات المعيشة كقضية أخلاقية بالدرجة الأولى بالنسبة لأكثر من 20% من سكان العالم بغية التخفيض من عبئ الفقر المطلق باعتباره من الأولويات الملحة للتنمية المستدامة.<sup>1</sup>

و تتجلى العلاقة القائمة بين التنمية المستدامة وظاهرة الفقر من خلال أن المفهوم الجديد للتنمية الذي يُعنى أساسا بتحسين نوعية الحياة البشرية دون استنزاف للمصادر الطبيعية، واستغلالها فوق قدرتها الطبيعية، المعتمد على مبدأ ضرورة تلبية احتياجات الجيل الحاضر مع ضمان حق الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتها لذا نجد أنها تركز على عنصرين رئيسيين هما العدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

### أولاً-العلاقة القائمة بين الفقر والتنمية المستدامة في الدول النامية.

عند الحديث عن تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية نجد أنفسنا مجبرين للتطرق للمشاكل والقضايا الاجتماعية التي تعاني منها ونذكر من أهمها مشكلتنا العمل والبطالة، حيث يمكن اعتبار هذين الأخيرين بمثابة الحلقة المفقودة في معادلة النمو والفقر، وترابطاته مع الأمن والاستقرار الاجتماعي، ومن ثم فإن السعي للوصول إلى المستوى اللائق للعمال المنتجة يكون حجر الزاوية في التنمية والقضاء على الفقر، كما أنه هناك ارتباطا وثيقا بين الفقر والبطالة، فقد أقر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في سنة 1995 المنعقد بكونهاجن بشأن التنمية الاجتماعية على وجود الصلة بين القضاء على الفقر والعمالة<sup>2</sup>، كما أنه هناك علاقة بين الفقر و استنزاف الثروات الطبيعية وبالتالي تدهور البيئة خاصة في المناطق الفقيرة التي تعتمد عليها في كسب رزقها.

1- **علاقة الفقر بحماية البيئة:** عند الحديث عن العلاقة بين الفقر والتنمية المستدامة في الدول النامية تطفو مشكلة التدهور البيئي إلى السطح، الذي يختلف عن تلوث البيئة في الدول الصناعية لأنه ليس ناجما عن التصنيع والتنمية بل لأنه أكثر ارتباطا بالفقر، فالمشاهد في غالبية البلدان النامية أن هناك ارتباطا قويا بين الفقر وتدهور البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية حتى يكاد أن يكون هناك ما قد يسمى "بملازمة الفقر والبيئة" فالفقر الذي هو نتيجة لتدني الدخل الوطني في الدول الفقيرة يؤدي إلى عدم قدرة المواطنين على استيفاء احتياجاتهم المعيشية، كما يؤدي إلى قصور هذه الدول على الإيفاء بالاحتياجات العامة للمواطنين من تعليم ورعاية صحية وإسكان وتوفير مياه الشرب النقية و قنوات الصرف الصحي و المرافق المعيشية بشكل عام، ومن هنا يلجأ السكان إلى استنزاف مواردهم الطبيعية لتوفير دخل إضافي يساعدهم على استيفاء احتياجاتهم المعيشية هذا على مستوى الأفراد، كما لا

<sup>1</sup> -زولبخة سنوسي، هاجر بوزيان الرحمان، البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى، سطيف، 2008، ص128.

2- العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، السنة الجامعية 2010/2011، ص35-36.

تراعي الحكومات في تنفيذها للمشاريع الاقتصادية للآثار البيئية التي يخلفها تنفيذ هذه الأنشطة التنموية، فتدهور البيئة تدهورا سريعا يؤدي إلى زيادة الإضرار بالصحة العامة ويقلل من إنتاجية العامل وبالتالي يخفض بدرجة أكبر من مستوى الدخل الوطني فيزداد معدل الفقر ومنه يزداد الضغط على البيئة ومواردها ويزداد التدهور ، وهكذا يسير الفقر مع تدهور البيئة في حلقة مفرغة وتزداد الأمور سوءاً بعد سوء<sup>1</sup>.

ونظرا لارتباط نجاح جهود التنمية بالموضوعات المتعلقة بالبيئة، وهذا نابع من التفاعل بين الفقر والتدهور البيئي الذي يمكن أن يقود إلى عملية تدوم وتتواصل ذاتيا، فعلى سبيل المثال فإن التدمير البيئي الشديد يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الأرض وانخفاض متوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء، وبالمثل يؤدي ذلك إلى صعوبة الحصول على مياه نظيفة وصحية تؤثر بدورها أساسا على الفقراء والتي تسبب في حوالي 80% من الأمراض المنتشرة<sup>2</sup>. ولكي تنجح السياسات البيئية في الدول النامية ينبغي عليها أن تركز أولا على قضايا من لا أرض لهم، وكذا صعوبة الوصول إلى المصادر المؤسسية، لأن عدم ضمان حقوق ملكية الأرض ونقص الائتمان والمدخلات وغياب المعلومات، كل ذلك يمنع قيام الفقراء بالاستثمار الذي يؤدي إلى الحفاظ على الأصول البيئية التي يعيشون عليها، وذلك أن الحفاظ على البيئة من التدهور هو أمر يرتبط بتقديم الدعم المؤسسي للفقراء أكثر منه محاربة التدهور البيئي<sup>3</sup>.

**2- علاقة الفقر بالعدالة الاجتماعية:** إن الوسيلة الناجحة لتخفيض من عبئ الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، وتتجسد هذه الغاية في العمل على جعل تعادل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات في ما بين جميع الأفراد داخل المجتمع الواحد، فغياب العدالة في الحصول على التعليم، الخدمات الاجتماعية، الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية فهذه العدالة تساعد على تنشيط وتحقيق التنمية المستدامة<sup>4</sup>. فمن بين الحلول التي وضعت للحد من التفاوت في المداخل والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ما يلي:

- تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية؛
- استحداث بنوك للفقراء ومساعدتها بقروض بسيطة وميسرة ودون فوائد؛
- العمل على تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم والرعاية الصحية؛
- تحقيق عملية التكافل الاجتماعي المنظم، والذي يعتمد بشكل أساسي على فئات في المجتمع يمكنها تشكيل عنصر جذب للصناعات الصغيرة والمصغرة .

1- التنمية المستدامة في الوط العربي بين الواقع والمأمول، سلسلة دراسات: نحو مجتمع المعرفة، مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، جدة، الإصدار الحادي عشر، 1427 هـ، ص 116.

2- ميشال تودارو، المرجع السابق، ص 444.

3- ميشال تودارو، نفس المرجع، ص 448-449.

4- نوري منير، تحليل الأبعاد البشرية للتنمية المستدامة، المنتدى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي المدينة، 07/06

3- **علاقة الفقر بمستوى التعليم** : بدأ الإهتمام بدراسة العلاقة القائمة بين التعليم والفقر وأثرها على عدم المساواة في توزيع الدخل خلال عقد الستينات من القرن العشرين، فقد أظهرت هذه الدراسات عكس ما كان مفترض بأن النظم التعليمية في العديد من الدول النامية تؤدي إلى الزيادة في عدم المساواة في توزيع الدخل بدلا من تخفيضها، أي أن التعليم وفقا لهذه لدراسات يعمق سوء توزيع الدخل، ويرجع السبب الأساسي لهذا الأثر المعكوس إلى وجود ارتباط موجب بين مستوى التعليم ومستوى الدخل الذي يحصل عليه الفرد خلال حياته، أي أن مستوى الدخل الذي يمكن اكتسابه يتوقف على عدد سنوات التعليم، لذا فإن قدرا كبيرا من عدم المساوات في الدخل سوف يتولد إذا كانت نسبة كبيرة من الطلاب تنتمي إلى فئات الدخل العليا والمتوسطة، هي التي تلتحق بالتعليم الثانوي والجامعي، وبإيجاز شديد إذا كان الفقراء لا يستطيعون الإلتحاق بهذا التعليم لأسباب مالية أو غير مالية فإن نظام التعليم سوف يبقى على عدم العدالة في توزيع الدخل في الدول النامية وربما يزيدها.

وهناك سببين اقتصاديين رئيسيين لتفسير العلاقة الموجبة بين التعليم وسوء توزيع الدخل في الدول النامية وهما:

- **السبب الأول**: هو تكاليف التعليم الابتدائي الخاصة (خاصة من وجهة نظر تكلفة الفرصة البديلة لعمالة الأطفال بالنسبة للعائلات الفقيرة) حيث تكون هذه التكلفة مرتفعة بالنسبة للطلاب الفقراء مقارنة بالطلاب الأغنياء.

- **السبب الثاني**: وهو أن المنافع المتوقعة للتعليم الابتدائي تكون أقل لهؤلاء الطلاب الفقراء. و بجمع هذين السببين معا، نجد أن معدل العائد على الإستثمار في تعليم أطفالهم للعائلات الفقيرة يكون أقل منه بالنسبة للعائلات الغنية، لذلك نجد أن الفقراء هم الأكثر احتمالا للتسرب من التعليم خلال المراحل المبكرة منه.<sup>1</sup>

كما تسعى التنمية المستدامة الى التخفيف من الفقر وذلك من خلال المجالات الإجتماعية التالية التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس، لهذا نجد أن التنمية المستدامة تهتم في بعدها الاجتماعي بتحقيق ما يعرف بالتنمية البشرية المستدامة من خلال<sup>2</sup>:

- **المياه**: تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة؛

- **الغذاء**: تهدف الاستدامة فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني، كما تهدف إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي، من جانب آخر تهدف التنمية المستدامة إلى ضمان الاستخدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه؛

1- ميشال تودارو، نفس المرجع، ص 384-386

2- عمار عماري، إشكالية الفقر والتنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 10-11.

- **الصحة:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل، وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة؛

- **المأوى والخدمات:** تهدف الاستدامة فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات، كما تهدف إلى ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة؛

- **الدخل:** تهدف التنمية المستدامة إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في الاقتصاد الوطني، كما تهدف إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة.

وهكذا نجد أنه من أولويات البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة هي التقليل والتصدي لقضية الفقر التي تشمل عدم كفاية فرص الحصول على الموارد، ومياه الشرب، والإصحاح، والعناية الصحية، والسكن اللائق، والتعليم، والحقوق المدنية والسياسية.

لهذا نجد أنه من أهم تحديات التنمية المستدامة هي التقليل والتصدي لمشكلة الفقر وتوفير بيئة سليمة صحية للمجتمع، أي الحفاظ على البيئة بدلا من تخریبها وذلك بإشراك هؤلاء الفقراء أنفسهم وجميع الأفراد في عملية العناية بالبيئة من خلال نشر الوعي لديهم. بمخاطر الإضرار بالبيئة، وإشراكهم في عملية التنمية بطرق تضمن أكثر إنتاجية وأقل إهدار للموارد.

### ثانياً- الجهود الدولية المبذولة في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية.

يعتبر الفقر وجهة عاكسة لصور التمايز الاجتماعي واللامساواة، وانعدام العدالة، حيث ارتبط مفهومه بشكل مباشر باستشارة واحتكار البعض على جانب أكبر من الموارد المتاحة على حساب الآخرين، ويعد الفقراء الأكثر ارتباطا بالبيئة حيث تمثل خصوصا في المناطق الريفية مورد رزقهم ومنبع احتياجاتهم، إلا أنه ثمة حقيقة مفادها أن الفقر هو أحد الأسباب المحدثة للتهور البيئي خاصة إذا تزايدت احتياجات الفقراء متجاوزة قدرة الموارد البيئية المتوفرة حيث لا تتيح لها إمكانية التجدد، وإدراكا لهذه الحقيقة فقد أدرج الفقر بشكل أساسي ضمن جل المؤتمرات العالمية الخاصة بالبيئة، كما أُنجزت عدة مشاريع محلية وعالمية بهدف إدراج البعد البيئي ضمن استراتيجية مكافحة الفقر.

كما سبق وأشرنا أنه و لتحقيق التنمية المستدامة في شقها الاجتماعي في الدول النامية فإنه من جملة الإشكاليات التي تستوقفنا هي مكافحة الفقر، وللتغلب على آثار هذه الظاهرة فإنه يتطلب منا إتباع سياسات تهدف للحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة.

ولأن الحق في التنمية يتطلب إدراج مكافحة الفقر ضمن أي استراتيجية تنموية بشكل صريح، نبرز أهم ما جاءت به المنظمات والهيئات الدولية من سياسات و برامج في مجال مكافحة هذه الظاهرة:

1- جهود الأمم المتحدة: تعتبر منظمة الأمم المتحدة أهم شريك دولي في مجال مكافحة الفقر، وهذا من خلال المؤتمرات التي تعقدها وما يصدر عنها من اتفاقيات تصب في هذا المجال، ومن أهمها:

أ- جدول أعمال القرن 21 (Agenda 21): نظمت الأمم المتحدة بربو دي جانيرو بالبرازيل قمة الأرض من أجل البيئة والتنمية، وكان ذلك في سنة 1992، وقد اعتمدت القمة ثلاث اتفاقيات رئيسية تهدف إلى تغيير النهج التقليدي في التنمية، ويعد جدول الأعمال القرن 21 إحداها.

وهي عبارة استراتيجية تهدف لحل مشاكل التنمية والفقر والبيئة، تبدأ من خلال التركيز على الموارد والانتاج، وينبغي أن تشمل القضايا السكانية، وتحسين الرعاية الصحية والتعليم وحقوق المرأة، دور الشباب، السكان الأصليين والمجتمعات المحلية وعملية المشاركة الديمقراطية بالتعاون مع الإدارة الكفءة.

فبالإضافة إلى الدعم الدولي الذي تحتاجه، يجب أن تدمج حاجة البلدان النامية في تشجيع النمو الاقتصادي حيث يكون عملاً مستمراً ومستداماً، ويهدف مباشرة إلى القضاء على الفقر من خلال تعزيز برامج خلق فرص العمل والدخل.

وقد كان المبدأ الأول لهذه الاتفاقية على النحو التالي: البشر هم مركز ومحور اهتماما التنمية المستدامة ولهم الحق في الحياة الكريمة والإنتاجية بالانسجام مع الطبيعة، كما اشتمل المبدأ الخامس على ضرورة تضافر الجهود الدولية لمكافحة الفقر وذلك من أجل تلبية حاجات معظم شعوب العالم<sup>1</sup>.

فالهدف طويل الأجل لهذه الاستراتيجية يمنح السكان سبل العيش المستدامة، عن طريق دمج السياسات التي تسمح بمعالجة القضايا التي تطرأ على التنمية، الإدارة المستدامة للموارد والقضاء على الفقر، الذي يتم عن طريق تحقيق جملة من الأهداف<sup>2</sup>:

- توفير الطوارئ في جميع الاحتمالات في الحصول على وسائل و سبل العيش المستدامة؛
- تنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي توفر مستويات ملائمة من التمويل الخاص والتركيز على سياسات التنمية البشرية المدججة، بما في ذلك توليد الدخل وتعزيز السيطرة المحلية على الموارد وتعزيز المؤسسات والقدرات المحلية وزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية كمؤسسات منفذة؛
- وضع استراتيجيات وبرامج متكاملة للإدارة الرشيدة والمستدامة للبيئة لجميع المناطق المنكوبة بالفقر، وتعبئة الموارد والحد منها والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل وزيادة الدخل؛
- التركيز في خطط وميزانيات التنمية الوطنية على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال توفير سياسات وبرامج خاصة للمناطق الريفية والحضرية الفقيرة، بالإضافة الى النساء والأطفال.

1- البيئة والتنمية، جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، الموقع الرسمي للأمم المتحدة:

<http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/agenda21>، تاريخ الإطلاع: 2012/04/24.

2 - RAPPORT DE LA CONFERENCE DES NATIONS UNIES SUR L'ENVIRONNEMENT ET LE DEVELOPPEMENT (Rio de Janeiro, 3-14 juin 1992), Chapitre 3 : LUTTE CONTRE LA PAUVRETE ,p11-15. Vol.1 <http://www.un.org/French/events/rio92/aconf15126vol1f.htm>, le : 26/04/2012.

و في هذا الإطار حددت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أهداف القرن 21 من خلال تحقيق متطلبات خفض الفقر التي تتمحور في ثلاثة أطر رئيسية<sup>1</sup>:

- الرفاهية الاقتصادية: خفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف في حدود 2015؛
- التنمية الاجتماعية: تحقيق التعليم الابتدائي في جميع الدول، وتخفيض الوفيات للأطفال الرضع والأمهات، وضمان الحصول الشامل على الخدمات الصحية؛
- استدامة البيئة: تطبيق استراتيجية قومية للتنمية المستدامة للمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية بصفة عامة.

ب- أهداف الألفية الإنمائية: تحت رعاية الأمم المتحدة اجتمع قادة العالم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر 2000، لاعتماد إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي التزمت بموجبه دولهم بشراكة عالمية جديدة لتخفيض عدد الفقراء في العالم إلى حدود النصف في حدود سنة 2015، وقد حدّدت بموجبه سلسلة من الأهداف والتي أصبحت معروفة باسم الأهداف الإنمائية للألفية<sup>2</sup>، وهي عبارة عن ثمانية أهداف كل هدف يشمل مجموعة من الغايات الموضحة في الجدول رقم (1-1) الموالي<sup>3</sup>:

---

1- سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 2008، ص117.

2 - Emmanuel ARNAUD ,Arnaud BERGER ,Christian de PERTHUIS, Le développement durable ,Edition Nathan,France,2011, p 106.

3- موقع الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأهداف الإنمائية للتنمية، على الرابط: <http://www.un.org/ar/millenniumgoals>: تاريخ الإطلاع: 2012/05/15.

الجدول رقم (1-1): أهداف الألفية الإنمائية.

الرقم	الهدف	الغاية
01	الهدف 01: القضاء على الفقر المدقع والجوع.	الغاية 01: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015؛ الغاية 02: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب؛ الغاية 03: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015.
02	الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.	الغاية 01: كفاءة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015.
03	الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.	الغاية 02: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.
04	الهدف 4: تقليل وفيات الأطفال.	الغاية 01: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015.
05	الهدف 5: تحسين الصحة النفاسية.	الغاية 01: تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و 2015؛ الغاية 02: تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015.
06	الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض.	الغاية 01: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ؛ الغاية 02: تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2010 لجميع من يحتاجونه؛ الغاية 03: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتباراً من ذلك التاريخ.
07	الهدف 7: كفاءة الاستدامة البيئية.	الغاية 01: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية؛ الغاية 02: الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010 ح الغاية 03: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب؛ المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015؛ الغاية 04: تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة.
08	الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.	الغاية 01: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز يشمل التزاماً بالحكم الرشيد والتنمية وتخفيف وطأة الفقر - على

<p>الصعيدين الوطني والدولي؛</p> <p>الغاية 02 معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً ، وهي تشمل: دخول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق معفاة من التعريفات الجمركية وبدون الخضوع للحصص؛ وبرنامجاً معززا لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية؛ وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان التي أعلنت التزامها الحد من الفقر؛</p> <p>الغاية 03: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (عن طريق برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة)؛</p> <p>الغاية 04: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكناً في المدى الطويل؛</p> <p>الغاية 05: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية؛</p> <p>الغاية 06: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</p>	
--	--

المصدر : موقع الأمم المتحدة ، الأهداف الإنمائية للتنمية، على الرابط : <http://www.un.org/ar/millenniumgoals> ، تاريخ الاطلاع:

2012/05/15.

2- **جهود صندوق النقد الدولي:** على الرغم من أن صندوق النقد الدولي هو مؤسسة نقدية، وليس مؤسسة إنمائية، ولكنه يسهم بدور مهم في الحد من الفقر في بلدانه الأعضاء، فالنمو الاقتصادي القابل للاستمرار هو عنصر أساسي في جهود الحد من الفقر، الذي يتطلب سياسات اقتصادية كلية سليمة، وهي السياسات التي تمثل جوهر التفويض الممنوح بصندوق النقد الدولي، فمن الجهود التي قام بها صندوق النقد الدولي نذكر:

في سنة 1996، أعلن صندوق النقد الدولي بالشراكة مع البنك الدولي مبادرة هيبك (HIPC) لخفض أعباء الديون على أفقر بلدان العالم، واعتبرت هذه المبادرة وسيلة لمساعدة البلدان المعنية على تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، حيث بدأ العمل بها اعتباراً من 27 أبريل 2002، حيث أنه في ظل هذه المبادرة يتاح تخفيض الديون لدعم السياسات المشجعة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، ويتمثل جزء من مهمة صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي، في العمل على ضمان عدم تبديد الموارد التي يوفرها تخفيض الديون، فتخفيض الديون وحده بغير اتباع سياسات سليمة، لا يمكن أن يفيد في الحد من الفقر؛ كذلك فإن السياسات الرامية إلى الحد من الفقر ينبغي دعمها ليس فقط بتخفيف أعباء الديون، بل أيضاً بزيادة تدفقات المعونة من البلدان الأكثر ثراءً وتمكين البلدان النامية من دخول أسواق البلدان الصناعية بحرية أكبر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - صالح صالح، محاضرات أقيمت في مقياس المؤسسات المالية والنقدية الدولية لطلبة مدرسة الدكتوراه لإدارة الأعمال والتنمية المستدامة، دفعة



في سبتمبر من عام 1999 قدمت مبادرة تم من خلالها التفاوض حول قروض التكييف الهيكلي بموجب استراتيجيات الحد من الفقر (PRSP) التي تمثل أيضا استراتيجية لخفض الدين للدول ذات المديونية العالية، في إطار ركيزتين أساسيتين تتمثلان بتحقيق نمو ذو قاعدة واسعة فضلا عن توجيه النفقات، إن هذه السياسات الجديدة في ميدان التنمية وخفض الفقر قد تجاوزت الأسس المادية لخفض الفقر التي ولدتها سياسات التكييف الهيكلي، التي امتد محورها نحو دمج البعدين الاجتماعي والإقتصادي لخفض الفقر<sup>1</sup>.

فالهدف من وضع تقرير استراتيجية الحد من الفقر هو تدعيم المبادئ الأساسية المتمثلة في شعور البلدان بملكية البرامج المدعومة بموارد الصندوق، والتنمية الشاملة والمشاركة العامة على نطاق واسع.

3- **جهود البنك الدولي:** أثبت تقريره الصادر في عام 1990 أن النمو ينطلق من توسيع قاعدة أعمال البنك الدولي في البلدان النامية ليساهم بذلك في الحد من الفقر، ولذلك شدد هذا الأخير على عدد من السياسات المعتمدة للحد من الفقر هي:

- السياسات المؤثرة في النمو الاقتصادي والطلب على العمالة؛

- السياسات التي تؤثر في الحصول على الأصول واستدامتها؛

- سياسات الإنفاق العام وتقديم الخدمات الأساسية للفقراء ولاسيما في مجال التعليم والصحة.

كما أنه و في إطار التنمية الشاملة التي تبناها البنك الدولي الذي حاول تقديم طريقة أكثر شمولية للتنمية، باتجاه توسيع قاعدة المشاركة لتضم كل من له علاقة (الحكومات، المانحين، القطاع الخاص) وهذا من أجل صياغة وتنفيذ سياسة المساعدة، وفي إطار طروحات خفض الفقر الواردة في تقرير التنمية العالمية لسنة 2000، فقد أكد على محاربة الفقر في إطار مفهوم القابليات لأمرتيا سن (A.sen)، فالفقر يتمثل بالحرمان من القدرات الأساسية بالاستناد إلى القابليات كأطر حديثة في مفهوم الفقر، أي أن الهدف النهائي لاستراتيجية خفض الفقر القائمة على أساس المساعدة لا تستدعي نموا في الدخل والثروة من الناحية الإيديولوجية فحسب بل تحسينا في حياة الناس أيضا من خلال التغلب على الأشكال غير النقدية وغير الملموسة للفقر كحرية التعبير والمشاركة في صنع القرار.<sup>2</sup>

إن مبادرات استراتيجية خفض الفقر التي أجراها البنك الدولي، أكدت أن تخفيف الفقر يبدأ بالعديد من الإصلاحات الرئيسية التي تبدأ بالإدارة السياسية للإصلاح من خلال التعاون والمرونة، باعتبار أن الأفكار تعمل بشكل أفضل من الدعم المالي في خلق الإصلاح، إذ إن المشاركة في التعليم ونقل المهارات بين الخبراء أثبتت أنه مدخل لاستراتيجية خفض الفقر.<sup>3</sup>

على الرغم من أهمية هذه السياسات والجهود الدولية المبذولة في مجال مكافحة الفقر، إلا أنها أثبتت محدوديتها في الحد من آثاره في الدول النامية، وهذا لأن عملية صياغة السياسات الرامية إلى مكافحة الفقر، وحتى

<sup>1</sup> - سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 115-116.

<sup>2</sup> - سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، نفس المرجع، 117.

<sup>3</sup> - سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، نفس المرجع، 122.

تتمكن من تحقيق أهدافها يجب عليها أن تمتاز بمجموعة من الخصائص المتوافقة مع طبيعة البلدان النامية نذكر منها:<sup>1</sup>

- أن يتم اختيار سياسات الإصلاح الإقتصادي التي من شأنها تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية بأقل تكلفة على قطاع الأفراد؛ وهذا لأن سياسات الإصلاح (التكيف والتثبيت) الإقتصادي عدة ما يتم صياغتها للتعامل مع ظاهرة العجز المتفاقم في ميزان المدفوعات وعادة ما يترتب عليها انخفاض الطلب العام ولو لفترة قصيرة، لذا فإن أهم المبادئ التي يجب أن تتم مراعاتها في صياغة السياسات هي اختيار المدى الزمني لتحقيق أهداف هذه السياسات و نمط تطبيقها، والفترات الزمنية المناسبة لإنعاش الإقتصاد من خلال سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية أكثر مرونة؛
- أن يتم التأكد من أن السياسة المالية تقوم بحماية بنود الإنفاق العام التي تعني الفقراء، وأن الخدمات العامة يتم تقديمها بواسطة مؤسسات كفاءة، ونخص بالذكر أهمية حماية الإنفاق على التعليم والصحة، ونفس الشيء بالنسبة لأوجه الإنفاق التي تنطوي على تأثيرات خارجية، والإستثمار في البنى الأساسية والتهيئة الحضرية وكذلك في مشروعات تقديم الائتمان للفقراء، كما يجب التأكد من عدم الإضرار بمصالح الفقراء فيما يتعلق بالدعم على السلع والخدمات؛
- تأسيس وتعزيز شبكات الضمان الإجتماعي وتمكينها من تقديم خدمات التأمين للفقراء بكفاءة واقتدار؛
- تأسيس آليات لتوفير المعلومات المطلوبة لمتابعة تنفيذ السياسات ومراقبة وقعها على الفقراء.

### المطلب الثالث: مصادر التمويل التنموي في الدول النامية.

يعتبر التمويل بجميع أنواعه إحدى ركائز التنمية لأي إقتصاد، لذلك فإن دراسة أدوات التمويل وتطويرها مازال يأخذ حيزا كبيرا من إهتمام الاقتصاديين والماليين والمستثمرين على حد سواء<sup>2</sup>، فالتمويل هو "التزويد بالنقود في الوقت الذي تكون الحاجة إليها، ويمكن أن يكون التمويل قصير الأجل لمدة أقل من سنة أو متوسط الأجل لمدة تتراوح بين سنة وخمس إلى سبع سنوات أو طويل الأجل لمدة تزيد عن ذلك، كما يمكن أن يكون التمويل لغرض الإستهلاك أو الإستثمار"<sup>3</sup>.

و لعل من العقبات التي تقف في سبيل تحقيق التنمية في الدول النامية هي عجز مصادرها التمويلية عن الوفاء بمتطلبات العملية التنموية، وهذا راجع لنقص الموارد أو سوء تسييرها إن وجدت، ونظرا للدور الكبير الذي يساهم به قطاع التمويل في العملية التنموية وما يرافقه من حركية إقتصادية تعود ثمارها على أفراد المجتمع مثل مساهمتها في تمويل المشاريع الإقتصادية الكبيرة التي تكون على عاتق الدولة كالأستثمار في البنية التحتية، أو تمويل المشاريع الصغيرة والمنتجين الصغار، حيث تشير الدراسات الحديثة أن المشاريع الصغيرة توظف من 40% - 70 % من

1-علي عبد القادر علي، تقييم سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت

2003، ص 6-7 على الرابط: <http://www.arab-api.org/wps/wps0308.htm> ، تاريخ الاطلاع: 2012/04/23.

2- بلعروز بن علي، رأس المال المخاطر كمصدر تمويلي بديل للمصادر التقليدية، مجلة الخلدونية، العدد 02، أكتوبر 2007، ص 10.

3- عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، 2011، ص 357.

القوى العاملة في الدول النامية<sup>1</sup>، وهذا ما يساهم في زيادة دخول الأفراد أي التقليل من نسبة البطالة والفقر، وعليه سنستعرض أهم المصادر التقليدية وغير التقليدية لتمويل التنمية.

#### أولاً- المصادر التقليدية لتمويل للتنمية .

تتطلب عملية التنمية توفير تمويل سواء ناتج عن المدخرات المحلية أو التدفقات الأجنبية، فمن وسائل التمويل التقليدية المتعارف عليها ما يلي:

1- التمويل عن طريق الموازنة العامة للدولة: تشمل الموازنة العامة للدولة إيرادات نفقات الدولة عن سنة مالية مقبلة، وتصدر بقانون من السلطة التشريعية، وهي أداة رئيسية لتمويل الأنشطة التنموية في الدولة وخاصة المشروعات الكبيرة و الاستراتيجية التي يعجز القطاع الخاص عن تمويلها، وكذلك مشروعات البنية الأساسية مثل الإسكان والطرق والمياه والتعليم... وغيرها.<sup>2</sup>

2- التمويل الخارجي: يمكن تقسيم أشكال التمويل الدولي على أساس المديونية الخارجية التي تعد إحدى أهم وأخطر آثار التمويل الخارجي على الدول طالبة لهذا التمويل، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام والمتمثلة في المعونات الأجنبية و القروض الأجنبية و الاستثمارات الأجنبية:

أ- المعونات الأجنبية: تعرف المعونات الأجنبية على: "أنها كافة التحويلات الدولية التي تتم وفقاً لشروط وقواعد ميسرة، بهدف تحسين وتدعيم التطور والتقدم الإقتصادي والإجتماعي للدول المعنية"<sup>3</sup>، إذ تتكون من منح لا ترد ولا تدخل في إطار المديونية الخارجية الدولية، ومن قروض ميسرة واجبة السداد تدخل في نطاق المديونية الخارجية وتتم هذه القروض وفقاً لشروط أيسر من مثيلاتها، من حيث أسعار الفائدة المنخفضة وطول فترة السماح فيها<sup>4</sup>، وتمنح هذه المعونات عادة للدول الأقل نمواً بهدف تحقيق أهدافها التنموية، وتعديل الهياكل الإقتصادية والاجتماعية.

ب- القروض الأجنبية: القروض الأجنبية هي "عبارة عن المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الخارج، سواء كان الدائن دولة أخرى أو هيئة دولية أو مؤسسة دولية أو مصرف أجنبي، تلتزم الدولة بسداد قيمة القرض في أجل محددة، فضلاً عن تعهدها بتسديد الفوائد المستحقة على هذه القروض"<sup>5</sup>.

ج- الإستثمارات الأجنبية: وتنقسم الإستثمارات الأجنبية إلى قسمين مباشرة وغير مباشرة<sup>6</sup>:

- الإستثمارات الأجنبية غير مباشرة: يتمثل في قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية بشراء أسهم الشركات القائمة في الدول النامية، كما تقوم منظمات دولية مثل المؤسسة الدولية

1- ميشال تودارو، مرجع سابق، ص 757.

2- عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سابق، ص 374.

3- يوسف أحمد بطريق السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية الإسكندرية، 1998، ص 9.

4- سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر 1998، ص 309.

5- أحمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسن، الإقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1989، ص 287.

6- حروفش سهام، واقع وآثار التمويل الدولي على الدول النامية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، سطيف 2004، ص 13.

للتمويل (IFC) بالاكتتاب في أسهم هذه الشركات أو عن طريق إصدار السندات في أسواق رأسمال الدول المتقدمة و طرحها بقيمة معينة وسعر فائدة معين، مع التزام الدول المصدرة للسند عند حلول أجل استحقاقه. - الإستثمارات الأجنبية المباشرة: هي تلك المشروعات التي يمتلكها الأجانب ويديرونها سواء كانت الملكية كاملة أو جزئية أي بالاشتراك بنصيب يضمن حق إدارة المشروع، وتعتبر من أهم الوسائل التي تسعى الدول النامية لاجتذابها، ويظهر ذلك جليا من خلال القوانين التي تسنها معظم الدول لتشجيعها وهيئة المناخ المناسب لذلك.

3- التمويل المصرفي: ويعرف بأنه التمويل الذي يقدم بواسطة البنوك بأنواعها المختلفة (بنوك تجارية، بنوك استثمار، بنوك إيداع..)، ويأخذ التمويل المصرفي صوراً متعددة أكثرها انتشاراً القروض المصرفية قصيرة الأجل ومدتها لا تزيد عن سنة، وتليها القروض متوسطة وطويلة الأجل، بالإضافة إلى المساهمة المباشرة في تأسيس وملكية بعض المشروعات.<sup>1</sup>

4- الاقتراض من السوق غير الرسمي: تلجأ العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى هذا السوق بسبب عدم كفاية مواردها الذاتية، حيث تمنح هذه السوق قروض صغيرة ولفترات قصيرة أو قصيرة جداً، وبأسعار فائدة قد لا تبدو مرتفعة كثيراً مقارنة بالأسعار الجارية في السوق الرسمي، إلا أن فائدة هذا السوق تحسب على الأيام أو الأشهر، بنفس المعدلات السائدة في السوق الرسمي عن السنة الكاملة.

وبالتالي يصبح المعدل السنوي للفائدة في السوق غير الرسمي مرتفعاً بشكل مفرغ، كما أن المقترضين لا يستفيدون من فترة سماح قبل البدء في السداد، في حين يشدد المقرضون كثيراً فيما يتعلق بالضمانات المالية لتأمين عمليات الاقتراض.<sup>2</sup>

أثبتت صيغ التمويل التقليدية محدوديتها وقصورها في تمويل المشاريع التنموية خاصة الصغيرة منها لذا سنتطرق إلى المصادر غير تقليدية لتمويل التنمية ونخص بالذكر صيغ تمويل البنوك الإسلامية.

#### ثانياً- المصادر غير التقليدية لتمويل التنمية.

تعد صيغ التمويل الإسلامية في الوقت الراهن أهم بديل لتمويل عملية التنمية في الدول النامية خصوصاً بعد الأزمات المتتالية التي شهدتها أسواق المال العالمية والتي أثرت على طرق التمويل التقليدية عن طريق البورصات والبنوك وشركات التأمين، حيث شهدت المنتجات المالية الإسلامية إقبالا واسعا في العالم بما فيها الدول المتقدمة، وهذا راجع لثبات النظام المصرفي الإسلامي وعدم تأثره بالأزمات المالية الناجمة عن سلبات التمويل التقليدي الربوي، و عليه سنتطرق إلى بعض صيغ التمويل التي تتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية، والتي تمكن المؤسسات من الحصول على احتياجاتها التمويلية، ونذكر منها:

<sup>1</sup> - عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سابق، 380.

<sup>2</sup> - عبد الرحمن يسري أحمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة،

السعودية، 1995، ص 39-41

- 1- المشاركة: تعرف المشاركة على أنها أسلوب تمويلي يشترك بموجبه المصرف الإسلامي مع المؤسسة بتقديم المال اللازم لها، ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفق عليه، أما الخسارة فحسب مساهمة كل طرف في رأس المال، ويقوم بالإدارة صاحب المشروع الذي يتحصل على ربح مقابل إدارته للمشروع، ومشاركة البنك تكون بالقدر اللازم لحفظ حقوقه، والاطمئنان إلى عدم حدوث إهمال أو تقصير، وتأخذ المشاركة عدة أشكال.<sup>1</sup>
- 2- المراجعة: نقصد بالمراجعة المتاجرة كما هو متعارف عليه اليوم، والمراجعة في اللغة مصدر من الربح وهو الزيادة، واصطلاحاً هي "بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح" أو هي "بيع برأس المال وربح معلوم ومتفق عليه بين المشتري والبائع"<sup>2</sup>، وتعد هذه الصيغة التمويلية الغالبة على نشاط المصارف الإسلامية.
- 3- المضاربة: هي نوع من أنواع الشراكة يكون فيه رأس المال من شخص والعمل من شخص آخر، والأول هو صاحب المال والثاني هو المضارب، ويتفق الطرفان على تقسيم الربح بنسبة معينة، وفي حالة الخسارة فإنه يتحملها صاحب المال وحده أما الطرف الثاني فيكفيه خسارة جهده، إذ من غير المنطقي إلزام المضارب الذي لا يملك إلا جهده بتحمل جزء أو كل الخسارة.<sup>3</sup>
- 4- البيع الآجل: البيع لأجل هو عقد يتم بموجبه الاتفاق على تسليم بضاعة حاضرة مقابل ثمن مؤجل يتفق عليه، وفائدته توفير قدر من التمويل للمشتري حتى يتمكن من دفع الثمن بعد فترة من الزمن يتفق عليها، ويتحصل البنك في هذه الحالة بصفته بائع للسلع على ثمنها بعد فترة محددة.<sup>4</sup>
- 5- الاستصناع: هو عقد بموجبه يكلف الصناع بصناعة شيء محدد الجنس والنوع والصفة وأن يكون هذا الشيء مما يجري فيه التعامل بين الناس كما يمكن أن يكون التكليف بصناعة شيء جديد طالما أن ذلك ممكن، ويتم الاتفاق على الاستصناع خلال أجل معين، كما يجوز عدم تحديد الأجل.<sup>5</sup>
- 6- التمويل بالإجارة: الإجارة هي الكراء كما هو معروف لدينا اليوم، ومعناه أن يستأجر شخصاً ما شيئاً معيناً لا يستطيع الحصول عليه، أولاً يريد ذلك لأسباب معينة، ويكون ذلك نظير أجر معلوم يقدمه لصاحب الشيء،<sup>6</sup> أو هي عقد يتضمن تحديد صفة العين المؤجرة، وتمكين المستأجر منها وتعهد مالكها بصيانتها، ولا يشترط على المستأجر ضمان العين المأجور إلا في حالتي التعدي والتقصير، وذلك خلال مدة وأجرة يتفق عليهما طرفي العقد.

1- كمال رزيق، محمد مسدور، صيغ التمويل بلا فوند للقطاع الفلاحي، المنقح الدولي الأول حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الرائلة، بسكرة، الجزائر، 22-23 أكتوبر، 2002، ص 154.

2- محمد بوجلال، البنوك الإسلامية- مفهومها، نشأتها تطورها نشاطاتها، مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990، ص 38

3- محمد بوجلال، نفس المرجع، ص 36.

4- عبد الرحمن يسري احمد، مرجع سابق، ص 85.

5- عبد الرحمن يسري احمد، نفس المرجع، ص 85.

6- محمد بوجلال، مرجع سابق، ص 38

- 7- **بيع السلم:** يعرف السلم بأنه "بيع موصوف في الذمة"، ويتم بأن "يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف في الذمة إلى أجل"<sup>1</sup>، أو ببساطة هو بيع تسلم فيه السلعة آجلا نظير دفع الثمن مقدما وهو من البيوع الجائزة شرعا.
  - 8- **المزارعة:** وهي من أهم مجالات وأشكال التوظيف في البنوك الإسلامية، وتقوم المزارعة أساساً على الزرع ببعض الخارج منه، وذلك أن يقدم مالك الأرض بإعطاء الأرض لمن يزرعها أو يعمل ويقومان باقتسام الزرع .
  - 9- **المساقات:** تهتم البنوك الإسلامية بما كنوع متخصص من المشاركات في المجال الزراعي، والأصل فيها أن يدفع الرجل شجره إلى آخر ليقوم بسقيه وعمل ما يحتاج مقابل جزء معلوم من الثمار التي ينتجها هذا الشجر.<sup>2</sup>
  - 10- **القرض الحسن:** هو أن يدفع المقرض مبلغا من المال إلى المستقرض على أن يرده له عند ايساره بلا زيادة مشروطة أو متعارف عليها سواء كانت نقدا أو عينا أو منفعة، وإنما ينبغي بعمله هذا وجه الله، وعلى الرغم من أن العلماء جعلوه عقد تبرع محض إلا أنه لا ينبغي تهميشه بين العقود لما يعود من منفعة<sup>3</sup>، إذن فالقرض الحسن هو من التبرعات وليس من المعاوضات فلا يصح بيعه ولا شراؤه، وللقرض مجموعة من الأركان والشروط<sup>4</sup>.
- بصفة عامة فصيح التمويل الإسلامية في تطور مستمر وفق متطلبات التي يفرضها الواقع، كالمشاركة المنتهية بالتملك، الإجارة المنتهية بالتملك، سندات المقارضة، المزايدة الإستثمارية، المراجعة الإسلامية، الأسهم الوقفية، ومختلف منتجات صناديق الإستثمار الإسلامية، إذن فصيح التمويل الإسلامية تشكل مجموعة متكاملة من البدائل التمويلية التي تساهم بفعالية في العملية التنموية خاصة في الدول النامية و الإسلامية على وجه الخصوص.

---

1 - محمد عبد الحامد عمر، صيح التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة القائمة على أسلوب الدين التجاري والإعانات، مداخلة ضمن ملتقى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، 2003، ص476.

2- جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية (1980م-2000م) رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بالخروية جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005، ص159.

3- سامر مظهر قنطقجي، إبراهيم محمود عثمان آغا، صندوق القرض الحسن: تنظيمه -آلياته-ضوابطه، شعاع للنشر والعلوم، حلب سوريا، 2009، ص12.

4- سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المؤسسات والمصارف المالية الإسلامية، شعاع للنشر و العلوم، حلب سسوريا، 2010، ص177.

## خلاصة الفصل الأول:

تناولنا من خلال هذا الفصل الإطار الفكري والنظري لظاهرة الفقر وذلك بالتعرف على مختلف المفاهيم والأسس النظرية التي عالجت ظاهرة الفقر بأبعادها المتعددة وكذا العوامل والأسباب التي كانت وراء إنتشارها خاصة في الدول النامية التي تعيش تحت وطأة آثاره السلبية، وبعدها تعرضنا لمختلف الأساليب والمؤشرات المستعملة لقياس ظاهرة الفقر ومختلف النظريات المفسرة لها، لنعرج على تحليل العلاقة القائمة بين النمو الإقتصادي والتنمية والعدالة في التوزيع الدخول، ثم قدمنا لمحة عن الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وعلاقتها بظاهرة الفقر، لتتطرق إلى الجهود الدولية المبذولة في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية، والتي تعد ضمن متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، ثم ختمنا فصلنا بالتعرض إلى الدور المحوري والأساسي الذي يساهم به قطاع التمويل في العملية التنموية في الدول النامية للحد من الآثار السلبية لظاهرة الفقر من خلال التعرض لمصادر التمويل التنموي التقليدية وغير التقليدية، وهذا ما يسلمنا للفصل الثاني الذي يتطرق لواقع صناعة التمويل المتناهي الصغر ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية لكونه أداة تمويلية تصب في خدمة الفقراء بالدرجة الأولى.

## ﴿ الفصل الثاني ﴾ :

**واقع صناعة التمويل المتناهي الصغر ودورها  
في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية.**



## تمهيد:

عرفت صناعة التمويل المتناهي الصغر نموا جيدا في السنوات الأخيرة، وذلك راجع للاهتمام الدولي المتزايد بها، حيث أثبتت كفاءتها وفعاليتها في الحد من آثار الفقر في العديد من الدول النامية، ويعتبر إعلان هيئة الأمم المتحدة لسنة 2005 السنة الدولية للتمويل المتناهي الصغر بمثابة الإعراف الدولي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التمويل المتناهي الصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة، من حيث أهمية الخدمات المالية المتاحة للجميع في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع.

حيث توفر صناعة التمويل المتناهي الصغر الآخذة في الاتساع سريعا خدمات مالية للفقراء النشطين ماليا في البلدان الناشئة والنامية بدرجة رئيسية، فخلال الثلاثين عاما الماضية أثبتت مؤسسات التمويل المتناهي الصغر **MFIs (microfinance intitutions)** الناشطة في البلدان النامية أنه من الممكن تقديم خدمات مالية تشمل القروض خدمات الادخار و تحويل الأموال و التأمين و غيرها من الخدمات للفقراء، حيث أن هذه الأخيرة أثبتت الاستعداد والقدرة على سداد القروض المقدمة لها ولقد بلغت معدلات السداد في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر المدارة بصورة جيدة نسبة 98 %<sup>1</sup>.

إنطلاقا من ذلك، فإن تقديم الخدمات المالية للفقراء ومحدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملاء التمويل المتناهي الصغر، وذلك من خلال توظيفها في مشروعات صغيرة ومصغرة، تساهم في زيادة دخل الأسر، وتخفيض معدلات البطالة وخلق طلب واسع على السلع و الخدمات الأخرى خاصة ما يتعلق بخدمات التغذية والتعليم والصحة، ولعل وصول هذه الفئات من المجتمع إلى الخدمات المالية وغير المالية عبر برامج التمويل المتناهي الصغر يعد من الأدوات الأكثر فعالية في معالجة ظاهرة الفقر في إطار تحقيق التنمية المستدامة المتكاملة خاصة في الدول النامية منها الأكثر معاناة من الآثار السلبية لظاهرة الفقر. وعليه سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية في التمويل المتناهي الصغر و مؤسساته.

المبحث الثاني: واقع صناعة التمويل المتناهي الصغر التقليدي وتحدياتها.

المبحث الثالث: واقع صناعة التمويل المتناهي الصغر الإسلامي و تحدياتها.

المبحث الرابع: التمويل المتناهي الصغر كأداة فاعلة في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية.

1 -Cary krosinsky and nick robins,sustainable investing : the art of long term, 1st published,by earth scan,UK,2008,p211.

### المبحث الأول: مفاهيم أساسية في التمويل المتناهي الصغر و مؤسساته.

من أجل الاستجابة إلى طلب الخدمات المالية من قبل الأفراد ذوي الدخل المتدني والفقراء المنتشرين بشكل أكبر في دول العالم النامي، بدأت بعض السلع المالية والمنهجيات بالظهور في السبعينيات في قطاع يسمى باسم التمويل متناهي الصغر، خاصة في الدول النامية حيث هناك حاجة ملحة لمثل هذه الخدمات، وعليه سنتعرف على المفاهيم الأساسية للتمويل المتناهي الصغر والمؤسسات التي تقدم هذه الخدمات من خلال المطالب التالية:

**المطلب الأول: تطور مفهوم التمويل المتناهي الصغر ومبادئه الأساسية.**

**المطلب الثاني: مفهوم وأنواع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر.**

**المطلب الثالث: منهجيات وخدمات التمويل المتناهي الصغر.**

### المطلب الأول: تطور مفهوم التمويل المتناهي الصغر ومبادئه الأساسية.

#### أولا- تطور مفهوم التمويل المتناهي الصغر:

التمويل المتناهي الصغر مفهوم يطلق على مترادفات كثيرة مثل التمويل البالغ الصغر، التمويل الصغير، التمويل المصغر، الائتمان البالغ الصغر، التمويل الأصغر، القروض المتناهية الصغر، وغيرها من المرادفات والتي غالبا ما تحمل نفس المعنى، وهو ترجمة لفظة: (Microfinance) المستعملة في أدبيات الإقتصاد في اللغة اللاتينية. وتجدر الإشارة أن استخدام المصطلحين "التمويل المتناهي الصغر" و "الإقراض المتناهي الصغر"، لأسباب تاريخية تحديدا كان خاطئا في بعض الأحيان، وهذا ما يدعو إلى ضرورة التمييز بينهما منذ البداية، فالإقراض المتناهي الصغر يتضمن منح خدمات الإقراض إلى أصحاب المشاريع ذوي الدخل المتدني، بينما يتضمن التمويل المتناهي الصغر خليط من الخدمات المالية المختلفة بما فيها خدمات الإقراض<sup>1</sup>، من هنا فالإقراض متناهي الصغر هو جزء من التمويل متناهي الصغر، إلا أنه يستخدم مصطلح "التمويل المتناهي الصغر" في أغلب الأحيان لإيراد معناه الأضيق نطاقا حيث يشير بصفة أساسية إلى القروض المتناهية الصغر<sup>2</sup>، وهذا لأن خدمات الإقراض هي الغالبة، وقد تم إعتقاد مصطلح "التمويل المتناهي الصغر" في هذه الدراسة.

كما أنه لا يوجد تعريف شامل ونهائي لمفهوم التمويل متناهي الصغر فهو يختلف من بلد إلى آخر، حتى قيل أن مفهوم "التمويل المتناهي الصغر" مفهوم يمكن فهمه ولكن لا يمكن تحديده، فمجلة "الإكونوميست The Economist" كتبت العام 2005: أن "التمويل متناهي الصغر" قد يعني أي شيء يتراوح ما بين حفنة من الصدقات التي يوزعها رجل دين في قرية وما تقدمه المصارف الحكومية لعمالئها<sup>2</sup>.

1- ماركو إلبا، ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، كلية الإدارة جامعة تورينو، إيطاليا، 2006، ص7.

2- نور الدين جوادى، عقبة عبد اللاوي، التمويل متناهي الصغر كأداة فاعلة ضمن استراتيجية القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة 15 و16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص3.

و فيما يلي بعض التعاريف التي يمكن تقديمها لمفهوم التمويل المتناهي الصغر:

1. يعرف التمويل المتناهي الصغر على أنه مجموعة الخدمات المالية المقدمة للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية.<sup>1</sup>
2. تعريف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)\*: التمويل المتناهي الصغر هو تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر بهدف مساعدتها على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى، ولكن اتسعت دائرة التمويل المتناهي الصغر لتشمل مزيدا من الخدمات (الادخار والتأمين وتحويل الأموال..). وذلك لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن استعصى عليهم الانتفاع من المؤسسات المالية الرسمية القائمة.<sup>2</sup>
3. تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الأوربية (OCDE): التمويل المصغر هو الحصول على تمويل لإنشاء مشروعات صغيرة، يستفيد منها الأشخاص المهمشين، الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى، وعدم قدرتهم للوصول إلى مصادر التمويل التقليدية.<sup>3</sup>
4. تعريف منظمة العمل الدولية (ILO): التمويل المتناهي الصغر هو توفير الخدمات المالية بصورة مستدامة لصغار المبادرين أو الأشخاص ذوي الدخل المنخفضة من الذين ليس لديهم امكانية الحصول على خدمات مالية تجارية وهو يشير إلى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية (القروض و الضمانات) و التي تتعلق بمبالغ صغيرة تقل عن €15000 .
5. تعريف صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال<sup>4</sup>(UNCDF): التمويل المتناهي الصغر هو تقديم خدمات مالية مثل الائتمان والادخار و التحويلات النقدية والتأمين للفقراء ولذوي الدخل المنخفض حيث تتسم هذه الخدمات بما يلي:
  - التركيز على الفقراء أصحاب المشروعات الصغيرة؛
  - إتاحة طرق بسيطة ومناسبة للحصول على قروض صغيرة لمدة قصيرة الأجل و بصفة متكررة، باستخدام بدائل للضمان (المجموعة المتضامنة، الادخار الالزامي)؛
  - تقديم خدمات ادخار طوعي آمنة من خلال تيسير الودائع الصغيرة وسهولة الحصول عليها وقت الحاجة.

1 - Sébastien Boyé et autres, **Le guide de la Microfinance**, éditions d'organisation, Paris, 2006, p.17.

\*- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) Consultative Group to Assist the Poor : هي مجموعة مكونة من 28 وكالة تنمية عامة وخاصة مقرها البنك الدولي، رسالة المجموعة هي توسيع حجم الوصول إلى الخدمات المالية لفقراء الدول النامية، وقد أوجدت هذه المجموعة للمساعدة على دمج قطاع التمويل متناهي الصغر مع نظام التمويل الرسمي في الدول النامية والدول الصناعية.

2- أوراق عمل ورشة: التمويل الأصغر: وسيلة لمكافحة الفقر، من تنظيم وزارة الرعاية الإجتماعية وشؤون المرأة والطفل بالتعاون مع بنك السودان المركزي، جمهورية السودان، 2008/12/30، ص 64.

3 - **Guide pratique sur le micro-crédit : l'expérience du prêt solidaire** , p11,

www.lamicrofinance.org .consulté le 18/08/2012

4- أوراق عمل ورشة: التمويل الأصغر: وسيلة لمكافحة الفقر، مرجع سابق، ص 67.

6. كما يعرف التمويل المتناهي الصغر حسب شبكة ACCION\* بأنه: "ذلك التمويل الموجه للمشاريع متناهية الصغر وهي عبارة عن مشاريع أعمال صغيرة الحجم في القطاع غير الرسمي وعادة ما توظف هذه المشاريع أقل من 5 أفراد مثل: أكشاك البيع الجزئي، مشاغل الخياطة، مشاغل الخشب ومواقع البيع في الأسواق، الصناعات الحرفية واليدوية، تربية المواشي، الزراعة المتزلية..."

يرجع إختلاف التعاريف إلى إختلاف المؤسسات المانحة ومكان وزمان تواجدها، ولكن لو حاولنا تقديم تعريف شامل للتمويل متناهي الصغر نقول أن: "التمويل المتناهي الصغر هو توفير الخدمات المالية كالاتمان، الادخار، التأمين، تحويل الأموال؛ وغير المالية كالإدخار، الاستشارات، لصالح الشرائح السكانية المحدودة الدخل، وخاصة الفقراء والناس الأشد فقرا النشطين اقتصادياً الذين يُستبعدون عادة من الخدمات المالية التقليدية نظراً لافتقارهم إلى الضمانات المادية التي تتطلبها المصارف التقليدية، و يختلف حجم الائتمان في التمويل متناهي الصغر باختلاف المؤسسات المانحة ومكان وزمان تواجدها، كما أنه يشمل العديد من الأنشطة"<sup>1</sup>.

ويشمل نشاط التمويل المتناهي الصغر العديد من القطاعات والأنشطة المبينة في الجدول (1-2) التالي:

الجدول (1-2): القطاعات التي يمولها التمويل المتناهي الصغر.

النشاط	القطاع
— التجمعات القروية. — التعاونيات الفلاحية. — المزارعين ... الخ .	الفلاحة
— الحرفيين . — الجمعيات النسوية للحرف التقليدية . — المؤسسات الصغيرة .	الصناعات التقليدية والخدمات
— التعاونيات الصحية . — وحدات الإسعافات الأولية ... الخ .	التأمين الاجتماعي

**Source :** Achir Mohamed, *la finance solidaire entre efficacité de l'action et dépendance des organismes publics*, colloque international sur : «Développement durable, projets et engagements», L'université de Bejaia (Algérie) en collaboration avec l'université de Haute Alsace (France), les 8 et 9 novembre 2010

\*-مؤسسة ACCION : هي شبكة من مؤسسات التمويل متناهي الصغر ومقرها في الولايات المتحدة. الأمريكية تقدم خدمات مالية في: أمريكا اللاتينية، جزر الكاريبي، آسيا وأفريقيا إضافة إلى أنها تخدم أصحاب المشاريع الصغيرة في الولايات المتحدة عن طريق الشبكة الأمريكية، وزعت منذ عام 1992 قروضا بمبلغ 7.6 مليار دولار أمريكي لأكثر من 4.7 مليون فرد.

1 - عبده سعيد إسماعيل، أدبيات التمويل الصغير: عرض ونقد، ندوة حوار الأربعاء، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، كلية الاقتصاد والإدارة/جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 12 مارس 2008، ص 4، متوفرة على الرابط :

تم الاطلاع بتاريخ 2012/05/04. [www.islamiccenter.kau.edu.sa/arabic/Hewar\\_Arbeaa/abs/236.htm](http://www.islamiccenter.kau.edu.sa/arabic/Hewar_Arbeaa/abs/236.htm)

## ثانيا- المبادئ الأساسية للتمويل المتناهي الصغر<sup>1</sup>:

يأتي الالتزام بتطبيق الممارسات السليمة في قطاع التمويل المتناهي الصغر من أعلى مستويات البلدان والهيئات المانحة، ففي جوان 2004 صادقت مجموعة الثمانية على المبادئ الأساسية للتمويل المتناهي الصغر في اجتماع رؤساء هذه الدول في سي أيلانا بولاية جورجيا الأمريكية، وقد تم تحويل المبادئ الأساسية التي أعدتها (واعتمدها) الجهات المانحة العامة والخاصة الثمانية والعشرون الأعضاء بالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) إلى إرشادات عملية ملموسة موجهة إلى أجهزة موظفي الجهات المانحة والجهات الاستثمارية في هذه المبادئ التوجيهية للممارسات السريعة والمبينة في ما يلي:

1. الفقراء بحاجة إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس القروض فحسب، فبالإضافة إلى الائتمان، يريد الفقراء خدمات الادخار والتأمين وتحويل الأموال؛
2. التمويل المتناهي الصغر أداة قوية لمحاربة الفقر، فالأسر الفقيرة تستخدم الخدمات المالية لزيادة دخلها وبناء أصولها وحماية أنفسها من الصدمات الخارجية؛
3. التمويل المتناهي الصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء، غير أنه لا يحقق كامل إمكاناته إلا إذا تم إدماجه في النظام المالي العادي القائم في البلد المعني؛
4. التمويل المتناهي الصغر يمكنه تحمّل تكاليفه، وعليه فعل ذلك ليتمكن من الوصول إلى عدد أكبر عدد ممكن من الفقراء، وما لم تقم الجهات المقدمة لخدمات التمويل المتناهي الصغر بتقاضي ما يكفي لتغطية تكاليفها، فإنها ستظل دائما محدودة بما هو متاح من موارد الدعم المالي الضئيلة وغير المؤكدة من الجهات المانحة والحكومات؛
5. التمويل المتناهي الصغر يعني إقامة مؤسسات مالية محلية دائمة يمكنها اجتذاب الإيداعات المحلية ومن ثم إعادة تدويرها على هيئة قروض، مع تقديم خدمات مالية أخرى؛
6. التمويل المتناهي الصغر ليس دائما هو الحل، فهناك أنواع أخرى من المساندة قد تنجح أكثر بالنسبة للمعوزين الذين لا دخل لهم أو ليست لديهم وسائل تسديد ما يقترضونه؛
7. سقف أسعار الفائدة تلحق الضرر بالفقراء لأنها تزيد من صعوبة حصولهم على الائتمان، إذ إن تكلفة تقديم عدد كبير من القروض الصغيرة تفوق تكلفة تقديم عدد ضئيل من القروض الكبيرة، فسقف أسعار الفائدة تمنع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر من تغطية تكاليفها، مما يقلص جانب العرض من الائتمان للفقراء؛
8. وظيفة الحكومة هي تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة، وليس بوسع الحكومات أبدا النجاح في تقديم خدمات الإقراض، ولكن يمكنها خلق بيئة السياسات المساندة اللازمة؛
9. الموارد المالية التي تتيحها الجهات المانحة ينبغي أن تكمل رأس المال الخاص وألا تتراحمه، وينبغي على الجهات

1- دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة الخاصة بالجهات الممولة للتمويل المتناهي الصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء

CGAP/النك الدولي ط2 2006، ص2. مطبوعة متاحة على الموقع: [www.cgap.org](http://www.cgap.org).

المانحة استخدام المنح والقروض وأدوات أسهم رأس المال المناسبة على أساس مؤقت لبناء قدرات مؤسسية لدى الجهات المقدمة للخدمات المالية، وتنمية البنية الأساسية المساندة، بالإضافة إلى مساندة الخدمات والمنتجات التجريبية؛

10. نقطة الإعاقة الرئيسية هنا تتمثل في نقص المؤسسات القوية والمديرين الأقوياء، فعلى الجهات المانحة تركيز المساندة التي تقوم بتقديمها على عملية بناء القدرات؛

11. التمويل المتناهي الصغر يحقق أفضل نجاح حين يقيس ويفصح عن نتائج أداؤه، ولا تقتصر فائدة رفع التقارير على مساعدة أصحاب المصلحة الحقيقية لتقدير قيمة التكاليف والمنافع، بل إنه يؤدي أيضا إلى تحسين الأداء، فمؤسسات التمويل المتناهي الصغر عليها وضع تقارير دقيقة ومقارنة عن أداؤها المالي (مثلا: تسديدات القروض واسترداد التكاليف) وأداؤها الاجتماعي (مثلا: عدد العملاء الذين يتم تقديم الخدمات لهم ومستوى فقرهم) .

وباختصار فإن هذه المبادئ توسع نطاق تعريف التمويل المتناهي الصغر مقارنة بالانتماء المتناهي الصغر، وهذا من خلال توفيره لمجموعة من الخدمات المالية مثل الادخار والتأمين وتحويل الأموال، وتؤكد هذه المبادئ على أن إتاحة خدمات التمويل المتناهي الصغر وليس تكلفته يجب أن تكون محل التركيز عند تصميم وتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر، وينبغي أن تهدف الاستراتيجية المتبعة في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر إلى تحقيق الاستفادة من خلال التحول من المنهج الخيري القائم على الجهات المانحة إلى منهج السوق الذي يهدف إلى تحقيق الربح ويؤكد على الفعالية والشفافية النظامية، أما أموال الجهات المانحة فتستخدم في بناء القدرات، كما تؤكد المبادئ أيضاً على شمولية التمويل المتناهي الصغر وتكامله مع النظام المالي الرسمي<sup>1</sup>.

المطلب الثاني: مفهوم وأنواع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر.

أولاً- مفهوم مؤسسة التمويل المتناهي الصغر.

هي مؤسسات مالية تركز على تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر كالإقراض و الادخار والتأمين و تحويل الأموال لصالح الفقراء ، تضم أنواع مختلفة من المؤسسات تتراوح ما بين: الرسمية و شبه الرسمية و غير الرسمية<sup>2</sup>، وقد اتسع نطاق المؤسسات المعنية بالتمويل المتناهي الصغر إلى مجموعة متنوعة من المؤسسات غير المصرفية المرخصة منها وغير المرخصة.

ثانياً- أنواع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر.

كما سبق ذكره في التعريف توجد ثلاثة أنواع من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر وهي الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية، ويكمن وجه الاختلاف الأساسي بين هذه الأنواع هو جهة الإشراف عليها، فالمؤسسات الرسمية يتم تنظيم لوائحها من قبل الحكومات، و المؤسسات شبه الرسمية يتم الترخيص لها من قبل الحكومات

1- دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة الخاصة بالجهات الممولة للتمويل المتناهي الصغر، مرجع سابق، ص4.

2- كريج تشرشل وآخرون، اتجاهات جديدة في تمويل مكافحة الفقر، منشورات شبكة تعليم ودعم المشروعات الصغيرة، 2002، ص33.

ويشرف عليها مجالس الإدارات، أما المؤسسات غير الرسمية فإنه لا يعترف بها من قبل الهيئات الحكومية، ويتم الإشراف عليها فقط من قبل الأعضاء، وفي ما يلي ذكر لأهم هذه المؤسسات<sup>1</sup>:

1. **المؤسسات الرسمية:** مثل البنوك التجارية، بنوك و وكالات التنمية والتعاونيات المالية المملوكة للدولة، بنوك ريفية منظمة تخضع لرقابة البنك المركزي، اتحادات الائتمان المنظمة الخاضعة لرقابة البنك المركزي؛ وتتميز المؤسسات الرسمية بميزتين رئيسيتين، الأولى هي أن المؤسسة الرسمية يمكنها تمويل محفظة القروض الخاصة بها من حقوق الملكية التجارية، أو القروض أو الودائع؛ والميزة الثانية هي أن المؤسسات تراعي المتطلبات المصرفية التنظيمية مثل التكوين الجيد للموظفين العاملين بها و حداثة أنظمتها التسييرية، وبالتالي فهي تتمتع بقدرة على تقديم منتجات متعددة.

2. **المؤسسات شبه الرسمية:** مثل التعاونيات و المنظمات غير الحكومية و بنوك الادخار غير المنظمة في القرى، اتحادات الائتمان غير المنظمة، و تتمتع المؤسسات شبه الرسمية بالعديد من المزايا فهي تتمتع بحرية أكبر للإبداع والتركيز على العميل مقارنة بالمؤسسات الرسمية التي تركز على الربحية، وهذا ما يفسر أن أغلب الابتكارات المرتبطة بالتمويل المتناهي الصغر مرتبطة بالمؤسسات شبه الرسمية، وتعد المنظمات الائتمانية غير الحكومية أكثر الأشكال شيوعاً للمؤسسات شبه الرسمية وهذا من خلال تركيزها على تقديم خدمات إلى أشد الناس فقرا.

3. **المؤسسات غير الرسمية:** مثل مجموعات الادخار والإقراض بالتداول (بين الأفراد) و بنوك القرية، المجموعات ذاتية المساعدة وجمعيات الخدمات المالية؛ والتي يمكن أن نقسمها إلى نوعين من المؤسسات غير الرسمية وهما المجموعات الأهلية مثل جمعيات الادخار والإقراض بالتداول، حيث يقوم بعملية التنظيم والإشراف عليها من قبل أعضاء المجموعة المتضامين والملمزين بدفع أقساط لفترات زمنية منتظمة ليستفيد كل مرة عضو من المجموعة سواء بالقرعة أو الضرورة الملحة للتمويل، وعلى النقيض من ذلك فإن المجموعات ذاتية المساعدة وبنوك القرية وجمعيات الخدمات المالية هي مؤسسات غير رسمية تدعمها منظمات خارجية بالتمويل، مع تقديم إرشادات حول كيفية تسييرها.

والجدول (2-2) يلخص لنا أهم أنماط مؤسسات التمويل المتناهي الصغر حسب الجهة المشرفة عليها.

الجدول (2-2): أنواع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر.

أنواع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر		
غير رسمية	شبه الرسمية	الرسمية
مجموعات الادخار والإقراض بالتداول (بين الأفراد)	التعاونيات المنظمات غير الحكومية	البنوك التجارية. بنوك و وكالات التنمية التابعة للدولة.
بنوك القرية	بنوك الادخار غير المنظمة	التعاونيات المالية المملوكة للدولة
المجموعات ذاتية المساعدة	في القرى	بنوك ريفية منظمة تخضع لرقابة البنك المركزي
جمعيات الخدمات المالية	اتحادات الائتمان غير المنظمة	اتحادات الائتمان المنظمة الخاضعة لرقابة البنك المركزي

المصدر: كريج تشرشل وآخرون، اتجاهات جديدة في تمويل مكافحة الفقر، منشورات شبكة تعليم ودعم المشروعات الصغيرة، 2002، ص 34-37.

ثالثاً- خصائص برامج مؤسسات التمويل المتناهي الصغر.

تتميز برامج مؤسسات التمويل المتناهي الصغر بالخصائص التالية<sup>1</sup>:

- التقييم البسيط و السهل لاستثمارات المقترضين؛
- استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية؛
- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة؛
- الدفع المبسط لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري، أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل المتناهي الصغر؛
- ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية؛
- استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية؛
- فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف؛
- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

1- جوديث براندسما ورفيقة شوالي، إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، 1998 ص 1 متاح على الموقع: <http://arabic.microfinancegateway.org>.



### المطلب الثالث: منهجيات وخدمات التمويل المتناهي الصغر.

#### أولاً- المنهجيات المتبعة في التمويل المتناهي الصغر.

عملت مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على تطوير منهجيات مختلفة من أجل ملائمة البيئة المحلية مع مبادئ التمويل متناهي الصغر.

ويعد من الصعب تحديد المنهجية المثلى للعمل في قطاع التمويل المتناهي الصغر، فالأسلوب الذي يعتبر أسلوباً ناجحاً جداً في إحدى الدول قد يفشل في بيئة أخرى، فمؤسسات التمويل المتناهي الصغر لها خصوصيتها فهي تتلاءم مع الظروف المحلية بدلاً من إتباع قواعد عامة، وفي ما يلي أهم المناهج المتبعة من طرف مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على المستوى العالمي.

#### 1- الإقراض الفردي " le prêt individuel"<sup>1</sup>:

يستخدم الإقراض الفردي الأساليب التقليدية للعمل المصرفي غير أن الفرق الأساسي هو حقيقة قبول ضمانات غير تقليدية، وتسمى هذه الأنواع من الضمانات بإسم الضمانات البديلة والتي قد تكون دراجة أو طاولة مثلاً، حيث يلعب مسؤول الإقراض دوراً رئيسياً بزيارة العملاء في منازلهم وأماكن عملهم لجمع المعلومات الحساسة التي ستعتبر أساساً للموافقة على القرض، ويعتبر هذا الإجراء محاولة لتقييم المقدرة على الوفاء وبذلك يتم تجاوز عقبة النقص في الضمانات.

بعدها يتم اعتماد برنامج الإقراض عن طريق الجمع بين عنصرين أساسيين: الالتزام بتنفيذ العقد والحوافز الإيجابية مثل الاستفادة بقروض أكبر وبشروط أفضل مع مرور الزمن، مثل أسعار فوائد مخفضة وإمكانية الاستفادة من سلع مختلفة لأولئك العملاء الذين لم يسبق لهم التأخر أو الامتناع عن السداد.

#### 2- الإقراض الجماعي " le prêt pour groupe"<sup>2</sup>:

الإقراض الجماعي هو منح القروض من خلال مجموعة من العملاء وقد ساعد الإقراض الجماعي مؤسسات الإقراض متناهي الصغر على تخفيض التكاليف المتزايدة الناتجة عن منح قروض كثيرة وفي نفس الوقت صغيرة الحجم، كما ساعد أيضاً على حل مشكلة النقص في الضمانات لدى العملاء الفقراء.

ففي الإقراض الجماعي تتحول بعض التكاليف، مثل تكاليف دراسة العملاء المتوقعين وتكاليف المتابعة، من البنك إلى العملاء الذين هم في مركز أفضل لاستبعاد العملاء السيئين، وللسيطرة على استخدام الأموال من طرف أفراد المجموعة فإنه يوجد هناك مجموعة من الأساليب المختلفة للإقراض الجماعي التي تشترك في نفس الصفات.

حيث يحصل أفراد المجموعة كما في الإقراض الفردي، على قروض مبدئية صغيرة الحجم مدتها تتراوح بين شهر واحد وسنة كاملة، فالمبالغ التي تصرف عادة ما تكون على شكل تدرج في الإقراض حيث يستطيع العميل

1- ماركو إلبا، ترجمة فادي قطان، مرجع سابق، ص 25-26.

2- ماركو إلبا، ترجمة فادي قطان، المرجع نفسه، ص 26-27.

(الزبون) الاستفادة من قروض أكبر حجما بعد تسديد المبالغ السابقة، يعطي هذا الأسلوب حافزا لإعادة الدفع ويسمح للمؤسسات ببناء تاريخ ائتماني لكل مجموعة ولكل عميل.

و يصنف الإقراض الجماعي إلى صنفين حسب عدد أفراد المجموعة ، فإذا كان عدد أعضاء المجموعة بين 3 و 5 يسمى قرض المجموعة " le prêt pour groupe " أما إذا كان عدد أعضاء المجموعة حوالي 20 فرد يسمى بقرض المجموعة المتضامنة " le prêt pour groupe solidaire " و هو موجه للأفراد الأشد فقرا وتعود أصل تسمية قرض المجموعة المتضامنة، لعدم توفر الضمانات المادية للأفراد لفقرهم الشديد والتي عوضت بضمان أفراد المجموعة بعضهم بعضا في حالة تخلف أحدهم عن الدفع<sup>1</sup>، كما تعتمد القروض اللاحقة الأكبر حجما على الوفاء في الموعد المحدد لكل أعضاء المجموعة.

إذن فالمنهجين الأكثر أهمية في الإقراض متناهي الصغر هما: الإقراض الجماعي (قرض المجموعة وقرض المجموعة المتضامنة) و الإقراض الفردي؛ فإقراض المجموعة المتضامنة يسمح للمؤسسات التمويل متناهي الصغر الوصول إلى عدد أكبر من المقترضين الفقراء الذين لا يملكون الأشكال التقليدية من الضمانات، حيث توفر منهجيات المجموعة الوقت والأموال على المؤسسات إلا أنها في حالة تطبيقها في البيئة غير الملائمة فقد تؤدي إلى خلق مشاكل في إدارة العلاقات بين أعضاء المجموعة مما ينعكس على سلوك الوفاء للعملاء. وقد طورت بعض المؤسسات المنهجين معا كأن تعطي قروضا فردية إلى أفضل عملائها، وهذا لأن القروض الفردية أكثر مرونة وملائمة للعملاء الذين يحتاجون مبالغ أكبر عند نمو أعمالهم، علاوة على عدم الحاجة إلى ضمانات المجموعة إذا كان الماضي الائتماني للفرد جيدا.

### ثانيا- خدمات التمويل المتناهي الصغر.

تقدم مؤسسات التمويل متناهي الصغر خدماتها المالية الأساسية إلى الفقراء وذوي الدخل المتدني، أو إلى أصحاب المشاريع صغيرة الحجم، الذين لا يستطيعون دخول الأنظمة المالية الرسمية، فقد عملت مؤسسات التمويل متناهي الصغر على تطوير خدمات خاصة بالعملاء الفقراء والأشد فقرا، ويجب التمييز بين نوعين من الخدمات، النوع الأول الخدمات المالية ويضم خدمات الإقراض و الادخار والتأمين وتحويل الأموال؛ أما النوع الثاني من الخدمات وعلى الرغم من أن مؤسسات التمويل المتناهي الصغر تقوم بتقديمها للفقراء إلا أنها تعتبر خدمة غير مالية مثل: خدمات التدريب و الاستشارات، التي يستفيد منها العملاء قبل وبعد الحصول على الخدمة.

إلا أنه تجدر الإشارة أن الخدمة الغالبة لحد الساعة في قطاع التمويل المتناهي الصغر هي خدمة الإقراض، فهذا ما أحدث خلطا في التسمية بين التمويل المتناهي الصغر و الإقراض المتناهي الصغر الذي يعد جزءا من التمويل المتناهي الصغر، وعليه سنركز على الخدمات المالية في ما يلي:

## 1- الإقراض المتناهي الصغر<sup>1</sup>:

إن نجاح العديد من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر يتوقف على حسب مقدرتها في دمج الممارسات الناجحة لمؤسسات القطاع غير الرسمي (مقرضي الأموال) ضمن مؤسسات القطاع الرسمي، وتشمل تلك الممارسات كل من المرونة و سرعة الوصول إلى الأموال، بالإضافة إلى الشروط الواضحة والسهلة المفروضة على العملاء.

إذن فالنجاح غير العادي للإقراض متناهي الصغر يعود إلى المقدرة على نقل بعض هذه الصفات من مقرضي الأموال إلى مؤسسات التمويل الرسمية مع تخفيض لنسب الفوائد المطبقة، ويجب الإشارة أن نسب الفوائد هذه أعلى من تلك التي تفرض على قروض البنوك التقليدية بسبب ارتفاع تكلفة إدارة عدد كبير من القروض الصغيرة بدلا من عدد قليل من القروض الكبيرة الحجم، ومع ذلك فالمهم هو فتح المجال للولوج إلى القروض أمام أولئك الذين قد يتم استثناءهم من نظام التمويل الرسمي وبنسب فوائد أقل بكثير مقارنة مع تلك التي يفرضها المنافسون في هذا القطاع وهم مقرضو الأموال.

وفي ما يلي الصفات المحددة التي يجب على مؤسسات التمويل المتناهي الصغر تطبيقها من أجل تقديم أفضل الخدمات إلى عملائها:

أ- **الولوج السريع:** تعتبر الموافقة السريعة على القرض والصرف السريع لقيمته مسألة أساسية للعملاء وهي في الغالب السبب الرئيسي الذي يدفع الناس إلى التعامل مع مقرضي الأموال (السوق غير رسمي) حتى بفوائد عالية جدا؛

ب- **شروط واضحة، سهلة ومرنة:** إنه من المهم تقديم خدمة الإقراض بشروط ملائمة للعملاء حيث أن وضع قيود على إمكانيات استخدام الأموال قد لا يعطي لمالك المشروع المتناهي الصغر المرونة في استخدام الأموال المستلمة وبالتالي يكون هذا عائقا لتطوير مشروعه؛

ج- **الخدمات الدائمة:** يجب تقديم خدمات الإقراض بشكل مستمر وليس لفترة محددة فقط؛

د- **الضمانات البديلة وبدائل الضمانات:** يفتقر الفقراء عادة إلى الضمانات التقليدية، فمن أجل تجاوز هذه العقبة، تستخدم العديد من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر أنواع أخرى من الضمانات المعروفة بإسم الضمانات البديلة وبدائل الضمانات، وتعتبر ضمانات المجموعة مثلا على النوع الأول، أما الممتلكات الشخصية مثل الآلات والمجوهرات فهي أمثلة على بدائل الضمانات والتي لا تقبل بها البنوك التقليدية كضمانات.

<sup>1</sup> - ماركو إلبا، ترجمة فادي قطان، المرجع السابق، ص 34-35.

## 2- الادخار المتناهي الصغر<sup>1</sup>:

تعرض مؤسسات الإقراض المتناهي الصغر عادة نوعين من حسابات التوفير: الطوعي والإلزامي؛ أما المدخرات الطوعية فهي تقابل خدمات التوفير المقدمة من البنوك التجارية التقليدية، بينما المدخرات الإلزامية فهي تقدم كضمانات للقروض، وليس بالضرورة أن تقدم هذه الحسابات أية عوائد على الودائع بل يتم الاحتفاظ بها في المؤسسة حتى يتم الوفاء بالقرض.

قدم "الحيل الأول" من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر القروض إلى العملاء اعتقاداً منهم أنها الخدمة الوحيدة التي احتاجها العملاء، ولكن مع مرور الوقت تبين أنه افتراض خاطئ وأن الخدمات المالية الإضافية الأكثر أهمية والتي يحتاجها الفقراء هي خدمات التوفير (الادخار)، وهذا راجع إلى أن القروض التي تهدف إلى بدء المشاريع الصغيرة لها أهميتها فقط عند أولئك الذين تتوفر لديهم الفرص الاقتصادية والمهارات الإدارية، بينما هناك عدد أكبر من الناس يحتاجون إلى التوفير بدلا من اقتناء الأصول الأكثر خطورة أو إبقاء النقود في المنزل.

## 3- التأمين المتناهي الصغر<sup>2</sup>:

عادة ما يساء استخدام مصطلح التأمين، إذ يتحدث الناس غالباً عن التأمين بينما يقصدون منتجات المدخرات أو الائتمان التي تؤدي خدمة لإدارة المخاطر؛ فجوهر التأمين هو استوائه على آلية لتجميع المخاطرة وذلك بجمع موارد الكثرة لتعويض خسائر القلة، وتتعلق صلة قيمة فائدة التأمين بتكلفة الخسارة من خلال تجميع المخاطرة هذه، وهي لا تتصل بقيمة العوائد المدفوعة، أما إذا كانت كمية المدفوعات تتصل مباشرة بقيمة المتحصلات، فإن العميل يكون في هذه الحالة متلقياً لخدمة ادخارات أو استثمار وليس لخدمة تأمين.<sup>3</sup>

إن أصحاب المشاريع الصغيرة والمصغرة ذوي الدخل المتدني، مثلهم مثل غيرهم معرضون للمخاطر مثل المرض، الإصابة، السرقة، الوفاة، الحوادث والفيضانات؛ لذلك تكون الخدمات المالية المخصصة لتقليل أثر تلك المخاطر ذات قيمة عالية بالنسبة لهم.

و يعتبر التأمين من الخدمات المالية التي بدأت بعض مؤسسات التمويل المتناهي الصغر بإضافتها إلى محافظتها إستجابة إلى حاجة هؤلاء للحماية، من هنا فإن تقديم خدمات التوفير وخدمات التأمين إضافة إلى القروض يجعل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر مؤسسات خدمات مالية كاملة تقدم تمويلاً متناهي الصغر، أي تقدم مجموعة كاملة من الخدمات المالية إلى ذوي الدخل المنخفض.

تحتاج مؤسسات التمويل متناهي الصغر من أجل تقديم خدمات التأمين إلى ترخيص خاص، فمتطلبات الحصول على مثل هذا الترخيص تكون عادة صعبة لأن الحكومات تسيطر على شركات التأمين للأسباب ذاتها

<sup>1</sup> - ماركو إلبا، ترجمة فادي قطان، المرجع السابق، ص38.

<sup>2</sup> - ماركو إلبا، ترجمة فادي قطان، المرجع نفسه، ص38-39.

<sup>3</sup> - كريج تشرشل، مادلين هيرتشلاند، جوديث بينتر، تمويل مكافحة الفقر: إعادة النظر في نظام بنك القرية، شبكة تعليم ودعم المشروعات الصغيرة كوبي جنرال (Copy General)، الولايات المتحدة الأمريكية، 2002، ص 132.

التي تدفعها للسيطرة على النجاعة المالية للمؤسسات التي تجمع المدخرات، ألا وهي حماية العملاء وثبات النظام واستمراره، وبما أن أغلبية مؤسسات التمويل متناهي الصغر لا تلي هذه الشروط، فإنها تلجأ إلى بديل عن تقديم الخدمة مباشرة إلى العملاء، والطريقة الأكثر شيوعاً هي الشراكة مع شركة تأمين قائمة فشركات التأمين قد لا تقدم خدماتها مباشرة إلى الفقراء لافتقارها للخبرة في هذا القطاع، وهنا تتدخل مؤسسات التمويل متناهي الصغر لجسر الهوة بحيث تعمل كوسيط بين شركة التأمين والعملاء، فخدمات التأمين المقدمة إلى الفئة التي تستهدفها مؤسسات التمويل المتناهي الصغر يجب أن تكون مصممة لتلائم احتياجاتهم الخاصة ولحمايتهم من المخاطر الخاصة بهم وقد تشمل التأمين الصحي، تأمين المواشي والمحاصيل.

فقليل من مؤسسات التمويل متناهي الصغر تقدم خدمات التأمين في الوقت الحاضر، ولكن مع نمو هذا القطاع بدأت المؤسسات بإضافة التأمين كإحدى خدمات المجموعة التي تقدمها.

#### 4- تحويل الأموال<sup>1</sup>:

يعتبر تحويل الأموال خدمة مالية حساسة أخرى، فتحويل الأموال من المهاجرين إلى أقاربهم هو عمل آخذ في النمو السريع وعادة ما تتم إدارته عن طريق ترتيبات غير رسمية وبتكاليف ومخاطر عالية.

يمكن تقديم هذه الخدمة مباشرة أو عن طريق الشراكة مع شركات تحويل الأموال، وذلك يعتمد على التشريعات المحلية والتكلفة، حيث تتمتع مؤسسات التمويل متناهي الصغر بميزة تنافسية بسبب علاقتها مع عملائها إضافة إلى إمكانية ربط هذه الخدمة بالخدمات الأخرى المقدمة، كما يمكن أخذ هذه التحويلات بعين الاعتبار عند احتساب مقدرة العميل على تسديد المبالغ المقترضة، فهناك إمكانية ربط هذه الدفعات مع القروض عندما لا تستخدم تلك التحويلات في الاستهلاك بل تستخدم لأغراض الإنتاج عن طريق دمج مصادر الأموال المختلفة.

ولقد بينت دراسة قام بها (Manuel Orozco) أن معدل ما يفرض من رسوم على إرسال مبلغ بين 150 دولار و 300 دولار أمريكي من الولايات المتحدة إلى أمريكا الوسطى هو 7.35% من المبلغ المرسل، ويضاف إلى ذلك تكاليف إضافية بمعدل 2.3%، و يعود سبب فرض الرسوم العالية هذه إلى قلة المنافسة في السوق مما دفع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر إلى البدء في تقديم هذه الخدمة القيمة لعملائها جنباً إلى جنب مع الخدمات التقليدية الأخرى.

<sup>1</sup> - ماركو إلبا، ترجمة فادي قطان، المرجع السابق، ص39.

### المبحث الثاني: واقع صناعة التمويل المتناهي الصغر التقليدي و تحدياتها.

شهد قطاع التمويل المتناهي الصغر التقليدي نموا متزايدا في العقد الأخير من الألفية الثالثة، فطبقا للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فقد بلغت قيمة المحفظة الجمعية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي حول العالم ما يقارب 18 مليار دولار في سنة 2010، محققة بذلك معدلات نمو سنوية تراوحت بين 15% و30% ويعود ذلك للطلب السنوي المتزايد على خدمات التمويل المتناهي الصغر وأهمها خدمات الإقراض حيث يقدر رأس المال المقترض بين 2.5 و05 مليار دولار سنويا<sup>1</sup>، وعليه وللوقوف على واقع صناعة التمويل المتناهي الصغر التقليدي في الدول النامية وباقي أنحاء العالم، سنتطرق للمطالب التالية:

المطلب الأول: المؤسسات المانحة للتمويل المتناهي الصغر التقليدي.

المطلب الثاني: الإستدامة المالية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجهها مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي.

### المطلب الأول- المؤسسات المانحة للتمويل المتناهي الصغر التقليدي.

قدر عدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي النشطة في هذا القطاع بـ 3652 مؤسسة على المستوى العالمي وهذا إلى غاية 2010/12/31، حيث قامت بتقديم خدمات مالية لأكثر من 205.3 مليون فقير منهم أكثر من 137.5 مليون من بين الفئات الأشد فقرا<sup>2</sup>، وتشير التقديرات أن حجم عملاء التمويل المتناهي الصغر المستهدفين عالميا يقدر بـ 500 مليون<sup>3</sup> أي أن مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي لا زالت لم تغطي الطلب العالمي المتزايد على خدماتها.

### أولا- نمو مؤسسات وعملاء التمويل المتناهي الصغر التقليدي في العالم:

نما عدد عملاء مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي الأشد فقرا الذين تحصلوا على خدماتها التمويلية المختلفة، من 7.6 مليون في نهاية سنة 1997 لتصل إلى أكثر من 137.5 مليون مع نهاية عام 2010، وهذا ما يمثل نسبة نمو تقدر 1710% خلال فترة ثلاثة عشر (13) سنة، و الجدول (2-3) الموالي يوضح لنا نمو مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي مقارنة بحجم عملائها الفقراء والأشد فقرا للفترة الممتدة من سنة 1997 إلى غاية 2010.

1 - CARY krosinsky and NICK robins, sustainable investing :the art of long term, 1st published, by earth scan, uk, 2008, p212

2- Etat de la campagne du sommet du microcredit, rapport annuelle 2012, p 36, site web : www.microcreditsummit.org, consulter le: 05/05/2012.

3 CARY krosinsky and NICK robins, op-cit, p213.

الفصل الثاني: ..... واقع صناعة التمويل المتناهي الصغر ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية.

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (2-3) الموالى نلاحظ أنه هناك تطور وزيادة مستمرة في عدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي، حيث قدر بـ 618 مؤسسة في سنة 1997 ليرتفع إلى 3652 مؤسسة في سنة 2010، وهذا راجع لزيادة عدد عملائها حيث تطور عددهم من 13.4 مليون عميل في سنة 1997 منهم 7.6 مليون أشد فقرا، ليصل عددهم في سنة 2010 إلى أكثر من 205 مليون، منهم حوالي 137.5 مليون عميل أشد فقرا، أي أنه هناك تطور مستمر في عدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي على المستوى العالمي والذي نتج عن زيادة الطلب على خدماتها من طرف فئة الفقراء والأشد فقرا.

الجدول (2-3): نمو مؤسسات وعملاء التمويل المتناهي الصغر التقليدي على المستوى العالمي للفترة (1997-2010).

البيان السنة	عدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر	العدد الإجمالي للعملاء	العملاء الأشد فقرا
1997	618	13478797	7600000
1998	925	20938899	12221918
1999	1065	23555689	13779872
2000	1567	30681107	19327451
2001	2186	54932235	26878332
2002	2572	67606080	41594778
2003	2931	80868343	54785433
2004	3164	92270289	66614871
2005	3133	113261390	81949036
2006	3316	133030913	92922574
2007	3552	154825825	106584679
*2008	-	-	-
2009	3589	190135080	128220051
2010	3652	205314502	137547441

\*-بيانات سنة 2008 لم ترد في تقرير حملة قمة الائتمان البالغ الصغر لسنة 2012.

Source : ETAT DE LA CAMPAGNE DU SOMMET DU MICROCREDIT, rapport 2012, p 38.

ثانيا- توزيع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي حسب معيار حجم العملاء وجنسهم :

1- توزيع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي حسب معيار حجم العملاء:

من إجمالي العملاء الأشد فقرا والمقدين بأزيد من 137.5 مليون في سنة 2010، نجد أن 89% منهم أي حوالي 122.5 مليون قد استفادوا من خدمات أكبر 85 مؤسسة للتمويل المتناهي الصغر التقليدي حول العالم، فإذا حاولنا تقسيم هذه المؤسسات النشطة في العالم والمقدرة بـ 3652 حسب معيار عدد العملاء الأشد فقرا المستفيدين من خدماتها نورد الجدول رقم (2-4) الموالى<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - Etat de la campagne du sommet du microcrédit, rapport 2012, **op-cit**,p39.

الجدول رقم (2-4): توزيع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي حسب معيار حجم العملاء.

النسبة إلى إجمالي العملاء الأشد فقرا (%)	عدد العملاء الأشد فقرا	عدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر	حجم المؤسسة حسب معيار العملاء الأشد فقرا
29.28	40267670	13	أكثر من 1 مليون
12.43	17095196	64	100 ألف-999.999
7.91	10877810	361	99.999-10.000
1.99	2731044	558	9.999-2500
1.07	1470448	2648	أقل من 2500
47.33	65105273	08	مجموعة من شبكات الدعم المالي*
<b>100 %</b>	<b>137547441</b>	<b>3652</b>	<b>المجموع</b>

**Source :** Etat De La Campagne Du Sommet Du Microcredit, Rapport 2012, P 39.

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (2-4) نجد أن حوالي نصف (47.33%) عدد عملاء التمويل المتناهي الصغر التقليدي والمقدرين بأزيد من 65 مليون عميل أشد فقرا قد تحصلوا على خدماتهم من طرف 08 مؤسسات فقط، مقارنة بإجمالي المؤسسات النشطة في هذا المجال والمقدرة بـ 3654 مؤسسة، ويرجع ذلك لشبكات الدعم المالي في مجال التمويل المتناهي الصغر التقليدي والمتمركزة بصفة خاصة في قارة آسيا ذات الكثافة السكانية العالية والتميزة بانتشار ظاهرة الفقر بشدة مثل (الهند، باكستان، بنغلاديش)؛ تليها 13 مؤسسة ذات حجم أكثر من مليون عميل تمول أكثر من 40 مليون بنسبة تفوق 29 %، تليها 64 مؤسسة ذات حجم بين 100 ألف وأقل من مليون عميل تمول أكثر من 17 مليون، ثم 361 مؤسسة يقدر عدد عملائها من 10 آلاف وأقل من 100 ألف تمول حوالي 11 مليون، في حين كانت غالبية مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي (حوالي 72 % من إجمالي المؤسسات العالمية) والمقدرة بـ 2648 مؤسسة ذات حجم أقل من 2500 عميل تمول حوالي 1.5 عميل فقط على المستوى العالمي.

## 2- توزيع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي حسب معيار جنس العملاء:

مع نهاية سنة 2010 و من بين 137.5 مليون عميل الأشد فقرا المستفيدين من خدمات مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي على المستوى العالمي ، نجد أنه من بينهم 113.1 مليون امرأة و يرجع هذا للبيانات الخاصة بالفترة (1999-2010)، أي أن عدد النساء المستفيدين قد زاد من 10.3 مليون في سنة 1999 ليصل إلى

\*- تشمل مجموعة شبكات الدعم المالي: مجموعة من الشبكات مثل: شبكة مجلس التنمية الريفية في بنغلاديش، خدمات اكس الائتمانية، رابطة الاتحاد الآسيوي لجمعيات التسليف ودعم التنمية، مؤسسة المجتمع المستدام، بالإضافة إلى البرامج الكبيرة التي ترعاها الحكومات المتمركزة بصفة خاصة في قارة آسيا.

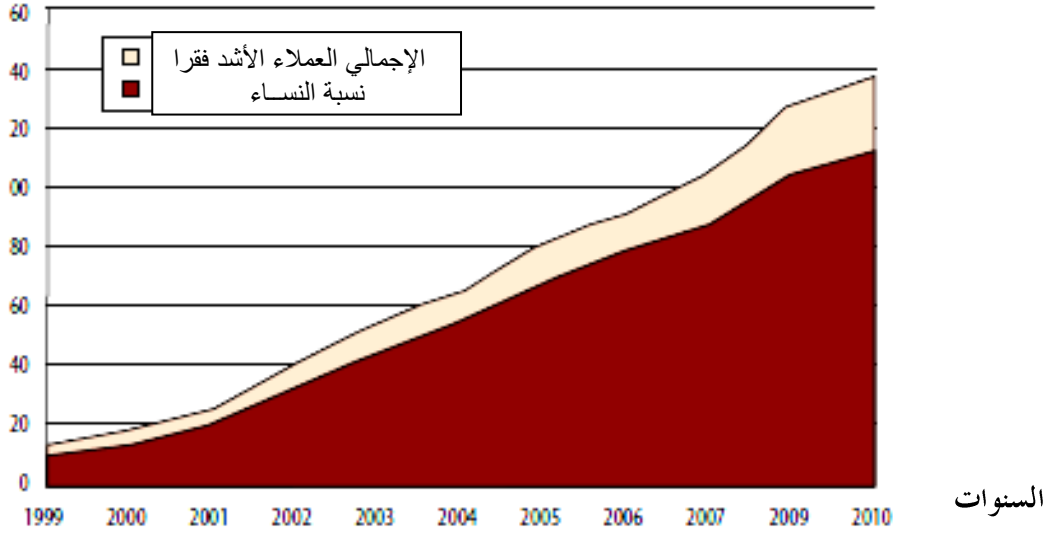


113.1 مليون في سنة 2010 أي بتطور مقداره 1001% خلال فترة 11 سنة ، والجدول الموالي يوضح تطور عدد العملاء النساء المستفيدين من خدمات التمويل المتناهي الصغر التقليدي مقارنة بإجمالي العملاء من الجنسين<sup>1</sup>.

الشكل (2-1): تطور عملاء التمويل المتناهي الصغر التقليدي من جنس النساء مقارنة بإجمالي العملاء

العملاء الأشد فقرا/بالمليون

على المستوى العالمي.



Source : ETAT DE LA CAMPAGNE DU SOMMET DU MICROCREDIT, rapport 2012, p 39.

### ثالثا- التوزيع الجغرافي لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي:

من خلال 3652 مؤسسة للتمويل المتناهي الصغر التقليدي الواردة في التقرير المعد من طرف " وضية حملة قمة الائتمان البالغ الصغر ETAT DE LA CAMPAGNE DU SOMMET DU MICROCREDIT " لسنة 2012، وبتوزيعها جغرافيا على مناطق تواجدها عالميا نجد أنها موزعة كالتالي: 1009 مؤسسة موجودة في إفريقيا جنوب الصحراء، و 1746 مؤسسة في قارة آسيا ومنطقة الباسيفيك، 647 مؤسسة في أمريكا اللاتينية و الكاريبي، 91 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أي بمجموع 3493 في الدول النامية، أما التوزيع في الدول الصناعية كان على النحو التالي : 86 مؤسسة في قارة أمريكا الشمالية و أوروبا الغربية، 73 مؤسسة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، أي بمجموع 159 مؤسسة تمويل متناهي الصغر في الدول الصناعية<sup>2</sup>، والجدول رقم (2-5) يوضح لنا توزيع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على مستوى مناطق العالم المختلفة، من حيث إجمالي العملاء والأشد فقرا منهم وكذلك عدد النساء إلى إجمالي العملاء ، وهذا حسب إحصائيات سنة 2010 المقدمة من طرف تقرير حملة قمة الائتمان المتناهي الصغر.

1 - Etat De La Campagne Du Sommet Du Microcredit, Rapport 2012, op-cit, P39.

2 - Etat De La Campagne Du Sommet Du Microcredit ,Ibid, P41.

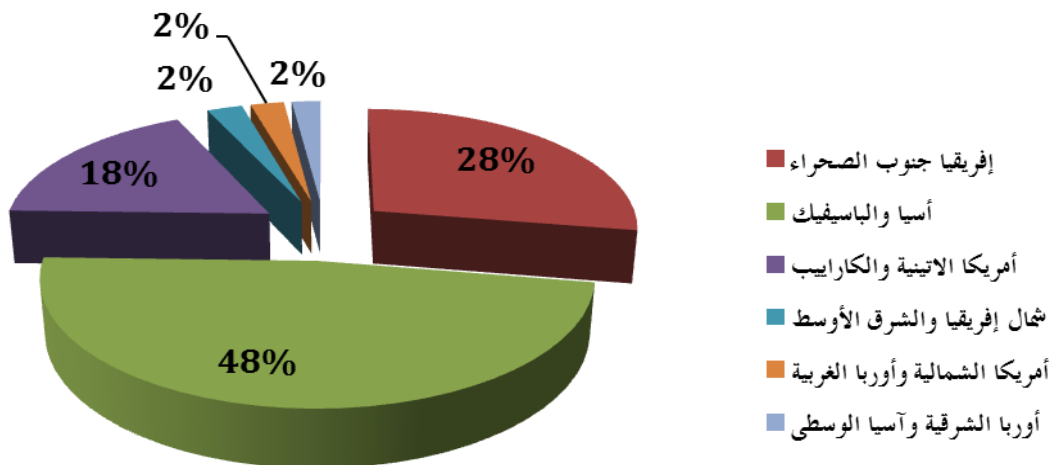
الجدول رقم (2-5): التوزيع الجغرافي لبيانات التمويل المتناهي الصغر التقليدي على المستوى العالمي لسنة 2010.

المنطقة	البيان	عدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر	العدد الإجمالي للعملاء	عدد العملاء الأشد فقرا	عدد النساء الأشد فقرا
إفريقيا جنوب الصحراء		1009	12.692.579	7.248.732	4.783.256
آسيا والباسيفيك		1746	169.125.878	125.530.437	104.752.430
أمريكا اللاتينية والكاريب		647	13.847.987	2.919.646	2.363.100
شمال إفريقيا والشرق الأوسط		91	4.290.735	1.680.181	1.165.358
إجمالي الدول النامية		3493	199.957.179	137.378.996	113.064.144
أمريكا الشمالية و أوروبا الغربية		86	155.254	41.809	12.214
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى		73	5.202.069	126.636	62.294
إجمالي الدول الصناعية		159	5.357.323	168.445	74.508
الإجمالي العالمي		3652	205.314.502	137.547.441	113.138.652

Source : ETAT DE LA CAMPAGNE DU SOMMET DU MICROCREDIT, rapport 2012, p 42.

والرسم البياني الممثل في الشكل رقم (2-2) يعطي لنا صورة عن توزيع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي على المستوى العالمي.

الشكل رقم (2-2): التوزيع الجغرافي لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي على المستوى العالمي.



المصدر : اعتمادا على بيانات الجدول رقم (2-5).

من خلال الرسم البياني الممثل في الشكل رقم (2-2) يتبين لنا أن 48% من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي متواجدة في قارة آسيا والباسيفيك، تليها منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 28%، ثم منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي بنسبة 18%، أما المناطق الثلاثة المتبقية (شمال إفريقيا والشرق الأوسط، أمريكا الشمالية و أوروبا الغربية، و أخيرا منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى) كانت ممثلة بنسب متقاربة تقدر بـ 02% لكل منها.

وبصورة إجمالية إذا أردنا أن نقارن بين الدول النامية والدول المتقدمة لوجدنا أن عدد المؤسسات المتواجدة في الدول النامية تفوق نسبة 95.6% من إجمالي مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي المتواجدة في العالم، والنسبة المتبقية والمقدرة بأقل من 4.4% تعود للمؤسسات المتواجدة في الدول المتقدمة، ويعود هذا التباين الكبير في توزيع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر إلى طبيعة الخدمات التي تقدمها والتي هي موجهة خصيصا لفئة الفقراء، والمتواجدة بنسبة أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

**المطلب الثاني: الإستدامة المالية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي.**

**أولا- مفاهيم حول الإستدامة المالية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي.**

نال مصطلح الإستدامة أهمية بالغة على مستوى المؤسسات المالية العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر التقليدي، والذي يعد أحد استراتيجيات المهتمين بهذا القطاع الموجهة للفقراء والتي يمكن أن تنقسم إلى استدامة تشغيلية ومالية و كلية.

**01- مفهوم الإستدامة المالية (Financial Sustainability) :**

الإستدامة المالية تعني إستمرارية المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر التقليدي في تحقيق الإيرادات والأرباح ومواكبة أسعار الفائدة المناسبة والمنافسة في السوق، والتي تحوز على قاعدة عملاء كبيرة من شرائح المجتمع الفقيرة، ومحفظتها المالية مسيطر عليها، ورأسمالها مستغل في العملية الإقراضية بكل كفاءة وفعالية.<sup>1</sup> وهناك من عرف الإستدامة المالية بأنها: "قدرة مؤسسة التمويل المتناهي الصغر التقليدي على تغطية جميع تكاليفها من خلال الفائدة والرسوم الأخرى المدفوعة من قبل الزبائن(العملاء)، حيث يمكن لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي التي تتمتع بالاستدامة المالية أن تصبح جزءاً من النظام المالي، وبالتالي يمكنها الاستمرار في العمل حتى بعد توقف المنح والقروض الميسرة، من طرف الجهات المانحة".

و هناك من أعطى الإستدامة المالية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي صيغة رياضية كما يلي<sup>2</sup>:

$$\text{الإستدامة المالية} = \text{تغطية التكاليف الإدارية} + \text{فقدان القروض} + \text{تكلفة التمويل} + \text{نسبة الرسملة}$$

1- زياد أبو الفحم ، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، ثقافة للنشر والتوزيع، أبو ظبي، ط1، 2009 ، ص 92.

2- سماح ديب الصفدي، الإستدامة المالية بين المفهوم التجاري والتنموي، مقال منشور على البوابة العربية للتمويل المتناهي الصغر على الرابط

www.micrfinancegetway.org/ara، تاريخ الإطلاع: 2012/05/25.

- أ- **تغطية التكاليف الإدارية:** وتتضمن جميع المصاريف السنوية مثل الرواتب ، الايجار، الإهلاك السنوي (مباني وتجهيزات)، باستثناء تكلفة التمويل ونسبة القروض المفقودة، وتقدر هذه النسبة بين 10-25 % من متوسط محفظة القروض في المؤسسات الفعالة.
- ب- **فقدان القروض:** تعبر عن الخسائر المقدرة على محفظة القروض تبعا لمتوسط إيرادات المحفظة، ويتم حسابها بمعدل الخسارة السنوية من القروض غير المحصلة، حيث تشير نسبة فقدان القروض بأكبر من 05 % أنه توجد مشكلة فعلية بالسداد لدى هذه المؤسسة حيث أن النسبة الفعالة تقدر ما بين 01-02 % من إجمالي القروض، ولا تعد القروض مفقودة إلى بعد مرور فترة زمنية تتراوح ما بين 180-360 يوم حسب سياسة الإقراض التي تتبعها المؤسسة.
- ج- **تكلفة التمويل:** وتمثل تكلفة الموارد مثل المساعدات المالية، والهبات، والقروض المدعومة، والقروض التجارية... وغيرها من موارد التمويل.
- د- **نسبة الرسحمة:** وتمثل صافي الربح الحقيقي المنشود من قبل المؤسسة، محادا بالنسبة المئوية لمتوسط إجمالي المحفظة.

## 2- العناصر الأساسية المكونة للاستدامة المالية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي:<sup>1</sup>

- يتوقف تحقق الإستدامة المالية في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي على جملة من العناصر نذكر منها:
- أ- **سياسة أسعار الفائدة السائدة في البلاد:** ويرز دورها من خلال العوائد المالية على رأسمال المقرض للعملاء، فطبيعة أسعار الفائدة تؤثر في الموجودات سواء المتداولة أو الثابتة على المدى القصير والطويل من حياة المؤسسة، كما أنه لا يمكن خدمة الفقراء إذا كانت قيمة الفوائد عالية مما يسبب لهم خسائر في مشاريعهم وبالتالي لا يتحقق الهدف من خدمتهم.
- ب- **هيكل التكاليف في المؤسسة:** إن إدارة عملية خفض التكاليف تعتبر حجر الزاوية لنجاح مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي، وتشتمل التكاليف المباشرة وغير المباشرة والتي تدخل في عملية التشغيل، لذا يجب تفادي مظاهر الإسراف والرفاهية الزائدة عن اللزوم في مبنى وتجهيزات المؤسسة، ويفضل تواجد المؤسسات العاملة في هذا المجال في أماكن تواجد الفقراء لتخفيض مصاريف النقل والإشهار، زيادة على قربهم من فئة الفقراء الذين يعدون العملاء المستهدفين من نشاط المؤسسة.
- ج- **هيكل رأس المال في مؤسسة التمويل المتناهي الصغر التقليدي:** تتوقف الإستدامة المالية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر على طبيعة هيكل رأس المال، هل هو منحة أو قرض أو رأس مال شخصي، أو رأسمال حكومي، فنجد أن المؤسسات المعتمدة على المنح والإعانات الحكومية تستطيع تحقيق استدامتها المالية في وقت

أقصر عكس رأس المال المقترض من البنوك التجارية والهيئات الدولية المانحة، وبالتالي استغلال وتوظيف رأس المال بطريقة سليمة وعملية في عملية الإقراض لصالح فئة الفقراء.

**د- نوعية المحفظة الإقراضية التي تديرها المؤسسة العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر التقليدي:** أي طبيعة أنواع القروض المقدمة للفقراء، إذا ما كانت تجارية، صناعية خدماتية أو زراعية ومقدار المخاطرة في كل نوع، ومعدل أرصدة القروض والمبالغ المقرضة، كل هذه الأمور تعبر عن جودة المحفظة، كما أن مؤشر التحصيل والسداد المرتفع يعبر عن مدى احتراف المؤسسة في إدارة المحفظة والحفاظ على خدمة أكبر قدر الإمكان من العملاء المحتملين والمستهدفين.

**هـ- إدارة الموجودات:** حيث إن عملية إدارة الموجودات من أهم عناصر التمويل المستدام، فمن خلالها تحدد قيم السيولة وكفاية رأس المال والاحتياطات الضرورية، وتستطيع المؤسسات من خلالها إدارة الفجوة بين العرض والطلب وبين أسعار الفوائد في السوق وأسعار صرف العملات، ومن المهم جدا للمؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال لتستطيع دوما إدارة موجوداتها بأفضل طريقة ممكنة من خلال أشخاص مدربين ومؤهلين لهذه العملية.

**3- مستويات الإستدامة:** حتى تحقق استدامتها المالية يجب على مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي أن تمر بعدة مراحل لتستطيع في النهاية إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي وتبدأ بخدمة أكبر قدر ممكن من المستهدفين من خدماتها المالية، وهذه المراحل هي: <sup>1</sup>

**أ- الإعتماد على الدعم من الممولين والمانحين:** من الطبيعي ونظرا لارتفاع نفقات التشغيل والتأسيس في المراحل الأولى حيث تكون التكاليف فيها عالية جدا، زيادة على بداية عملية صرف القروض ينجم عنها خسائر من مصاريف إدارية ورواتب موظفين و مصاريف الإشهار...، لذا فإن مؤسسات التمويل المتناهي الصغر في هذه الحالة تكون بأمر الحاجة إلى أموال المانحين أو الممولين وإلا سيكون مصير هذه المؤسسات الزوال.

**ب- مستوى الإستدامة الذاتية التشغيلية:** إذا كانت المؤسسات تتقاضى فوائد أو رسوم أتعب إدارية من خلال عملية منح القروض، فإنها تغطي تكاليفها التشغيلية، بالإضافة إلى خسائر القروض المتعثرة الناتجة عن عملية عدم السداد من قبل بعض المقترضين بسبب الوفاة والمرض أو غيرها من الأسباب الخارجة عن سيطرة المؤسسة، فهذه المرحلة من الإستدامة لا تدر أرباحا محتجزة (غير موزعة)، لذا يتعذر على مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي في هذه المرحلة الاقتراض من البنوك التجارية، وعادة ما يتم الوصول إلى هذه المرحلة في السنوات الثلاثة الأولى من عمر المؤسسة.

**ج- الإستدامة الذاتية المالية:** في هذه المرحلة من الإستدامة وبعد تغطية الإستدامة التشغيلية، فإن برامج الإقراض تبدأ بتحقيق نسبة معينة من الأرباح تساعد في تغطية جميع المصاريف الإدارية وخسائر القروض ونسبة التضخم الموجود في السوق، و تغطي أيضا تكلفة الاقتراض إذا كانت هذه الأموال مقرضة من البنوك التجارية

أو من أحد مصادر التمويل التجاري، ففي هذه المرحلة يتم التوسع والنمو في تقديم الخدمات المالية، ومعظم المؤسسات تقوم في هذه المرحلة بتوسيع نشاطها عن طريق فتح فروع جديدة أو تقديم أنواع جديدة من الخدمات المالية، ويستغرق الوصول إلى هذه المرحلة بين ثلاثة وخمس سنوات للمؤسسات القوية إدارياً وتنظيماً.

د- **مرحلة القدرة على التوسع وجذب المدخرات:** هذه المرحلة تأتي نتيجة إدارة مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي بشكل كفء وفعال حيث يتم تغطية كل التكاليف بالإضافة إلى تحقيق وفورات في الأرباح غير موزعة، ففي هذه المرحلة تستطيع هذه المؤسسات الاقتراض من البنوك التجارية، ونتيجة للثقة المكتسبة في السوق، يمكنها أن تستقطب مدخرات الأفراد بشكل كبير، وهذا ما يساعدها على أن تكون مستقبلاً أحد بنوك الفقراء التي تقدم خدماتها لأكثر عدد ممكن منهم.

#### ثانياً- التمويل المتناهي الصغر التقليدي بين المسؤولية الاجتماعية والفعالية الاقتصادية.

يعتبر التمويل المتناهي الصغر أداة تمويل تجمع بين الربحية من جهة وتحقيق الأهداف الاجتماعية من جهة أخرى، حيث كانت بدايات هذا النوع من التمويل أقرب إلى النشاط الخيري منه إلى النشاط التجاري، فكثير من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي كانت مؤسسات غير ربحية، لكن و نظراً لبداية التركيز على البعد المؤسسي الذي يضمن ديمومة و إستمرارية نشاط هذه المؤسسات، عندها ظهر الجدل بين الأسلوب المؤسسي القائم على الربحية وما يرافقه من إقصاء لفئة شديدي الفقر، والأسلوب الاجتماعي القائم على خدمة أفقر الفقراء والذي يكون على حساب الربحية ، وهذا ما يفسر الاختلافات الكبيرة التي تميز المؤسسات العاملة في هذا القطاع، لهذا نجد مثلاً منظمة غير حكومية و بنك تجاري يقدمان نفس الخدمات لصالح الفقراء، ونبين في ما يلي الأفكار التي يعتمد عليها أنصار الأسلوب المؤسسي والأسلوب الاجتماعي:

#### 1- أنصار الأسلوب المؤسسي (الفاعلية الاقتصادية)<sup>1</sup>:

يؤمن مؤيدو الفكرة المؤسسية أنه من أجل محاربة مشكلة الفقر بفعالية يكون من الضروري بناء قطاع للتمويل المتناهي الصغر قادر على الوصول إلى عدد كبير من الأفراد، فبحسب تقديرات مؤسسة "غرامين الولايات المتحدة"، فإن العرض الفعلي لخدمات التمويل المتناهي الصغر التقليدي تبيّن فجوة سوقية كبيرة بين الطلب المحتمل والعرض السوقي بما نسبته 70 %، ويعني ذلك أن غالبية من يحتاجون الخدمات المالية لا يستطيعون الوصول إليها. ينطلق مؤيدو الفكرة المؤسسية من الافتراض الأساسي أن الممولين (الجهات المانحة) ليس باستطاعتهم تقديم المبالغ الكافية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر وبصفة مستمرة، بغرض تقديم الخدمات المالية إلى كل عملاء هذا النوع من التمويل، فهم يعتبرون أن الطريقة الوحيدة لتجاوز هذه الصعوبة هي عن طريق جذب موارد خاصة من رأس المال وهذا بدوره يتطلب أن تكون مؤسسات التمويل المتناهي الصغر مؤسسات قادرة على الاستمرار وتحقيق الأرباح.

<sup>1</sup> - ماركو إلبا، ترجمة فادي قطان، مرجع سابق، ص 15-16

و إنطلاقاً من هذه المبدأ المعتمد على الأسلوب المؤسسي وبهدف تقليص الفقر بشكل مستمر، تركز هذه المؤسسات على الوصول إلى أكبر عدد ممكن من العملاء بغض النظر عن مستوى فقرهم، وفي حالة عدم الوصول إلى شريحة كبيرة من العملاء فإن المؤسسة قد فشلت في تحقيق هدف تقليص الفقر؛ علاوة على ذلك فإن مؤيدو الأسلوب المؤسسي يؤمنون بأن استخدام أسلوب إنشاء مؤسسات للتمويل المتناهي الصغر التقليدي القادرة على الاستمرار يصب في مصلحة الفقراء، لأن الطريقة الأخرى المستعملة في استهداف أفقر الفقراء باستخدام البرامج التي تركز على النظرة الاجتماعية محدودة الأثر بسبب التمويل المحدود وغير الثابت من قبل المانحين(مثلاً: منظمات غير حكومية).

إن موقف مؤيدي الأسلوب المؤسسي لاقى نجاحاً في المؤسسات والمنظمات الراعية للتمويل المتناهي الصغر التقليدي، نذكر منها: "بنك راكيات في أندونيسيا RAKAYAT BANK"، "بنك سوليداريو في بوليفيا SOLIDARIO BANK"، "المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP"، "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID"، "مؤسسة غرامين في بنغلاديش GRAMEN FONDATION"، "أكسيون الدولية ACCION INTERNATIONAL"، "والبنك الدولي BM"، هي بعض الأمثلة عن مؤسسات التمويل متناهي الصغر والمؤسسات والشبكات الدولية التي قبلت إتباع هذا الأسلوب، إضافة إلى أن معظم الأدبيات في مجال التمويل متناهي الصغر التقليدي تتبع الموقف المؤسسي.

## 2- أنصار الأسلوب الاجتماعي (المسؤولية الاجتماعية):<sup>1</sup>

يركز الأسلوب الاجتماعي على الوصول إلى أفقر الفقراء، أكثر من تركيزه على عدد العملاء الذين يتم الوصول إليهم، حيث يعتمد نشاطه على المنح والمعونات بصفة أساسية.

فمؤيدو الأسلوب الاجتماعي لا يعتبرون تحقيق الاستمرارية على أنها إحدى المتطلبات الرئيسية لأنها تتعارض مع تحقيق الهدف الاجتماعي للتمويل متناهي الصغر، و بما أن التمويل المتناهي الصغر التقليدي يجمع بين أعمال المصارف والأهداف الاجتماعية، لذا نجد أن الأسلوب الاجتماعي ينصب تركيزه على الأهداف الاجتماعية، إذن يصبح محور الإهتمام هنا منصباً على العملاء وليس المؤسسة، حيث يرى مؤيدو الفكر الاجتماعي أن المؤسسات الهادفة للربح حتى وإن قدمت خدماتها إلى أفراد ذوي الدخل المتدني، ستتحول حتماً إلى البحث عن مزيد من الأرباح و إلى خدمة فئات مستهدفة أخرى، وهذا ما يدفع مؤسسات التمويل متناهي الصغر التقليدي إلى فقدان رسالتها الاجتماعية.

أما مؤيدو الفكرة المؤسسية فيعتقدون بأن استمرارية عمل المؤسسة يعتبر أولوية، فمن وجهة نظرهم فإن نمو حجم مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي يساعد في جسر الهوة بين العرض والطلب، إضافة إلى أن مؤسسة التمويل كبيرة الحجم والقادرة على البقاء والاستمرار المالي تكون أكثر قدرة على الوصول إلى عدد أكبر

## الفصل الثاني: واقع صناعة التمويل المشاهي الصغر ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية.

من العملاء الفقراء مقارنة مع المنظمات غير الحكومية (ONG) المتبينة للأسلوب الاجتماعي حتى وإن قدمت خدمات لنسبة صغيرة من الفقراء المدقعين.

وبغرض تلخيص أهم النقاط التي يركز عليها الأسلوبان المعتمدان من قبل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر ندرج الجدول رقم (2-6):

الجدول رقم (2-6): مقارنة بين الأسلوبين المعتمدين في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي.

الأسلوب الاجتماعي	الأسلوب المؤسسي	الأسلوب معايير المقارنة
العملاء (الزبائن).	المؤسسة بالدرجة الأولى.	مركز الاهتمام
عمق الانتشار (الوصول إلى أفقر العملاء).	سعة الانتشار (عدد العملاء الذي تم الوصول إليهم).	التركيز
الجهات المانحة (التبرعات).	مصادر تجارية (بنوك..).	موارد التمويل
ضرورية وتقبل باستمرار.	تقبل في مرحلة الإنشاء فقط.	قبول المنح
مرغوب ولكن ليس ضروريا.	المؤشر الرئيسي للنجاح.	الإكتفاء الذاتي المالي

المصدر: ماركو إلبا، ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، كلية الإدارة جامعة

تورينو، إيطاليا، 2006، ص 15-17.

إلا أنه تجدر الإشارة أن السياسات المعتمدة حاليا لدى مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي، والمتبناة من قبل البرامج التنموية المدعومة من طرف المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من الشبكات المختصة في التمويل المتناهي الصغر، اعتمدت المزج والمزاوجة بين إيجابيات الأسلوبين المؤسسي والاجتماعي، وبالتالي أصبح الأسلوب السائد حاليا في أدبيات التمويل المتناهي الصغر.

### المطلب الثالث: التحديات التي يواجهها التمويل المتناهي الصغر التقليدي.

خلال السنوات الأولى من بداية التمويل المتناهي الصغر التقليدي كان التحدي الرئيسي لهذه الصناعة هو إيجاد أساليب جديدة لتقديم وتحصيل القروض من الفقراء أصحاب المشروعات الصغيرة، وبعدها حقق التمويل المتناهي الصغر سجل إنجازات حافل مع المستثمرين الأفراد والمؤسسات التي جذبها الهدف المزدوج للمكافأة الاجتماعية والمالية، لكن هذه الإنجازات لم تشفع للتمويل المتناهي الصغر التقليدي حيث أنه في الفترة الحالية أصبحت هناك العديد من التحديات التي تقف عائقا أمام نمو هذا القطاع، والتي يمكن إيجازها في العناصر التالية<sup>1</sup>:

- تحقيق الربحية و الإستدامة المالية؛
- تحقيق معدلات أعلى من الانتشار أو معدل أعلى من الوصول إلى الفئات الأكثر فقرا؛

<sup>1</sup> -غزي محمد العربي، عمران عبد الحكيم، برامج التمويل المتناهي الصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة 15 و16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص5.



- وصول مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي إلى مصادر التمويل المستدام؛
  - اندماج مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي في النظام المالي الرسمي؛
  - ضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي، خصوصا فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية؛
  - إستخدام التكنولوجيا البنكية في مجالات تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر التقليدي ؛
  - عدم خروج مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي عن مهمتها الإجتماعية؛
  - حوكمة مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي.
- وللتوسع أكثر سنلقي الضوء على نقطتين مهمتين هما الحوكمة ، وإدارة المخاطر في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر.

#### أولا- حوكمة مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي.

بينما أثبت التمويل المتناهي الصغر التقليدي قدرته على توفير خدمات مالية للفقراء المستثنين من خدمات القطاع المصرفي التقليدي، إلا أن معظم هذه المؤسسات تواجه التحدي المؤسسي وتحقيق الإستدامة، فتحقيق هذه الأخيرة لا يتطلب مجرد القابلية للتطور والنمو والقدرة على التكيف مع الأطر القانونية القائمة، بل يتطلب أيضا رؤية استراتيجية واضحة وتنظيما شفافا وذا كفاءة يقبله جميع الأطراف ذوي المصلحة، وهذه الموضوعات غالبا ما تتجمع تحت مفهوم الحوكمة.

وظهر مصطلح الحوكمة في أدبيات التمويل المتناهي الصغر التقليدي لأول مرة في سنة 1997 من خلال بحوث قدمتها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) والذي عادة ما يشير إلى العلاقة بين تسيير مؤسسة التمويل المتناهي الصغر ومجلس الإدارة ومختلف الأطراف ذوي المصلحة (الموظفين، المديرين، المسؤولين المنتخبين، الزبائن(العملاء)،الجهات المانحة، المساهمين، الشركاء المصرفيين ، الحكومة...)

لذا يجب على مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي تحقيق التوازن بين تحقيق الربح بوصفها مؤسسة مالية مستدامة والسعي نحو تحقيق رسالتها التي ترمي إلى تحقيق الصالح العام والمتمثلة في تقليل الاستبعاد المالي للفئات الفقيرة، إذن فالحوكمة في هذه المؤسسات بين طريقين، الأول يركز على الرؤية الاستراتيجية للمؤسسة وشرعية متخذي القرار واندماج المؤسسة في البيئة المحيطة بها، والثاني يرى الحوكمة بوصفها طريقة لتحسين الكفاءة وتقليل النفقات.

#### 01-تعريف حوكمة مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي:

هي جميع الآليات التي يُحدد من خلالها أصحاب المصلحة رسالة المؤسسة ويسعون نحو تحقيقها من خلال تحديد الجمهور المستهدف ونوعية الخدمات المقدمة والتغطية الجغرافية المراد بلوغها، والتأكد من مدى ملاءمتها عن طريق تكييف بيئة عمل المؤسسة، والحيلولة دون حدوث الأزمات والسبل الكفيلة بتجاوزها في حال

وقوعها<sup>1</sup>، إذن فالحوكمة هي عملية يقوم بموجبها مجلس الإدارة من خلال تسيير شؤون المؤسسة وقيادتها نحو تحقيق أهدافها وحماية أصولها<sup>2</sup>.

## 02- شروط نجاح الحوكمة في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي:

لضمان حوكمة فعالة في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي يجب توفر مجموعة من الشروط الضرورية لذلك، والتي نذكر منها<sup>3</sup>:

أ- إيمان أعضاء مجلس إدارة مؤسسة التمويل المتناهي الصغر التقليدي برسالة المؤسسة و السعي لتحقيقها.

ب- تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالصفات التالية:

- مهارات القيادة و التفكير الاستراتيجي و التحكم في تقنيات التسيير؛
- كفاءة تقنية متصلة بعمل المؤسسة (مثلا خبرات قانونية، مالية، وتسويقية)؛
- الالتزام الحقيقي بأنشطة المؤسسة؛
- الاستعداد للتضحية بالوقت من أجل المساهمة بفعالية في المؤسسة.

ج- تحديد المسؤوليات بشكل واضح بين مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية، وهذا يعني وجود فهم مشترك بأن دور المجلس يكون على المستوى الاستراتيجي وليس على المستوى التنفيذي.

د- تحديد معايير الأداء الإداري التي يجب أن تقوم على الموضوعية أي يجب أن تكون بعيدة عن التأثير الشخصي أو السياسي.

هـ- إرساء أنظمة معلومات وقنوات اتصال قوية داخل المؤسسة، وهذا ما يسمح بتوفر المعلومات الضرورية لقياس أداء المؤسسة خاصة في بعض جوانبها الهامة مثل: جودة محفظة القروض، الربحية، إدارة الموارد البشرية، نسبة الأهداف المحققة.

و- تحلي رئيس مجلس الإدارة بمهارة تسيير الاجتماعات، بحيث يقوم بالتركيز في جدول الأعمال على المسائل والسياسات الكبرى، كما يجب أن يكون رئيس المجلس قادراً على التقريب بين الآراء المختلفة لأعضاء المجلس.

ز- إقامة آليات تسمح بمشاركة أعضاء مجلس الإدارة مثل اللجان، فهذا الأسلوب يساعد على التغلب على ميل بعض الأعضاء للمشاركة السلبية.

ح- من الضروري توفر مناخ وتركيبة داخل مجلس الإدارة تسمح للقيام بالتقييم النقدي، ولن يتم ذلك إلا بوجود علاقة ثقة ما بين رئيس مجلس الإدارة و باقي الأعضاء.

1- سيسيل لاينو، دوروثيه بيريت، دليل حوكمة مؤسسات التمويل المتناهي الصغر، ترجمة بوابة التمويل المتناهي الصغر، مطبوعات صندوق النقد الدولي، 2006، ص 08. الرابط: <http://www.arabic.microfinancegateway.org>، تاريخ الاطلاع: 2012/09/08.

2- راشيل روك، ماريا أوتيرو، سونيا سالترمان، مبادئ وتطبيقات حوكمة التمويل المتناهي الصغر، أكسيون انترناشيونال، أغسطس 1998، ص 06، متاح على موقع البوابة العربية للتمويل المتناهي الصغر، على الرابط: <http://arabic.microfinancegateway.org>، تاريخ

الاطلاع: 2012/09/12.

3- راشيل روك، ماريا أوتيرو، سونيا سالترمان، نفس المرجع، ص 28-30.

### 03- تقييم الحوكمة في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي<sup>1</sup>:

من أجل الوقوف على مدى إلتزام مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي بمبادئ الحوكمة نتبع الخطوات التالية لمعرفة ذلك :

أ- وضوح الرؤية الاستراتيجية ؛

ب- توفر نظام سريع لإدارة المعلومات يساعد على عملية اتخاذ القرار؛

ج- وضوح عمليات اتخاذ القرار و تكيفها وارتباطها بالواقع؛

د- تدريب جيد للعاملين يضمن قدرتهم على تنفيذ القرارات؛

هـ- كفاءة نظام المراقبة؛

و- القدرة على الوقاية من الأزمات وإدارتها.

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي تكتسيها هذه العناصر الأساسية التي نقيم من خلال مدى إلتزام مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي بمبادئ الحوكمة، إلا أن طريقة تطبيقها تعتمد على نوع المؤسسة وشكلها التنظيمي ومواصفاتها ونقاط القوة والضعف فيها، كل هذا يساعد على معرفة التحديات التي تواجهها المؤسسة في الوقت الحالي والتنبؤ بالمخاطر في الأجلين المتوسط والبعيد.

### ثانيا: إدارة المخاطر في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي<sup>2</sup>:

يعكس التأكيد المتزايد على إدارة المخاطر في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر تحولاً جوهرياً بين المدراء و المنظمين من حيث تحسين قدرتهم على توقع المخاطر، بدلا من مجرد مقاومتها. ففي ظل اتفاقية بازل<sup>2</sup> يجب على البنوك أن تلي مجموعة من المعايير النوعية ومن ضمنها، وجود ضبط للمخاطر ووحدة تدقيق مستقلة، واستخدام فعال لأنظمة تقارير المخاطر.

تعرف المخاطرة في مجال التمويل المتناهي الصغر التقليدي بشكل موسع على أنه: " احتمالية وقوع أحداث أو أنماط تتسبب في خسائر أو تراجع في الدخل المستقبلي لمؤسسة التمويل المتناهي الصغر التقليدي، أو الحياد عن المهمة الاجتماعية الأصلية لهذه المؤسسة"، وقد تم تضمين الحياد عن المهمة الاجتماعية في التعريف وعلى الرغم من أنها لا تسبب بالضرورة في خسائر أو تراجع في الدخل المستقبلي إلا أن خطر تغير النشاط هو واحد من أهم المخاطر في التمويل المتناهي الصغر التقليدي، وهو ما لم يكن جزء من محفظة المخاطرة في المؤسسات المالية التقليدية لأنها لم تكن لها مهمة اجتماعية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - سيسيل لاينو، دوروثيه بيريت، دليل حوكمة مؤسسات التمويل المتناهي الصغر، مرجع سابق، ص23-24.

<sup>2</sup> - لين بيخولس وبامبلا شامبين، إدارة المخاطر بشكل فعال: دروس لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر، مذكرة تلخيصية رقم 14 متاحة على

موقع ميكرو سيف الإلكتروني <http://www.arabic.microfinancegateway.org>، تاريخ الإطلاع: 2012/09/15.

3 - Nimal A. Fernando, Risk management microfinance some observations and suggestions, Asian Journal of Agriculture and Development, Vol. 4, No: 2, Asian Development Bank, 2008, p 06.

## 01 - تصنيف المخاطر التي تتهدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي.

في المراحل الأولى من نمو مؤسسات التمويل متناهي الصغر التقليدي، فإن العديد من هذه المؤسسات كانت معنية فقط بالمخاطر المالية، وحتى في فئة المخاطرة المالية فإن التركيز كان يكاد يقتصر فقط على مخاطر الائتمان، لكن و بزيادة الطلب على الخدمات المالية التي تقدمها هذه المؤسسات، فتطور هذه الصناعة جلب معه كذلك عددا من المخاطر الإضافية، ففي تقرير نشر في سنة 2000 ذكرت الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) وجود ثلاث فئات رئيسية للمخاطر التي تواجهها هذه المؤسسات وهي المخاطر: المالية والتشغيلية والاستراتيجية، وتنبثق عن كل منها بعض الفئات الفرعية والمبينة في الجدول رقم (2-7) الموالي:

### جدول رقم (2-7) تصنيف المخاطر التي تتهدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي.

نوع المخاطرة	الشرح
المخاطر المالية	<p><b>1- مخاطر الائتمان:</b> هي المخاطر للعائدات أو رأس المال بسبب تأخر المقترضين أو الامتناع عن سداد مستلزمات القرض، وينقسم إلى مخاطرة التعامل ومخاطرة المحفظة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- مخاطرة التعامل تشير لمخاطر القروض الفردية.</li> <li>- مخاطرة المحفظة وتشير إلى الخطر المتضمن في تركيبة محفظة القروض الكلية.</li> </ul> <p><b>2- مخاطرة السيولة</b> هي مخاطرة عدم قدرة مؤسسات التمويل متناهي الصغر على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد.</p> <p><b>3- مخاطرة السوق</b> والتي تتضمن مخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة العملة الأجنبية ومخاطرة محفظة الاستثمار.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- مخاطرة سعر الفائدة هي مخاطرة الخسارة المالية من التغييرات في أسعار الفائدة في السوق.</li> <li>- مخاطرة العملة الأجنبية هي القابلية لخسارة العوائد أو رأس المال بسبب التقلبات في قيم العملة، وعادة ما تواجه مؤسسات التمويل المتناهي الصغر هذه المخاطرة عندما تقترض أو تعبى المدخرات بالعملة الأجنبية وتقرض بالعملة المحلية.</li> <li>- مخاطرة محفظة الاستثمار والتي تشير لقرارات الاستثمار طويلة المدى وليس قرارات السيولة قصيرة المدى أو تلك المتعلقة بإدارة النقد.</li> </ul>
المخاطر التشغيلية	<p><b>1- مخاطر التشغيل المتعلقة بالتعاملات</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- مخاطرة الموارد البشرية غير مؤهلة.</li> <li>- مخاطرة المعلومات والتكنولوجيا وهي احتمال عدم كفاية نظم المعلومات والتكنولوجيا الذي سينتج عنها خسارات غير متوقعة.</li> </ul> <p><b>2- مخاطرة الغش</b> والتي قد تنتج عن الخداع المقصود سواء من قبل الموظفين أو العملاء والذي قد يترتب عليه خسارة في العائدات أو في رأسمال.</p> <p><b>3- مخاطرة الالتزام</b> وهي المخاطرة الناتجة عن الخسارة بسبب عدم الالتزام بالقواعد التنظيمية والقوانين المعمول بها في البلاد.</p>
المخاطر الاستراتيجية	<p><b>مخاطرة التحكم</b> هي تلك المترتبة على عدم قدرة المؤسسة على اتخاذ القرارات الفعالة.</p>

Source : Nimal A. Fernando, Risk management microfinance some observations and suggestions, **IBID**, p07-08.

## 02- بعض المبادئ العامة لإدارة المخاطر في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي<sup>1</sup>:

بناء على فحص النماذج الحالية في إدارة المخاطر في مؤسسات التمويل متناهي الصغر التقليدي، لوحظ أن الاهتمام الموجه لإدارة المخاطر غير متوازن داخل مؤسسات التمويل متناهي الصغر التقليدي، لذا فإن هذه الأخيرة يجب أن تبذل المزيد من الجهود لتطبيق نظم متكاملة لإدارة المخاطر تناسب مع طبيعتها، وعلى الرغم من الفروقات المتواجدة بين مختلف مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي، إلا أنه من الممكن تبيان عدد من المبادئ العامة التي تحتاجها هذه المؤسسات في تطوير نظم و أدوات إدارة المخاطر لديها والمتمثلة في:

أ- يجب أن تكون إدارة المخاطر جزء أساسي من الثقافة المؤسسية، بغض النظر عما إذا كانت مؤسسة التمويل المتناهي الصغر التقليدي: منظمة غير حكومية أو مؤسسة مالية غير بنكية أو مؤسسة متخصصة للتمويل متناهي الصغر أو تعاونية؛ وهذا حتى لا يتم التعامل مع إدارة المخاطر باستخفاف من طرف الموظفين، لذا يجب العمل على إدارة المخاطر عوض التعايش معها.

ب- تمتاز عملية إدارة المخاطر بكونها نشاط جماعي ومستمر يشمل جميع الأفراد في المنظمة باختلاف مستوياتهم، حيث يتركز نشاط إدارة المخاطر من أعلى مستويات التسيير إلى الأسفل بصفة تدريجية ليشمل كل مستويات العاملين في المؤسسة.

ج- لا ينبغي على كل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي إتباع أسلوب واحد في إدارة المخاطر، فيجب عليها عدم تبني وسائل سبق وأن طبقتها مؤسسات أكبر أو أكثر نجاحا منها في نفس مجال العمل، إذن فتحديد الاستراتيجية الملائمة والمتكاملة لإدارة المخاطر يتوقف بصفة أساسية على خصوصية المحفظة الكلية التي تديرها المؤسسة، وبالتالي فإن كل مؤسسة تمويل متناهي صغر يجب أن تطور نظم مستقلة لإدارة المخاطر المناسبة مع نوع المخاطر التي تواجهها وشكلها التنظيمي والمتطلبات القانونية والرقابية المنطبقة عليها وحجم ونوع الخدمات والمنتجات المقدمة والأسلوب المتبع في ذلك بالإضافة إلى هيكل التزاماتها.

د- يجب على مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي أن تكون لديها رؤية شاملة حول مختلف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة أو يحتمل أن تتعرض لها، وهذا راجع إلى حقيقة أن معظم المخاطر مترابطة فيما بينها، فمثلا مخاطر السيولة في مؤسسة التمويل المتناهي الصغر التقليدي يمكن أن تؤدي بسهولة إلى مخاطر ائتمانية إذا ما بدأ المقترضون في فقدان الثقة في قدرة مؤسسة التمويل متناهي الصغر على الوفاء بطلبهم على القروض باستمرار، وبالمقابل فإن مخاطر الائتمان يمكن أن تعظم من مخاطر السيولة.

هـ- لا ينبغي النظر إلى إدارة المخاطر على أنها متطلب شكلي وتنظيمي للوفاء بمطالب السلطات المالية، وإنما يجب النظر إليها على أنها طريقة هامة لضمان الكفاءة المالية والتشغيلية ولنمو واستقرار المؤسسة لضمان تحقيق

أهدافها، وحتى بالنسبة لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر التي لا تخضع للقواعد التنظيمية يجب أن تتوفر لديها كذلك نظام وأدوات ملائمة لإدارة المخاطر.

### 03- مزايا نظام إدارة المخاطر في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي:

إن إدارة المخاطر الفعالة ضرورية للاستدامة طويلة الأجل لمؤسسة التمويل المتناهي الصغر التقليدي، وهذا لأنها تضع الإطار العام لمجموعة من الإجراءات كتحديد وتقييم وتخفيف ومراقبة المخاطر في المؤسسة ككل. و تستفيد مؤسسة التمويل المتناهي الصغر التقليدي من خلال اعتمادها لنظام إدارة المخاطر بمجموعة من المزايا نذكر منها:

أ- نظام إنذار مبكر للمشاكل المحتملة: وهذا ما يضمن وقت أقل لحل المشاكل يعني مزيداً من الوقت للإنتاج والنمو؛

ب- استخدام فعال لرأس المال: تتيح إدارة المخاطر لإدارة المؤسسة قياس المخاطر بشكل نوعي، و تعديل نسبة كفاية رأس المال، وتقييم آثار الصدمات المحتملة في النظام المالي أو في المؤسسة؛

ج- تطوير منتج جديد و تعميمه في السوق بنجاح: التعامل بشكل منظم مع المخاطر الملازمة لتطوير المنتج الجديد و تعميمه في السوق يمكن أن يؤدي إلى تعزيز سمعة المؤسسة، و تحسين ولاء الزبون(العميل)، و بيع أسهل للخدمات، وإدراك أفضل لتطوير الأعمال المستقبلية.

### 04- خطوات تصميم عملية ناجحة لإدارة المخاطر في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي:

إن تبني نظام إدارة المخاطر في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي يقلل من خطر الخسارة، و يكسب المؤسسة مصداقية في السوق، كما يساهم في خلق فرص جديدة للنمو، لذا يجب على هذه المؤسسات اتباع الخطوات التالية لتصميم عملية ناجحة لإدارة المخاطر وهي كالتالي:

أ- القيادة من القمة؛

ب- إدماج إدارة المخاطر في تصميم الأنظمة؛

ج- تبسيط إجراءات إدارة المخاطر؛

د- إشراك جميع مستويات الموظفين؛

هـ- ترتيب أهداف إدارة المخاطر مع الأهداف الفردية؛

و- تحديد المخاطر الأهم فالأهم؛

ز- تحديد المسؤوليات و وضع برنامج للمراقبة؛

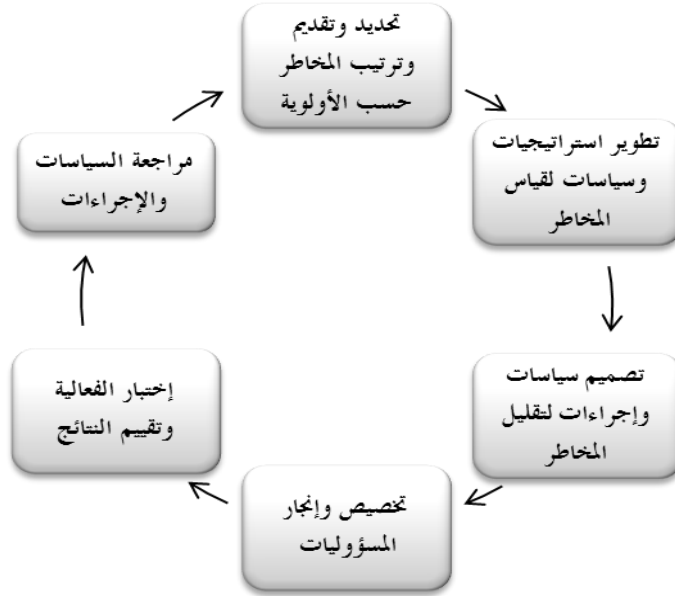
ح- تصميم تقارير إدارية تمد الإدارة بالمعلومات؛

ط- تطوير آليات فعالة لتقييم وسائل الرقابة الداخلية؛

ي- إدارة المخاطر تتم بشكل مستمر باستخدام حلقة التغذية المرتدة (العكسية) .

و لضمان استمرارية نجاح عمل نظام إدارة المخاطر بفعالية في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي يجب عليها إتباع خطوات حلقة التغذية العكسية للتحسين المستمر في النظام، وذلك بإتباع الخطوات التالية والمبينة في الشكل رقم (2-3):

الشكل (2-3) حلقة التغذية المرتدة (العكسية) لإدارة المخاطر في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي.



المصدر : بالإعتماد على بيانات الواردة في: لين بيخولس وبامبلا شامبين، إدارة المخاطر بشكل فعال: دروس لمؤسسات التمويل

المتناهي الصغر، مذكرة تلخيصية رقم 14 متاحة على موقع بوابة التمويل المتناهي

الصغر: <http://www.arabic.microfinancegateway.org>

، تاريخ الاطلاع : 2012/08/05.

إذن و لكي يتأكد أصحاب المصلحة من أن عمل مؤسسة التمويل المتناهي الصغر التقليدي مضبوط بشكل كافي، فيجب عليهم تطوير نظام شامل للضوابط الإدارية، وكذا نظام ضوابط محاسبية ونظام رقابة داخلية، بالإضافة إلى إتباع إجراءات أمنية، وغيرها من ضوابط الرقابة على المخاطر؛ كما يجب على مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي الملتزمة بتطبيق نظام إدارة المخاطر يتسم بالفعالية، أن تؤسس إطار عام لضبط ورقابة المخاطر تحدد من خلاله أدوار ومسؤوليات المديرين وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين باختلاف مستوياتهم الإدارية.

### المبحث الثالث: واقع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي وتحدياتها.

أصبح التمويل المتناهي الصغر والتمويل الإسلامي اليوم يصنفان كصناعتين مهنتين تتسم كل واحدة منهما بتنوع منتجاتها وتنامي قاعدة عملائها واتساع نطاق انتشارها الجغرافي. فقد نجحت كل صناعةٍ منهما في استحداث حلول مبتكرة لتلبية احتياجات السكان العاجزين عن النفاذ إلى خدمات التمويل التقليدي، هذا ما جعل القطاعين يشتركان في عدة أهداف من بينها هدف توفير خدمات مصرفية شاملة من خلال تمويل الأنشطة الإنتاجية المدعومة بالأصول، وهدف تعزيز التمكين الاقتصادي عن طريق تنفيذ مشروعات جديدة مبتكرة. هذا التكامل في الأهداف بين القطاعين يخلق إطاراً جاهزاً لانصهارهما معا في قطاع جديد متخصص يُعرف باسم "التمويل المتناهي الصغر الإسلامي" والذي ما زال في مرحلة الانطلاق<sup>1</sup>.

و للوقوف على واقع صناعة التمويل المتناهي الصغر الإسلامي سنتطرق للمطالب التالية :

المطلب الأول: المؤسسات المانحة للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي.

المطلب الثاني: التحديات التي يواجهها التمويل المتناهي الصغر الإسلامي.

المطلب الثالث: جهود البنك الإسلامي للتنمية في تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر الإسلامي.

### المطلب الأول- المؤسسات المانحة للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي:

هناك العديد من نقاط الاشتراك و التلاقي بين التمويل المتناهي الصغر والتمويل الإسلامي، فالمعاملات المالية الإسلامية مبنية على عوامل أخلاقية وأدبية واجتماعية ودينية وعقائدية لتعزيز المساواة والعدل بين أفراد المجتمع، ونذكر من هذه المبادئ اقتسام المخاطر، وحقوق الأفراد وواجباتهم، وحقوق الملكية، وحرمة العقود، كلها جزء من المبادئ العامة للنظام المالي الإسلامي؛ وفي نفس الإطار نجد أن العديد من عناصر التمويل المتناهي الصغر تتماشى مع الأهداف العامة للتمويل الإسلامي، فكلاهما يساند الأعمال الحرة واقتسام المخاطر ومشاركة الفقراء في المشاريع والأنشطة المدرة للدخل، أي التركيز على الأهداف التنموية والاجتماعية في نفس الوقت<sup>2</sup>.  
إلا أنه وعلى الرغم من النجاح الذي حققه التمويل المتناهي الصغر التقليدي في الوصول بخدماته إلى أعداد كبيرة من الفقراء في الدول الإسلامية أبرزها بنغلاديش واندونيسيا ، في مقابل ذلك فقد سجل التمويل المتناهي الصغر الاسلامي نسب متواضعة لا تعكس الطلب الذي أشارت إليه العديد من الأدلة خاصة منها وجود الكثير

1- محمد خالد، بناء نموذج أعمال ناجح للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر القمة العالمية للإيمان الصغير لعام 2011، بلد الوليد إسبانيا، ص 1، متاح على بوابة التمويل المتناهي الصغر: <http://www.arabic.microfinancegateway.org>، تاريخ الإطلاع: 2012/09/05.

2- راهول ذومال وأميلا ساباتين، تطبيق المبادئ المصرفية الإسلامي على التمويل المتناهي الصغر، ملحوظة فنية، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متاح على موقع الأمم المتحدة، برنامج الم المتحدة الإنمائي <http://www.un.org/undp>، تاريخ الاطلاع 2012/08/05



من العملاء المحتملين للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي وهذا لعدم تماشي منتجات التمويل المتناهي الصغر التقليدي مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

#### أولاً- الفرق بين التمويل المتناهي الصغر الإسلامي و التمويل المتناهي الصغر التقليدي:

يشير مفهوم التمويل المتناهي الصغر التقليدي إلى الخدمات المالية المقدمة للفقراء سواء كانت تمويل مشروعات صغيرة بالقروض أو تقديم خدمات مالية أخرى مثل: التأمين، والادخار، تحويل الأموال، أما التمويل المتناهي الصغر الإسلامي فإنه يشير إلى تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية أخرى مثل التأمين التكافلي، والادخار، وتحويل الأموال، بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بالنظر للمفهوم السابق نجد أن هناك اتفاق بين التمويل المتناهي الصغر التقليدي والتمويل المتناهي الصغر الإسلامي فكلاهما يهدف لمساعدة الفقراء لإخراجهم من براثن الفقر والمساهمة في التنمية، ولكن يكمن الاختلاف في الوسيلة أو الطريقة التي يتم بها تقديم التمويل، فحسب الشريعة الإسلامية فإن التمويل يمكن أن يكون عيني أو نقدي بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق ضوابط شرعية، أما التمويل التقليدي فيقدم القروض والخدمات المالية الأخرى حسب نظام الفائدة ولا يشترط خضوع معاملاته لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>.

كما أن مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي ليست مناسبة عادة للفقراء المزمين، لأنهم سيستخدمون القروض لتوفير احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء والملبس والسكن، بدلا من انشاء المشاريع الصغيرة وهذا ما يجعلهم غير قادرين على تسديد قروضهم بل سيقعون في الدين ويصبحون أكثر فقرا؛ بينما في التمويل المتناهي الصغر الإسلامي فتعطى الأولوية للاحتياجات الرئيسية للفقراء المزمين، حيث يوفر الإسلام العديد من الأشكال الخيرية التطوعية و أهمها فريضة الزكاة<sup>2</sup>.

#### ثانياً- نمو مؤسسات وعملاء التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في العالم.

كشف مسح أجرته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء في سنة 2008، من خلال قيامها بجمع معلومات لما يزيد عن 126 مؤسسة تقدم خدمات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي النشطة في 14 دولة إسلامية، حيث توصلت إلى نتيجة مفادها أن التمويل المتناهي الصغر الإسلامي يعاني من قلة المعروض العالمي منه<sup>3</sup>، كما أن عدد

1- محمد مصطفى غانم، رسالة ماجستير غير منشورة تحت عنوان: واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين-دراسة تطبيقية على قطاع غزة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2010، ص 29.

2- عبد الرحمن عبد الرحيم، التمويل الصغير الإسلامي: العنصر المفقود في المصارف الإسلامية، نشرة كيبوتو لدراسات المنطقة الإسلامية، 2007، ص 49، دراسة متاحة على بوابة التمويل المتناهي الصغر: <http://www.arabic.microfinancegateway.org>، تاريخ الاطلاع: 2012/10/05.

3- Karim ،Nimrah ،Michael Tarazi ،and Xavier Reille. “Islamic Microfinance: An Emerging Market Niche.” Focus Note 49.Washington ،D.C.: CGAP ،August2008,p07/. <http://www.cgap.org>، consulter le :05/09/2012.

الفصل الثاني: واقع صناعة التمويل المتناهي الصغر ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية.

مبادرات التمويل المتناهي الصغر الإسلامية لا تزال محدودة، حيث تقدر نسبتها بـ 0.5% من إجمالي انتشار التمويل المتناهي الصغر في العالم<sup>1</sup> والجدول رقم (2-8) يوضح لنا نتائج المسح:

الجدول (2-8) انتشار التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في العالم حسب الدول\*:

البلد	عدد المؤسسات	نسبة الإناث %	إجمالي العملاء	إجمالي محفظة القروض المستحقة (دولار أمريكي)	متوسط رصيد القروض (دولار أمريكي)
أفغانستان	04	22	53011	1034729	162
البحرين	01	-	323	96565	299
بنغلاديش	02	90	111837	34490490	280
اندونيسيا	105	60	74698	122480000	1640
الأردن	01	80	1481	1619909	1094
لبنان	01	50	26000	22500000	865
مالي	01	12	2812	273298	97
باكستان	01	40	6069	746904	123
دولة فلسطين	01	100	132	145475	1102
السعودية	01	86	7000	586667	84
الصومال	01	-	50	35200	704
السودان	03	65	9561	1891819	171
سوريا	01	45	2298	1838047	800
اليمن	03	58	7031	840240	146
المجموع	126	59	302303	197891882	654

**Source** : Karim ،Nimrah ،Michael Tarazi ،and Xavier Reille. "Islamic Microfinance: An Emerging Market Niche." Focus Note 49.Washington ،D.C.: CGAP ،August2008,p 08./ <http://www.cgap.org>, consulter le :05/09/2012.

\* - يعكس هذا الجدول بيانات المؤسسات التي قدمت معلومات موثوقة عن الانتشار إلى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء خلال استقصائها العالمي عن التمويل المتناهي الصغر الإسلامي الذي أجرته سنة 2008.

من خلال الاستقصاء العالمي الذي أجرته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء توصلت إلى نتائج مفادها أن انتشار التمويل المتناهي الصغر الإسلامي محدود للغاية، حيث تتمتع بنغلاديش بأعلى انتشار للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي بما يزيد عن 100 ألف عميل ، تليها أندونيسيا بنسبة انتشار تقدر بحوالي 75 ألف عميل، ثم أفغانستان بأكثر من 50 ألف عميل، حيث يبلغ متوسط انتشار المؤسسات 126 التي شملها الاستقصاء بـ: 2400 عميل، كما يلاحظ أن هذا التمويل يتركز في عدد قليل جداً من الدول، إذ تستأثر بنغلاديش واندونيسيا وأفغانستان وحدها بحوالي 80% من إجمالي عملاء التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في العالم المقدرين بأزيد من 300 ألف عميل، أما في باقي البلدان لا يزال التمويل المتناهي الصغر في بداياته ولم يسجل سوى أرقام متواضعة.

1- Karim, N., M. Tarazi and X. Reille, *ibid*, p08.

الفصل الثاني: واقع صناعة التمويل المشاهي الصغر ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية.

كما هو الحال في التمويل المتناهي الصغر التقليدي، يميل التمويل المتناهي الصغر الإسلامي إلى التركيز على فئة النساء، حيث كانت غالبية عملائه حسب الاستقصاء من النساء بنسبة تقدر بـ 59% في المتوسط . كما توصل الاستقصاء أن أكثر من 70% من الخدمات المقدمة هي بصيغة المراجعة، أي أنها تركز على صيغة واحدة أو صيغتين إذا أضفنا صيغة المشاركة أو المضاربة في بعض الأحيان ، أي أن صناعة التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، التي تركز على تمويل الأصول تفتقر إلى تنوع منتجاتها التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية للفقراء<sup>1</sup>.

ثالثاً- أنواع المؤسسات النشطة في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي.

أما إذا أردنا معرفة أنماط المؤسسات النشطة في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي ، ندرج الجدول رقم

(9-2) الموالي:

الجدول رقم (9-2) توزيع التمويل المتناهي الصغر الإسلامي حسب نوع المؤسسة.

متوسط مبلغ القرض الإسلامي (دولار أمريكي)	إجمالي محفظة القروض الإسلامية		العدد الإجمالي من العملاء		عدد المؤسسات	نوع المؤسسة
	نسبة مئوية من المجموع %	المبالغ (دولار أمريكي)	نسبة مئوية من المجموع	العدد		
132	أقل من 01	926251	02	6671	01	تعاونية
800	أقل من 01	1838047	01	2298	01	بنك قرية
303	21	41421580	42	125793	14	منظمة غير حكومية
1640	62	122480000	25	74698	105	بنك ريفي
595	أقل من 1	1893207	01	4693	03	مؤسسة مالية غير بنكية
330	15	29030997	29	88150	02	بنك إسلامي
654	100	197891882	100	302303	126	المجموع

Source : Karim ،Nimrah ،Michael Tarazi ،and Xavier Reille ,ibid,p 09.

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (9-2) المتضمن توزيع التمويل المتناهي الصغر الإسلامي حسب نوع المؤسسة الممولة، يظهر جلياً أن المنظمات غير حكومية هي الجهة الفاعلة في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من عملاء التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، حيث تخدم 14 مؤسسة فقط 42% من العملاء والمقدر عددهم بأكثر من 125 ألف عميل، تليها البنوك الإسلامية ممثلة بمؤسستين فقط (بنك التضامن الإسلامي في اليمن وبنك بنغلاديش الإسلامي المحدود في بنغلاديش) في المرتبة الثانية بأكثر من 88 ألف عميل بنسبة 29% من إجمالي العملاء ، أما المرتبة الثالثة فقد عادت لأندونيسيا بأكثر من 74000 عميل يمثلون 25% من إجمالي عملاء التمويل المتناهي الصغر الإسلامي ممثلاً بـ 105 بنك ريفي خدماته متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ولقد بلغت

1- Karim ،Nimrah ،Michael Tarazi ،and Xavier Reille ibid,p08 .

حجم قروضه 62 % من إجمالي محفظة القروض المتناهية الصغر الإسلامي على المستوى العالمي، وهذا راجع لارتفاع متوسط القرض الإسلامي الذي تقدمه هذه البنوك والمقدر بـ 1640 دولار أمريكي مقارنة بباقي المؤسسات .

إنطلاقاً مما سبق ذكره من أرقام، هناك عدد من الأسباب تدعو إلى زيادة الاهتمام بتطوير برامج التمويل المتناهي الصغر القائمة على مبادئ التمويل الإسلامي نذكر منها<sup>1</sup>:

- هناك نسبة لا بأس بها من المسلمين تمتنع عن استخدام خدمات التمويل القائمة على نظام الفائدة خوفاً من انتهاك مبادئ دينهم، وهذا حتى بالنسبة للمسلمين الأقل التزاماً بالقواعد الدينية الذين يستخدمون حالياً خدمات التمويل التقليدية الربوية تجدهم يفضلون استخدام نظم التمويل الشرعية إذا كانت متاحة؛
- يسعى بعض مقدمي التمويل المتناهي الصغر الإسلامي إلى الالتزام بتحقيق رغبات مانحهم، الذي يرغب الكثير منهم في ضمان استخدام أموالهم بطرق شرعية؛
- العديد من مسؤولي هذه البرامج مدفوعين بعقيدتهم نحو تطوير بدائل للتمويل لا تتعارض مع مبادئ الشريعة.

#### المطلب الثاني: التحديات التي تواجه نمو التمويل المتناهي الصغر الإسلامي.

يمكن للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي أن يوسع نطاق انتشاره إلى مستويات غير مسبوقة في العالم الإسلامي، لكن يبقى أن تبرهن هذه الصناعة على قدرتها على تقديم الخدمات المالية التي من شأنها تلبية احتياجات الفقراء على نطاق واسع، إلا أنه هناك مجموعة من التحديات التي تقف عائقاً أمام توسيع نطاق عمل التمويل المتناهي الصغر الإسلامي نذكر منها:

أولاً- بناء نماذج أعمال قابل للاستمرارية<sup>2</sup>: بما أن التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في طور النشأة والنمو فإنه لا توجد معايير مرجعية مثبتة للأداء، ولكن يمكن الإعتماد على مجالين لهما أهمية في مجال التمويل وهما الكفاءة التشغيلية وإدارة المخاطر.

1. الكفاءة التشغيلية: تمثل الكفاءة التشغيلية أمراً أساسياً في سبيل تقديم خدمات مالية ميسورة التكلفة للفقراء، حيث تعد إدارة المعاملات الصغيرة مكلفة لذلك وجب على مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي أن تستحدث ما من شأنه أن يقلل تكاليف المعاملات، فمثلاً في معاملات المراجعة والإجارة يقوم بشراء السلعة أو المعدات ويعيد بيعها أو يجرها إلى المستخدم مع إضافة ربح، فعملية شراء السلعة أو صيانة المعدات ترافق ارتفاع التكاليف والتي غالباً ما تلقى على الزبون الذي لا يستطيع تحملها لفقره، لذا يجب على مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي أن تعد أساليب و ممارسات جديدة لتقليل التكاليف وتقديم أسعار أكثر جاذبية لعملائها.

1-أجاز أحمد خان و إيزابيل فيلبس، تأثير العقيدة على البرامج الإسلامية للتمويل متناهي الصغر، هيئة الإغاثة الإسلامية، فيفري 2010، متاح على

موقع سنابل: شبكة التمويل المتناهي الصغر للبلدان العربية، <http://www.sanabelconf.org/grameen-jameelmfi>، تاريخ الاطلاع

2012/09/08.

2 - Karim ،Nimrah ،Michael Tarazi ،and Xavier Reille. “Islamic Microfinance: An Emerging Market Niche.” Focus Note 49.Washington ،D.C.: CGAP ،August2008,p11-12.

2. إدارة المخاطر: تمثل إدارة المخاطر عاملا آخر مهما في بناء المؤسسات القابلة للاستمرار، فقد أعدت صناعة التمويل المتناهي الصغر التقليدية مجموعة من الممارسات الجيدة لإدارة مخاطر الائتمان، فمثلا مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي لا تعمل على تأمين قروضها عن طريق الضمانات المادية وإنما تعتمد على ضغط المجموعة المتضامنة ونظام التحصيل الصارم، إذن يجب أن تُكَيَّف هذه الأساليب التقليدية حتى تتوافق مع مبادئ التمويل الإسلامي المتمثلة في تقاسم المخاطر وتحریم الفوائد الربوية، فعلى سبيل المثال هناك من يقترح الدعوة إلى زرع الحس الديني إلى جانب ضغط المجموعة المتضامنة للتقليل من المخاطر.

ثانيا- مسألة الموثوقية<sup>1</sup>: على الرغم من وجود الكثير من الشواهد التي تدل على الطلب المتزايد على صيغ التمويل الإسلامية، إلا أن تلبية ذلك الطلب يتطلب وجود ثقة بين مقدمي الخدمات وطالبيها من الفقراء من خلال إقناعهم أن هذه الصيغ موافقة للشريعة، حيث تشير الانتقادات الموجهة لصيغ التمويل الإسلامي إلى أن أسعار بعض الخدمات المالية الموافقة للشريعة المقدمة، تشبه إلى حد كبير أسعار الأدوات التقليدية، إذن يعد التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في نظر البعض تمويلا تقليديا في ثوب جديد ولا يعكس المبادئ الإسلامية بشكل حقيقي.

وبما أن الأفراد منخفضي الدخل يعتمدون في مسائلهم الشرعية على أئمة المساجد إذن هناك دور كبير منوط بالأئمة في إقناع السكان المحليين بموثوقية صيغ التمويل المتناهي الصغر الإسلامي حتى يتمكن النمط التمويلي من تحقيق أقصى إمكانياته؛ كما يجب بذل مزيد من الجهود من خلال:

1. زيادة التعاون بين الخبراء الماليين وخبراء الشريعة بخصوص موثوقية صيغ التمويل المعتمدة من طرف مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي؛

2. تشجيع تبادل الخبرات بين الأئمة خاصة الذين يتعاملون مع السكان الفقراء على المستوى المحلي؛

3. توعية ذوي الدخل المنخفضة بشأن موثوقية صيغ التمويل ومراعاتها للشريعة الإسلامية.

ثالثا- حشد الجهود<sup>2</sup>: ثمة ضرورة ملحة لحشد الجهود على جميع المستويات لتمكين التمويل المتناهي الصغر الإسلامي من العمل بأعلى قدراته :

1. فعلى المستوى الكلي يجب أن يدرس كل من البنك الإسلامي للتنمية والجهات التي تضع المعايير الإسلامية (مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، أو هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية) وضع معايير مالية عالمية لإعداد التقارير تتوافق مع التمويل المتناهي الصغر الإسلامي من أجل إقامة إطار عام للشفافية في هذا القطاع، حيث يتضمن هذا الإطار العام مبادئ توجيهية للإفصاح الشامل عن المبادئ المحاسبية للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي ومنهجيات حساب التسعير، والمراجعات المالية، وكذلك خدمات التصنيف.

2. أما على المستوى الجزئي (المؤسسي) فيمكن أن تلعب الوكالات الدولية المانحة دورا كبيرا في توسيع نطاق الحصول على التمويل في البلدان الإسلامية عن طريق مساعدة المؤسسات القائمة في الوصول إلى الحجم

1 - Karim ،Nimrah ،Michael Tarazi،ibid، p13.

2 -- Karim ،Nimrah ،Michael Tarazi،ibid، p14.

الكبير الذي يسمح لها بتغطية طلبات خدمات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، بالإضافة إلى تمويل المشاريع التجريبية لاختبار مختلف صيغ التمويل الإسلامية التي عزفت عنها مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، علاوة على ذلك يجب بذل مزيد من الجهود لتدريب مديري مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامية والعاملين بها.

**رابعاً- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية:** إن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية هو فرق رئيسي بين مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي والإسلامي، وينبغي على مؤسسة التمويل المتناهي الصغر الإسلامي أن تعمل على الالتزام الشرعي بجميع معاملاتها ومنتجاتها وأن تظهر ذلك وتبينه لعملائها بشكل واضح ولا تكتفي بالتطبيق فحسب.

فوجود هيئة للرقابة الشرعية تراقب عمل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي من الناحية الشرعية يعطى ثقة لحملة الأسهم والمتعاملين حول شرعية معاملات تلك المؤسسات وموافقتها للشريعة الإسلامية، وإذا ألقينا نظرة على هذه المؤسسات فسنجد أنه لا يوجد لأي منها هيئة رقابة شرعية، لذا فإن التحدي أمام تلك المؤسسات في إيجاد البديل العملي لهيئة الرقابة الشرعية.

كما تعد المشكلات الفقهية تحدياً أمام تطوير التمويل الإسلامي لاختلاف آراء العلماء في الفقه الإسلامي، وهذه المشكلة تبدو أكبر حدة في إطار التمويل المتناهي الصغر الإسلامي وذلك بسبب بعض الممارسات المحلية في مجال التمويل المتناهي الصغر التي سمحت بالحياد عن العقود التي حددتها كتب الفقه الإسلامي مما يفتح المجال أمام الجدل، ومثال ذلك اختلاف الآراء في المعاقبة على التأخر أو الامتناع عن السداد<sup>1</sup>.

**خامساً- الإدراك المختلف للمفهوم:** حيث يختلف إدراك العملاء لمفاهيم المضاربة والمراجحة والقرض الحسن، والتي تعد من الصيغ السائدة للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي، اختلافاً كبيراً مما قد يضع تحدياً خطيراً أمام قطاع التمويل المتناهي الصغر الإسلامي وفي بعض الأحيان يكون هذا الإدراك الخاطئ متأصلاً بسبب جهل العملاء بالقواعد الفقهية التي تحكم الآليات المختلفة الحالية من شبهة الربا، فهذا الموقف المتردد للعملاء تجاه أشكال التمويل البديلة يخلق مشاكل كبيرة أمام من يعملون على تصميم المنتجات الإسلامية في قطاع التمويل المتناهي الصغر الإسلامي<sup>2</sup>.

**سادساً- تنوع سلة الخدمات المقدمة:** على الرغم من كثرة صيغ التمويل الإسلامية، ما زال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي يركز على صيغة المراجحة بالدرجة الأولى، وعلى الرغم من أن صيغ المشاركة في الربح والخسارة يعتبرها الكثيرون مثالية فإنها قلما تستخدم.

1- التمويل المتناهي الصغر الإسلامي: التحديات والمبادرات، ورقة بحث مقدمة لمنتدى تطوير القطاع المالي الإسلامي المنعقد في الكويت، 2006،

الجهة المنظمة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والمجلس العام للبنوك والهيئات المالية الإسلامية، ص34، متاح على موقع البنك الإسلامي للتنمية:

www.isdb.org، تاريخ الاطلاع: 2012/09/12

2- التمويل المتناهي الصغر الإسلامي: التحديات والمبادرات، نفس المرجع، ص35.

وبشكل عام فإن المدخرات الإلزامية وخدمات الادخار والتأمين والتحويلات وغير ذلك من الخدمات القائمة على الرسوم، غير مستخدمة بالشكل المطلوب في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، وبغرض الاستفادة من القطاع العريض لمجال التمويل المتناهي الصغر يجب تصميم وابتكار منتجات تلبي رغباتهم وتكون موافقة للشريعة.

**سابعاً- الروابط مع البنوك وأسواق رأس المال:** كي يساعد التمويل المتناهي الصغر في بناء أنظمة مالية شاملة، يجب أن يقيم روابط قوية مع القطاع المصرفي الرسمي وأسواق رأس المال، ويشكل غياب هذه الروابط باستثناء اقتصاديات معينة كما هو الحال في ماليزيا وإندونيسيا، تحدياً كبيراً أمام صناعات السياسات الذين يريدون إدماج الفقراء المستبعدين ماليًا ضمن الأنظمة المالية الرسمية، ومن العوامل الهامة التي تسهم في غياب الاهتمام بالتمويل المتناهي الصغر الإسلامي هو عدم وجود أنظمة مؤسسية للضمان الائتماني في معظم البلدان الإسلامية<sup>1</sup>.

**ثامناً-عدم المشاركة في أنظمة السداد:** تسمح أنظمة السداد بتحويل المال بين المؤسسات المالية المشاركة، التي عادة ما تكون بنوكاً وبالرغم من أن أنظمة السداد الآمنة والموثوقة تعتمد اعتماداً جوهرياً على قيام النظام المالي بمهامه بشكل فعال، ويجب الإشارة أن معظم مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامية ونظيراتها التقليدية لا تشارك في هذا الأنظمة.

**تاسعاً-ضعف الشفافية والبنية الأساسية المعلوماتية:** تسمح الشفافية بتوصيل المعلومات بشكل أفضل إلى العملاء، وهو ما قد يزيد من المنافسة بين الجهات التي تقدم الخدمات المالية حيث يكتسب العملاء المعرفة ويقومون بمقارنة تلك الجهات، وتعتمد الشفافية وما تتيحه من فوائد اعتماداً جوهرياً على توافر مجموعة من الخدمات والأدوات ذات الصلة، بدءاً من برامج الحاسب الآلي، المعلوماتية الموثوقة، ومدققي الحسابات ووكالات التصنيف ذات الكفاءة العالية، والمكاتب الائتمانية التي تحتفظ بالسجلات الائتمانية للعملاء، ولسوء الحظ فإن هذه الخدمات نادراً ما تتوفر لدى مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي.

**عاشراً-غياب التكوين والتدريب:** يشكل غياب التكوين والتدريب فيما بين العملاء والعاملين بالمنظمات تحدياً كبيراً أمام قطاع التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، ويعد النقص في العمالة المدربة بمثابة عائق كبير يحول دون النمو والتوسع ولا يتوافر حالياً سوى عدد محدود من مراكز التدريب، إضافة إلى برامج تدريبية أقل عدداً متوافرة باللغة المحلية، لذا فإنه هناك حاجة ماسة لتوفير برامج و مراكز للتدريب في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: جهود البنك الإسلامي للتنمية في تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر الإسلامي.

يعتبر الحد من الفقر وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية هدفين استراتيجيين رئيسيين من أهداف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، و تبرز جهود هذا الأخير في تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر الإسلامي من خلال عملية التشاور التي بحثت مستند استراتيجيات وإطار عمل البنك على مدى عشر سنوات، ومن خلال

1- التمويل المتناهي الصغر الإسلامي: التحديات والمبادرات، نفس المرجع، ص36.

2- التمويل المتناهي الصغر الإسلامي: التحديات والمبادرات، نفس المرجع، ص41-42.

مبتدى تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية الذي عقد في الكويت على هامش اجتماعات البنك الإسلامي للتنمية سنة 2006 الذي اشترك في تنظيمه البنك الإسلامي للتنمية ممثلاً بالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والمجلس العام للبنوك والهيئات المالية الإسلامية، و بناء على عملية استشارية موسعة مع جميع الأطراف المعنية، قام المجلس باعتماد مبادرة لتنمية التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في اجتماعه المنعقد في كوالالمبور بتاريخ 26 أبريل 2007، ولقد تم التوصل إلى إتفاق عام بضرورة التركيز على تنمية التمويل الإسلامي المتناهي الصغر كمبادرة تتمتع بالأولوية القصوى بحيث يتوازي تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية مع الحد من الفقر<sup>1</sup>. حيث تم التوصل إلى نتيجة مفادها أنه يمكن للبنك الإسلامي للتنمية بأن يقوم بدور كبير في إعداد المبادرات اللازمة لتقوية وتعزيز قطاع التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، حيث تم تقسيم هذه المبادرات إلى المستويات التالية<sup>2</sup>:

### 1- على المستوى الجزئي: وهذا من خلال المبادرات التالية:

- أ- المشاركة في أسهم المؤسسات المالية الإسلامية بهدف تأسيس أقسام متخصصة في التمويل المتناهي الصغر؛
- ب- تأسيس صناديق متخصصة بالقرض الحسن لدعم مختلف مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التي تعمل بنظام القرض الحسن في كل أنحاء العالم وخاصة في العالم الإسلامي؛
- ج- تأسيس هيئة لإعادة التمويل كي تقوم بدور بائع الجملة لمنتجات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي لسلسلة من بائعي التجزئة الإسلاميين و التقليديين؛
- د- المشاركة في أسهم شركات التكافل وإعادة التكافل لتوفير منتجات وخدمات التكافل المتناهي الصغر؛
- هـ- تصميم نظام للضمان الائتماني للجهات التي توفر التمويل المتناهي الصغر الإسلامي؛
- و- تعزيز الحوار فيما بين باحثي الشريعة بغية التسوية الجماعية للمشكلات الفقهية ذات الصلة بالتمويل المتناهي الصغر الإسلامي.

### 2- على المستوى الأوسط: والذي يركز على البنية المالية وهذا من خلال المبادرات التالية:

- أ- تأسيس قاعدة معرفية عن طريق بحث المشكلات ذات الصلة ببناء أنظمة مالية إسلامية شاملة؛
- ب- توثيق أفضل الممارسات في مجال التمويل المتناهي الصغر لإسلامي ومقارنتها وترجمتها؛
- ج- تنظيم برامج التدريب و التكوين لإكساب الصيارفة المهارات ذات الصلة بالتمويل المتناهي الصغر الإسلامي وتنفيذ برامج تكوين المكونين؛
- د- تشجيع تشكيل جمعيات قيادية على المستوى الإقليمي لتنمية التمويل المتناهي الصغر الإسلامي عن طريق تنمية الموارد البشرية، والمساعدة الفنية، وتنمية المقاييس التشغيلية والمنتجات المالية، وتيسير التواصل الأفقي والرأسي بين مؤسسات التمويل الإسلامية، والمشاركة في حوار السياسات وتقديم الدعم له؛

1- التمويل المتناهي الصغر الإسلامي: التحديات والمبادرات، نفس المرجع، ص8.

2- التمويل المتناهي الصغر الإسلامي: التحديات والمبادرات، نفس المرجع، ص9-10



هـ- تأسيس صناديق زكاة وصناديق أوقاف على المستوى الدولي وتخصيصها حصرياً للحد من الفقر وربطها بمؤسسات التمويل المتناهي الصغر على المستويات الأدنى؛

د- المساعدة في وضع منهجية لتقييم مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في الدول الأعضاء.

**3- على المستوى الكلي:** والذي يتمحور حول الإطار المؤسسي والتنظيمي وهذا من خلال المبادرات التالية:

أ- مساعدة الدول الأعضاء على وضع إطار تنظيمي للتمويل المتناهي الإسلامي؛

ب- دعم صانعي السياسات لضمان توافر إطار سياسي موات وميسر لتنمية التمويل المتناهي الصغر الإسلامي؛

ج- دعم وتيسير التكامل فيما بين الزكاة والأوقاف في إصلاح القطاع المالي؛

د- بناء تحالف فعال وتأسيس منتدى للجهات التي تقدم خدمات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي ومختلف الجهات المعنية بالتمويل المتناهي الصغر.

إن اعتماد البنوك الإسلامية على مبدأ تشارك المخاطر، وعلى مبدأ القروض بدون ضمانات في بعض منتجاتها من جهة ولتشجيعها حرية الإدارة والتملك من جهة أخرى، هذا ما يجعلها تتوافق و مبادئ بعض المؤسسات المتناهي الصغر المهتمة بتطبيق الشريعة الإسلامية في معاملاتها، وبما أن المنتجات المالية الإسلامية في تطور مستمر في إطار الضوابط الشرعية، ونظراً لحاجة مؤسسات التمويل المتناهي الصغر لتمويل البنوك الإسلامية وللتوافق الحاصل بينهما، هذا ما يضعنا أمام منتجات جديدة تتوافق مع الشريعة من جهة وتلبى إحتياجات الفقراء من جهة أخرى تسمى بمنتجات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي.

ومنه فإن النظام المالي الإسلامي يمكن أن يقدم بدائل للتمويل المتناهي الصغر للمشروعات الجديدة التي تُرفض من قبل مؤسسات الإقراض التقليدية بسبب عدم كفاية الضمان، فهناك إمكانية للمزج بين إحتياجات أصحاب المشروعات المتناهي الصغر وممارسات البنوك الإسلامية على أساس تشارك الأرباح وفق صيغ المراجعة والمشاركة والقرض الحسن.

فنموذج المراجعة وعلى الرغم من إرتفاع تكاليف معاملاته التي لا تتناسب وحجم القروض المتناهي الصغر، إلا أنه هناك إمكانية تخفيض التكاليف إنطلاقاً من تبسيط النموذج في إدارة ومراقبة القرض؛ و بينما يمكن أن يتطلب نموذج المشاركة و المضاربة التحديد المتتالي لأرباح النشاط الاقتصادي فإن هذه الآلية عملية ويمكنها بصورة أو بأخرى تحقيق أهداف إقراض المؤسسات المتناهي الصغر؛ كما تساهم القروض الحسنة هي الأخرى في تطوير الخدمات المقدمة من قبل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي.

إذن فالبنوك الإسلامية ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي يمكنها أن توفر للفقراء النشطين إقتصادياً من أصحاب المشروعات المتناهي الصغر التمويل البديل لمشروعاتهم وهذا ما يجنبهم الوقوع في الإقتراض الربوي المخالف للشريعة الإسلامية من جهة، ويدر عليهم مداخليل تخرجهم من دائرة الفقر من جهة أخرى.

#### المبحث الرابع: التمويل المتناهي الصغر كأداة فاعلة في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية.

يمكن أن يصبح التمويل المتناهي الصغر أداة فاعلة ضمن استراتيجية فعالة لمكافحة ظاهرة الفقر، فالخدمات المالية المقدمة للفقراء تمكنهم من زيادة دخلهم وتوسيع دائرة استهلاكهم وبالتالي تعظيم قاعدة ممتلكاتهم وتقليل درجة قابليتهم للصدمات الخارجية؛ كما يمكن للتمويل المتناهي الصغر تحقيق أثر أكبر إذا وفر مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من الخدمات المالية التي تلي بصورة أفضل الاحتياجات المختلفة للفقراء، بما في ذلك خدمات الإقراض و الادخار والتأمين وتحويلات الأموال.

المطلب الأول: قياس أثر التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر.

المطلب الثاني: دور التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر و تحقيق أهداف الألفية الإنمائية.

المطلب الثالث: حدود التمويل المتناهي الصغر في مجال مكافحة الفقر.

#### المطلب الأول: قياس أثر التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر.

يمكن قياس أثر التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر من خلال الوقوف على العائد الاجتماعي الناجم عن الخدمات المالية المقدمة للفقراء، مقارنة بالوسائل البديلة للتخفيف من حدة الفقر.

**أولاً- مفهومه<sup>1</sup>:** يختص هذا الأثر بفهم تأثير الخدمات المالية على حياة الفقراء، وحتى الآن ركزت معظم عمليات تقييم الأثر على برامج الإقراض المتناهي الصغر بدلا من النظر إلى المجموعة المتنوعة والأوسع نطاقاً من الخدمات المالية، ويبرز أثر التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر من خلال نمو الدخل وزيادة الأصول وتقليل أثر المخاطر التي يتعرض لها الفقراء، كما تمتد مؤشرات الأثر إلى أبعد من مقاييس أداء المشروع مثل: (حجم الأصول، عدد مناصب الشغل المستحدثة، الإيرادات المحققة) لتتضمن الأبعاد المتعددة للفقر بما في ذلك الدخل الكلي للأسرة، والتحسين في الصحة والتعليم والتمكين من أسباب القوة (من ناحية زيادة الثقة في النفس والتحكم في موارد الأسرة).

**ثانياً-محدداته:** تتوقف مدى مساهمة التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر على مجموعة من المحددات نذكر منها:

**1- الانتشار الواسع:** يجب أن تصل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر إلى الزبائن الفقراء لكي تتمكن من تحقيق آثارها عليهم، ومن الملاحظ أن معظم زبائن التمويل المتناهي الصغر يقعون في دائرة حول خط الفقر، أما الفقراء للغاية فنادرًا ما يصل التمويل المتناهي الصغر إليهم، وعادة ما تكون برامج الرعاية الاجتماعية الأكثر ملاءمة لهم.

1- أثر التمويل المتناهي الصغر ، موجز الجهات المانحة رقم 13 - جوان 2003، متاح على موقع بوابة التمويل الأصغر : <http://www.arabic.microfinancegateway.org> تاريخ الاطلاع :2012/02/20.

2- خصائص المنتج: إن خصائص المنتجات المالية التي تقدمها مؤسسات التمويل المتناهي الصغر مثل شروط القرض وحجمه تلعب دوراً مهماً في تحقيق الآثار المرجوة، فقروض رأس المال القصيرة الأجل ربما تكون جيدة للتجار الراغبين في شراء بضائع، أما المنتجون الصغار الذين يحتاجون إلى شراء معدات فهذه القروض غير مناسبة لهم، حيث إن هؤلاء الزبائن ربما يحتاجون لخدمات أخرى مثل خدمات الادخار أو القروض طويلة الأجل.

3- الوضعية المادية للزبائن: تساهم الموارد الأساسية المتوفرة لدى الزبائن في تحديد مدى استفادة الزبائن من الخدمات المالية المقدمة من قبل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر، فأثر الخدمات المالية على الزبائن الذين لديهم موارد مادية أو مالية مسبقة، يكون أعظم من الزبائن الذين تكون قاعدة مواردهم ضعيفة.

4- طول فترة الخدمة: إن طول المدة التي يكون فيها الفرد زبوناً للمؤسسة له علاقة طردية مع الأثر، لذا فمؤسسات التمويل تسعى لتعظيم الأثر بتوفير الخدمات المالية بشكل مستمر.

5- المناخ الإقتصادي العام: إن الوضع الإقتصادي العام والبيئة القانونية تلعب دوراً مهماً في الأثر، فالظروف الاقتصادية الصعبة وضعف البنية الأساسية الاجتماعية والمادية (في التعليم، والصحة، و المواصلات...)، وكذلك الفساد وانعدام الأمن تؤثر سلباً على قدرة الزبائن على الاستفادة من الخدمات المالية المقدمة من قبل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر.

ثالثاً- مستويات تأثير التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر<sup>1</sup>: يمكن النظر إلى الأثر الذي يساهم به التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر من خلال مستويين هما:

#### 1- على مستوى الأسرة:

- يؤدي التمويل المتناهي الصغر إلى زيادة دخل الأسرة لأن استخدام القروض والودائع يمكن أن يحدث تنوعاً لمصادر الدخل أو يحدث نمواً للمشروع؛
- إن توفير الخدمات المالية للفقراء تمكنهم من تعزيز ممتلكاتهم، حيث يمكن استخدام الإقراض المتناهي الصغر للحصول على قطعة أرض أو القيام بعمليات البناء أو تحسين السكن أو شراء سلع استهلاكية؛
- تمكن الفقراء من استخدام القروض في الاستثمار الذاتي مثل الاهتمام بالصحة والتعليم؛
- يساهم التمويل المتناهي الصغر في إدارة المخاطر التي يتعرض لها الفقراء ويمكنهم من الاستفادة من الفرص المتاحة بشكل أفضل.

#### 2- على المستوى الفردي:

- يساهم منح خدمات التمويل المتناهي الصغر في تمكين النساء إقتصادياً و يكسبهم احترام الذات والثقة بالنفس والمشاركة بشكل أكبر في أمور الأسرة وشؤون المجتمع؛

<sup>1</sup>- أثر التمويل المتناهي الصغر، نفس المرجع، ص02.

- يميل زبائن التمويل المتناهي الصغر إلى أن تكون لديهم مستويات مدخرات أعلى من غيرهم من الفقراء، وهذا عنصر مهم لتكوين الأصول؛
- إرتفاع إيرادات المشروع الصغير نتيجة لخدمات التمويل المتناهي الصغر؛
- خلق الوظائف في المشاريع الفردية عادة ما يكون ضئيلا إلا أنه يساهم في خلق وظائف شغل غير مباشرة داخل الأسرة الواحدة.

### المطلب الثاني: دور التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر وتحقيق أهداف الألفية الإنمائية.<sup>1</sup>

ترجع أهمية التمويل المتناهي الصغر إلى الدور الكبير الذي يلعبه في مكافحة ظاهرة الفقر عن طريق مساعدة الفئات الفقيرة والمعدمة في المجتمع على كسب قوتها بشكل منتظم، الأمر الذي يضمن لها حياة كريمة تتفق وواجبات المسؤولية الجماعية، وقد اتفقت حكومات الدول النامية على تبني سياسات واضحة لمواجهة الفقر و الحد من أعداد الفقراء، حيث بدأت الحملة العالمية للقضاء على الفقر في قمة التمويل المتناهي الصغر المنعقدة في واشنطن وذلك بحضور أكثر من 3000 شخصية تنتمي إلى 137 دولة ، ومن أهم ما توصلت إليه القمة هو تحديد هدف إيصال خدمات التمويل المتناهي الصغر إلى أفقر 100 مليون فقير مع التركيز على النساء في تقديم هذه الخدمات المالية، وبحلول عام 2002 المصادف لانعقاد قمة التمويل المتناهي الصغر في مدينة نيويورك، أوضحت الأرقام المعروضة في القمة أنه تم تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر لأكثر من 54 مليون أسرة فقيرة حول العالم، من ضمنها 26.8 أسرة من أشد الأسر فقرا في العالم لا يتعدى دخلهم اليومي 01 دولار، وهذا ما يعد تقدما عما كان مسطرا له في سنة 1997 حيث تم حصر 7.6 مليون من الأسر الأشد فقرا، ومن ثم أصبح الهدف الرئيسي للألفية الجديدة سواء بالنسبة للأمم المتحدة أو في مجال صناعة التمويل المتناهي الصغر هو تخفيض أعداد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015.<sup>2</sup>

حيث تم وضع الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة بهدف تحقيق نتائج ملموسة في مكافحة الفقر وتحسين التغذية، والتعليم، والرعاية الصحية، والمساواة بين الجنسين، والمحافظة على البيئة، إذن فالعمل في هذه المجالات تحديداً سوف يشكل جانباً كبيراً في استراتيجيات التنمية بغرض تحقيق أهداف الإنمائية للألفية الجديدة. وبما أن المجتمع الدولي أبدى التزاماً قويا بالأهداف الإنمائية للألفية ، ولمعرفة ما إذا كان التمويل المتناهي الصغر أو توفير الخدمات المالية للفقراء سيكون أداة فاعلة لتحقيق هذه الأهداف، فقد قامت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء باعتماد مجموعة من الدراسات تهدف من خلالها معرفة مدى مساهمة الخدمات المالية في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف الإنمائية للألفية.

1- Elizabeth Littlefield, Jonathan Morduch, and Syed Hashemi Mesbahuddin, "LA MICROFINANCE EST-ELLE UNE STRATÉGIE EFFICACE POUR ATTEINDRE LES OBJECTIFS DU MILLÉNAIRE POUR LE DÉVELOPPEMENT?" CGAP Focus Note N°24, 2003, p 01, <http://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-Focus-Note-Is-Microfinance-an-Effective-Strategy-to-Reach-the-Millennium-Development-Goals-Jan-2003-French.pdf> , Consulter le : 20/01/2013.

2-عالية عبد الحميد عارف، إدارة القروض متناهية الصغر: الآليات والأهداف والتحديات، المجلة العربية للإدارة، مج 29، ع 1 يونيو

وقد توصلت هذه الدراسات التي أعدتها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ، إلى مجموعة من الشواهد التي تبين من خلالها أن توفر الخدمات المالية المقدمة للأسر الفقيرة يمثل عاملاً بالغ الأهمية لما له من أثر قوي على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، حيث لا يقتصر الأثر الذي يحدثه التمويل المتناهي الصغر مجرد الحصول على قروض تجارية بل يتعدى ذلك، فالفقراء لا يستفيدون من الخدمات المالية فقط مجرد استثمارها في مشروعاتهم الصغرى، ولكن يستفيدون منها أيضاً في الرعاية الصحية والتعليم، والتعامل مع الحالات الطارئة كالوفاة والمرض، والوفاء بالاحتياجات النقدية الكثيرة التي يواجهونها.

وعليه سنتطرق إلى تقييم أثر التمويل المتناهي الصغر في مجالات القضاء على الفقر، والنهوض بتعليم الأطفال، وتحسين نتائج الرعاية الصحية بالنسبة للمرأة والطفل، وتمكين المرأة من أسباب القوة في ما يلي:

**أولاً- دور التمويل المتناهي الصغر في القضاء على الفقر المدقع:**

يسمح توفير خدمات التمويل المتناهي الصغر للفقراء بحماية مصادر الدخل لديهم وتنويعها وزيادتها، مما يشكل السبيل الأساسي للتخلص من الفقر والجوع والقدرة على اقتراض مبلغ بسيط من المال من أجل الاستفادة من فرصة عمل، أو لدفع المصروفات الدراسية أو لسد عجز نقدي، تشكل الخطوة الأولى في كسر حلقة الفقر. وبالمثل ستستخدم الأسر المعيشية الفقيرة حساباً ادخارياً آمناً ومناسباً من أجل ادخار نقود كافية لشراء الأصول مثل شراء مخزون لإحدى مؤسسات الأعمال الصغيرة، أو لدفع تكاليف الرعاية الصحية، أو لإرسال المزيد من الأطفال إلى المدرسة.

كما يساعد التمويل المتناهي الصغر أيضاً على حماية الأسر المعيشية الفقيرة من شدة التعرض إلى الأزمات التي تشكل إحدى سمات حياتهم اليومية، حيث تساعد خدمات القروض والمدخرات، والتأمين على التخفيف من حدة تقلبات الدخل والحفاظ على مستويات الاستهلاك حتى في أوقات الشدة؛ كما أن توفر الخدمات المالية يخفف من وطأة الأزمات المفاجئة ومخاطر أنشطة الأعمال والانتكاسات الموسمية، أو الكوارث مثل الفيضانات أو حدوث وفاة في العائلة، والتي من شأنها أن تدفع بالأسرة إلى هاوية الفاقة.

وقد سجلت العديد من الدراسات الكمية والنوعية، ازدياداً في دخول عملاء مؤسسات التمويل المتناهي الصغر، وفي ممتلكاتهم، كما سجلت انخفاضاً في معدلات تعرضهم للأزمات وفيما يلي نتائج بعض هذه الدراسات<sup>1</sup>:

1. في إندونيسيا ومن خلال دراسة أجريت على المقترضين من بنك راكيات إندونيسيا ، وجد أنه استطاع عملاء البنك المستفيدون من قروض متناهية الصغر من زيادة دخولهم بنسبة 12.9 % مقارنة بزيادة نسبتها 03 % بالنسبة للفقراء غير المستفيدين من خدمات التمويل المتناهي الصغر، كما أن 90 % من أسر العملاء قد أصبحت خارج حيز الفقر.

2. تشير دراسة مفصلة أجريت بهدف تقييم أثر اللجنة البنغالية لتحقيق ارتفاع المناطق الريفية (BRAC) إلى أن الأعضاء الذين استمرت مشاركتهم في هذا البرنامج لأكثر من أربع سنوات استطاعوا زيادة النفقات الأسرية بنسبة 28% وزيادة ممتلكاتهم بنسبة 112%.
3. وفي دراسة شاملة معنية بقطاع التمويل المتناهي الصغر أجراها البنك الدولي في أوائل تسعينيات القرن الماضي على ثلاثة من أكبر البرامج في بنغلاديش وهي بنك غرامين، واللجنة البنغالية لتحقيق ارتفاع المناطق الريفية، وبرنامج RD-12، وُجد أن 05% من العملاء كانوا يتجاوزون خط الفقر المدقع كل عام بفضل قيامهم بالاقتراض ومشاركتهم في برامج التمويل المتناهي الصغر.
4. وفي دراسة مهمة أخرى أجراها بنك غرامين، تم التوصل إلى شواهد إحصائية فيما يتعلق بالرفاهية الاقتصادية، حيث ازدادت دخول أعضاء بنك جرامين بنسبة 43% عن دخول الأفراد غير الأعضاء، كما استطاع أعضاء غرامين الاعتماد بشكل أكبر على المدخرات وعلى أموالهم الخاصة من أجل مواجهة الأزمات بدلاً من اللجوء إلى الاقتراض.
5. كما سجلت دراسة أُجريت على عملاء برنامج "SHARE" بالهند أن ثلاثة أرباع العملاء الذين شاركوا في هذا البرنامج لفترات طويلة قد شهدوا ارتفاعاً ملحوظاً في مستويات الرفاهية الاقتصادية (على أساس مصادر الدخل، وامتلاك الأصول المنتجة، وظروف السكن، ونسبة الإعالة الأسرية)، وسجلت الدراسة أيضاً أن نصف العملاء تخلصوا من الفقر المدقع.

### ثانياً - دور التمويل المتناهي الصغر في النهوض بتعليم الأطفال<sup>1</sup>:

- يعد الاستثمار في تعليم الأبناء، من بين أولى الأشياء التي يقوم بها الفقراء حول العالم عند حصولهم على دخل جديد من المشروعات الصغرى وتبين الدراسات أن أبناء عملاء برامج التمويل المتناهي الصغر يزيد احتمال ذهابهم إلى المدرسة والبقاء فيها لمدة أطول، كما تنخفض معدلات تسرب الطلاب بصورة أكبر في أسر عملاء برامج التمويل المتناهي الصغر.
- ولمساندة هذه الأولوية، تقوم العديد من برامج التمويل المتناهي الصغر حالياً بإعداد أدوات ادخارية وائتمانية جديدة مخصصة للنفقات الدراسية، وقد أُجري القليل من الدراسات حول التمويل المتناهي الصغر وما له من تأثير على المدة التي يقضيها التلميذ في الدراسة:
1. في دراسة تتبعية لإحدى المناطق التي تعمل بها اللجنة البنغالية لتحقيق ارتفاع المناطق الريفية (BRAC)، وُجد أن المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب عند الأطفال ما بين 11-14 عاماً في الأسر الأعضاء ارتفعت من 12% من الأطفال في بداية البرنامج في سنة 1992 إلى 24% في سنة 1995 أما بالنسبة للأسر غير الأعضاء فقد قدرت نسبة الأطفال الذين استطاعوا اجتياز اختبارات القدرات التعليمية 14% فقط في سنة 1995.

2. أشارت دراسة أجريت سنة 1996 على قرية يعمل بها بنك غرامين إلى الارتفاع الكبير في نسب التعليم بين أبناء الأسر الأعضاء مقارنة بأبناء الأسر غير الأعضاء، حيث حصلت جميع الفتيات تقريباً في الأسر الأعضاء في بنك غرامين على قدر من التعليم مقارنة بما نسبته 60 % من الفتيات في الأسر غير الأعضاء؛ كما ذهب 81 % من الأولاد في الأسر الأعضاء إلى المدرسة مقارنة بما نسبته 54 % من الأولاد في الأسر غير الأعضاء، وقد أثبت ذلك أيضاً في دراسة للبنك الدولي في عام 1998 حيث وُجد أن نسب التعليم بين أبناء جميع المشاركين في البرامج الائتمانية أعلى بالمقارنة مع غير المشاركين، وأن معدلات تعليم الفتيات في الأسر الأعضاء في بنك غرامين أعلى كثيراً من الناحية الإحصائية.

### ثالثاً- دور التمويل المتناهي الصغر في تحسين نتائج الرعاية الصحية بالنسبة للمرأة والطفل<sup>1</sup>:

يشكل المرض على وجه العموم أشد أنواع الأزمات بالنسبة للأسر الفقيرة، فحدوث حالات وفاة في العائلة، أو الانقطاع عن العمل بسبب المرض، و ما يصاحبه من نفقات الرعاية الصحية، كل ذلك من شأنه أن يستنزف دخول ومدخرات الأسر الفقيرة، ويؤدي في بعض الأحيان إلى الاستدانة وبيع الممتلكات.

فبالنسبة إلى عملاء برامج التمويل المتناهي الصغر، فإن المرض غالباً ما يكون السبب الرئيسي وراء إخفاقهم في سداد القروض وتبدو أسر عملاء برامج التمويل المتناهي الصغر أفضل حالاً من الأسر المماثلة من غير العملاء فيما يتعلق بالتغذية، والممارسات الصحية، ونتائج الرعاية الصحية، وبشكل عام يفضي ازدياد مستوى الدخل واستقرارها إلى تحسين الأوضاع الغذائية والظروف المعيشية والرعاية الصحية الوقائية.

وفضلاً عن الخدمات المالية تقدم بعض مؤسسات التمويل المتناهي الصغر أيضاً توعية صحية، عادةً ما تكون في صيغة رسائل قصيرة وبسيطة حول الرعاية الوقائية وتعرض لأموث مثل التحصين باللقاحات ومياه الشرب الآمنة والرعاية الصحية قبل الوضع وبعده، كما تقدم بعض البرامج أدوات ائتمانية بغرض توصيل المياه الصالحة للشرب، و إنشاء قنوات الصرف الصحي، وقد أقام عدد متزايد من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر شراكات مع الجهات المقدمة لخدمات التأمين من أجل تقديم خدمات التأمين الصحي لعملائها.

وتشير الشواهد بالفعل رغم قلتها إلى حدوث أثر إيجابي وقوي فيما يتعلق بالنتائج الصحية بالنسبة للسيدات والأطفال في الأسر المشاركة في برامج التمويل المتناهي الصغر نذكر منها:

1. ذكرت دراسة أعدها مشروع "تقييم أثر خدمات المشروعات الصغرى" التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن عملاء برنامج FOCCAS للتمويل المتناهي الصغر في أوغندا الذين تلقوا تعليمات حول الرعاية الصحية فيما يتعلق بالرضاعة الطبيعية والصحة الوقائية وتنظيم الأسرة، قاموا بممارسات تتعلق بالرعاية الصحية أفضل بكثير مقارنة بغير العملاء، كما يقوم 95 % من العملاء كذلك بممارسات صحية وغذائية محسنة فيما يتعلق بأبنائهم مقارنة بما نسبته 72 % من غير العملاء.

2. وقد توصلت دراسة تتبعية شاملة أجريت على عملاء اللجنة البنغالية لتحقيق ارتقاء المناطق الريفية إلى أن عدد المصابين من الأعضاء بسوء التغذية الحاد قد انخفض مقارنة بغير العملاء والأهم من ذلك أن نطاق المرض قد انخفض مع ازدياد مدة العضوية.

#### رابعاً- دور التمويل المتناهي الصغر في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة<sup>1</sup>:

استهدفت برامج التمويل المتناهي الصغر بشكل عام السيدات كي تصبحن ضمن عملائها، ولقد أثبتن على القدرة في تحمل المسؤولية المالية، والقيام بأداء أفضل فيما يتعلق بالسداد مقارنة بالرجال، كما وُجد أن السيدات ترداد احتمالية قيامهن باستثمار الزيادة في الدخل في منازلهن ورفاهية أسرهن مقارنة بالرجال، وربما كان الأهم من ذلك أن الحصول على الخدمات المالية من شأنه تمكين المرأة من أسباب القوة لكي تصبح أكثر ثقة وأكثر حزمًا، ومن شأنه كذلك ازدياد احتمالية مشاركتها في قرارات الأسرة والمجتمع المحلي، وكذا ازدياد قدرتها على مواجهة عدم المساواة المعتادة بين الجنسين؛ بيد أن مثل هذا التمكين ليس بسيطاً بأي حال من الأحوال فالقضايا المتعلقة بين الجنسين تعد قضايا معقدة، لذا فإن التصميم المناسب للبرامج يؤثر تأثيراً قوياً وإيجابياً على تمكين المرأة من أسباب القوة، حيث ينتج عنه امتلاك المرأة لعدد أكبر من الأصول، واضطلاعها بدور أنشط في قرارات الأسرة وازدياد استثمارها في رفاهية الأسرة.

حيث تشير بعض الدراسات أن برامج التمويل المتناهي الصغر في مناطق مختلفة ساهمت في ازدياد دور العملاء من السيدات في اتخاذ القرارات، حيث توصل برنامج تمكين المرأة من أسباب القوة في نيبال إلى أن 68 % من عضواته كنَّ تتخذن قرارات بشأن شراء الممتلكات وبيعها، وترسلن بناتهن إلى المدرسة وتناقشن حول زواج أبنائهن.

وقد وجد برنامج التعليم في العالم الذي يمزج بين التعليم والخدمات المالية، أن السيدات أصبحن في وضع أقوى مكَّنه من ضمان المساواة فيما يتعلق بقدرة الفتيات على الحصول على الطعام، وسنوات الدراسة، والرعاية الطبية؛ ففي الفلبين أدت المشاركة في هذا البرنامج إلى زيادة نسبة السيدات اللاتي تعملن كمديرات مسؤولات في الصناديق العائلية من 33 % إلى 51 % ، أما بالنسبة إلى النساء غير العملاء فلم تزد نسبة النساء العاملات في هذا المنصب على 31 %.

كخلاصة يمكن القول أن التمويل المتناهي الصغر في غالب الأحيان يساهم في مكافحة الفقر و تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حيث أوضحت عمليات تقييم الأثر أن الخدمات المالية المقدمة للفقراء تعمل على تحسين حياة الأفراد عن طريق زيادة دخولهم وتحسين قدرتهم على دفع ثمن الخدمات الاجتماعية، ومع ذلك وبالرغم من أهمية التمويل المتناهي الصغر في التقليل من الفقر إلا أنه يبقى غير كاف ، لذا يجب أن يُكْمَل الدور الذي يلعبه التمويل المتناهي الصغر بالاستثمار في الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنية الأساسية خاصة لفئة شديدي الفقر.



### المطلب الثالث: حدود التمويل المتناهي الصغر في مجال مكافحة الفقر و معوقاته.

أولاً- حدود التمويل المتناهي الصغر التقليدي في مجال مكافحة الفقر<sup>1</sup>: على الرغم من النمو والأداء الجيد الذي حققه التمويل المتناهي الصغر التقليدي، إلا أنه لا يمكن تجاهل حدود قدرات هذا النوع من التمويل، فالتمويل المتناهي الصغر التقليدي لا يعتبر بمثابة حل جذري لمشكلة الفقر ولا يمكن اعتباره طريقاً نحو النمو والتطور. فمن ناحية، أشارت "مارجريت روبنسون Marguerite Robinson" في كتابها "تطور التمويل المتناهي الصغر The Microfinance Revolution" قائلة: لا يعتبر التمويل المتناهي الصغر التجاري بمثابة الحل المناسب للفقراء المدقعين الذين يعانون من سوء الحالة الغذائية والمرضى وانعدام المهارات وعدم توفر فرص العمل، لأن القروض المتحصل عليها سيتم إنفاقها على توفير الحاجات الأساسية التي تضمن لهم العيش، إذن فهذه الفئة من المجتمع ليست في حاجة إلى مزيد من الدين، بل هي في حاجة إلى الطعام والمأوى والعلاج والتدريب على المهارات التي تمكنهم من تحسين دخولهم بصفة دائمة والذي لن يتم إلا بتوفير فرص العمل، حيث ارتأت الكاتبة أن أحسن شيء يناسب هذه الفئة كخطوة أولى في سبيل إخراجهم من دوامة الفقر هو دعم الحكومات والمائجين والمساهمات الخيرية؛ في حين يعتبر التمويل المتناهي الصغر بمثابة الخطوة الثانية والمتقدمة بالنسبة لهذه الفئة، وهذا عند اكتسابها لمهارات العمل والقدرة على كسب الرزق بدون الحاجة إلى مساعدة الجهات الأخرى".

ويجب الإشارة أن العديد من برامج التمويل المتناهي الصغر قد تحولت نحو تمويل النشاطات المنتجة فقط والمتمثلة في المشروعات الصغرى، وعزوفها عن تمويل الفئات الفقيرة المدممة بغرض توفير حاجاتها الأساسية، وهنا يبرز الجدل القائم حول تحديد الجهات المسؤولة عن دعم وتوفير الحاجات الأساسية للفئات الفقيرة من تعليم وصحة وغذاء؛ ومن جهة أخرى نجد أن العديد من الآراء الاقتصادية التي تعتبر بأن هذا النموذج الإقتصادي الذي يضم ملايين النشاطات الصغيرة والمصغرة التي يقوم بها الفقراء والمتشابهة في غالب الأحيان، يعد غير مجديا بسبب عدم فعالية هذه الأنشطة التي تقدمها هذه المشاريع الصغيرة والمصغرة، ويعود ذلك إلى مزاحمتها لبعضها البعض وبالتالي عدم قدرة أصحابها على تغطية تكاليف النشاط لسداد قروضها وهذا ما سينجم عنه اللجوء إلى الاقتراض مرة ثانية و بالتالي الدخول في حلقة من الدين المتراكم لا تساعدهم على تحسين وضعهم المعيشي.

لذا فقد ظهر العديد من الجدل حول القضايا المتعلقة بأهداف وتأثيرات التمويل المتناهي الصغر: هل أخذ التمويل المتناهي الصغر اتجاهها آخر غير خدمة الفقراء؟، أو على الأقل الفئات الأشد فقراً سعياً وراء الربح، وهل تجرد التمويل المتناهي الصغر من الكفاءة والشفافية والمعالن الواضحة التي تؤكد على اتجاه التمويل لمساعدة الفقراء؟ وهذا ما يدفع المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر بالعمل على توضيح أهدافها و التزاماتها في خدمة الفقراء.

1- باول دليو وديفيد فيتزهيبرت، فرص الاستثمار في التمويل الأصغر: عرض شامل لأهم القضايا والاتجاهات العصرية، البوابة العربية للتمويل الأصغر، على الرابط: <http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/24950>، تاريخ الإطلاع: 2013/02/20.  
\* - Marguerite Robinson, **The Microfinance Revolution: Sustainable Finance for the Poor**, by THE WORLD BANK, USA, 2001.

ورغم أن التمويل المتناهي الصغر يوجه نشاطاته نحو مئات الملايين من الناس إلا أنه يسجل تراجع في الخدمات المتنوعة التي يمكن تقديمها من قبل التمويل المتناهي الصغر و اقتصره على تقديم القروض بصفة أساسية، واستغناؤه عن الخدمات المهمة الأخرى لصالح الفقراء مثل خدمات التوفير و التأمين و خدمات التحويلات النقدية، وعلى الرغم من صحة معظم هذه الانتقادات، إلا أن هناك حاجة ضرورية للمزيد من العمل لتطور خدمات التمويل المتناهي الصغر، لأنه لا يمكن إنكار دور التمويل المتناهي الصغر في تقديم الكثير من الفرص لتحسين الدخل ورفع مستوى العائلات.

كخلاصة يمكننا القول بأن وجود خدمات التمويل المتناهي الصغر لصالح الفقراء أفضل من انعدامها وذلك لأن دخل هذه الفئة من المجتمع غير أكيد وغير منتظم أيضاً، وحتى إذا سلمنا أن هذا النموذج التمويلي يعد غير مناسب لفئات المجتمع الفقيرة والمهمشة، نكون قد بالغنا بعض الشيء كذلك لو اعتبرنا أن التمويل المتناهي الصغر هو الحل الحاسم والنهائي لمشكلة الفقر.

### ثانياً - حدود التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في مجال مكافحة الفقر:

توجد هناك مفارقة بين الأعداد المتزايدة من الفقراء المسلمين المحرومين من الخدمات المالية، والذين يفضلون المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة ، وفي المقابل ذلك نجد أن عدد عملاء المؤسسات التي تقوم بتقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر المتوافق مع الشريعة لا يتجاوزون المليون مقترض من إجمالي ما يزيد عن مائتي مليون مقترض نشط في مجال التمويل المتناهي الصغر في العالم، فمثلاً في بلد مثل بنغلاديش لا يتجاوز عدد العملاء مئة ألف مقترض نشط في أكبر مؤسسة أو بنك تمويل متناهي الصغر يقدم منتجات متوافقة مع الشريعة، بينما وصل عدد المقترضين النشطين إلى أكثر من عشرين مليون من بنك غرامين وبراك وآشا انترناشيونال، وهي جميعها تقدم المنتجات التقليدية، وهذا ما يدفعنا إلى البحث عن سبب عدم نجاح برامج التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في الوصول إلى أكبر عدد من الفقراء ونذكر منها:

1- التركيز الرئيسي على عقد المراجعة<sup>1</sup>: ما زال تركيز مؤسسات وبرامج التمويل المتناهي الصغر الإسلامي منصباً على صيغة المراجعة، وهو ما يشبه إلى حد كبير التمويل المتناهي الصغر التقليدي، ونعلم أن عقد المراجعة هو عقد بيع يتضمن سعر التكلفة مضافاً إليه هامش ربح متفق عليه وهي أكثر عقود التمويل المتوافق مع الشريعة عرضاً.

فتكلفة المراجعة تشتمل على ما هو أكثر من مجرد إعطاء المال للمقترض حتى يمكنه أن يذهب ويشتري مستلزمات مشروعه، حيث يضاف إليها التكاليف الناجمة عن قيام الموظفين بمرافقة العملاء عند شراء البضائع أو المواد أو المعدات التي يغطيها القرض، فضلاً عن كل تكاليف معاملات الإقراض التقليدية.

وعلى الرغم من سعي مؤسسات التمويل المتناهي الصغر إلى خفض التكاليف، حيث كلف بعضها المقترض أن يتعامل مباشرة مع بائع السلع التي يريد شراءها، ثم يحضر فاتورة تتولى المؤسسة سدادها للبائع، أما البعض الآخر

<sup>1</sup> - محمد خالد، بناء نموذج أعمال ناجح للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي، المرجع السابق، ص 8.

فقد استخدم ما يسمى الوكالة النقدية، وهي عملية تتضمن صرف النقدية للضامن الذي يشتري السلع نيابة عن المقترض، إلا أن كلا الإجراءين تعرض لانتقادات سلبية نظراً لتشابههما الشديد مع إجراءات الإقراض التقليدية، مما يثير مخاوف المقترضين من مخالفة مثل هذا القروض للأحكام الشرعية.

لذا يبدو أن مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي اختزلت صيغ التمويل الإسلامي الواسعة النطاق في عقد واحد، هو عقد المراجعة، ونظراً لما يتصف به عقد المراجعة من تعقيد كارتفاع التكاليف و ما يحوم حولها من شبهات شرعية، ومنه فكلا السببين قد ساهم في ضعف انتشار المؤسسات التي تقدم منتجات المراجعة مقارنة بالمؤسسات التي تقدم منتجات التمويل المتناهي الصغر التقليدي، وهذا ما أفصح المجال لمنتقدي المنتجات المالية الإسلامية بأن أسعارها توازي (أو تتخطي في بعض الأحيان) أسعار المنتجات التقليدية.

**2- الافتقار إلى الخبرة بأنظمة المشاركة في الربح والخسارة<sup>1</sup>:** لم تخضع أنظمة المشاركة في الربح والخسارة للتجريب إلا بشكل طفيف، وبصفة عامة تعتقد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي أن أنظمة المشاركة في الربح والخسارة تستلزم تطبيق درجة عالية من الإفصاح ومن شفافية البيانات الذي يضمن العدالة في توزيع الأرباح والخسائر، وعلى الرغم من أن الشريعة الإسلامية تشجع بقوة متطلبات الإفصاح والشفافية، إلا أنها تتسبب في ارتفاع تكاليف تشغيل المشروعات ارتفاعاً ملحوظاً، لا سيما المشروعات الصغيرة والمصغرة التي لا تُطبق في المعتاد أنظمة محاسبة رسمية، و ربما يُعتبر ذلك العامل الرئيسي لفشل صيغ المشاركة حتى الآن في إحراز أي نجاحات على مستوى التمويل المتناهي الصغر الإسلامي و سبباً لتحاشي المؤسسات استعمالها.

فعقود المشاركة في الربح والخسارة تستلزم تدخلاً أكبر من جانب مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في دراسة جدوى المشروعات، وفي بعض الحالات تدخلاً لضمان تسويق المنتجات من أجل تحقيق الربحية، فضلاً عن أن المؤسسات تحتاج إلى ما يضمن لها استرداد أموالها المستثمرة مضافاً إليها حصتها في الأرباح، وربما تكون هذه المسائل قد صدت مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي عن ترويج منتجات تطبيق أنظمة المشاركة في الربح والخسارة.

إذن فمؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي التي لديها الرغبة في تجربة منتجات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي تجدها نفسها بين نظرتين؛ الأولى تكمن في أن تنظر هذه المؤسسات إلى منتجات التمويل المتناهي الصغر من نفس منظور منتجات تمويل المشاريع المتوسطة والكبيرة، فهذا ما يفرض أن يكون المشروع كبيراً بما يكفي لتتوفر فيه القدرة على مسك الدفاتر بشفافية تتيح التأكد من أرباحه لذا فإن مؤسسات التمويل تبادر باستبعاد المشروعات الصغرى بدلا من أن تبحث لها عن حلول (مثل تصميم نماذج أعمال تسمح لهذه المشروعات بالإفصاح عن أرباحها دون الحاجة لعمليات مسك دفاتر دقيقة)؛ أما النظرة الثانية فهي أن تنظر المؤسسات إلى المنتجات الإسلامية من نفس منظور التمويل التقليدي وهذا ما يجعلها تكتفي بصرف القروض ثم تحصيلها من

<sup>1</sup> - محمد خالد، بناء نموذج أعمال ناجح للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي، مرجع سابق، ص9.

المقترض مضافا إليها هامش الربح، وهذا ما يعد تقاعسا من طرف مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في دعم المشروعات دعما كافيا أو تحليل أوضاعها تحليلا وافيا، فهذا ما يفسر اختيارها لصيغة المراجعة.

### ثالثا- معوقات التمويل المتناهي الصغر في مجال مكافحة الفقر<sup>1</sup> :

أشارت إحدى الباحثات أنه و من خلال القيام بمراجعة للأدبيات والدراسات المتعلقة بالتمويل المتناهي الصغر يمكن تصنيف المعوقات التي تواجه التمويل المتناهي الصغر إلى ثلاثة مجموعات وهي: المعوقات المرتبطة بالدول النامية، و المعوقات مرتبطة بشروط الإقراض، المعوقات المرتبطة بطبيعة المشروعات المتناهية الصغر :

1- **المعوقات المرتبطة بالدول النامية:** لا يعد التمويل المتناهي الصغر دافعا مغريا للفقراء للبدء في مشروعات مدرة للدخل، خاصة في المناطق الريفية التي تقل فيها خدمات النقل و الإتصالات والتخزين ومختلف البنى التحتية المساعدة على ممارسة الفقراء لأنشطتهم ، ويتوقف احتياج الفقراء لهذه الخدمات حسب طبيعة النشاط وبينما يبدو أقل أهمية بالنسبة لبعض المشروعات الصغيرة غير الزراعية مثل: الحياكة، تصليح الدراجات...، فإن هذا الاحتياج يعد ضرورة ملحة بالنسبة للمشروعات الصغيرة الزراعية التي تتطلب مكان لتخزين المنتوج وإمكانية تسويق المنتجات.

وإلى جانب المشكلات السابقة هناك مشكلات متعلقة بالأمية و انخفاض مستوى التعليم الذي يعد سمة مشتركة في أغلب الدول النامية، هذا بالإضافة إلى عدم التمكن من متابعة واحتساب أقساط تسديد القرض الذي يرجع إلى عدم القدرة للتعامل مع الأرقام.

2- **المعوقات المرتبطة بشروط الإقراض:** يمكن حصر المعوقات المتعلقة بشروط الإقراض في عنصرين رئيسيين هما: شرط يتعلق بتحديد الفئات المستهدفة من الإقراض، وآخر يتعلق بأسعار الفائدة وأقساط تسديد القرض.

أ- **تحديد الفئات المستفيدة من القروض المتناهية الصغر:** تشير بعض الدراسات الميدانية التي حاولت تقييم مشروعات القروض المتناهية الصغر إلى أن من استفاد منها هي فئة الفقراء الأوفر حظا، حيث أجريت دراسة ميدانية كان الهدف من ورائها تقييم أثر ثلاثة عشر من المشروعات المتناهية الصغر التي يدعمها البنك الدولي في كل من آسيا و إفريقيا وأمريكا اللاتينية من حيث تحسينها لدخول المقترضين، وقد خرجت تلك الدراسة بنتيجة مفادها أن درجة الاستفادة من هذه المشروعات مرتبط بدرجة فقر المقترض، حيث استفادت طبقة الفقراء الذين ينتمون إلى الشريحة العليا والوسطى بدرجة أكبر من شريحة الفقراء الأشد فقرا ، و أرجعت هذه النتائج إلى مجموعة من العوامل والمتمثلة في :

- كلما كان الأفراد أكثر ثراء كلما تنوعت الفرص الإستثمارية، في حين تميل الفئة الأشد فقرا إلى الإستثمار بنسبة أقل؛

- الفقراء الأوفر حظا لديهم المقدرة على المخاطرة في إستثمارات أكثر ربحية من دون المخاطرة بالحد الأدنى اللازم لبقائهم على قيد الحياة؛

1- عالية عبد الحميد عارف، إدارة القروض متناهية الصغر: الآليات والأهداف والتحديات، مرجع سابق، ص171-174.

- الفقراء الأوفر حظا لديهم مقدرة على الوصول إلى السوق وجمع معلومات عنه؛
  - إذا لم يتم تحديد الكيفية التي سينفق فيها القرض فإن فئة الفقراء الأشد فقرا يميلون إلى استنفاد القرض لأغراض استهلاكية؛
  - عادة ما يخشى شديدا الفقر من الإقدام على أخذ قروض كبيرة حتى لا يضيعوا على أنفسهم فرصة الحصول على قرض آخر في حالة عدم تمكنهم من سداد القرض؛
  - اتسام الأسواق الريفية بقدرة استيعابية منخفضة بحيث لا يتم استيعاب المنتجات الجديدة بسهولة، إضافة إلى عدم قدرة فئة شديدا الفقر على الوصول إلى الأسواق في المناطق الحضرية لتسويق منتجاتهم.
- ب- أسعار الفائدة وأقساط تسديد القروض:** تشير إحدى الدراسات إلى أن القروض المتناهية الصغر تبدو وكأنها عبء لا نهاية له بالنسبة لغالبية المقترضين، ويعود ذلك لكونهم يدفعون فوائد تتراوح بين 10-15% وأحيانا قد تصل إلى 18%، كما وجد أن سعر الفائدة إذا حسب بأسلوب تراكمي يصبح محصورا بين 27-31% هذا بالنسبة لبنك غرامين، وقد تصل لمعدلات أعلى من ذلك في جهات أخرى.
- ويمكن تفسير ذلك بأن القسط الأول لتسديد القرض لا بد أن يتم دفعه بعد الأسبوع الأول من استلام القرض، ولا يمكن توقع أن يحدث توليد للدخل إلا من خلال الإندماج في نشاط تجاري صغير، وقد لجأ الكثير (حوالي 75%) من المقترضين إلى سداد القسط الأول من واقع ما تسلموه من قرض أو من مدخرات سابقة أو متحصلات من أعضاء الأسرة الآخرين من مصادر لا علاقة لها بالقروض المتناهية الصغر.
- كما أشار نصف المقترضين الذين شملتهم الدراسة إلى أنهم واجهوا صعوبات في سداد القروض، مما دفعهم في بعض الأحيان إلى المرابين للحصول على قيمة القسط، وبالتالي فشلهم في الحصول على دخول تخرجهم من دائرة الفقر.
- 3- المعوقات المرتبطة بطبيعة المشروعات المتناهية الصغر:** يمكن تصنيف المعوقات التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر إلى معوقات تمويلية ومعوقات غير مالية وأخرى تنظيمية وقانونية:
- أ- **المعوقات التمويلية** تكمن في محدودية رأس المال الذي يمكن أن تحصل عليه المنشآت المتناهية الصغر بشكل لا يتناسب مع احتياجاتها المالية، بالإضافة إلى الافتقار إلى القدرات المؤسسية التي تستطيع استغلال تلك الموارد بشكل فعال.
  - ب- **المعوقات غير مالية** تنقسم إلى قيد المدخلات والتي ترتبط بنقص العمالة الماهرة وصعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا و مختلف مدخلات العملية الإنتاجية، إلى جانب معوقات التسويق التي تعود إلى محدودية قنوات وشبكات التوزيع ونقص المعلومات والمهارات التسويقية.
  - ج- **المعوقات التنظيمية والقانونية** رغم مواجهة كافة الأعمال الخاصة لتلك المعوقات إلا أن المشروعات المتناهية الصغر على وجه الخصوص غير مؤهلة للتعامل مع تلك المعوقات الناشئة عن اللوائح التنظيمية المعقدة والمعاملات البيروقراطية التي تتسم بثقل الإجراءات الإدارية التي تقف أمام نمو المنشآت المتناهية الصغر.

## خلاصة الفصل الثاني

إن تطور قطاع التمويل المتناهي الصغر في العالم كاستراتيجية شائعة للتخفيف من حدة الفقر، تزامن مع تأكيد العديد من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الرائدة في كافة أنحاء العالم على أنها تقوم بتقديم الخدمات التمويلية للفقراء الذين لا سبيل لهم للحصول على هذه الخدمات إلا من طرف هذه المؤسسات، وهذا ما أبرزته الدراسات التحليلية التي توصلت إلى نتائج تدل على نجاح برامج التمويل متناهي الصغر في تحسين دخول الفقراء وتقليل تعرضهم للفقر، لكن ورغم التطبيق الناجح لبرامج التمويل متناهي الصغر بشكل واسع في الكثير من الدول النامية التي تعاني من الفقر، إلا أنه يوجد الكثير من الفقراء الذين لم يتمكنوا بعد من الوصول إلى الخدمات المقدمة من قبل مؤسسات التمويل متناهي الصغر وهي فئة الفقراء المدقعين والتي تعد الفئة المستهدفة بالدرجة الأولى من طرف هذه البرامج، لذا لا تزال هنالك حاجة للأفكار الجديدة والبناءة في مجال التمويل المتناهي الصغر حتى يتم توسيع نطاقه عمله ولكي تنمو صناعته في سبيل مكافحة ظاهرة الفقر.

وتعد خدمات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي أهم تلك الصناعات الناشئة التي لا زالت تتطلب المزيد من الجهود في سبيل تنميتها، لذا فقد حان الوقت لكي تبدأ الأطراف الفاعلة في هذه الصناعة في التفكير خارج إطار التمويل المتناهي الصغر التقليدي والنماذج المنبثقة عنه، وينبغي على هذه الأطراف تصميم نماذج جديدة تجمع بين طيها مختلف صيغ التمويل الإسلامية، خصوصاً صيغ المشاركة في الربح والخسارة وهي أنظمة طالما حث عليها علماء الشريعة، فهذا المنهج الجديد يمكنه أن يصل إلى نطاق التغطية المطلوب وأن يُوفّر خدمات مالية كثيرة للفقراء خاصة المسلمين منهم.

ولالإمام بموضوع البحث أدرجنا في الفصل الثالث دراسة مقارنة لدور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر وبنغلاديش.

## ﴿الفصل الثالث﴾:

**دراسة مقارنة لدور التمويل المتناهي الصغر في  
مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر وبنغلاديش.**

## تمهيد:

للقوف على مدى مساهمة التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية تم إدراج دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش، حيث سنتطرق من خلالها إلى محاولة تقييم الآليات التمويلية التي تقدم خدمات متوافقة مع التمويل المتناهي الصغر المتاحة في الإقتصاد الجزائري، ومقارنتها مع تجربة بنغلاديش الرائدة عالميا في مجال التمويل المتناهي الصغر، ونخص بالذكر تجربة بنك الفقراء الذي نال شهرة عالمية في هذا المجال خاصة بعد حصوله على جائزة نوبل للسلام سنة 2006 مناصفة مع مؤسسه "محمد يونس".

وتجدر الإشارة أنه وبالرغم من التباينات المتواجدة بين البلدين محل المقارنة (الجزائر وبنغلاديش) مما يشكل صعوبات في المقارنة، إلا أنه تبقى الدول النامية يجمعها إطار موحد وخصائص مشتركة مثل: إنخفاض مستويات المعيشة، إنخفاض مستويات الإنتاجية، المعدلات المرتفعة للنمو السكاني وعبء الإعالة، إرتفاع مستويات البطالة والتوظيف غير الكامل، الإعتماد على الإنتاج الزراعي وتصدير المواد الأولية، سيادة حالة من المنافسة غير الكاملة في اقتصادياتها، وأخيرا تعرضها للهيمنة و التبعية للعلاقات الدولية؛ إذن ومن خلال هذه الخصائص المشتركة بين البلدان النامية يمكننا المقارنة بين البلدين هذا من جهة، ومن جهة أخرى ونظرا للشهرة العالمية التي تميز تجربة بنغلاديش وخاصة بنك الفقراء في مجال التمويل المتناهي الصغر، هذا ما جعلها تحتل حيزا كبيرا في مجال الدراسات المهمة بمكافحة ظاهرة الفقر في الدول المتقدمة والنامية على السواء، و رغبة منا للإستفادة من إيجابيات هذه التجربة بما يتوافق و الظروف الإقتصادية و الإجتماعية السائدة في الجزائر من أجل الوصول إلى أفضل السبل والآليات المستعملة في التمويل المتناهي الصغر للمساهمة في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.

وعليه سنتناول من خلال هذا الفصل التطبيقي للمباحث التالية:

المبحث الأول: الدور التمويلي لصندوق الزكاة و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومدى مساهمتهما في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.

المبحث الثاني: الدور التمويلي لبنك الفقراء ومدى مساهمته في مكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش.

المبحث الثالث: تقييم دور التمويل المتناهي الصغر في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر وبنغلاديش.



**المبحث الأول: الدور التمويلي لصندوق الزكاة و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومدى مساهمتهما في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.**

في الجزائر تكاد تنحصر مهمة تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر على الهيئات الحكومية، على خلاف النموذج السائد في العالم الذي يعتمد على المنظمات غير الحكومية (ONG)، حيث تعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) التابع لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وصندوق الزكاة التابع لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف أهم مؤسستين تقدمان خدمات التمويل المتناهي الصغر، وبالتالي سنقف على دور هاتين الهيئتين الحكوميتين في تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر لصالح الفقراء ومحدودي الدخل ومدى مساهمتهما في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.

تقدر النسبة العامة للفقر في الجزائر حسب آخر الإحصائيات الرسمية بحوالي 05% من مجموع السكان في سنة 2008 أي حوالي 1.75 مليون فقير، والجدول رقم (3-1) يوضح لنا تطور مستويات الفقر في الجزائر.

الجدول رقم(3-1):تطور مستويات الفقر في الجزائر.

السنوات	1988	1995	2000	2004	2005	*2006	*2008
النسبة العامة للفقر %	8.1	14.1	12.1	6.8	5.7	5.6	5.0

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، صندوق النقد العربي، ص291، متاح على الموقع : [www.arabmonetaryfund.org](http://www.arabmonetaryfund.org)  
\* - 2<sup>ème</sup> Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement, Rapport établi par le gouvernement algérien, septembre 2010.p 41.

و تجدر الإشارة بأن هناك تضارب بين الأرقام الرسمية المعلنة وأرقام المنظمات غير الحكومية حول نسبة الفقر في الجزائر، فمثلا أشار تقرير مشترك بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر في 2006 إلى أن نسبة الفقر في الجزائر ما تزال مرتفعة بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية للبلاد، كما قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نسبة الفقر البشري (IPH-1) في تقريره للتنمية البشرية الصادر في سنة 2007 بـ 21.5% لتتخفف النسبة إلى 18.95% في تقرير سنة 2008 أي ما يعادل 07 مليون شخص يعيشون بأقل من دولارين في اليوم<sup>1</sup>، أما الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) فقد قدر معدل الفقر في الجزائر لسنة 2010 بـ 40% معتمدا في ذلك على دراسات كشفت أن 45% من الأجراء في الجزائر يعيشون تحت الخط الأدنى للفقر<sup>2</sup>، و قد صنف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجزائر في خانة الدول ذات التنمية المتوسطة و المرشحة للتصنيف في قائمة الدول المرتفعة التنمية بحلول سنة 2015، حيث قدرت نسبة دليل التنمية البشرية IDH<sub>1</sub> في الجزائر حسب تقرير التنمية البشرية

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 2008، ص227، متاح على الرابط:

<http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hrd08>، تاريخ الإطلاع: 2012/09/20

2 -Office National de statistiques,statistiques sociale, <http://www.ons.dz/-Statistiques-Sociales-.html>, consulte le21/09/2012.

لسنة 2011 بـ0.698<sup>1</sup>، و ينتظر تراجع نسبة الفقر كما أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث أن الجزائر حققت أشواطاً كبيرة في تحقيق أهداف الألفية قبل إنتهاء الآجال المحددة بخمس سنوات.

لكن وعلى الرغم من التضارب في الأرقام المعلنة بخصوص الفقر، الذي يعود في الأساس إلى المرجعيات والأساليب المعتمدة في القياس، إلا أنه هناك نسبة من الفقر في الجزائر يستوجب مكافحتها للتقليل من معاناة الأسر الفقيرة وتحسين القدرة الشرائية خاصة في المناطق الريفية، وذلك لكبح اتساع نطاقه وما ينجر عنه من آثار سلبية.

وعليه سنتناول من خلال هذا المبحث النقاط التالية:

**المطلب الأول: الدور التمويلي لصندوق الزكاة ومدى مساهمته في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.**

**المطلب الثاني: الدور التمويلي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومدى مساهمتها في مكافحة**

**ظاهرة الفقر في الجزائر.**

**المطلب الأول: الدور التمويلي لصندوق للزكاة ومدى مساهمته في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.**

تلعب مؤسسة الزكاة دوراً فعالاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال زيادة الإنتاج والاستثمار في المشاريع الكفائية منها والمصغرة، وتأهيل أصحابها ليتمكنوا من التسيير الرشيد لمشروعاتهم، كما تسمح بخلق فرص عمل جديدة لمستحقيها والقادرين على العمل، وضمان مداخيل دائمة لغير القادرين منهم وهذا للمساهمة في مكافحة ظاهرة الفقر وما ينجم عنه من آثار سلبية.

و يعتمد أداء الزكاة على أمرين أساسيين هما: جباية أموال الزكاة وصرفها استناداً إلى قوله تعالى عند ذكر الأصناف التي تجب فيهم الزكاة: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ الآية 06، سورة التوبة.

فإدارة الزكاة تُعد من ضمن مسؤوليات الدولة، فالدولة لها الحق في جباية أموال الزكاة وتوزيعها على مصارفها الشرعية وعلى رأسها سهم الفقراء والمساكين، وذلك من أجل المساهمة في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع المسلم والحد من الآثار السلبية للفقر و المساهمة في إعادة توزيع الثروة والدخل، وإيماناً منها بالأدوار الاقتصادية و الاجتماعية المنوطة بالزكاة قامت الجزائر باستحداث صندوق الزكاة الذي أعطى الأولوية للفقراء والمساكين، كما أنه وبغرض توسيع تطبيقات الصندوق تم تخصيص جزء من حصيلة الزكاة لتمويل المشاريع المصغرة التي لا تتطلب تمويلاً كبيراً، و التي تصب في مصلحة فئة محدودي الدخل من أصحاب الحرف والنشاطات

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية، تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، ص132، متاح على الرابط:

http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hrd11، تاريخ الإطلاع 2012/09/20

الصغيرة، ويتم ذلك بإتباع صيغة تمويلية إسلامية تتمثل في القرض الحسن الذي يعد من قبيل التمويل المتناهي الصغر الموافق للشريعة الإسلامية، ويتم ذلك بالتعاون مع بنك البركة الجزائري.

### أولاً-الدور الإقتصادي و الإجتماعي لمؤسسة الزكاة.

تلعب مؤسسة الزكاة دورا بارزا في مكافحة ظاهرة الفقر وإعادة توزيع الثروة والدخل بالإضافة إلى تقديم التمويل لأصحاب المشاريع المصغرة وتوفير الدعم لها و هذا ما سنحاول معرفته فيما يلي:

**1-دور مؤسسة الزكاة في الحد من انتشار الفقر و احتواء آثاره:** إن رصد الموارد والإمكانيات وتخصيص منافعها على الفئات والجهات المحتاجة يساهم في الحد من انتشار الفقر و احتواء آثاره السلبية، حيث أصبح هناك قطاع من أكبر قطاعات الإقتصاد الوطني يساهم بشكل أساسي في تلبية احتياجات أفراد المجتمع، الذين تعجز مواردهم الذاتية عن توفير متطلباتهم.

فمؤسسة الزكاة ساهمت في محاربة الفقر، والحد من انتشاره على مستوى المجتمع ككل، وبالتالي كانت منذ نشأتها مؤسسة في مواجهة الفقر و احتواء آثاره الخطيرة على المجتمع، لذا فهي مؤسسة هدفها إخراج الناس من دائرة الفقر إلى دائرة الغنى.<sup>1</sup>

وتساهم الزكاة مساهمة فاعلة في مكافحة ظاهرة الفقر، ويرجع ذلك إلى خصوصية مصارف الزكاة التي تقدم للفقراء بصفة خاصة، حيث يتم صرفها بناء على البحث الفعلي لحالة المحتاج فهي تصرف لكل من لا دخل له أو له دخل ضعيف لا يكفيهم تمام الكفاية ومن يعولهم، وهي ليست إسعاف مؤقت للفقير بل هي معونة دورية ومنتظمة.<sup>2</sup>

**2-دور مؤسسة الزكاة في إعادة توزيع الثروة والدخل:** تعد الزكاة أداة الإقتصاد الإسلامي الأساسية لتحقيق التوزيع العادل لعوامل الإنتاج وتخصيص الموارد وهي وسيلة لتصحيح الاختلالات التوزيعية في المجتمع في الأحوال العادية، ولتحقيق التكافل الإجتماعي في مواجهة الظروف الاستثنائية.

وتعتبر زيادة القوة الشرائية النسبية للفقراء نتيجة إعادة توزيع الدخل وتوجيه جانب كبير من الإنفاق لإشباع الحاجات الأساسية والحد من الإستهلاك الترفي لأصحاب الدخول العالية والثروات، كل هذا ينتج عنه رفع المستوى المتحقق من المنافع الإقتصادية لإعادة توزيع الدخل، ونظرا كذلك لمحلية توزيع الزكاة والتي ينجم عنها تخصيص الموارد الخاصة بكل إقليم لدفع عملية التنمية في نفس الإقليم، ويجول خارج الإقليم الذي جمعت به إلا ما زاد عن حاجته.<sup>3</sup>

1-صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص632.

2-ساري سهام، دور مؤسسات الأوقاف والزكاة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية الكويتية والجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010/2011، ص88.

3-محمد عبد الكريم أرشيد، النشاط الإقتصادي الإسلامي وأثر القيم الأخلاقية فيه، ط 1، دار الكتب العلمية للنشر، لبنان، 2008، ص 146.

فمؤسسة الزكاة تلعب دورا هاما في عملية إعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق حد الكفاية لمحدودي الدخل عن طريق حصيلتها الضخمة التي تمثل 2.5% من رؤوس الأموال المنقولة كعروض التجارة والنقود والأسهم المعدة للتجارة والمضاربة...، وما بين 05-10% من دخل الأموال الثابتة كالأراضي الزراعية والعقارات المستغلة والمصانع والأسهم المعدة للإستثمار وكسب العمل، و بواقع 20% من الركاك كالبتروول والفحم...، ولذا فإن إعادة بعثها تملها الضرورة العقائدية والإقتصادية والاجتماعية لما يترتب على وجودها من إعادة تحويل نسبة من ثروة الأغنياء لصالح الفقراء بالمجتمع، فتتخفص النفقات الاجتماعية المخصصة لهذا المجال ضمن الميزانية العامة للدولة كلما تطورت كفاءة تعبئة الموارد ضمن هذه المؤسسة<sup>1</sup>.

**3- دور مؤسسة الزكاة في توفير الدعم التمويلي لأصحاب المشاريع المصغرة:** تساهم مؤسسة الزكاة بصورة مباشرة في التقليل المتوالي من تنامي ظاهرة الفقر والبطالة من خلال توفير تمويل مجاني لأصحاب المشروعات الكفائية، وهي تلك المشروعات التي تهدف إلى إخراج شريحة واسعة من حالة الفقر و الاحتياج إلى حالة القدرة والاستغناء في مجال تأمين الإحتياجات الكفائية للإنسان، و ذلك من خلال مصرف الفقراء والمساكين حيث يؤكد عدد هام من الفقهاء على أهمية الصرف الإستثماري للحصيلة ذلك لضمان استقلال المستحق عن الزكاة بعد إنشاء مشروعه من جهة ، وكونه قد يصبح مزكيا إذا طور ذلك المشروع وأصبح وعاءه في حدود الأنصبة المحددة للزكاة<sup>2</sup>.

**4- دور مؤسسة الزكاة في تأهيل أصحاب المشاريع المصغرة وضمان مخاطرها:** يمكن أن تلعب مؤسسة الزكاة دورا معتبرا في مجال تغطية مخاطر الإستثمار بالنسبة للمروعات الكفائية الفردية الصغيرة والمصغرة، وذلك من خلال إنشاء صندوق تغطية مخاطر الإستثمار في المشروعات الكفائية الزكوية لهذا الغرض ضمن مصرف الغارمين، وهذا سوف يزيد من الحافز نحو الإستثمار والقابلية للمخاطرة الإستثمارية والإقبال على إنشاء المشروعات الإقتصادية.

كما تساهم مؤسسة الزكاة في تكوين رأس المال البشري الذي من خلاله تطور منظومة المشروعات الإقتصادية وخاصة الكفائية، فتخصص جزء من مصارفها للتكوين التأهيلي لأصحاب المشروعات لضمان حسن إدارة مشروعاتهم المستقبلية التي تضمن لهم الاستغناء عن المعونات الزكوية<sup>3</sup>.

**5- الآثار الاقتصادية للزكاة على الإستهلاك والإستثمار:** تتعدد الآراء حول الأثر الاقتصادي للزكاة، إلا أنها تؤكد الدور الهام الذي تلعبه الزكاة في الاقتصاد وذلك من خلال أدوار الزكاة التمويلية والإستثمارية والتوزيعية في تحريك الفعاليات الاقتصادية، والتخفيف من حدة مشكلتي الفقر والبطالة، فهي تقوم أصلا على التخصيص، حيث

<sup>1</sup>-صالح صالح، توزيع الثروة والدخل في الاقتصاد الإسلامي، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير العدد 09 السنة 2009، جامعة سطيف، ص 08.

<sup>2</sup>-صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 620.

<sup>3</sup>-صالح صالح، المرجع نفسه، ص 621.

تفرض على أنواع مختلفة من الأموال والممتلكات وبنسب مختلفة، كما أنها توزع على مصارف مختلفة بحسب حاجة كل مصرف، أما قدرتها على تخصيص الموارد فيكون من خلال تأثيرها على الاستهلاك والادخار والاستثمار، الإنتاج و التوزيع.

أ- **أثر الزكاة على الاستهلاك:** تعتبر الزكاة مدفوعات تحويلية من الأغنياء للفقراء، فهي تقوم بعملية نقل وحدات من دخول الأغنياء إلى الفقراء، ومن المعلوم أن الأغنياء يقل عندهم الميل الحدي للاستهلاك، أما الفقراء فعلى العكس يزيد عندهم الميل الحدي للاستهلاك، ويترتب على ذلك نتيجة هامة وهي أن حصيللة الزكاة سوف توجه إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الفعال الأمر الذي يترتب عليه زيادة في الإنتاج<sup>1</sup>.

ولكن الزيادة في الإنتاج المتوقعة تكون لزيادة إنتاج سلع الاستهلاك الضروري التي يستخدمها الفقراء والمساكين، وهكذا يكون التخصيص كميًا بالتأثير على حجم الموارد المتجهة نحو الاستهلاك ويكون التخصيص نوعيًا بالتأثير على نوع السلع المنتجة، وعليه وبموجب هذا الأثر على الاستهلاك، ذهب بعض الباحثين إلى القول بأن دالة الاستهلاك في المجتمع الإسلامي أعلى منها في المجتمعات غير الإسلامية<sup>2</sup>.

ب- **أثر الزكاة على الاستثمار:** إن فرض الزكاة على الموارد الاقتصادية غير المستغلة في العملية الإنتاجية، سوف يدفع بأصحاب هذه الأموال إلى بيعها والتخلص من تحمل مبلغ الزكاة عليها، كالأرصدة النقدية والأراضي التي يحتفظ بها أصحابها، لأن الزكاة سوف تعمل على أكل وعائها تدريجيًا، لذا يفترض أن يعمل على تدمير أمواله بهدف الحصول على عائد منها، وربما يفكر في استغلالها في أوجه نشاط لا تفرض عليها زكاة بمعدلات عالية، أي المشروعات الصناعية والتجارية التي تعطي فرصة لزيادة العمالة، كما سيكون هناك حافزًا لزيادة الاستثمارات رغم انخفاض العائد، طالما أنها تحقق ما يكفي لسداد الزكاة والمحافظة على قيمة الأموال.

وكما أن سداد ديون الغارمين "المدينين" يضمن للدائن سداد دينه، فإن المجتمع ممثلًا في الدولة سوف يؤدي عنه دينه، وبذلك يتجنب الإفلاس وما يؤدي إليه من حرمانه من المساهمة في النشاط الاقتصادي، وكذلك المقرض لما يطمئن إلى سداد دينه فإنه لا يحجم عن الإقراض، وبذلك تعمل الزكاة على تيسير الائتمان وتشجيعه الأمر الذي له الأثر الكبير على تمويل التنمية الاقتصادية<sup>3</sup>، فسهم الغارمين يدفع أصحاب الأموال للمساهمة في العملية الإنتاجية، حيث يضمن هذا السهم التأمين ضد الكوارث والخسائر التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع أصحاب المهارات على الاستثمار الحلال والبذل في الصالح العام<sup>4</sup>.

1- عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية 2005، ص 207-208.

2 - متاح على الموقع ديوان الزكاة السوداني على الرابط: [www.zakat-sudan.org](http://www.zakat-sudan.org)، تاريخ الاطلاع: 2013/02/08.

3- دلال بن طيبي، مرجع سابق، ص 48.

4- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2007، ص: 237

## ثانيا- لحة عامة حول صندوق الزكاة الجزائري:

نظرا للموارد الاقتصادية الهامة التي توفرها الزكاة في الدول الإسلامية، فهي تحتاج إلى وجود مؤسسة خاصة تهتم بجميع الأمور التي تخص جمع الزكاة و صرفها، ويشهد العالم الإسلامي وجود مؤسسات مختلفة تتكفل بأمر الزكاة، أما في الجزائر فقد أعتد صندوق للزكاة الذي يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

1- **التعريف بصندوق الزكاة<sup>1</sup>**: صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد\*، تم إنشاؤه سنة 2003، حيث تم فتح حسابات بريدية تكون تابعة لصندوق الزكاة على مستوى كل ولاية، ومن خلالها يحصل الصندوق ويصرف الأموال بواسطة الحوالات البريدية فقط، إذ أن الصندوق لا يتعامل بالسيولة بتاتا لا تحصيليا ولا نفقة.

ونظرا لمحلية الزكاة في التحصيل فإنه لا يتم صرف أموال الزكاة إلا من خلال محضر مداولات تقوم بإعدادها لجان ولائية مختصة وتشمل هذه المحاضر قائمة إسمية بأسماء المستحقين تُضبط في الهيئات الاستشارية القاعدية والولائية بالتنسيق مع الجهات المختصة، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي:

أ- **اللجنة القاعدية**: وتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولاتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزيكين.

ب- **اللجنة الولائية**: وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزيكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونين و محاسب و اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية.

ج- **اللجنة الوطنية**: ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من: رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق، كبار المزيكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها، ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

1- الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية الجزائرية، متاح على الرابط: <http://www.marw.dz/index.php/2010-01-12-11-49-39>.

تاريخ الاطلاع: 2013/01/15.

\*- المرسوم التنفيذي رقم: 82/91 المؤرخ في 07 رمضان 1411 الموافق لـ 23 مارس 1991 المتضمن إحداث مؤسسة المسجد.

## 2- كيفية تحصيل الزكاة من طرف الصندوق<sup>1</sup>: يمكن دفع الزكاة بإحدى الطرق التالية:

أ- الحوالة البريدية: التي يمكن التحصل عليها من كل مكاتب البريد عبر كامل التراب الوطني، توضع عليها الاسم أو عبارة مزكي محسن، المبلغ المدفوع بالأرقام والحروف، و رقم حساب صندوق الزكاة لولايته.

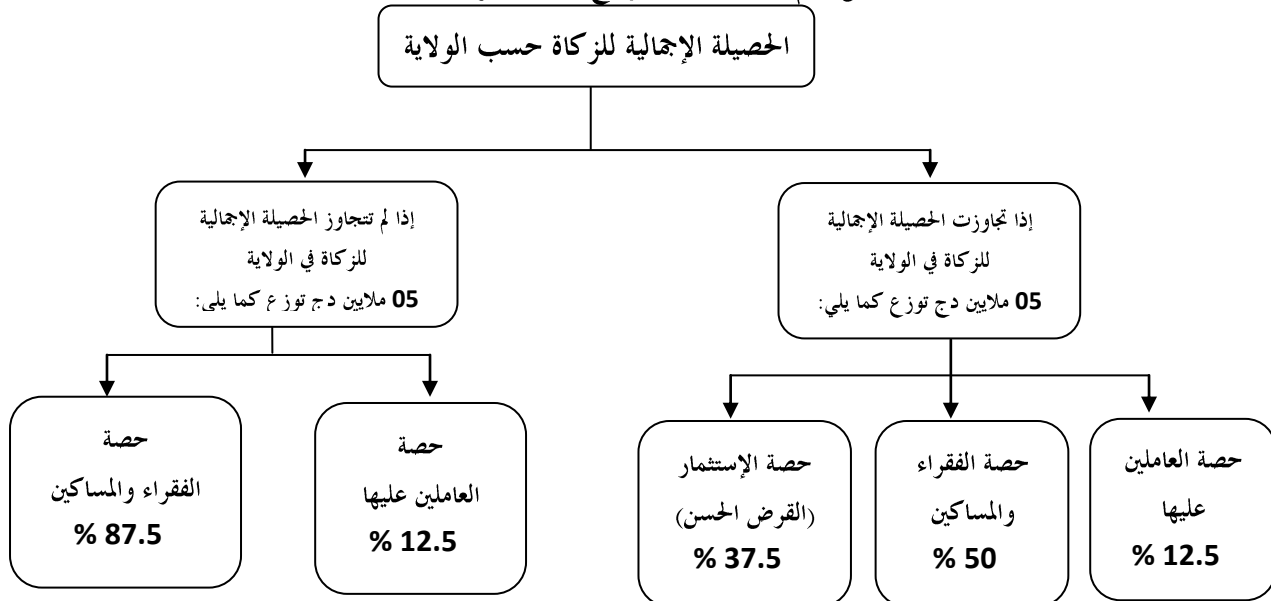
ب- الصك: يدفع الصك لمكتب البريد عليه رقم حساب صندوق الزكاة للولاية والمبلغ المدفوع بالأرقام والحروف.

ج- الصناديق المسجدية: والتي توضع على مستوى كل مسجد تسهيلا على المواطن الذي يتعذر عليه دفعها في الحسابات البريدية، ويتسلم من إمام المسجد قسيمة تدل على أنه دفع زكاته إلى الصناديق ويمكنه أن يساعد الهيئة الرقابية بإرسال نسخة من القسيمة إلى اللجان القاعدية أو الولائية أو الوطنية.

### 3- كيفية توزيع حصيلة الزكاة : قام صندوق الزكاة و باجتهاد من هيئته الشرعية بإفترض التساوي بين جميع المصارف الثمانية للزكاة بحيث يصبح نصيب كل صنف 12.5% (الثمن)، حيث تم تخصيص ثلاثة أسهم من موارد الصندوق (وهي: المؤلفة قلوبهم و الرقاب والغارمين) للإستثمار بنسبة 37.5% تستعمل في تقديم قروض حسنة لتمويل المشاريع المصغرة، وهذا في حالة تجاوز حصيلة الزكاة 05 ملايين دج في كل ولاية؛ أما في حالة لم تتجاوز حصيلة الزكاة 05 ملايين دج لا يخصص نصيب للإستثمار وبالتالي تضاف حصته إلى حصة الفقراء والمساكين لتصبح 87.5% ، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ12.5% هي حصة العاملين عليها التي توزع بدورها على اللجان الثلاثة كما يلي: 06% للقاعدية، 4.5% للولائية، 02% للوطنية.

وعليه يمكن تلخيص نسب توزيع الحصيلة الإجمالية للزكاة وفق الشكل رقم (3-1) اللاحق:

الشكل رقم 3-1: نسب توزيع حصيلة الزكاة.



المصدر: منشورات داخلية لمديرية الأوقاف و الزكاة والحج والعمرة ، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

1- الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية الجزائرية، متاح على الرابط: <http://www.marw.dz/index.php/2010-01-12-11-49-39>، تاريخ الاطلاع: 2013/01/15.

الفصل الثالث: .....دراسة مقارنة لدور التمويل المشاهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر وبنغلاديش.

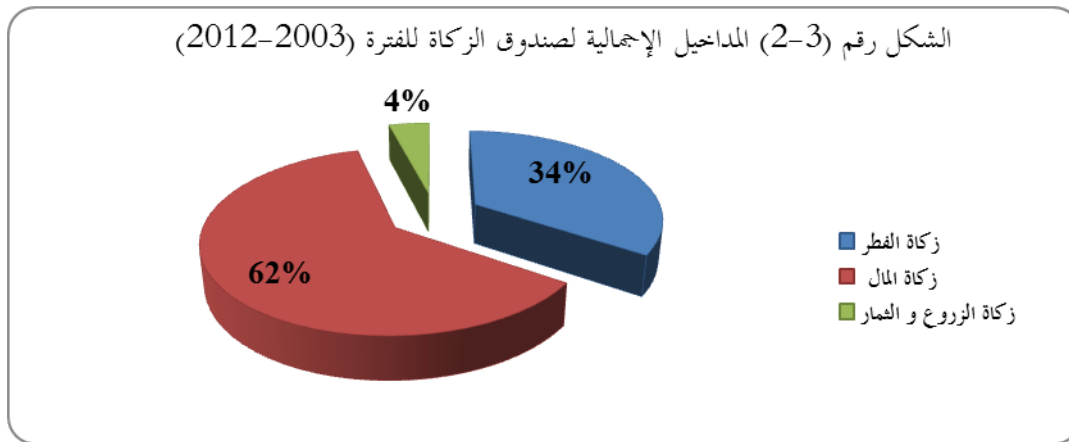
وقد قدرت إجمالي مداخيل الزكاة منذ نشأة الصندوق في 2003 الى غاية 2012/12/31، حوالي 7.2 مليار دج، والمتضمنة الأصناف الثلاثة للزكاة (المال، الزروع والثمار، الفطر) التي يمكن توضيحها في الجدول رقم (2-3) أدناه.

الجدول رقم (2-3): المداخيل الإجمالية لصندوق الزكاة للفترة (2003-2012).

السنوات	مداخيل الزكاة (دج)	زكاة المال	زكاة الزروع والثمار	زكاة الفطر
2003	30 394 399,45	0,00	25 728 172,50	
2004	108 370 579,98	16 567 254,00	114 916 162,00	
2005	335 761 165,55	723 396,54	172 171 989,66	
2006	439 099 934,34	32 119 363,76	215 220 889,36	
2007	435 507 262,68	38 843 446,56	258 163 416,08	
2008	370 030 979,76	43 441 713,23	240 960 757,50	
2009	589 566 578,23	42 147 194,17	304 969 465,00	
2010	536 621 104,24	40 497 584,83	322 074 119,50	
2011	781 299 800,17	24 364 482,57	373 399 511,00	
2012	801 233 622,80	55 916 330,24	444 705 479,00	
المجموع	4 427 885 427,20	294 620 765,90	2 472 309 961,60	
المبلغ الإجمالي المحصل (دج)	7 194 816 154,70 دج.			

المصدر: بالاعتماد على منشورات داخلية، مديرية الأوقاف والزكاة والحج والعمرة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر العاصمة، يوم 2013/05/06.

و الرسم البياني الموالي (الشكل رقم 2-3) يوضح لنا نسب مساهمة كل صنف من أصناف الزكاة في الحصيلة الإجمالية للصندوق:



المصدر: بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (2-3) أعلاه.

حيث تعود أكبر مساهمة في مداخيل الصندوق إلى زكاة المال بنسبة 62 % تليها زكاة الفطر بنسبة 34 % ثم زكاة الزروع والثمار بنسبة 04 %، وبالرغم من النمو المتزايد في مداخيل الصندوق وبلغها مبلغ 7.2 مليار دج



خلال فترة نشاطه لمدة 10 سنوات كاملة، فإنه يعد مبلغا زهيدا و بعيدا جدا عن المبالغ الحقيقية التي يمكن تحصيلها من زكاة الجزائريين.

و سيتم التطرق إلى دور الصندوق في توزيع هذه المداحيل على الفقراء والمساكين بشكل إعانات مالية، بالإضافة إلى دوره الإستثماري من خلال تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن.

**ثالثا- دور صندوق الزكاة في تقديم الإعانات المالية للعائلات الفقيرة ومدى مساهمته في مكافحة ظاهرة الفقر.**  
تعطى الزكاة للفقراء والمساكين إما لانعدام دخولهم أو لانخفاضها، والانعدام قد يعود لعدم قدرتهم على العمل أو لعدم توفر فرصه، حيث يقوم الصندوق الوطني للزكاة وبواسطة هيكله بتوزيع جزء من الحصيلة الإجمالية للزكاة المخصص للعائلات الفقيرة حسب النسب الواردة في الشكل رقم (3-1) السابق، وكما سبق وأشرنا أن الصندوق لا يتعامل بالسيولة حيث يتم صرف الإعانات المالية لمستحقيها من الفقراء والمساكين عن طريق الحوالات البريدية.

وقد قام صندوق الزكاة منذ نشأته في سنة 2003 بتقديم إعانات مالية لأكثر من 02 مليون فقير والمبينة في الجدول رقم (3-3) اللاحق:

الجدول رقم(3-3): تطور عدد الفقراء المستفيدين من الإعانات المالية لصندوق الزكاة.

السنوات	زكاة الفطر			زكاة المال			زكاة الزروع و الثمار		
	عدد	عدد	نسبة التغطية %	عدد	عدد	نسبة التغطية %	عدد	عدد	نسبة التغطية %
2003	22 725	23 774	104,62%	5 739	4 441	77,38%	427	427	100,00%
2004	136 413	99 951	73,27%	39 881	27 112	67,98%	2 835	5 064	55,98%
2005	114 019	118 233	103,70%	72 847	59 019	81,02%	3 828	1 600	239,25%
2006	139 391	144 055	103,35%	96 221	76 098	79,09%	7 764	14 194	54,70%
2007	168 595	158 254	93,87%	104 551	83 446	79,81%	7 887	14 115	55,88%
2008	144 831	146 219	100,96%	97 837	73 040	74,65%	7 348	17 802	41,28%
2009	157 615	187 333	118,85%	94 991	76 465	80,50%	9 990	15 428	64,75%
2010	157 771	158 647	100,56%	102 105	83 066	81,35%	6 394	12 653	50,53%
2011	165 836	167 496	101,00%	125 419	108 142	86,22%	7 052	12 390	56,92%
2012	181 208	182 490	100,71%	126 290	104 750	82,94%	8 265	14 152	58,40%
المجموع	1 388 404	1 386 452	99,86%	865 881	695 579	80,33%	61 790	107 825	57,31%

إجمالي عدد الفقراء المستفيدين من الإعانات المالية : 2 146 821 مستفيد.

**المصدر:** بالإعتماد على منشورات داخلية، مديرية الأوقاف والزكاة والحج والعمرة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر العاصمة، يوم 2013/05/06.

\*-نسبة التغطية تساوي عدد المستفيدين مقسوم على عدد الطلبات.

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (3-3) الموضح لتطور عدد الفقراء المستفيدين من الصندوق منذ نشأته في سنة 2003 إلى غاية 2012، نلاحظ أنه هناك زيادة مستمرة في عدد المستفيدين من صندوق الزكاة

من سنة إلى أخرى، ليلغ إجمالي عدد الفقراء المستفيدين من زكاة الفطر 1 386 452 مستفيد، أما إجمالي المستفيدين من زكاة المال فقد بلغ 695 579 مستفيد، في حين بلغ إجمالي عدد المستفيدين من زكاة الزروع والثمار 61 790 ، ليصبح إجمالي الفقراء المستفيدين من الإعانات المالية للصندوق 2 146 821 مستفيد.

لكن وبمقارنة حجم المبالغ المحصلة والمقدرة بأكثر من 07 ملايين دج كما هو موضح في الجدول (2-3) أعلاه، مع عدد الفقراء المستفيدين وياجراء عملية حسابية بسيطة بقسمة المبلغ المحصل على إجمالي المستفيدين، لأصبح نصيب كل فقير حوالي 3500 دج وهو مبلغ زهيد جدا مقارنة بالمستوى المعيشي السائد في البلاد حيث أن الحد الأدنى للأجر المضمون المعمول به في الجزائر يقدر بـ18000 دج، من هنا يظهر جليا مدى محدودية صندوق الزكاة في تقديم الإعانات المالية للفقراء للمساهمة في الحد من الآثار السلبية للفقر.

رابعا- دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن و مدى مساهمته في مكافحة ظاهرة الفقر.

اقترح العلماء\* أن يعطى أصحاب الحرف والقادرون على العمل مقدار من حصيلة الزكاة لتمويل ما يحتاجونه حتى يتمكنوا من توليد الدخل الكافي لسد حاجياتهم، والاستغناء التدريجي عن الزكاة، ليصبحوا مصدرا من مصادر الزكاة لاحقا، ويترتب عن ذلك زيادة فاعليتها ومساهمتها الدائمة والمتزايدة في تحقيق التنمية.

إنطلاقا مما سبق ذكره و إضافة إلى الدور الأساسي الذي يقوم به صندوق الزكاة في تحصيل الزكاة و صرفها على مصارفها الشرعية خاصة منهم الفقراء والمساكين، فإنه يقوم أيضاً بتمويل المشاريع المصغرة للشباب بصيغة القرض الحسن، وهذا بغية تفعيل دور الصندوق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، حيث أن هذه السياسة تدخل ضمن الاستراتيجية العامة للصندوق بحيث تركز على فكرة يتبناها القائمون عليه مفادها: "لا نعطيه ليقى فقيراً إنما ليصبح مزكياً"، وتجدر الإشارة أن القرض الحسن يكون بمبالغ صغيرة لذلك يعتبر ضمن التمويل المتناهي الإسلامي، حيث يتم تسديده بأقساط شهرية خلال فترة لا تتجاوز الثلاث سنوات أي 36 شهراً، مع فترة سماح تمتد بين أربعة وستة أشهر حسب طبيعة المشروع.

ومن هذا المنطلق، فإن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف أمضت اتفاق تعاون مع بنك البركة الجزائري ليكون وكيلاً تقنياً لها في مجال استثمار أموال الزكاة ودعم المشروعات المصغرة التي تصب في خدمة أصحاب المشاريع الشباب، حيث تنص الاتفاقية المبرمة بين وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وبنك البركة على أن يقوم الصندوق بتمويل بعض المشاريع التالية<sup>1</sup>:

\*- اختلف العلماء المعاصرون في حكم استثمار أموال الزكاة على قولين: القول الأول، يرى بعض العلماء عدم جواز استثمار أموال الزكاة من قبل الإمام أو من ينوب عنه، ومن ذهب إلى ذلك الدكتور وهبه الزحيلي، والدكتور عبد الله علوان، والدكتور محمد عطا السيد، والشيخ محمد تقي العثماني.؛ القول الثاني: يرى كثير من العلماء المعاصرين جواز استثمار أموال الزكاة في مشاريع استثمارية سواء فاضت الزكاة أو لا. ومن ذهب إلى هذا القول الأستاذ مصطفى الزرقا والدكتور يوسف القرضاوي والشيخ عبد الفتاح أبوغدة، والدكتور عبد العزيز الحياض، والدكتور عبد السلام العبادي، والدكتور محمد صالح الفرغور، والدكتور حسن عبد الله الأمين، والدكتور محمد فاروق النبهان، وهذا ما أخذت به الهيئة الشرعية لصندوق الزكاة الجزائري.

<sup>1</sup>- الطيب بولحية، دور الترويج في تفعيل مؤسسات الزكاة: حالة صندوق الزكاة-الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، السنة الجامعية: 2004/2005، ص143.

- تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب؛
- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- تمويل المشاريع المصغرة؛
- دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض (التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؛
- مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش؛
- إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

وإذا كانت الاتفاقية تنص على تمويل ودعم كل هذه الأنواع من المشاريع المصغرة، فإن الواقع العملي ونظراً للقدرات التمويلية المحدودة للصندوق، أثبت أنه لم يتكفل بتمويل كل تلك الأنواع، بل بعدد محدود جداً من المشاريع وفي إطار صندوق الزكاة، على أساس أن الأنواع الأخرى لها مصادرها التمويلية الأخرى خاصة من الهيئات الحكومية.

ولقد قام صندوق الزكاة منذ نشأته بتمويل 6945 مشروع مصغر بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 1.38 مليار دينار جزائري للفترة (2003 - 2012)، والجدول رقم (3-4) الموالي يوضح لنا تطور المبالغ المخصصة للقرض الحسن وعدد الأفراد المستفيدين منه.

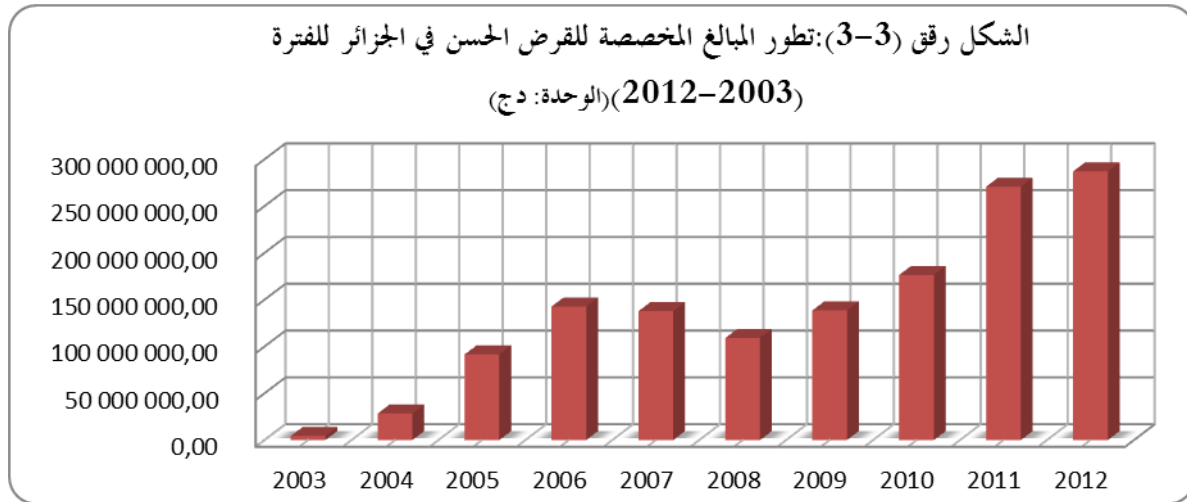
الجدول رقم (3-4): تطور المبالغ المخصصة للقرض الحسن وعدد الأفراد المستفيدين منه.

السنوات	المبلغ المخصص للقرض الحسن (دج)	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	نسبة التغطية
2003	4 220 348,75	7	7	100%
2004	28 226 461,22	1193	186	16%
2005	91 376 760,79	1786	516	29%
2006	142 600 946,11	2167	731	34%
2007	137 624 679,19	1855	814	44%
2008	109 012 010,93	1951	654	34%
2009	138 363 142,74	2073	716	35%
2010	176 300 613,76	2602	858	33%
2011	270 583 602,05	3447	1125	33%
2012	286 847 155,68	5077	1338	26%
المجموع	1 385 155 721,22	22158	6945	31%

المصدر: بالإعتماد على منشورات داخلية، مديرية الأوقاف والزكاة والحج والعمرة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر العاصمة، يوم 2013/05/06.

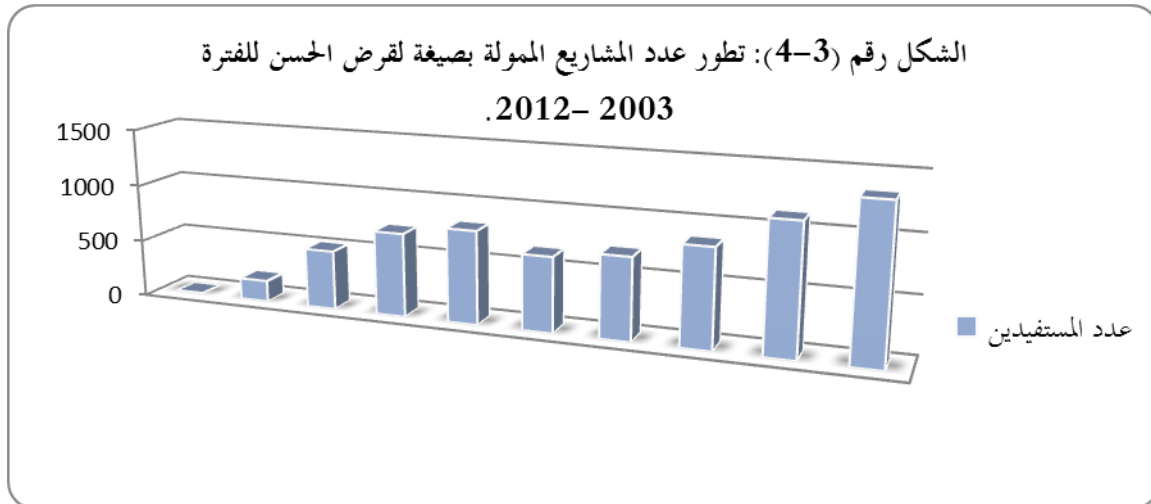
من خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم (3-4) يظهر جليا زيادة المبالغ المخصصة للقرض الحسن من سنة إلى أخرى، حيث أنه في سنة 2003 تم تخصيص مبلغ 4.22 مليون دينار جزائري ليصل المبلغ المخصص في سنة 2012 أكثر من 286 مليون دينار جزائري، فيصبح المبلغ الإجمالي المخصص للقرض الحسن طيلة 10 سنوات من

نشاطه 1.38 مليار دينار جزائري، والشكل رقم (3-3) الموالي يوضح لنا هذا التطور الحاصل في المبالغ المخصصة للقرض الحسن.



المصدر: بالإعتماد على الجدول رقم (3-4).

أما بالنسبة لعدد الأفراد المستفيدين من القرض الحسن شهد هو الآخر نموا طيلة فترة نشاط الصندوق، حيث قدر عدد المشاريع المصغرة الممولة بصيغة القرض الحسن في سنة 2003 بـ 07 مشاريع وهي بمثابة مشاريع تجريبية للصندوق، وبعدها بدأت عدد المشاريع الممولة في الزيادة لتصل إلى أقصى عدد لها في سنة 2012 حيث قدرت بـ 1338 مشروع، والشكل رقم (3-4) يبين لنا تطور عدد المشاريع الممولة بصيغة القرض الحسن



المصدر: بالإعتماد على الجدول رقم (3-4).

و على الرغم من النمو المتزايد في عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق، إلا أنه لم يستطع تلبية الطلب المتزايد على خدمات التمويل بصيغة القرض الحسن، حيث بلغت نسبة الطلبات الموافق عليها مقارنة مع إجمالي الطلبات 31 % فقط كما هو موضح في الجدول رقم (3-4) السابق، وبالتالي فقد أثبت الصندوق محدوديته كذلك في تمويل المشاريع المصغرة، وهذا راجع لقلّة الموارد الزكوية المحصلة، وبالتالي فقد كانت مساهمة الصندوق في مكافحة الفقر عن طريق تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن بسيطة و هامشية، مقارنة مع حجم

الأموال التي يمكن تحصيلها من الزكاة نظرا لما تعكسه المتغيرات الإقتصادية الكلية في البلاد، بالإضافة إلى الأعداد المتزايدة من طالبي خدمات القرض الحسن من أصحاب المشاريع المصغرة من الشباب البطال و أصحاب الحرف و النشاطات الراغبين في الإستفادة من هذه الصيغة التمويلية المراعية للشريعة الإسلامية في ظل نقص المعروض من صيغ التمويل الإسلامية في الجزائر.

**المطلب الثاني: الدور التمويلي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومدى مساهمتها في مكافحة ظاهرة الفقر.**

تعد القروض المصغرة أداة لتحرير المبادرة الاقتصادية، و هي أداة فعالة حتى مع أفقر الفقراء من أجل تحقيق الكرامة و إعطاء معنى للحياة، فالقروض المصغرة هي واحدة من أهم الصيغ التمويل المتناهي الصغر الهادفة إلى مواجهة المشكلة المتصلة بعملية التشغيل غير العادلة في سوق العمل، ومنه فالقروض المصغرة تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وقد سمحت الجهود الدولية المبذولة في تحديد مفهوم القرض المصغر بإبراز أن القرض المصغر ليس عملا خيريا، و لكنه عمل ينتج قيمة مضافة و له آثار اجتماعية و اقتصادية لا يستهان بها مثل:

- تحسين أوضاع الفئات الأكثر فقرا؛
- خلق فرص عمل و التحول من مشاريع صغيرة تناضل من أجل البقاء إلى عون اقتصادي يساهم في توليد القيمة المضافة و الثروة؛
- إيجاد مكان لأصحاب المشاريع الصغيرة و جعلها عنصرا فاعل في التنمية المحلية.<sup>1</sup>

أما في الجزائر فتعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الهيئة الحكومية البارزة التي تقوم بتقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر، وعلى رأسها خدمات القرض المصغر\* وهو عبارة عن سلفة موجهة لفئات بدون دخل أو ذوي المداخيل غير المستقرة و غير المنتظمة، وهو يرمي إلى الإندماج الإقتصادي و الإجتماعي للفئات المستهدفة عبر إستحداث أنشطة منتجة للسلع و الخدمات و كذا الأنشطة التجارية.

حيث تصب القروض المصغرة في خدمة الأفراد ذوي الدخل الضعيفة و غير المؤهلين للإستفادة من المؤسسات المالية التقليدية، نظرا لعدم استيفائهم لشروطها (الضمانات، المساهمات الشخصية..)، الذين يمارسون عموما نشاطا مكسبا في إطار مؤسسة مصغرة شخصية أو عائلية و نخص بالذكر فئة النساء الماكثات في البيت؛ ففي المناطق الريفية تجد أغلبهم من المزارعين أو أصحاب نشاط صغير في مجال تحويل المواد الغذائية و الصناعات التقليدية أو محلات تجارية صغيرة، أما في المناطق الحضرية فنجد أن النشاطات أكثر تنوعا مثل: صغار التجار،

1 - Mohamed m'rini , **le micro-crédit : concepts et principes**, Initiative Nationale pour le Développement Humain , www.indh.gov.ma, consulté le :10/05/2013.

\*- تجدر الإشارة أن تسمية القرض المصغر التي اعتمدها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي نفسها خدمات الإقراض المتناهي الصغر، لارتكازها على نفس المبادئ التي تصب في خدمة الفئات الفقيرة، و يكمن الاختلاف في التسمية فقط والتي تم الإشارة إليها في الفصل الثاني (مفهوم التمويل المتناهي الصغر).

مقدمي الخدمات، حرفيين، باعة متجولين..، ويطلق على هؤلاء عادة مقاولون صغار إذ يعمل معظمهم في القطاع غير الشرعي، وبذلك فالقرض المصغر موجه للأفراد الذين يشكلون هذا القطاع من السوق المحروم من خدمات المؤسسات المالية التقليدية(البنوك).

#### أولاً- لحة عامة حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، والذي كان تحت إشراف وكالة التنمية الإجتماعية (ADS) حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15000 نشاط في مختلف القطاعات إلا أنه لم يعرف النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية في سبيل محاربة الفقر وخلق فرص العمل للفئات المهمشة، ويعود ذلك إلى ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنشاء المشاريع و متابعة إنجازها<sup>1</sup>.

و قد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر" و بناء على مجموعة من التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المتناهي الصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004<sup>2</sup>.

**1- مهام و أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر<sup>3</sup>:** تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و الهشاشة الاجتماعية، من خلال تحقيق جملة من الأهداف المسطرة ونخص بالذكر:

أ-الأهداف العامة : وتمثل الأهداف العامة للوكالة في :

- محاربة البطالة و الهشاشة: خاصة في المناطق الحضرية و الريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي و المتري إضافة إلى الصناعات التقليدية و الحرف خاصة لدى فئة النسوة؛
  - استقرار سكان الأرياف: في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية ثقافية، منتجة للسلع و الخدمات المدرة للمداخيل؛
  - تنمية روح المقاومة: عوضا عن الاتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي و إيجاد ضالتهم.
- ب- المهام الأساسية : تتمثل المهام الأساسية المسندة للوكالة في:
- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريعات و القوانين المعمول بهما؛
  - تقديم خدمات الدعم و الإستشارة و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛
  - منح سلف بدون فوائد؛
  - إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم؛

1- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متاح على الرابط [www.angem.dz](http://www.angem.dz)، تاريخ الإطلاع: 2013/03/05.

2- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، العدد 06 الجريدة الرسمية، سنة 2004.

3- منشورات تعريفية بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

**2- تنظيم عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** تملك الوكالة هيئة تحت اسم "صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة" (FGMMC)، الذي أنشأ بموجب المرسومين التنفيذيين 04-16 و 05-02 المؤرخين في 2004/01/22 و 2005/01/03 على التوالي، فهذا الصندوق يختص بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه بنسبة 85 % من الديون المستحقة وفوائدها في حالة فشل المشروعات الممولة لصالح الأفراد المستفيدين من الإعانات المالية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتعثرهم عن السداد. لذا ولأجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي وذلك بإنشاء 49 تنسيقية ولائية تغطي كافة أرجاء الوطن منها تنسيقيتين بالجزائر العاصمة ، كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا المرافقة متواجدة على مستوى الدوائر ، فيما يمثل صندوق الضمان إطار مكلف بالدراسات على مستوى كل تنسيقية.

يضمن الفرع الجهوي الرابطة الوظيفية بين المديرية المركزية والفروع المحلية(التنسيقيات) ،حيث تشرف هذه الهيئة على حوالي خمس تنسيقيات وهي تقوم بدور التنسيق و متابعة الأنشطة ولهذا الغرض تم إنشاء شبكة تضم 10 فروع جهوية تشرف على مجمل التنسيقيات الولائية ،حيث تمثل هذه الهيئة النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجوارى وتقليص الآجال لاتخاذ القرارات السريعة والملائمة.<sup>1</sup>

#### ثانيا- صيغ التمويل المتاحة في إطار جهاز القرض المصغر:

يرمي القرض المصغر إلى الإدماج الإقتصادي والإجتماعي للفئات المستهدفة من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات، و تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل فالأولى عبارة عن سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا يتجاوز 100 000 دج و تصل مدة تسديدها إلى 36 شهر و يمكن أن تصل قيمة القرض 250 000 دج في المناطق الجنوبية؛ والصيغة الثانية عبارة عن قروض تمويل المشاريع المصغرة والتي لا تتجاوز كلفتها مليون دج والمستعملة في اقتناء عتاد صغير و شراء المواد الأولية و دفع المصاريف الضرورية لانطلاق النشاط، وقد تصل مدة تسديده إلى 08 سنوات والتي في هذه الحالة تستدعي تركيبا ماليا مع أحد البنوك الشريكة مع الوكالة وتسمى نمط التمويل الثلاثي (المستفيد-الوكالة-البنك).

1- منشورات تعريفية بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، مديرية الدراسات وبرامج المعلومات، المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الجزائر العاصمة، يوم 2013/05/06.

- و تجدر الإشارة إلى أنه أدخلت تعديلات على صيغ التمويل في إطار جهاز القرض المصغر عما كان سائدا منذ بداية النشاط في سنة 2004 إلى غاية 2011 نذكر أهمها:<sup>1</sup>
- رفع سقف التمويلات من ثلاثين ألف دج إلى مائة ألف دج ، على شكل سلفة بدون فوائد بعنوان شراء المواد الأولية ؛
  - رفع سقف التمويلات من أربعة مائة ألف دج إلى مليون دج لاقتناء العتاد البسيط والتجهيزات والمواد الأولية للانطلاق في النشاط ؛
  - إلغاء المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر بالنسبة لنمط تمويل شراء مواد أولية.
  - تخفيض المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر إلى 1 % بالنسبة لنمط التمويل الثلاثي؛
  - رفع نسبة تخفيض الفوائد التجارية التي تطبقها البنوك على القرض البنكي إلى نسبة 95 % في المناطق الخاصة والجنوب والمضاب العليا؛
  - رفع السلفة بدون فوائد الموجهة إلى تكملة القرض البنكي في حالة اقتناء العتاد البسيطة والمواد الأولية إلى 29 % من تكلفة النشاط.

و الجدول الموالي يختصر لنا أنماط التمويل المتاحة حسب آخر التعديلات كما يلي:

الجدول رقم (3-5): أنماط التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

قيمة المشروع	نمط التمويل	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة*
لا تتجاوز 100 000 دج	شراء مواد أولية	00 %	-	100 %	-
لا تتجاوز 250 000	شراء مواد أولية (على مستوى ولايات الجنوب)	00 %	-	100 %	-
لا تتجاوز 1000 000 دج	إنشاء مشروع مصغر	01 %	70 %	29 %	05 % من النسبة التجارية (الجنوب والمضاب العليا)
	إنشاء مشروع مصغر	01 %	70 %	29 %	20 % من النسبة التجارية (باقي مناطق الوطن)

**المصدر:** بالإعتماد على المرسوم الرئاسي رقم 11-133 مؤرخ 22 مارس سنة 2011 المتعلق بجهاز القرض المصغر. ص 7-8.

\*- نسبة الفائدة التي تقع على عاتق المستفيد تتراوح بين 05 % و 20 % من النسبة التجارية المعمول بها في البنك.

<sup>1</sup>- مرسوم رئاسي رقم 11-133 مؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 22 مارس سنة 2011 المتعلق بجهاز القرض المصغر. ص 7-8.



و للحصول على القرض المصغر يجب توفر شروط التأهيل التالية في طالب القرض<sup>1</sup>:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق؛
  - عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛
  - إثبات مقر الإقامة؛
  - امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازها؛
  - عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات؛
  - القدرة على دفع المساهمة الشخصية (حسب نمط التمويل)؛
  - الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي؛
  - الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب الجدول الزمني؛
  - الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجدول الزمني.
- ثالثا- دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع المصغرة ومدى مساهمتها في مكافحة ظاهرة الفقر.

لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة 2005، ومنذ ذلك الوقت قدمت الوكالة قروض مصغرة بأنواعها المختلفة عبر كامل التراب الوطني، وفيما يلي مجموعة من الأرقام التي تعكس نشاط الوكالة إلى غاية نهاية سنة 2012.

#### 1- توزيع القروض المصغرة الممنوحة حسب نمط التمويل:

قدر العدد الإجمالي للقروض(السلف) الممنوحة خلال الفترة 2005-2012 بـ: 451 608 سلفة موزعة على نمطي التمويل سلف بغرض شراء مواد أولية أو سلف لإنشاء مشروع مصغر كما يلي:

<sup>1</sup> - منشورات تعريفية خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مديرية الدراسات وبرامج المعلومات، المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الجزائر العاصمة، يوم 2013/05/06.

الجدول رقم(3-6):توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل للفترة (2005-2012)

عدد القروض بدون فوائد الممنوحة			السنة
إجمالي القروض	قرض لإنشاء مشروع مصغر (تمويل ثلاثي)	قرض شراء مادة أولية	
3 329	0	3 329	2005
22 221	156	22 065	2006
17 231	1 645	15 586	2007
42 099	2 952	39 147	2008
60 734	9 070	51 664	2009
51 956	4 871	47 085	2010
107 611	2 526	105 085	2011
146 427	7 059	139 368	2012
451 608	28 279	423 329	المجموع
100%	06%	94%	النسبة المئوية %

المصدر: بالإعتماد على منشورات داخلية لمديرية الدراسات وبرامج المعلومات، المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الجزائر العاصمة، يوم 2013/05/06.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم (3-6) نلاحظ أن عدد القروض المصغرة الممنوحة من طرف الوكالة المحلية لتسيير القرض المصغر للفترة 2005-2012، في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى ، ليلغ إجمالي القروض المصغرة الممنوحة لشراء مواد أولية 423 329 قرض مع نهاية سنة 2012، بنسبة قدرها 94 % من إجمالي القروض الممنوحة ؛ في حين بلغ إجمالي عدد القروض المصغرة الممنوحة لإنشاء مشروع مصغر 28 279 قرض ما يمثل 06 % من إجمالي القروض الممنوحة من طرف الوكالة، ومنه فإن القروض الممنوحة بغرض شراء مواد أولية هي الغالبة مقارنة بالقروض الممنوحة بغرض إنشاء مشروع مصغر، ويرجع ذلك إلى نفور طالبي القروض المصغرة من صيغة التمويل الثلاثي الذي يتطلبه إنشاء مشروع مصغر لكونه يتطلب مساهمة البنك في تمويل المشروع الذي يتم مقابل فائدة ونظرا لتعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية أدى إلى قلة الطلب عليها. والشكل الموالي يبين لنا تطور عدد القروض بدون فوائد الممنوحة لشراء مواد أولية أو لإنشاء مشروع الخاصة بالفترة الممتدة من 2005 إلى 2012.

الشكل رقم (3-5): تطور عدد القروض بدون فوائد الممنوحة من طرف الوكالة المحلية لسيير القرض المصغر للفترة (2012-2005).



المصدر: بالإعتماد على البيانات الواردة الجدول رقم (3-6).

## 2- توزيع القروض المصغرة حسب الجنس ونمط التمويل:

للقوف على توزيع القروض المصغرة حسب جنس المستفيد من القروض المصغرة التي تقدمها الوكالة ونمط التمويل المتبع في ذلك، ندرج الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-7) توزيع القروض حسب الجنس ونمط التمويل للفترة (2012-2005)

النسبة (%)	المجموع	إناث	ذكور	نمط التمويل
94%	423 329	264 562	158 767	قروض بدون فوائد لشراء مواد أولية
06%	28 279	8 942	19 337	قرض لإنشاء مشروع مصغر (تمويل ثلاثي)
100%	451 608	273 504	178 104	المجموع
	% 100	% 60.56	% 39.44	النسبة (%)

المصدر: بالإعتماد منشورات داخلية لمديرية الدراسات وبرامج المعلومات، المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجزائر العاصمة، يوم 2013/05/06.

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (3-7) يظهر جليا أن نسبة استفادة الإناث من القروض المصغرة هي الغالبة وتقدر بـ 60.56% من إجمالي القروض الموزعة، للفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2012 والمقدرة بـ 273 504 قرض، حيث كان أغلبها عبارة قروض بدون فوائد لشراء مواد أولية ويعود ذلك لطبيعة نشاط النساء المعتمد على العمل المتزلي المدر للدخل، الذي لا يتطلب تمويلا كبيرا بالإضافة إلى خلوه من شبهة الربا؛ في حين كانت استفادة الذكور من القروض المصغرة بنسبة أقل والمقدرة بـ 39.44% من إجمالي القروض الممنوحة، حيث كانت عدد القروض الممنوحة للذكور بغرض إنشاء مشروع مصغر والمقدرة بـ 19337 قرض، أكثر منها عند الإناث بالضعف، وهذا لميل للذكور في إنشاء مشروعات مصغرة أكثر من الإناث.

و للإشارة فإن غلبة الجانب النسوي في الاستفادة من القروض المصغرة الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي سمة عالمية تميز خدمات التمويل المتناهي الصغر بصفة عامة و خدمات الإقراض بصفة خاصة، حيث أن هذا النوع من الخدمات المالية موجه خصيصا لفئة النساء أصحاب النشاطات الماكثات في البيت.

3- توزيع القروض المصغرة الممنوحة حسب قطاعات النشاط: أما إذا أردنا الوقوف على توزيع القروض حسب قطاعات النشاط الإقتصادي فإننا ندرج الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-8): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط للفترة (2005-2012)

النسبة المئوية	عدد القروض	قطاعات انشاط
16,89%	76 290	الفلاحة
34,81%	157 191	الصناعة
8,12%	36 661	البناء والأشغال العمومية
21,09%	95 250	الخدمات
19,08%	86 155	الصناعات التقليدية
0,01%	61	التجارة
100%	451 608	المجموع

المصدر: بالإعتماد على منشورات داخلية لمديرية الدراسات وبرامج المعلومات، المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الجزائر العاصمة، يوم 2013/05/06.

بالنسبة لقطاعات النشاط الممولة من طرف جهاز القرض المصغر كانت الأفضلية لقطاع الصناعة بنسبة 34.81% من إجمالي القروض المقدمة، يليها قطاع الخدمات بنسبة 21.09%، ثم الصناعات التقليدية الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، وأخيرا قطاع التجارة بنسبة 0.01%.

ويعود ذلك إلى أنواع الأنشطة التي يمولها الجهاز، ففي قطاع الصناعة يقوم بتمويل الصناعات الغذائية الخياطة، الصناعات الجلدية، الصناعات الخشبية التي تشهد إقبالا كبيرا من قبل أصحاب المشاريع المصغرة؛ وفي المرتبة الثانية يأتي قطاع الخدمات مثل خدمات الإعلام الآلي، الأكل السريع، الخدمات الصحية مثل عيادة طبية؛ أما قطاع الصناعات التقليدية هو الآخر أخذ نسبة معتبرة من إجمالي القروض مقارنة مع باقي القطاعات حيث مول الحرف التقليدية مثل النسيج والزراي وخياطة الملابس التقليدية و صناعة الفخار؛ أما النشاطات الفلاحية مثل تربية المواشي والدواجن والنحل شهدت إقبالا على خدمات القروض المصغرة خاصة في المناطق الريفية.

4- تقديم الخدمات غير مالية لصالح المستفيدين من القروض: زيادة على الخدمات المالية والمتمثلة في القروض المصغرة التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فإنها تقدم خدمات غير مالية للمستفيدين من القروض المصغرة، نذكر منها:

أ- خدمات المرافقة والدعم والمساعدة على انشاء أنشطة: من خلال تقديم الاستشارات الفنية أثناء مرحلة إنشاء المشروع، وبعد التمويل أثناء مزاولة النشاط.

ب- تقديم خدمات التكوين لأصحاب المشاريع المصغرة وتقديم المساعدة التقنية لهم: فمن البرامج التكوينية التي تنتهجها الوكالة بصفة دورية على مستوى التنسيقيات الولائية المنتشرة عبر التراب الوطني، والمتعلقة بتكوين المقاولين الصغار حسب برنامج CREE المتمحور حول كيفية انشاء مؤسسة مصغرة، بالإضافة إلى برنامج GREME المتضمن كيفية التسيير الأحسن للمؤسسة المصغرة، و يتم ذلك في إطار التعاون مع المكتب المنظمة الدولية للعمل BIT؛ ويتم كذلك تكوين أصحاب المشاريع المصغرة في مجال التعليم المالي العام FEFG، كما تقوم الوكالة بإجراء اختبارات مصادقة على المكتسبات المهنية TVAP ومنح من خلالها شهادات، حيث قامت الوكالة بتنظيم 426 دورة تكوينية استفاد منها أكثر من 50 000 صاحب مشروع مصغر.

ج- تنظيم صالونات وطنية وجهوية لعرض وبيع المنتجات: إذ يتم تنظيم هذه الأخيرة لتمكين المقاولين من بيع منتجاتهم عن طريق معارض لبيع السلع و خلق فضاء لتبادل الخبرات ما بين هؤلاء المقاولين حيث تم تنظيم 03 صالونات وطنية شارك من خلالها قرابة 1000 عارض.

والجدول رقم (3-9) يلخص لنا برامج التكوين المقدمة وعدد المستفيدين منها من أصحاب المشاريع المصغرة.

الجدول رقم(3-9): برامج التكوين المقدمة لأصحاب المشاريع المصغرة.

عدد المستفيدين	برنامج التكوين
20 701	تكوين في تسيير مؤسسات صغيرة
16 773	تكوين في مجال التعليم المالي العام
12 633	اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية
157	برامج تكوينية أخرى متعلقة باستحداث النشاطات و تسييرها.
<b>50 264</b>	<b>المجموع:</b>

المصدر: بالإعتماد على إحصائيات تم الحصول عليها من خلال منشورات داخلية لمديرية الدراسات وبرامج المعلومات، المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الجزائر العاصمة، يوم 2013/05/06.

5- مساهمة القروض المصغرة في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر: نظرا لغياب الدراسات التي تقيس أثر القروض المصغرة الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر، إرتأينا الوقوف على مساهمة جهاز القرض المصغر في استحداث مناصب العمل التي تعكس منذ إنشائه في سنة 2004 إلى غاية 2012 في استحداث 677 412 منصب شغل مباشر بالإضافة إلى مناصب الشغل غير مباشرة، والجدول رقم (3-10) يوضح لنا نمو عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الجهاز مقارنة مع إجمالي مناصب الشغل المستحدثة على المستوى الوطني:

الجدول رقم(3-10):مساهمة الوكالة الوطنية للقرض المصغر في استحداث منصب الشغل .

السنة	عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة *	إجمالي العمالة الوطنية**	نسبة العمالة الوطنية **%	نسبة مساهمة الوكالة في إجمالي التوظيف %
2005	4 994	9 500 000	41	0.05
2006	33 331	10 100 000	42.5	0.33
2007	25 846	9 969 000	40.9	0.26
2008	63 149	10 315 000	41.7	0.61
2009	91 101	10 544 000	41.4	0.86
2010	77 934	10 812 000	41.7	0.72
2011	161 417	-	-	-
2012	219 640	-	-	-
المجموع	<b>677 412</b>	-	-	-

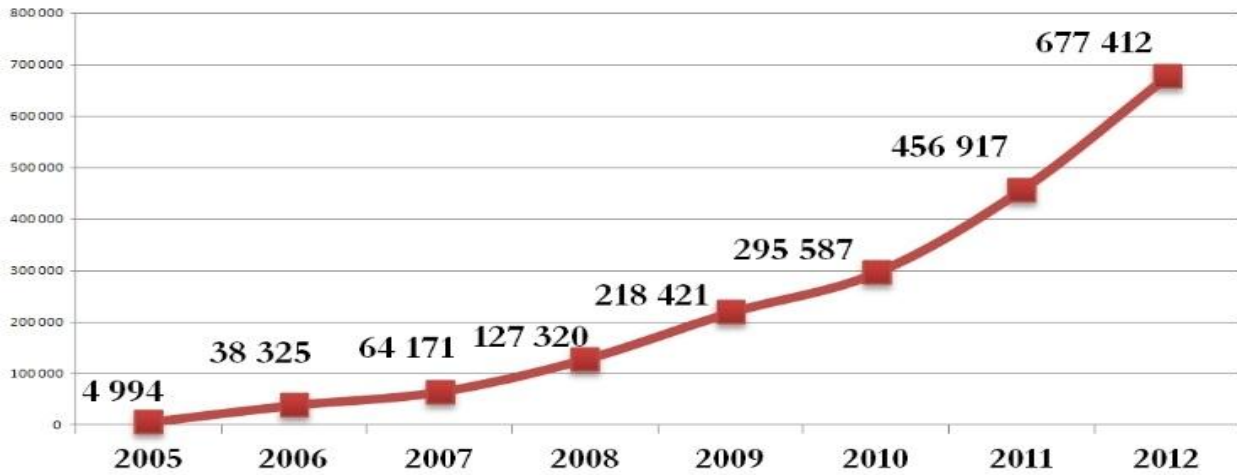
المصدر: بالإعتماد على\*: - إحصائيات تم الحصول عليها من خلال منشورات داخلية لمديرية الدراسات وبرامج المعلومات، المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الجزائر العاصمة، يوم 2013/05/06.

\*\*-les bulletin de l'emploi et chômage au qautrième trimestres(2005-2010),l'ONS, <http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html>, consulte le :10/05/2013.

ملاحظة: آخر إحصاء قام به الديوان الوطني للإحصائيات بخصوص البطالة والتوظيف كان في سنة 2010 وهذا ما يفسر غياب بيانات سنتي 2011-2012.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم(3-10) نلاحظ أنه هناك زيادة مستمرة في عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة من سنة إلى أخرى، باستثناء سنة 2007 أين انخفضت عدد مناصب الشغل المستحدثة عما كانت عليه في سنة 2006، ولكن بصفة عامة الإتجاه العام لنمو عدد مناصب الشغل في تزايد حيث بلغ أقصى قيمة له في سنة 2012 بـ 219 640 منصب، كما هو موضح في الرسم البياني الممثل في الشكل رقم (3-6)الموالي:

الشكل رقم(3-6): نمو عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار جهاز القرض المصغر للفترة (2005-2012)



المصدر: بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (3-10).

للقوف على مدى مساهمة جهاز القرض المصغر في استحداث مناصب الشغل للفئات المهمشة والمساهمة في تحسين أوضاعهم المعيشية والتخفيف من معدلات البطالة والفقر، يلاحظ زيادة عدد مناصب الشغل التي استحدثها الجهاز وتطورها من سنة إلى أخرى، ولكن بمقارنتها مع عدد مناصب الشغل المستحدثة على المستوى الوطني، نجد أن نسبة مساهمة الوكالة في إجمالي التوظيف الوطني بلغ في سنة 2005 ما مقداره 0.05 %، لتبلغ أقصى قيمة لها في سنة 2009 بنسبة 0.86 %، وبصفة عامة لم تتجاوز مساهمة الوكالة في عدد مناصب الشغل المستحدثة على المستوى الوطني 01 %، وهذا ما يفسره ثبات مستوى العمالة الوطنية التي تتراوح نسبها بين 40.9 إلى 42.5 % للفترة الممتدة من 2005 إلى 2010.

ومنه على الرغم من أهمية المشاريع المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ومساهمتها في توفير مداخيل ثابتة ومضمونة للفئات الفقيرة عن طريق خلق نشاطات تخرجهم من دائرة الفقر والحرمان، إلا أنها تبقى مساهمة ضعيفة ومحدودة الأثر و لم تحقق النجاح المطلوب الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منها نظرا لاصطدامها بمجموعة من المعوقات التي تخص استراتيجية القرض المصغر من جهة والفئات المستهدفة من جهة أخرى.

المبحث الثاني: الدور التمويلي لبنك الفقراء ومدى مساهمته في مكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش.

بنغلاديش دولة نامية إسلامية كثيفة السكان تقع في جنوب شرق قارة آسيا عاصمتها دكا، تقدر مساحتها بـ 147570 كم<sup>2</sup>، يتجاوز عدد سكانها 162 مليون نسمة حسب إحصائيات 2009 عملتها تاكا (BDT)\* ، يبلغ قيمة الناتج المحلي الإجمالي 94 مليار دولار، ويمثل نصيب الفرد منه 624 دولار أي ما يعادل 1465 دولار حسب تعادل القوة الشرائية<sup>1</sup>، وتصنف من الدول ذات التنمية المنخفضة حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 حيث قدر قيمة دليل التنمية البشرية 0.515 ، كما أنها تعاني من ارتفاع نسبة الفقر حيث تبلغ قيمة دليل الفقر المتعدد الأبعاد (IPH-1) 0.292، أما نسبة الفقر حسب خط الفقر الوطني تقدر بـ 31.5 % من إجمالي السكان<sup>2</sup>.

على الرغم من أن ثلثي سكان الدولة من المزارعين، إلا أن أكثر من ثلاثة أرباع حصيلة صادرات بنغلاديش تأتي من صناعة الملابس، حيث بلغت حصيلة المنتجات التي تم تصديرها حوالي خمسة ملايين دولار أمريكي في سنة 2002، حيث يعمل في الصناعة أكثر من ثلاثة ملايين عامل وتمثل النساء نسبة 90% من عددهم. في ديسمبر عام 2005 أشار بنك بنغلاديش المركزي إلى أن نسبة نمو الناتج الإجمالي المحلي بلغت حوالي 6.5%، ومن الأمور التي ساهمت بشكل بارز في نمو الاقتصاد في بنغلاديش هو الانتشار الواسع والشامل لفكرة التمويل المتناهي الصغر ويعد بنك غرامين أو "بنك القرية" أهم مؤسسة تقدم خدمات التمويل المتناهي الصغر وعلى رأسها القروض المصغرة، حيث بلغ عدد أعضاء بنك جارمين أكثر من 8.4 مليون شخص، مع نهاية شهر أفريل 2013.<sup>3</sup>

وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث للمطالب التالية:

المطلب الأول: بنك الفقراء والمؤسسات التابعة له.

مطلب الثاني : آلية العمل المصرفي في بنك الفقراء ومقارباته التنموية.

المطلب الثالث: مدى مساهمة بنك الفقراء في مكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش.

\*-01 دولار = 79.1 تاكا، حسب سعر صرف شهر ماي 2013.

1-ويكيبيديا الموسوعة الحرة، بنغلاديش، متاح على الرابط: <http://ar.wikipedia.org/wiki>، تاريخ الإطلاع: 2013/03/09.

2- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، التقرير السنوي للتنمية البشرية لسنة 2013، ص 172، متاح على الرابط:

<http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hrd13/complete.pdf>، تاريخ الإطلاع 2013/03/12.

3 - **Grameen Bank Monthly Update** April 2013, Statement No: 1 Issue No : 400, Issue Date :

May 07, 2013 [www.grameen-info.org](http://www.grameen-info.org), consulter le : 10/05/2013.



### المطلب الأول: بنك الفقراء والمؤسسات التابعة له.

أولاً- تعريف بنك الفقراء وظروف نشأته: بدأت فكرة بنك الفقراء بجولة قادت الأستاذ في الاقتصاد "محمد يونس" بعد المجاعة التي أصابت بنغلاديش في عام 1974، حيث وقف على حجم المعاناة التي يعيشها الفقراء ومدى استغلال المراهين لأوضاعهم واحتياجاتهم المالية ليخرج بفكرة تمويل الفقراء لحتهم على العمل والكسب بغرض تحسين أوضاعهم المعيشية، حيث قدم أول قرض من ماله الخاص لاثان وأربعين فقير بمبلغ قدره ثلاثين دولاراً فقط<sup>1</sup>.

وفي عام 1976 بدأ الأستاذ "محمد يونس" مشروعاً بحثياً عملياً لاستكشاف إمكانية تصميم نظام بنكي يصلح للفقراء من أهل الريف<sup>2</sup>، وقد توصل إلى أنه إذا توفرت الموارد المالية للفقراء بأساليب وشروط مناسبة فإن ذلك يمكن أن يحقق نهضة تنموية كبيرة، وقد حقق المشروع بالفعل نجاحاً في محافظة شيتاجونج Chittagong في الفترة الممتدة من 1976 إلى 1979، وفي ذلك العام امتد المشروع بمساعدة بنك بنغلاديش إلى محافظة تانجيل Tangail، وفي الفترة من 1979 حتى 1983 امتد العمل بنجاح إلى محافظات دكا Dhaka ورائنجبور Rangpur وباتواخالي Patuakhali، ليتحول المشروع إلى بنك مستقل باسم بنك غرامين Grameen Bank<sup>3</sup>.

إذن فبنك الفقراء هو ذلك البنك الذي أسسه "محمد يونس" في أكتوبر من عام 1983 تحت اسم بنك غرامين Grameen Bank (وتعني بالبنغالية بنك القرية)، ليكون بذلك أول بنك في العالم يقوم بتوفير رؤوس الأموال للفقراء، في صورة قروض بدون ضمانات مالية، ليقوموا بتأسيس مشاريعهم الخاصة المدرة للدخل، وذلك تأسيساً على الضمان الجماعي المنتظم في صورة مجموعات مكونة من 05 أفراد، ومراكز مكونة من 06 إلى 08 مجموعات<sup>4</sup>، حيث ساهمت الحكومة فيه بنسبة 60% من رأس ماله المدفوع بينما كانت الـ 40% مملوكة للفقراء من المقترضين، وفي سنة 2012 صارت النسبة 06% للحكومة و94% للمقترضين.

### ثانياً- مبادئ و أهداف بنك الفقراء و أهم مميزاتة.

**1- المبادئ الخمس لنظام بنك الفقراء<sup>5</sup>:** يعتمد بنك الفقراء في نشاطه على جملة من المبادئ نذكر منها:

أ- الانتشار العميق: يهدف نظام بنك القرية إلى تحسين معيشة شديدي الفقر؛

1- مجدي سعيد، تجربة بنك الفقراء في بنغلاديش، متاح على الرابط :

<http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/Economy/2001/article3.shtml>

2 - A short history of Grameen <http://www.grameen-info.org/bank/hist.html>, consulter le : 12/05/2013.

3 - Muhammad Yunus, Grameen Bank At a Glance, , consulter le : 12/05/2013.<http://www.grameen-info.org/bank/GBGlance.htm>

4- عبد الحليم غربي، بالرقي تيجاني، نماذج بنكية في التنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة في المنتدى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، 14-15/04/2008، جامعة برج بوعرييج، ص05.

5 - كريج تشرشل وآخرون، التجاهات الجديدة في تمويل مكافحة الفقر، شبكة تعليم ودعم المشروعات الصغيرة، 2002، ص33.

- ب-المدى الواسع: للقيام بتأثير كبير في مكافحة الفقر يسعى نظام بنك الفقراء لخدمة أكبر عدد من الفقراء؛
- ج-الاستدامة: يجب على نظام بنك الفقراء أن يغطي جميع تكاليفه، بما فيها التعديلات التي تطرأ على الدعم والتضخم، حتى تتمكن المؤسسات من خدمة عملائها علي المدى الطويل؛
- د-التركيز على العميل: يعظم نظام بنك الفقراء من قيمة العميل من خلال تقديم خدمة متميزة له بتكلفة منخفضة، والاستماع لهم ومن ثم تقديم خدمات موجهة عن طريق الطلب؛
- هـ-ثقافة الإبداع: يتطلب نظام بنك الفقراء إبداعاً إذ أن مؤسسات بنك القرية تطمح دوماً إلى تقديم خدمات أفضل للمزيد من الفقراء بطريقة أكثر كفاءة.

## 2- أهداف بنك الفقراء: تتمحور أهداف بنك الفقراء حول العناصر التالية<sup>1</sup>:

- أ-تسهيل الخدمات المالية للفقراء ومساعدتهم للاعتماد على الذات؛
- ب-القضاء على استغلال المقرضين(المرابين) للفقراء؛
- ج-إيجاد فرص للعمل الحر للشريحة الكبيرة من البطالين؛
- د-دمج الفئات الهشة من المجتمع في نموذج مؤسسي يستطيعون استيعابه والتعامل معه ويستمدون منه القوة الاجتماعية، السياسية، والإقتصادية من خلال التعاون والدعم المتبادل؛
- هـ- تغيير مفهوم إدارة الحلقة المفرغة للفقر: دخل قليل-مدخرات قليلة-استثمار قليل-دخل قليل، لتصبح نسقا متصاعدا من: دخل منخفض-ائتمان-استثمار في مشروع صغير-دخل كبير-ائتمان أكبر-مزيد من الإستثمار-مزيد من الدخل.

**3- أهم مميزات بنك الفقراء<sup>2</sup>:** تعد منهجية بنك الفقراء (غرامين) معاكسة تماما لمنهجية البنوك التقليدية وهذا لتميزها بالعديد من السمات التي استطاعت أن تمزج بين الهدف الاجتماعي والهدف الإقتصادي، حيث أن هذه التجربة تجردت لقضية الفقر والفقراء فهي تعامل الفقير كإنسان كامل الأهلية له الأولوية في الحصول على قرض، وتتميز التجربة كذلك بالتركيز على النساء كقوة للعمل وبأنها تجربة إبداعية تدعم الإبداع و أنها تجربة مؤسسية قائمة على المشاركة الكاملة في صنع القرار بين العاملين وعمالء البنك.

أ-مشروع إقتصادي ذو أهداف إجتماعية: فالبنك مشروع إقتصادي حيث يقدر رأسماله المصرح به في سنة 2011 بـ43.93 مليون دولار<sup>3</sup>، يقوم باستثمارها في إقراض العملاء لتمويل مشروعاتهم الاستثمارية الفردية

1-عباس وداد، تقييم السياسات العربية في مجال مكافحة الفقر لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية، مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، السنة الجامعية 2011-2012، ص 63-64.

2-أحمد محمد علي، معا نتطور: تجربة بنك الفقراء، نشرة نصف شهرية تصدر عن شركة ميديا إنترناشيونال-قطر بالتعاون مع المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج، العدد 73، جانفي 2007، ص 2-3.

3 - Grameen Bank, Past Fourteen Years at a Glance (1997- 2011) In Million US\$,  
[http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=39&Itemid=429](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=39&Itemid=429)

المدرة للدخل، و لتمويل مستويات مختلفة ومتصاعدة من الاستثمارات المشتركة، بداية بمستوى المجموعة وانتهاء باستثمار البنك في عدد من المؤسسات على المستوى الوطني.

فإلى جانب ما يقوم به البنك من تنمية إقتصادية، فإنه يحرص على التنمية الإجتماعية والفكرية لعملائه، وتتضح هذه الأهداف الاجتماعية من خلال الفئة المستهدفة فالبنك متجرد لخدمة فئة الفقراء، فعملاء البنك الفقراء يمتلكون 94% من أسهم البنك وهم كذلك أعضاء في مجلس إدارته، فهم يمثلون 9 من أصل 13 عضواً أي بنسبة 69 %، كما أنهم يتحصلون على نصيبهم في الأرباح التي يحققها البنك عن استثماراته كل حسب مساهمته، كما يشاركون بقوة في صنع القرار داخل البنك؛ كما إعتد البنك نظام للتنمية الاجتماعية يصب في مصلحة عملاء البنك وهي عبارة عن مجموعة من القرارات اتخذت في ورشة العمل القومية التي عقدها البنك في سنة 1984 وأصطلح على تسميتها القرارات الستة عشر وهي بمثابة دستور التنمية الاجتماعية داخل البنك(لمزيد من التفصيل حول القرارات 16)<sup>1</sup>.

**ب- التركيز الشديد على قضية الفقر:** ويبرز ذلك على المستويين النظري والعملي، فعلى المستوى النظري يتضح من خلال الجهود التي تقوم بها مؤسسة غرامين ترست من جهود لنشر نموذج البنك على الصعيدين المحلي والدولي؛ أما على المستوى العملي فمنذ أن كان البنك مشروعاً ابتداء من سنة 1976 كانت الأهداف واضحة ومحددة، وقد سلك البنك لتحقيق هذه الأهداف طريقاً ذا معلمين أساسيين هما : المشاركة أو مساعدة الفقراء لتمكينهم للقيام بممارسة نشاط يدر عليهم الدخل يكون بديلاً عن الإحسان والصدقة.

**ج- التركيز على النساء كقوة للعمل:** يركز بنك الفقراء إقراضه على النساء اللواتي يشكلن 96.11 % من عملاء البنك وهذا إلى غاية 2011، ويمثلن 94 % من مالكي أسهم البنك، كما أنهن يمثلن 69% من عضوية مجلس الإدارة<sup>2</sup>، ولهذا التركيز الواضح على النساء مبرراته وهي:

- نظرة البنك للأعمال المتزلية للنساء الريفيات الفقيرات كمورد اقتصادي غير مستثمر أو محدود الاستثمار، ومن ثم وجب تصحيح الوضع باستثماره لمصلحة الفقراء؛

- تعرض هؤلاء النسوة لقهر اجتماعي مزدوج، لأنهن فقيرات ولكونهن نساء، ومن ثم يتعرضن لتحمل العبء الأكبر لمشكلة الفقر داخل الأسرة؛

- حسب الخبرة التي اكتسبها البنك لاحظ أن الأسرة الفقيرة تحقق فائدة فورية إذا كان التحسن في دخلها عن طريق المرأة، فالمرأة تضع أسرتها وأولادها في قمة سلم أولوياتها بينما للرجل سلم أولويات مختلف.

1 - Grameen Bank, **The 16 decisions of Grameen Bank**: <http://www.grameen-info.org/bank/the16.html>, consulter le 05/05/2013.

2- إحصائيات متاحة على الموقع الرسمي لبنك غرامين على الموقع: [www.grameen-info.org](http://www.grameen-info.org) ، تاريخ الاطلاع : 2013/05/07.

د- تجربة البنك قائمة على الإبداع المستمر: إن علاقة البنك بالإبداع قائمة منذ النشأة، فالبنك فريد في عملائه وفي تعامله معهم، وهو أيضاً فريد في أسلوب معالجته لقضية الفقر، وهو فوق ذلك فريد في نظامه القائم على ضمان المجموعة والمركز، كما أن الإبداع في بنك الفقراء عبارة آلية ذات خطوات تتمثل في الآتي:

- غرس الرؤية النقدية منذ اللحظة الأولى: أول ما يطلب من المتدربين من الموظفين الجدد أن يبدوا ملاحظاتهم واقتراحاتهم للتجديد في إجراءات البنك، وهو ما يجعل عقولهم وحواسهم في قمة يقظتها؛
- عقلية حل المشكلات: يحرص البنك على خلق عقلية حل المشكلات بين المتدربين والموظفين، ومن ثم تتردد كثيراً كلمات مثل: لكل مشكلة حل بسيط، والمشكلة وحلها وجهان لعملة واحدة، ومثلاً إذا لم تجد حلاً لمشكلتك فسبب ذلك أنك لا تفهم المشكلة؛
- بين الأهداف والإجراءات: يتم التشديد دائماً على أن أهداف بنك غرامين أهم بكثير من النظم والإجراءات، ويستطيع كل واحد أن يقترح تعديلات كبرى في نظم وإجراءات البنك طالما أنها لا تحدث انقلاباً في الأهداف.
- بين القولية والتميز: يتجنب برنامج التدريب في البنك دائماً صب الموظفين في قالب واحد من حيث التفكير والتفاعل، ويحاول أن يبقى على التميز، ففي أوقات الأزمات تتعرض المؤسسات للاختيار إذا كان تفكير وأفعال الجميع مصبوبة في قالب واحد، بينما تقل احتمالات الاختيار عندما تكثر الآراء وتستطيع العقول أن تتفاعل؛
- مناخ ملائم للإبداع: يُخبر العاملين في البنك بأنهم باستطاعتهم إبداء اقتراحاتهم إلى رئيس مجلس الإدارة مباشرة في حالة الرغبة لتوصيل فكرة جديدة، وتلعب الصحيفة الداخلية أدوج Uddog (وتعني المبادرة) دوراً مهماً في نشر جو الإبداع، حيث يبدي من خلالها عن الأفكار والتجارب الجديدة؛
- حرية تطبيق الأفكار الجديدة: يشجع البنك مديري القطاعات على تطبيق برامج جديدة بدون أي معوقات، ولا يطلب منهم أن يبدوا مبررات مسبقة لتجارهم، ولا يتم كتابة تقارير في هذا الشأن للمكتب الرئيسي إلا إذا نجحت التجربة، وفي حالة الفشل لهم حرية عدم الكتابة.

#### ثالثاً- المؤسسات التابعة لبنك الفقراء.<sup>1</sup>

لم يكتفي البنك بالعمل البنكي إنما تم توسيع نطاق عمله ليشمل عدة مجالات تنموية، مشكلاً بذلك ما يعرف بأسرة مؤسسات غرامين Family of Grameen Organizations، والمتكونة من إحدى عشر مؤسسة تعمل في مجالات تنموية مختلفة وهي:

1- مجدي سعيد، تجربة بنك الفقراء، الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت لبنان، ط2، 2007، ص165-181.

**1 - مؤسسة غرامين كريشي Grameen Krishi Foundation:** ظهرت هذه المؤسسة عام 1991، وتعمل منذ بدايتها في مجال إنتاج المحاصيل والبذور والألبان، والدواجن وعسل النحل ونقل التكنولوجيا وتنمية المرأة الريفية وتسويق المنتجات الزراعية المختلفة، ولها العديد من الأهداف أهمها:

- تحسين نظام الري بإدخال التكنولوجيا الحديثة فيه؛
- مساعدة الفقراء على استعادة أراضيهم المهونة؛
- زيادة فرص التوظيف للنساء الفقيرات في مختلف الأنشطة الزراعية؛
- خلق الفرص لزيادة الدخل من خلال تربية الدواجن وإنتاج الألبان؛
- تنظيم مجموعات من الفقراء لإدارة مضخات الري والأنشطة الزراعية الأخرى.

**2 - مؤسسة غرامين أدوج Grameen Uddog:** تأسست كشركة لا تهدف للربح وإنما لإحياء صناعة الغزل اليدوي وإدارتها بطريقة حديثة، بحيث تصبح المنسوجات اليدوية البنغالية موجهة للتصدير.

وقد استفاد من خدمات الشركة أكثر من 10 آلاف نساج فقير، وقد قامت الشركة بتصدير أكثر من 13 مليون ياردة من المنسوجات اليدوية القطنية المنتجة تحت إشراف الشركة إلى كل من أوروبا وأمريكا الشمالية، وتعرف تلك المنسوجات باسم غرامين تشيك Check Grameen.

**3 - مؤسسة غرامين موتشو Grameen Motsho Foundation:** تأسست في فبراير من عام 1994، بهدف العمل على إنتاج ونقل وتخزين وتسويق الأسماك، إضافةً إلى تخطيط وتنظيم وتشغيل المزارع السمكية صناعياً وتجارياً على أساس استثماري.

**4 - مؤسسة صندوق غرامين Grameen Fund:** وهي إحدى أعضاء أسرة بنك غرامين الهادفة إلى مكافحة الفقر، ويركز الصندوق على الإمداد المالي للاشتراكات ذات المخاطر و الموجهة أساساً لمجال التكنولوجيا، والمحرومة من الدعم المالي للمؤسسات الإقراض الرسمي الموجودة، وقد تأسست عام 1994 كمؤسسة غير هادفة للربح وإنما بغرض:

- المساهمة في الشركات التي تعمل في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهندسة الحيوية وغيرها من المجالات المستقبلية؛
- منح القروض أو المساهمة في استثمارات مشتركة تتسم بعنصر المخاطرة كتلك التي تستخدم تكنولوجيا لم تجرب أو تنتج منتجات لم تختبر؛
- المساعدة في إدارة الشراء في مزادات أو شراء حصص من شركات تعمل في مجالات تفيد الفقراء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛
- تشجيع وإيجاد استثمارات لها رؤية للتصدير أو الاستيراد الذي يستخدم المواد الخام المحلية أو يتيح تشغيل واسع للفقراء وتطوير مهاراتهم.

**5 - مؤسسة غرامين كاليان Grameen Kalyan:** ويعني اسم المؤسسة (مؤسسة الرفاهية الريفية) وقد تأسست عام 1996، ولها العديد من الأهداف أهمها:

- توفير الدعم المالي في صورة قرض ومنح لكل من العاملين والأعضاء في بنك غرامين وعائلاتهم؛
- مد التسهيلات الطبية بما في ذلك تشجيع وإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية لصالح الأعضاء و الموظفين؛
- تنظيم تسهيلات تعليمية وتدريبية للأعضاء و الموظفين؛
- التشجيع على الدخول في مجالات التكنولوجيا الحديثة والطرق الإبداعية لتنمية الصناعات الصغيرة والاستثمارات في مجال التسويق والتجهيز والتخزين والنقل الهادفة لمكافحة الفقر؛
- تخفيف وطأة الكوارث التي تؤثر على حياة وممتلكات الأعضاء و الموظفين في البنك.

**6 - مؤسسة غرامين شاموغري Grameen Shamogree:** ويعني اسم المؤسسة "المنتجات الريفية" وقد تأسست في عام 1996، ولها العديد من الأهداف أهمها:

- القيام بالتسويق لكل المنتجات الوطنية داخل وخارج بنغلاديش خاصة تلك الناتجة عن الصناعات الريفية ذات العمالة الكثيفة؛
- تخطيط وتنظيم وتمويل وإدارة وتسويق المنتجات التقليدية وربطها بالقطاعات الحديثة؛
- تأسيس الأعمال والصناعات التي تشجع التجارة الريفية؛
- التمويل والمساعدة والتأجير والاستثمار في أي مجال يهدف لزيادة فرص التشغيل في الريف، وتمتلك الشركة ثلاثة استثمارات منفصلة في مجالات صناعة الطباعة والتغليف وثلاجات التخزين، ومركزين لتسويق منسوجات غرامين تشيك(الغزل اليدوي).

**7 - مؤسسة غرامين تيليكوم Grameen Telecom:** وهي مؤسسة حديثة تهدف إلى إدخال ثورة المعلومات إلى الريفيين في بنغلاديش، وتخطط المؤسسة لإدخال خدمة الهاتف المحمول لخدمة مائة مليون من سكان 68 ألف قرية في بنغلاديش وذلك من خلال:

- تمويل 60 ألف من أعضاء غرامين لتوفير الخدمة الهاتفية المدفوعة للقرى؛
- توفير هواتف مباشرة للمشاركين، وتمتلك المؤسسة 35% من أسهم شركة غرامين فون المحدودة، والتي حصلت على ترخيص بمد خدمة الهاتف المحمول منذ نوفمبر 1996، وغرامين فون هي المسئولة عن تشغيل الشبكة وإمداد الهواتف للمناطق الحضرية، بينما تركز غرامين تيليكوم على القرى.

**8 - مؤسسة غرامين شاكتي Grameen Shakti:** وهي مؤسسة غير هادفة للربح تعمل في مجال الطاقة الريفية، تهدف إلى توفير مصادر الطاقة المتجددة في القرى المحرومة من الكهرباء في بنغلاديش، كما تعمل المؤسسة بالإضافة لذلك إلى خلق فرص عمل في ريف بنغلاديش وأهم أهدافها هي:

- تعميم مصادر الطاقة المتجددة في المنازل الريفية المحرومة من الكهرباء؛
- تسويق الطاقة الشمسية والغاز الحيوي وطاقة الرياح على أسس اقتصادية؛

- إجراء البحوث التطبيقية وتطوير التكنولوجيات المعتمدة على مصادر الطاقة المتجددة؛
- البدء في مشروع تصنيع وتسويق أنظمة كهروضوئية منزلية ذات كفاءة ذات أسعار معقولة.
- وقد قامت المؤسسة بتنفيذ مشروعات إرشادية للطاقة الشمسية ومشروع لطاقة الرياح، ابتداء من سنة 1996 نفذت من خلاله 26 نظاما للطاقة الشمسية المنزلية في الكثير من قرى بنغلاديش.
- 9- مؤسسة غرامين سيرنت المحدودة Grameen Cybernet Ltd:** تأسست لتعمل في مجال الإنترنت Internet في بنغلاديش، وتعمل المؤسسة على تقديم عدد من الخدمات منها:
  - البريد الإلكتروني E-Mail: حيث تقدم خدمة إرسال الرسائل عبره لكل أنحاء العالم نظير مبلغ زهيد(3000)؛
  - المعلومات: والتي توصل المستخدم بمصادر المعلومات المتاحة في جميع المكتبات والمؤسسات العلمية المتصلة بالشبكة؛
  - التسلية: من خلال استخدام الوسائط الإعلامية المتعددة؛
- 10 - مؤسسة غرامين للاتصالات Grameen Communications:** وهي مؤسسة غير هادفة للربح تهدف لنشر الوعي والتشجيع على الاستفادة من المعلومات المتاحة على الإنترنت، وذلك من خلال عقد الحلقات الدراسية وورش العمل والبرامج التدريبية والمشاريع باستخدام الإنترنت في كل من مباني المؤسسة أو لدى الوكلاء.
- 11 - مؤسسة غرامين ترست Grameen Trust:** نتيجة لنجاح بنك غرامين في الوصول إلى الفقراء ، هذا ما خلق الكثير من طلبات التدريب والمساعدة الفنية من بنك غرامين ومن أجل تلبية هذه الطلبات تم إنشاء غرامين ترست سنة 1989، كمؤسسة خاصة غير هادفة للربح ومن أهم أهدافها:
  - دعم وتشجيع البرامج الهادفة إلى تقليل الفقر والتي تتخذ من غرامين نموذجا لها؛
  - توفير التدريب والدعم الفني للمنظمات المحلية والدولية الهادفة لتكرار التجربة؛
  - نشر المواد التي تهدف إلى توفير المعلومات المطلوبة عن برنامج تكرار بنك غرامين؛
  - بناء شبكة دولية من المؤسسات العاملة في مجال تخفيف حدة الفقر؛
  - الانخراط في البحث والعمل على تشجيع أو القيام بالتجريب لإيجاد سبل التغيير الاجتماعي الاقتصادي في حياة الفقراء؛
  - دعم وتشغيل الخدمات الصحية للفقراء؛
  - تنظيم وتشغيل أي مشروع أو استثمار سوف يساعد على زيادة فرص التوظيف وزيادة الدخل وإدارة مهارات الفقراء.

### المطلب الثاني : آلية العمل المصرفي في بنك الفقراء ومقارباته التنموية.

تعتمد فكرة بنك الفقراء على مبدأ الإقراض متناهي الصغر لشريحة أفقر الفقراء، الذين تضيق أمامهم، بل تنعدم فرص الاقتراض من البنوك العادية بسبب الضمانات التي تطلبها، وهؤلاء يحتاجون إلى من يمدهم بالمهارة والمال للبدء في مشروع إنتاجي يدر الدخل لكي يساهموا في تحريك مجتمعهم المحلي وتنميته.

#### أولاً- الوحدات التنظيمية في بنك الفقراء:

اعتمد بنك الفقراء (غرامين) على استغلال شبكة العلاقات الاجتماعية، وهي التي أصبحت بمثابة رأس المال الاجتماعي للبنك حيث أنها مبنية على الثقة والدعم المتبادل، وبما أن الفقر هو أحد أشكال التجريد من القوة فقد اقترح البنك نموذج إكساب القوة الذي يتطلب التنظيم الذاتي للفقراء عن طريق شبكة قوية من العلاقات الاجتماعية، من خلال بلورة ذلك في تنظيمات قوية للفقراء ، وهذا ما يفعله البنك من خلال الوحدات التنظيمية المبينة في الجدول (3-11) الموالي:

#### الجدول رقم(3-11): الوحدات التنظيمية لبنك الفقراء.

الخصائص	الوحدة
هي أصغر وحدة بنائية في تنظيم الأعضاء في بنك غرامين، وتتكون المجموعة من خمسة أفراد من جنس واحد متقاربين في المستوى والفكر والسكن ويفضل التقارب السني، ويستبعد الأقارب من عضوية المجموعة الواحدة.	المجموعة Group
يتكون المركز من 6-8 مجموعات، وهو خط التماس بين موظفي البنك و المقترضين. وتعد الوحداتان السابقتان خاصة بالأعضاء members أو المقترضين borrowers فقط.	المركز Center
- الفرع هو الوحدة البنائية الأساسية في تنظيم الموظفين لأنه وحدة التعامل المباشر مع العملاء. وبدء من هذه الوحدة نجد أن الوحدات تتشكل من المقترضين والموظفين، فالفرع مثلاً يتكون من 60 مركزاً أي من 360-480 مجموعة، أي من 1800-2400 عميل، ويعمل في فرع البنك عدد 9 موظفين منهم 6 ميدانيين Bank Workers ومدير الفرع Branch Manager ومساعد له و مراسل Messenger ويشرف كل موظف ميداني على عدد 10 مراكز، بواقع مركزين في كل يوم من أيام العمل الميداني من خلال ما يعرف باجتماعات المراكز Center Meeting والتي تعقد فيما يعرف بدور المراكز Center House،	الفرع Branch
يشرف علي سير العمل في عشرة فروع ويعمل به 6 موظفين.	مكتب المنطقة Area office
يشرف في المتوسط علي 9 مناطق ويعمل به 35 موظفاً.	مكتب القطاع Zone office
هي المكتب الرئيسي ويشرف المكتب حالياً على مكاتب القطاعات .	المكتب الرئيسي Head office

المصدر: بالإعتماد على:

- مجدي سعيد، تجربة بنك الفقراء، الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت لبنان، ط2، 2007، ص117-127؛
- عبد الحليم غربي، بالرقمي تيجاني، نماذج بنكية في التنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة في المنتدى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج 14-15/04/2008، ص07-08.



ثانياً- المقاربات التنموية المعتمدة في بنك الفقراء: اعتمد بنك الفقراء على عدد من المقاربات التنموية لمكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش، والمتمثلة في مقارنة التنمية الاقتصادية و مقارنة التنمية إجتماعية و مقارنة تحسين نوعية الحياة.

### 1-مقاربة التنمية الاقتصادية<sup>1</sup>. وتتخذ التنمية الاقتصادية في البنك عدة محاور أهمها:

أ - قروض الاستثمار الفردي: يرى بنك الفقراء أن معيار التنمية هو ما يحدث من تحسن في حياة الـ 50% التي تقع في أدنى المجتمع؛

ولكي نتصور حجم التنمية التي أحدثها البنك علينا أن نعلم أن عدد المقترضين من البنك بلغ حتي ماي 2013 أكثر من 8.41 مليون مقترض مقسمين على 2567 فرعاً تعمل في أكثر من 81386 قرية، ويعمل به 22128 موظف<sup>2</sup>.

ب - صناديق الادخار المختلفة: وهي الصورة الثانية من صور التنمية الاقتصادية، وأهم هذه الصناديق:

- صندوق ادخار المجموعة Group Fund: وهو صندوق ادخار إجباري يلزم كل عضو من أعضاء المجموعة بالاشتراك فيه، ويبدأ سداد الاشتراكات فيه من أسبوع التدريب الذي يسبق اعتماد المجموعة ويستمر مع سداد الأقساط الأسبوعية بمقدار 2 تكا Taka\* في الأسبوع، وتتجمع تلك المدخرات في حساب خاص، وتدير رصيده المجموعة بمبدأ الإجماع.
- صندوق الطوارئ Emergency Fund: وهو نوع من الغطاء التأميني لحالات التخلف عن السداد والوفاة والعجز وغيرها من الحوادث، وتتكون موارد الصندوق من الرسم الإجباري الذي يدفعه المستفيد بنسبة 5 في الألف من القروض التي تزيد عن ألف تكا.
- صناديق أخرى: إلى جانب صندوقي المجموعة والطوارئ هناك صناديق أخرى مثل صندوق المدخرات الخاصة Special Saving Fund ، وصندوق رفاهة الأطفال Fund Children's Welfare .

فمثلا صندوق المدخرات الخاصة وهو صندوق ادخار اختياري على مستوى المركز يساهم فيه العضو بمبلغ يتراوح بين (1- 5) تكا أسبوعياً حسبما يقرر أعضاء المركز، وذلك في حالة رغبة الأعضاء في عمل مشروع مشترك ويمد البنك الصندوق بقرض لا يتعدى 10 أمثال المدخرات، ويقوم الأعضاء بسداد أنصبة متساوية من تلك القروض؛ ومنه و بمرور الوقت ومع ازدياد الخبرة سوف تصبح هذه المشروعات أو الاستثمارات المكون الأكبر في الحياة الاقتصادية للأعضاء.

<sup>1</sup>- مجدي سعيد، تجربة بنك الفقراء، مرجع سابق، ص78-80

2 -Grameen Bank Monthly Update in US\$ : April 2013,Statement No: 1Issue No : 400, Issue Date : May 07, 2013 , www.grameen-info.org.

\*01- دولار = 79.1 تাকা، حسب سعر صرف شهر ماي 2013.

وإضافة لتلك الصناديق التي تعتمد على المدخرات الجماعية، يشجع البنك أعضائه على الادخار الفردي الاختياري من فوائض دخولهم في حساب للمدخرات الشخصية.

**2- مقارنة التنمية الاجتماعية<sup>1</sup>:** أما المقاربة الثانية التي يعتمد عليه البنك وهي التركيز و الاعتماد على شبكة العلاقات الاجتماعية من خلال بناء تنظيمات اجتماعية صغيرة (المجموعة والمركز) قائمة على مبدأ الثقة والاعتماد المتبادل، مستندا عليها وعلى متانتها والتزامها كضمان أساسي وبديل عن الضمانات المادية التي تأخذها البنوك العادية، بما يقوي تلك الروابط الاجتماعية ويقوي من بناء البنك ويعضد من نجاحه الذي تجلّى في نسبة سداد القروض التي بلغت 98%.

**3-مقاربة تحسين نوعية الحياة<sup>2</sup>.** وهي المقاربة التنموية الثالثة في نموذج بنك غرامين و يتم ذلك من خلال أربعة مداخل:

أ - المدخل الإسكاني: ويعطي البنك للأعضاء ثلاثة مستويات من قروض الإسكان حسب عدد سنوات العضوية:

- المستوى الأول Pre-fundamental ويُؤهل العضو للحصول على مبلغ يتراوح بين 650-750 تكا لإصلاح المسكن بعد عامين من العضوية؛
- أما المستوى الثاني Fundamental فيؤهل العضو للحصول على قرض قيمته 10 آلاف تكا، ويحصل ضمنه على أربعة أعمدة ومرحاض صحي، وذلك بعد ثلاث سنوات من العضوية؛
- والمستوى الثالث Basic والأخير ويتراوح فيه القرض بين 13 إلى 25 ألف تكا شاملا مرحاضا صحيا وأي عدد من الأعمدة، وذلك بعد خمس سنوات من العضوية، وتسدد قروض الإسكان في أقساط أسبوعية في مدة أقصاها عشر سنوات وإن كانت لا تتجاوز في الغالب سبع سنوات.

ب - المدخل الصحي: وذلك من خلال برنامج غرامين الصحي (Grameen Health Program GHP) والذي تقوم عليه مؤسسة غرامين ترست، ويهدف إلى مد الرعاية الصحية للفقراء المحرومين منها، وكذلك رفع مستوى الوعي الصحي لديهم، ويركز البرنامج على الوقاية وتحسين الصحة.

ج - المدخل التعليمي: ويتم ذلك من خلال صندوق رفاية الأطفال Children's Welfare Fund الذي يصبح إجبارياً من القرض الثاني، ويساهم العضو فيه بمبلغ 01 تكا أسبوعياً، وتستخدم موارد الصندوق في بناء أو تجهيز فصل متوسط الحجم أو مدرسة ذات فصل واحد لتعليم الأطفال في كل مركز.

<sup>1</sup> - مجدي سعيد، تجربة بنك الفقراء، مرجع سابق، ص 98.

<sup>2</sup> - مجدي سعيد، المرجع نفسه، ص 84-87.

د - برنامج إعادة التأهيل بعد الكوارث: ويتضمن:

- تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية من خلال قرض للمخزون الغذائي بقيمة تتراوح بين 300-500 تكا تسدد في أقساط أسبوعية؛
- قروض لاستعادة رؤوس الأموال تصل إلى 2000 تكا للعضو مع تجميد المصاريف على القروض غير المسددة، ويحدد العضو قيمة القسط الذي يستطيع سداده على ألا يقل عن 10 تكا في الأسبوع؛
- إعادة دمج أولئك الأعضاء من خلال ورشة عمل لمدة عشرة أيام للتذكير بنظم وقواعد البنك مع إعادة تكوين المجموعات، كما يتضمن البرنامج أيضاً قروضاً لاستعادة الأراضي الزراعية وأخرى لاستعادة الثروة الحيوانية وكذلك قروض لآلات الري والزراعة.

ثالثاً- أنواع قروض بنك الفقراء والإجراءات المتبعة في منحها.

1-أنوع قروض بنك الفقراء: يقدم بنك الفقراء مجموعة متنوعة من القروض نذكر منها:

- أ- القرض العام General Loan: وهو النوع الأساسي من القروض في البنك ويحصل عليه كل أعضاء البنك ويقدر الحد الأقصى له بـ: 10 آلاف تكا، ويستخدم في جميع أغراض الاستثمار الفردي.
- ب- القرض الموسمي Seasonal Loan: والغرض منه هو دعم الزراعات الموسمية، وهو نوعان فردي وجماعي، فالفردي حده الأقصى 3 آلاف تكا ترد في موسم الحصاد أو خلال ستة أشهر، أما الجماعي فيبلغ حده الأقصى 10 آلاف تكا للمجموعة و135 ألف تكا للمركز.
- ج- قرض الأسرة Family Loan: وتحصل الأسرة عليه عن طريق المرأة وهي المسئولة عنه قانوناً، ويسدد على أقساط أسبوعية خلال عام، والحد الأقصى له 30 ألف تكا لكنه يتراوح في الأغلب بين 10 و 15 ألف تكا، ويشترط له أن تكون المرأة قد سبق لها الاقتراض أربع مرات، وهناك أنواع أخرى سبق لنا الحديث عنها وهي: قرض الإسكان، وقروض صناديق الادخار.

لكن منذ عام 1998 وتعرض البنك لأزمة نتيجة لظروف فيضان ذلك العام الذي مس نصف البلاد وبقيت تحت الماء لمدة 10 أسابيع ، فهذا ما أدى إلى فقدان الناس ممتلكاتهم ومنازلهم بما فيهم عملاء بنك غرامين، ورغبة من بنك غرامين القيام ببرنامج ضخم لإعادة التأهيل عن طريق توزيع قروض جديدة لمشاريع مدرة للدخل و لإعادة بناء ما تهدم من البيوت، ترافق بشعور المقترضين بعبء الديون المتراكمة لكون أن حجم الأقساط الجديدة تفوق قدرتهم على السداد مما أدى إلى انخفاض هذه الأخيرة، كل هذا دفع بنك غرامين إلى العكوف على دراسة تحديد لنظم وإجراءات تقديم خدمات القروض، وهو ما تم بالفعل وظهر ما يسمى بالجيل الثاني لبنك الفقراء ابتداء من أبريل 2002، حيث اقتصرت القروض المقدمة على أربعة أنواع رئيسية: القرض الأساسي، وقرض السكن، وقرض التعليم العالي، بالإضافة إلى القرض المرن لمن يواجهون صعوبة في تسديد قروضهم؛ كما

استبدلت صناديق الادخار بثلاثة حسابات ادخار إجبارية وهي الحساب الشخصي والحساب الخاص وصندوق المعاش، مع ادخال الكمبيوتر في المعاملات البنكية وكذا وضع نظم تحفيزية للفروع المتميزة والعاملين بها<sup>1</sup>.

**2- إجراءات منح القرض:** من أهم ملامح النظام الإقتصادي لبنك غرامين هو قروض بدون ضمانات، فالمفهوم السائد في المؤسسات المالية التقليدية هي القروض بضمانات مادية وهو العنصر الغائب عند الفقراء، وفي مقابل ذلك اعتمد بنك غرامين على ضمانات غير مادية كالمجموعات المتضامنة.

فالإجراءات المتبعة للحصول على القرض هي كالتالي: يتقدم العضو الراغب في الحصول على قرض بطلبه إلى زملائه في المجموعة والذين يتناقشون في طلبه، بعدها يتقدم رئيس المجموعة بالطلب شفها إلى رئيس المركز الذي يعرض الطلب على أعضاء المركز، فإذا تمت الموافقة قام بكتابة طلب قرض بإسم العضو ووقعه ثم قدمه لموظف البنك في الاجتماع الأسبوعي للمركز، فيقوم الموظف بتحرير نموذج رسمي لطلب القرض ويقدمه لرئيس المركز الذي يبلغ بدوره إلى مدير الفرع، والذي يقوم بزيارة للمراكز التي أتت منها الطلبات للتأكد من ملاءمة المبالغ المطلوبة للأغراض المرغوبة للقروض، ثم يوصى بالموافقة على الطلبات، ويرسلها لمكتب المنطقة لتعرض على مسؤول البرامج هناك، والذي يحق له تخفيض المبالغ المطلوبة أو رفض الطلب كلية ولا يحق له زيادة المبالغ، وبناء على توصية مسؤول البرامج يعطي مدير المنطقة تفويضه النهائي بصرف القروض، ولا تستغرق هذه الإجراءات أكثر من أسبوع. بعدها يتم تسليم القروض في مكتب الفرع بحضور اثنين من الشهود مع العضو وعادة ما يكونان رئيس المركز ورئيس المجموعة ويتم الإتفاق على سداد القرض على 52 قسطا أسبوعيا (سنة كاملة) مضافا إليها مصاريف إدارية بنسبة 10% تقريبا من قيمة القرض، تقسم بالتساوي مع الأقساط الأسبوعية.

**المطلب الثالث: مدى مساهمة بنك الفقراء في مكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش.**

**أولا- لحة عامة حول تطور نشاط بنك الفقراء.**

شهد نشاط بن الفقراء نموا مستمرا حيث وحسب تقرير سوق تبادل المعلومات للتمويل الأصغر ( Microfinance Information Exchange Report ) لسنة 2008 في تصنيفها لأفضل 100 مؤسسة تمويل متناهي الصغر على المستوى العالمي، فقد احتل بنك الفقراء المرتبة الأولى من حيث عدد الأعضاء بـ: 7570203 عضو، كما احتل المرتبة الثامنة من حيث حجم المحفظة المالية المتداولة بمبلغ 482 مليون دولار؛ كما بلغ المبلغ التراكمي للقروض الممنوحة منذ نشأة البنك 11.60 مليار دولار<sup>2</sup>.

وللوقوف على تطور نشاط البنك من حيث عدد العملاء الفقراء المستفيدين من خدمات البنك وكذا تطور شبكة البنك وتغطيتها لأغلب قرى بنغلاديش ندرج الجدول(3-12) الموالي:

1مجدي سعيد، المرجع نفسه ص143-145.

2- التقرير السنوي لبنك غرامين، تقرير سنة 2011، متاح على الرابط:

[http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=1170&Itemid=996](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1170&Itemid=996)

الجدول رقم(3-12): تطور شبكة بنك غرامين للفترة (2002-2011).

السنة البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الموظفين	11709	11855	13049	16142	20885	25283	24240	23283	22255	22128
عدد المراكز	70928	74703	81609	99502	121755	136619	140976	144106	144619	144095
عدد الفروع	1178	1195	1358	1735	2319	2481	2539	2562	2565	2565
عدد القرى	41636	43681	48472	59912	74462	80678	83566	83458	81376	81380

**Source :** Grameen Bank, Past Fourteen Years at a Glance (1997- 2011) In Million US\$,  
[http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=39&Itemid=429](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=39&Itemid=429)

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (3-12) يلاحظ أنه هناك زيادة مستمرة في شبكة عمل بنك الفقراء من حيث عدد المراكز والفروع التابعة لها وعدد الموظفين العاملين بها، حيث بلغ عدد الموظفين 11709 موظف في سنة 2002، ليشهد العدد تطورا ملحوظا ليبلغ أقصى قيمة له في سنة 2007 بـ 25283 موظف وبعدها عرف بعض الانخفاض ليستقر في حدود 22128 موظف في سنة 2011، وبصفة عامة عرف عدد الموظفين خلال الفترة (2002-2011) نموا معتبرا في حدود الضعف والذي يعود بدوره إلى زيادة عدد مراكز وفروع البنك، التي عرفت هي الأخرى نموا مستمرا خلال نفس الفترة نتيجة لزيادة نشاط البنك وتوسيعه لنطاق عمله نتيجة لكثرة الطلب على خدماته من طرف الفقراء من سنة إلى أخرى، فنجد أن عدد المراكز بلغ في سنة 2002 أكثر من 70 000 مركز ليصبح عدد هذه الأخيرة في سنة 2011 أكثر من 144 000 مركز أي بزيادة أكثر من الضعف، ونفس الشيء ينطبق على عدد الفروع، كل هذا النمو في عدد مراكز وفروع البنك كان من أجل تغطية أكبر عدد ممكن من القرى وهذا نابع من استراتيجية البنك حيث أن هذا الأخير هو الذي يذهب إلى الفقراء المتواجدين بأعداد كبيرة في القرى وليس العكس، عن طريق فتح فروع ومراكز جديدة، حيث بلغت عدد القرى المغطاة 81380 قرية إلى غاية سنة 2011، موزعة على جميع محافظات بنغلاديش الأربعين أي بنسبة تغطية قدرها 97 % من إجمالي قرى بنغلاديش المقدر عددها 84000 قرية.

وترافق مع نمو شبكة بنك غرامين زيادة عدد الفقراء المستفيدين من خدماته حيث بلغ عدد أعضائه الفقراء 8 413 601 عضو من بينهم 8 098 168 امرأة أي بنسبة 96.25 % وهذا إلى غاية شهر أفريل من سنة

2013<sup>1</sup>، والجدول رقم(3-13) الموالي يوضح لنا تطور عدد أعضاء بنك غرامين و نسبة النساء مقارنة بالعدد الإجمالي للعملاء.

الجدول رقم (3-13): نمو عدد أعضاء بنك الفقراء للفترة (2011-2002)

(الوحدة: مليون)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	السنة البيان
8,372	8,340	7,970	7,670	7,411	6,908	5,579	4,059	3,123	2,483	عدد الأعضاء
96	97	97	97	97	97	96	96	95	95	نسبة النساء %

**Source**: Grameen Bank, Performance Indicators & Ratio Analysis, December 2011, [http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=632&Itemid=664](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=632&Itemid=664)

من خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم(3-13) المتعلق بتطور عدد عملاء (أعضاء) بنك غرامين، يلاحظ أنه هناك زيادة مستمرة في عدد أعضاء البنك الفقراء، حيث وخلال الفترة الممتدة من 2002-2011 تضاعف عدد عملاء البنك أكثر من ثلاثة مرات؛ في حين بقية نسبة النساء هي الغالبة على عملاء البنك حيث أنها لم تنخفض عن نسبة 95% من إجمالي العملاء لتبلغ أعلى قيمة لها والمقدرة بـ 97% في عدة سنوات، ويعود ذلك لتركيز البنك في تقديم خدماته على النساء باعتبارهن كقوة في العمل يساهمن بفعالية في مكافحة ظاهرة الفقر.

إن تركيز البنك على فئة الفقراء ومراعاته لظروفهم الإجتماعية، لم يمنعه من تحقيق أرباح مهمة والجدول الموالي يبين لنا نتائج الدورة التي حققها البنك خلال الفترة (2011-2002)

الجدول رقم (3-14): نتيجة الدورة التي حققها بنك الفقراء خلال الفترة(2011-2002)

(الوحدة: مليون دولار)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	السنة البيان
8.59	10.75	5.38	18.99	1.56	20.00	15.20	7.00	6.11	10.4	نتيجة الدورة

**Source**: Past Fourteen Years at a Glance (1997-2011) In Million US\$, [http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=39&Itemid=429](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=39&Itemid=429).

1 - monthly reports in usd, Grameen Bank Monthly Update in US\$ : April 2013, [http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=453&Itemid=527](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=453&Itemid=527).

من خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم(3-14)، نلاحظ أن بنك الفقراء حقق أرباحا خلال جميع سنوات الفترة (2002-2011) على الرغم من تعامله مع فئة الفقراء، وهذا دليل على نجاح نشاط البنك مع هذه الفئة، حيث حقق أقصى ربح له سنة 2006 حيث بلغت نتيجة الدورة 20 مليون دولار، وتجدر الإشارة أن هذه الأرباح يستفيد منها أعضاء البنك من الفقراء وذلك عند تقسيم الأرباح بصفتهم أغلب المساهمين في رأس مال البنك (96% من رأسمال البنك).

ثانيا- مدى مساهمة خدمات التمويل المتناهي الصغر المقدمة من قبل بنك الفقراء في مكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش:

يقدم بنك الفقراء مجموعة متنوعة من خدمات التمويل المتناهي الصغر لصالح الفقراء الأعضاء في البنك، تضم خدمات الإقراض المتناهي الصغر والادخار المتناهي الصغر والتأمين المتناهي الصغر، تصب كلها في تحسين الوضع المعيشي للفقراء وتحسين نوعية حياتهم من خلال تلبية حاجات الفقراء المتعددة من تعليم وصحة ومسكن واتصالات:

1- الإقراض المتناهي الصغر: ابتداء من سنة 2002 أصبح يركز نظام الإقراض في بنك غرامين على أربعة أنواع من القروض وهي القرض الأساسي، قرض الإسكان، قرض المرن، وأخيرا قروض التعليم العالي، حيث يقوم بنك غرامين بتقديم خدمات الإقراض لعدة شرائح من الفقراء لاستعمالها في عدة مجالات، حيث يقوم البنك بتقديم خدمات الإقراض لأصحاب المشروعات الإقتصادية الصغيرة المدرة للدخل، كما يقوم البنك بتقديم قروض لبناء وتحسين المسكن، أما في جانب التعليم يقوم بتقديم قروض التعليم العالي والمنح الدراسية لأبناء الأعضاء في البنك، بالإضافة إلى تقديم قروض للإستفادة من خدمات الاتصال السلكية واللاسلكية، كما يقدم البنك خدمات الإقراض للأعضاء المتسولين أو كما يسميهم البنك المكافحين، وقد بلغت نسبة استرجاع القروض 97.05% إلى غاية 2011/12/31<sup>1</sup>.

أ- قروض المشاريع الصغيرة: قدم بنك غرامين منذ نشأته عددا معتبرا من القروض حيث استفاد من هذه الخدمات 3 733 833 عضو في البنك بمبلغ إجمالي قدره 11.6 مليار دولار وهذا إلى غاية 2011/12/31، حيث بلغ متوسط القرض 373 دولار، ويقوم البنك بتمويل مجموعة متنوعة من النشاطات، والجدول الموالي يبين لنا المشاريع الممولة من قبل البنك لصالح أعضائه الفقراء، موزعة حسب مختلف قطاعات النشاط وحسب الجنس لسنة 2011.

الجدول رقم (3-15): توزيع القروض المتناهية الصغر الممنوحة لأعضاء بنك الفقراء حسب مجالات النشاط و الجنس لسنة 2011.

(الوحدة: مليون تكا)

المجموع		الإناث		الذكور		مجال النشاط
مبلغ القروض	عدد القروض	مبلغ القروض	عدد القروض	مبلغ القروض	عدد القروض	
6114.48	181109	5891.10	174852	223.38	6257	صناعة و تجهيزات
5178.14	192822	5046.69	189377	131.45	3445	زراعة
5256.71	199969	5139.03	196755	117.68	3214	تربية المواشي والأسماك
612.77	19746	603.04	19413	9.73	333	الخدمات
7204.58	217893	6962.90	212746	241.67	5147	التجارة
329.97	15085	320.06	14926	9.90	159	الباعة التجولين
4809.59	122585	4589.87	117856	219.72	4729	المحلات الصغيرة
29506.27	949209	28552.72	925925	953.55	23284	المجموع
% 100	% 100	% 96.77	% 97.55	% 3.23	% 2.45	النسبة المئوية (الخاصة بالذكور والإناث) %

**Source** : Disbursement of Microenterprise loans listed under broad categories of business activities, [http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=1183&Itemid=1009](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1183&Itemid=1009).

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (3-15) يقدر إجمالي عدد القروض المتناهية الصغر المقدمة من طرف البنك في سنة 2011 لتمويل المشروعات الصغيرة لفائدة أعضاء بنك غرامين من الفقراء 949209 قرض بقيمة إجمالية تقدر بـ 29.50 مليار تكا أي ما يعادل 372 مليون دولار.

وبالنظر إلى توزيع هذه القروض حسب الجنس يلاحظ أن عدد قروض المشروعات الصغيرة الخاصة بجنس الإناث بلغت 925925 قرض أي بنسبة 97.55 % من إجمالي عدد القروض المقدمة في سنة 2011، وقد بلغت قيمة القروض 28.55 مليار تكا أي ما يعادل 360 مليون دولار، في حين بلغت عدد القروض المتناهية الصغر المقدمة للذكور 23284 قرض بنسبة 2.45 % من إجمالي القروض الممنوحة، حيث قدرت قيمتها 953.55 مليون تكا أي ما يعادل 12 مليون دولار.

أما بالنسبة لتوزيع القروض المتناهية الصغر المقدمة في سنة 2011 حسب مجالات النشاط فقد احتل مجال التجارة المرتبة الأولى من حيث عدد القروض بـ 217893 قرض أي حوالي 23 % من إجمالي عدد القروض يليها كل من مجال تربية المواشي والأسماك والزراعة والصناعة والتجهيزات بنسب متقاربة في حدود 20 %، وبعدها تأتي مجال المحلات الصغيرة بنسبة 13 %، ثم قطاع الخدمات والباعة التجولين بنسبة 02 % و 1.6 % على التوالي.



ب- **قرض السكن:** يعتبر تحسين السكن من المطالب الأساسية للتنمية المعتمدة في البنك، وخاصة في بلد مثل بنغلاديش الذي يعيش أغلب سكان الريف به في أكواخ، حيث يساهم قرض السكن في تحسين الوضع الصحي للفقراء، فيعطي البنك للفقراء ثلاثة مستويات من قروض الإسكان تختلف حسب عدد سنوات العضوية في البنك، فمنها ما يهدف إلى إصلاح المسكن فقط، ومنها ما يغطي إقامة الأعمدة والصرف الصحي\*، حيث تسدد قروض الإسكان في أقساط أسبوعية خلال مدة حدها الأقصى عشر سنوات، حيث يبلغ معدل الفائدة المطبق على قروض السكن 08 % سنويا.

أدخلت هذه الخدمة في سنة 1984 وقدرت عدد المنازل المبنية بقرض السكن 694032 مسكن إلى غاية 2013/04/30<sup>1</sup>، والجدول الموالي يبين لنا تطور القرض الممنوح بغرض بناء مساكن صحية للفقراء للفترة (2002-2012).

الجدول رقم(3-16): تطور قروض السكن الممنوحة من قبل بنك الفقراء وإجمالي المساكن المبنية للفترة (2002-2012).

إجمالي عدد المساكن المبنية	قرض السكن الممنوح سنويا (مليون دولار)	البيان السنة
558055	2.09	2002
578532	3.05	2003
607415	4.74	2004
627058	2.95	2005
641096	2.01	2006
650839	1.4	2007
665568	2.21	2008
679577	2.43	2009
687331	2.11	*2010
691322	2.32	**2011
693492	2.87	***2012

#### Source :

- Grameen Bank Historical Data Series : [http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=177&Itemid=432](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=177&Itemid=432)
- (\*) Grameen Bank Monthly Update in US\$ : December, 2010, Issue No : 372, Issue Date : January 09, 2011, [http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=1102&Itemid=422](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1102&Itemid=422).
- (\*\*\*) Grameen Bank Monthly Update in US\$ : December, 2011, No: 1 Issue No : 384, Issue Date : January 11, 2012 [http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=831&Itemid=422](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=831&Itemid=422).
- (\*\*\*) Grameen Bank Monthly Update Issue No : 396, Issue Date : January 13, 2013, [http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=1196&Itemid=422](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1196&Itemid=422), consulter le : 08/05/2013.

\*-للتوسع يمكن الرجوع إلى المقاربات التنموية المعتمدة في بنك الفقراء: مقارنة تحسين نوعية الحياة، التي سبق التطرق إليها ص 151.

<sup>1</sup> - Grameen Bank Monthly Update in US\$ : April 2013, Statement No: 1 Issue No : 400, Issue Date : May 07, 2013, [http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=1102&Itemid=422](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1102&Itemid=422).

من خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم(3-16) يلاحظ زيادة عدد القروض الممنوحة للفقراء من أعضاء بنك غرامين خلال الفترة (2002-2012) وهذا ما أدى بدوره إلى زيادة عدد المساكن المبنية، إذن فقروض السكن المقدمة من قبل بنك غرامين ساهمت في تحسين الوضعية الإجتماعية والصحية للفقراء.

**ج- قروض التعليم العالي:** اهتم البنك بتحسين التعليم العالي للفقراء، وذلك عبر برامج قروض التعليم العالي لمساعدة الطلاب الفقراء والمتفوقين على مواصلة تعليمهم العالي على أمل إنشاء جيل من الفقراء المتعلمين يجعلهم قادرين على الخروج من دائرة الفقر.

حيث قام البنك بتقديم قروض التعليم العالي ابتداء من سنة 1997 خدمة لأبناء الأعضاء في البنك، و تقدم هذه القروض لفترة تتراوح من 03 إلى 05 سنوات بدون فوائد، وبعد الحصول على عمل يقوم بدفع فائدة بنسبة 05 % من قيمة القرض، ليبلغ إجمالي قروض التعليم العالي المقدمة من قبل البنك 43.12 مليون دولار منحت لـ 51959 من أبناء الأعضاء في البنك<sup>1</sup>، والجدول الموالي يوضح لنا عدد ومبالغ قروض التعليم العالي المقدمة لأعضاء بنك غرامين موزعة حسب الجنسين إلى غاية 2013/04/30.

الجدول رقم(3-17):قروض التعليم العالي المقدمة لأبناء أعضاء بنك الفقراء.

(مبلغ القرض: بالمليون دولار)

المجموع		الإناث		الذكور		مجال النشاط
مبلغ القروض	عدد القروض	مبلغ القروض	عدد القروض	مبلغ القروض	عدد القروض	
43.12	51959	11.38	12030	31.73	39929	قرض التعليم العالي
% 100	% 100	% 26.42	% 23.16	% 73.58	% 76.84	النسبة %

**Source :** Grameen Bank Monthly Update in US\$ : April 2013,Statement No: 1Issue No : 400, Issue Date : May 07, 2013, [http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=1102&Itemid=422](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1102&Itemid=422).

**د- برنامج المنح الدراسية:** نصت رؤية بنك الفقراء على السعي لنشر التعليم من أجل تنمية المجتمع بوجه عام، وتحسين مستويات حياة الأطفال من خلال ضمان تمويل الأطفال المحتاجين بواسطة المنح الدراسية، من هذا المنطلق قام بنك غرامين بتأسيس برنامج المنح الدراسية لأطفال الأعضاء في البنك ابتداء من سنة 1999، ويهدف هذا البرنامج إلى تشجيع التعليم لدى الأطفال المتفوقين والحد من التسرب المدرسي بسبب القيود المالية، كما يركز البنك على أهمية تعليم الإناث حيث يخصص 50 % من المنح لصالحهن والباقي يوزع بين الذكور والإناث حسب درجة التحصيل، ولقد قام البنك بتقديم 165264 منحة دراسية حيث قدرت قيمة هذه المنح الممنوحة للفترة(1999-2011) 3.33 مليون دولار أمريكي، والجدول الموالي يوضح توزيع المنح الدراسية لمختلف المراحل التعليمية لكلا الجنسين<sup>2</sup>.

1 -- Grameen Bank Monthly Update in US\$ : April 2013,Statement No: 1Issue No : 400, Issue Date : May 07, 2013, [http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=1102&Itemid=422](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1102&Itemid=422).

2 - Grameen Bank : 2011 Grameen Bank Expands its Horizon [http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=1173&Itemid=999](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1173&Itemid=999)

الجدول رقم(3-18):توزيع المنح الدراسية المقدمة من طرف بنك الفقراء على مختلف المراحل التعليمية.

الإجمالي	عدد المستفيدين.		المراحل التعليمية
	الإناث	الذكور	
25,170	15,077	10,093	الابتدائي
34,158	20,878	13,280	الثانوية الإعدادية
54,821	29,528	25,293	الثانوي
42,278	22,739	19,539	الثانوي العليا
8,837	6,281	2,556	الثقافي
165,264	94,503	70,761	المجموع
% 100	% 57.19	%42.81	النسبة %

**Source :** Grameen Bank : 2011 Grameen Bank Expands its Horizon

[http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=1173&Itemid=999](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1173&Itemid=999)

هـ-قروض المتسولين (المكافحين): نظرا لتركيز بنك غرامين على فئة شديدي الفقر فقد أوجد برنامجا خاص بالإقراض يصب في مصلحة فئة المتسولين أو المكافحين كما يسميهم البنك ابتداء من سنة 2002، وتبني فكرة البنك إلى تقديم قروض بدون فائدة لهذه الفئة من أجل مساعدتها على كسب قوتها بطرق تحفظ ماء الوجه، ويتميز هذا البرنامج بمجموعة من الخصائص تجعله يتجاوز كل القواعد و الإجراءات التنظيمية المطبقة على أعضاء البنك، فلا يطلب منهم تكوين مجموعات للإستفادة من خدمات البنك كما أنهم يعاملون بنفس الاحترام والاهتمام الذي يناله باقي الأعضاء، حيث يتجنب استخدام لفظ متسول ويستخدم بدلها لفظ مكافح، حيث تبلغ قيمة القرض 500 تكا في المتوسط ويقدم بدون ضمانات وللمتسول الحرية في تحديد جدول سداد القرض، كما يمكنهم الانضمام إلى نظام تأمين القروض الذي يضمن تسديد القرض عنهم في حالة الوفاة، بالإضافة إلى دفع 500 تكا لأسرة المتوفي من صندوق الطوارئ بالبنك لتغطية مصاريف الدفن.<sup>1</sup>

فمنذ إنطلاق المشروع في سنة 2002 إلى غاية 2013/04/30 قام البنك بمنح 80323 قرض بدون فائدة لمصلحة الفقراء وقدرت المبالغ المصروفة على هذا البرنامج 2.48 مليون دولار، ولقد حقق هذا البرنامج نجاحا حيث قدرت نسبة استرجاع هذه القروض 81.45% كما ساهم في تحقيق أهدافه من خلال خلق أنشطة مدرة للدخل تصب في مصلحة الفقراء حيث أحصى البنك 17113 متسول أصبحوا يمارسون مهنة الباعة المتجولين، كما استفاد 9131 متسول من خدمات القرض الأساسي التي يقدمها البنك وهذا دليل على تحسن وضعهم الإقتصادي عما كانوا عليه من قبل.<sup>2</sup>

1-مجدي سعيد، تجربة بنك الفقراء، مرجع سابق،ص48-49.

2 - Grameen Bank Monthly Update in US\$ : April 2013,Statement No: 1Issue No : 400, Issue Date : May 07, 2013,[http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=1102&Itemid=422](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1102&Itemid=422)

و- قروض هاتف القرية: قام بنك غرامين وبالتعاون مع إحدى مؤسساته المتخصصة في مجال الاتصالات وهي مؤسسة غرامين تيليكوم (Grameen Telecom)، بتبني مشروع أطلق عليه "هاتف القرية"، وذلك من خلال منح قروض لأعضاء بنك غرامين لشراء أو كراء هواتف نقالة توفرها مؤسسة غرامين تيليكوم، بهدف توفير خدمات الاتصال اللاسلكية لمصلحة الفقراء في ريف بنغلاديش التي تعد عنصرا ضروريا من عناصر التنمية وتحسين نوعية الحياة؛ ولقد شهدت الطلبات على خدمات هاتف القرية إقبالا متزايدا من قبل أعضاء بنك غرامين حيث قدم لهم البنك 463741 قرض مس 2565 فرع من أصل 2567 من فروع البنك<sup>1</sup>، حيث استعملت هذه القروض في الحياة على 1022335 هاتف إلى غاية 2013/04/30<sup>2</sup>، حيث ساهمت بصورة واضحة في توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأعضاء البنك الفقراء في ما يقرب نصف قرى بنغلاديش، وهذا ما أدى بدوره إلى تسهيل الوصول إلى المعلومة والحصول على مختلف الخدمات مثل: الصحة، التسوق وغيرها من الخدمات.

2- الادخار المتناهي الصغر: على الرغم من الدخل المتواضع الذي يكسبه الفقراء من خلال مشاريعهم المصغرة، إلا أن تشجيع البنك للفقراء الأعضاء على الادخار من خلال ثلاثة حسابات ادخار إجبارية وهي: الحساب الشخصي والحساب الخاص وصندوق المعاش، كما يسمح للفقراء غير الأعضاء بفتح حسابات ادخار في البنك، حيث يقدم بنك غرامين معدلات فائدة جذابة جدا للودائع تتراوح بين 8.5 و 12 % سنويا؛ ولقد ساهم البنك في الرفع من قيمة مدخرات الفقراء لاستعمالها في وقت الحاجة كما أنها تجنبهم التعرض للأزمات، إذن فخدمات الادخار تعد من أهم الخدمات التي يوفرها البنك للفقراء الذين يبحثون عن مكان آمن لمدخراتهم، حيث بلغ إجمالي ودائع (مدخرات) بنك غرامين إلى غاية 2013/04/31 أكثر من 1.6 مليار دولار، 61.47 % منها يعود لأعضاء البنك المقترضين بمبلغ قدره 1022.22 مليون دولار والباقي هو عبارة عن ودائع للفقراء غير الأعضاء<sup>3</sup>، فبنك غرامين ساهم في غرس ثقافة الادخار لدى الفقراء، والجدول رقم (3-19) الموالي يبين لنا تطور مدخرات البنك للفترة (2002-2011).

1 - Grameen Bank, Annual Report 2011, Village Phone, [http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=1177&Itemid=1003](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1177&Itemid=1003)

2 - Grameen Bank Monthly Update in US\$ : April 2013, Statement No: 1 Issue No : 400, Issue Date : May 07, 2013, [http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=1102&Itemid=422](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1102&Itemid=422)

3 - Grameen Bank Monthly Update in US\$ : April 2013. op.cit.

الجدول رقم(3-19): تطور مدخرات الفقراء الأعضاء في بنك الفقراء للفترة (2002-2011).

(الوحدة: مليون دولار)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	*2010	**2011	البيان
إجمالي المدخرات (1)	162.77	227.66	343.52	481.22	633.31	756.61	933.89	1200.49	1484.28	1466.99	
إجمالي مدخرات أعضاء بنك غرامين (2)	126.17	170.61	228.70	306.10	390.48	430.39	508.20	648.68	800.48	835.28	
نسبة (2) إلى (1) %	78	68	67	64	62	57	54	54	54	57	

**Source :**

- Gramen Bank, Performance Indicators & Ratio Analysis, December 2011, [http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=632&Itemid=664](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=632&Itemid=664).
- (\*) Grameen Bank Monthly Update in US\$ : December, 2010, Issue No : 372, Issue Date : January 09, 2011, [http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=1102&Itemid=422](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1102&Itemid=422).
- (\*\*\*) Grameen Bank Monthly Update in US\$ : December, 2011, Statement No: 1 Issue No : 384, Issue Date : January 11, 2012 [http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=831&Itemid=422](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=831&Itemid=422).

من خلال الجدول رقم (3-19) تظهر لنا الزيادة المستمرة في مدخرات بنك غرامين حيث أنها تضاعفت تسع مرات خلال الفترة (2002-2011)، كما شهدت مدخرات أعضاء بنك غرامين ، زيادة مستمرة خلال نفس الفترة حيث تضاعفت مدخراتهم بست مرات، وتمثل مدخرات أعضاء البنك النسبة الغالبة على إجمالي مدخرات البنك حيث بلغت نسبة 78 % في سنة 2002، ثم شهدت بعض التراجع لتعرف أدنى قيمة لها والمقدرة بـ 54 % من إجمالي المدخرات خلال الفترة (2008-2010)، على الرغم من ذلك التناقص ظلت مدخرات الفقراء الأعضاء في بنك غرامين هي الغالبة، والنسبة المتبقية تعود لمدخرات الفقراء غير الأعضاء؛ ومنه نستنتج أن بنك غرامين نجح في جلب المدخرات عن طريق تشجيع الفقراء على الادخار، حيث تعد هذه المبالغ بمثابة ضمان في حالة وقوع أزمات مالية لدى الفقراء في حالة تعثر مشاريعهم المصغرة و عجزهم عن السداد أو في حالة وقوع أزمات طارئة كالمرض والوفاة، فهذا ما يشعرهم بالراحة في ممارسة أنشطتهم في الوقت الحاضر، والاطمئنان على مصدر رزقهم في المستقبل من خلال مساهمة هذه المدخرات في صندوق المعاش (التقاعد).

وقد إعتد البنك ادخار اجباري للأعضاء يقدر بنسبة 05 % من قيمة القرض حيث تخصم وقت استلامه وتقسم بدورها بالتساوي على حساب الادخار الشخصي وحساب الادخار الخاص، فالقترض له الحق في السحب من حساب الادخار الشخصي متى شاء، في حين يكون السحب من حساب الادخار الخاص مرة كل 03 سنوات مع الاحتفاظ برصيد 2000 تكا أو نصف المبلغ الموجود في الحساب أيهما أكبر، كما وفر البنك إمكانية الادخار الأسبوعي التي تصب في حساب الادخار الخاص.

أما بالنسبة لصندوق المعاش فهو يساهم في تمكين الفقراء ماليا للاعتماد على أنفسهم في المستقبل، وضمان مصدر رزق ثابت، حيث أن هذه الخدمة متاحة لكل مقترض لمبلغ 8000 تكا أو أكثر، بحيث يساهم بـ50 تكا شهريا في صندوق المعاش، وبعد 10 سنوات يمكنه الحصول على مبلغ مضمون يساوي ضعف المبلغ المودع في الغالب، ومنه فصندوق المعاش ساهم في توفير التدفقات النقدية للبنك ومنه التوسع في عمليات الإقراض في المستقبل وفي نفس الوقت ساهم في توفير دخل شهري ثابت لأعضائه عند التقاعد<sup>1</sup>.

3- **التأمين المتناهي الصغر:** ابتكر بنك غرامين خدمة التأمين المتناهي الصغر لضمان تسديد القروض التي يتحصل عليها الفقراء في حالة وفاتهم، حيث يقوم نظام التأمين المتناهي الصغر المتبع من قبل البنك على منهجية بسيطة يقوم من خلال المقترض الإيداع في حساب صندوق التأمين مبلغ يقدر بـ 03 % من قيمة القرض الجاري وذلك مرة واحدة في السنة، وفي حالة عدم اقراض مبالغ أخرى لا يطلب من المقترض إيداع أقساط أخرى لأكثر من سنتين، وفي حالة وفاة أحد المقترضين يتم تسديد ما عليه من قروض وما ترتب عليها من فوائد، كما تتلقى أسرته قيمة ما أودعه من مدخرات في هذا الصندوق<sup>2</sup>.

وقد بلغ رصيد صندوق تأمين القروض المتناهية الصغر 99.67 مليون دولار إلى غاية أفريل 2013، حيث بلغت إجمالي القروض المسددة و ما ترتب عليها من فوائد منذ إنشاء الصندوق 37.78 مليون دولار، الناجمة عن وفاة 273858 مقترض.

ويقدم صندوق التأمين خدمات التأمين على الحياة لأسر الأعضاء في البنك المتوفين، وتجدر الإشارة أن تقديم هذه الخدمة يتم بدون دفع أقساط تأمين على الحياة، وإنما لكون الأعضاء مساهمين في رأس مال البنك يجعلهم يستفيدون من خدمات التأمين على الحياة، حيث قدر إجمالي المبالغ المدفوعة لأسر المتوفين منذ إنشاء الصندوق في سنة 2002 إلى غاية أفريل 2013، أكثر من 05 مليون دولار أمريكي الناجمة عن وفاة 152860 مقترض<sup>3</sup>.

بصفة عامة ساهم بنك غرامين من خلال تقديم مختلف خدمات التمويل المتناهي الصغر من إقراض و ادخار وتأمين، في تحسين الوضع المعيشي للفقراء في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية و الإجتماعية، حيث ساهمت خدمات الإقراض المتناهي الصغر في توفير مصدر رزق ثابت عن طريق تمويل المشاريع المصغرة المدرة للدخل، وبتحسين وضعية السكن للفقراء عن طريق قرض السكن، كما ساهم البنك في الرفع من مستوى تعليم الفقراء عن طريق قرض التعليم العالي والمنح الدراسية لأبناء الأعضاء في البنك، ونظرا للتركيز على فئة شديدي الفقر وفر البنك برامج لفئة المتسولين لتمكينهم من كسب قوتهم بكرامة، كما يعد قرض هاتف القرية بمثابة قفزة نوعية في

<sup>1</sup>-مجدي سعيد، تجربة بنك الفقراء، مرجع سابق،ص151-152.

<sup>2</sup>-مجدي سعيد المرجع نفسه،ص154.

الخدمات التي يقدمها البنك بهدف إدخال ثورة المعلومات والإتصال إلى الفقراء في قرى بنغلاديش؛ أما خدمة الادخار المتناهي الصغر ساهمت هي الأخرى بزرع ثقافة الادخار لدى الفقراء، الذي يعد بمثابة ضمان في حالة وقوع أزمات مالية لدى الفقراء أو في حالة وقوع ظروف طارئة كالمرض والوفاة، فهذا ما يشعروهم بالراحة في ممارسة أنشطتهم في الوقت الحاضر، والاطمئنان على مصدر رزقهم في المستقبل خاصة الخدمات التي يوفرها صندوق المعاش؛ في حين ساهمت خدمة التأمين المتناهي الصغر في فتح مجال المبادرة لدى الفقراء للانطلاق في مشاريع إقتصادية دون الخوف من التعثر في مشاريعهم لكون القروض المتناهية الصغر مؤمنة في حالة فشل مشاريعهم، كما أنها تعد بمثابة دعم لأسر الأعضاء في البنك في حالة الوفاة وذلك بالاستفادة من خدمات التأمين على الحياة؛ وبالإضافة إلى مختلف الخدمات المالية التي يوفرها البنك حيث يقوم هذا الأخير بتقديم الخدمات غير المالية للفقراء الأعضاء في البنك وذلك بالشراكة مع مختلف المؤسسات التابعة له التي يطلق عليها "أسرة غرامين" مثل خدمات المرافقة والدعم لأصحاب المشاريع المصغرة من خلال المساعدة في تسويق مختلف منتجاتهم، كما أنها تسعى إلى تحسين الوضع المعيشي والصحي والتعليمي لفقراء بنغلاديش.

### المبحث الثالث: تقييم دور التمويل المتناهي الصغر في مجال مكافحة الفقر في الجزائر وبنغلاديش.

لتقييم دور التمويل المتناهي الصغر في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر وبنغلاديش، يجب الوقوف على مدى مساهمة خدمات التمويل المتناهي الصغر المقدمة من قبل صندوق الزكاة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر، ونفس الشيء بالنسبة لبنغلاديش من خلال التطرق إلى سلبيات وإيجابيات خدمات التمويل المتناهي الصغر المقدمة من قبل بنك الفقراء الذي يعد بمثابة تجربة رائدة عالميا في مكافحة ظاهرة الفقر، وهذا ما سيتم تناوله من خلال المطالبين التاليين :

المطلب الأول: تقييم تجربة صندوق الزكاة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.

المطلب الثاني: تقييم تجربة بنك الفقراء في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش.

المطلب الأول: تقييم تجربة صندوق الزكاة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.

#### أولاً- تقييم دور صندوق الزكاة في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.

لتقييم تجربة صندوق الزكاة في مجال مكافحة ظاهرة الفقر بالوقوف على خدمات التمويل المتناهي الصغر التي يقدمها والمرتكزة أساسا على الإعانات المالية المقدمة للفقراء والقروض الحسنة خلال عشر سنوات من النشاط، وعلى الرغم من كثرة الأموال الظاهرة والباطنة في الحياة المعاصرة ومساهمتها في اتساع وعاء الزكاة، إلا أنه ونظرا لعدم إلزامية جمع الزكاة في الجزائر من جهة و لعدم التزام المزمكين بدفع زكواتهم إلى الصندوق من جهة أخرى لنقص الوازع الديني أو لانعدام الثقة في صندوق الزكاة أو لرغبة المزمكين بدفع زكواتهم بنفسهم، هذا ما أدى إلى ضياع موارد مالية هامة تساهم في إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء عن طريق الإعانات المالية أو عن طريق منح قروض حسنة لتمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمصغرة التي تهدف إلى التقليل من الفقر.

و للوقوف على مدى تقدم نشاط صندوق الزكاة و حجم مساهمته في مكافحة الفقر، إرتأينا التطرق إلى المبالغ الفعلية المحصلة ومقارنتها بالمبالغ المفترض تحصيلها وهذا من خلال إدراج النتائج التي توصلت إليها إحدى الدراسات المقدمة إلى المؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد و التمويل الإسلامي في سنة 2011 والمتعلقة بنمذجة الآثار الإقتصادية المتعلقة بصندوق الزكاة الجزائري<sup>1</sup>، حيث توصل الباحثان إلى احتساب القيمة الكلية للزكاة المفترض تحصيلها في الجزائر والمتكونة من إجمالي زكاة الدخول الجارية و زكاة رأس المال و زكاة الادخار، والتي يمكن تبيانها في الجدول الموالي:

1- عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق، نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة: دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، المؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد و التمويل الإسلامي-النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي-، كلية الدراسات الإسلامية في قطر، المركز الوطني القطري للمؤتمرات 19-21 ديسمبر 2011، متاح على الرابط: <http://conference.qfis.edu.qa/app/media/350>



الجدول (3-20): حصيلة الزكاة المفترض تحصيلها في الجزائر خلال الفترة (2003-2009).

الوحدة: مليون دج

الزكاة المفترض تحصيلها	زكاة الدخل الجارية	زكاة رأس المال	زكاة الادخار	الحصيلة الكلية للزكاة (3+2+1)	السنة
(1)	(2)	(3)	(3)	(3+2+1)	
1182370.71	39839.73	4187.83	1226398.26	2003	
1436181.05	51168.77	5402.30	1492752.12	2004	
1810887.33	59886.96	6860.92	1877635.21	2005	
2058630.45	64597.61	7379.22	2130607.27	2006	
2210622.90	80510.15	7985.94	2299118.98	2007	
2400022.87	103605.80	8694.02	2512322.68	2008	
2042588.22	117146.15	9516.83	2169251.19	2009	
المجموع				13708085.71	

المصدر: عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق، نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة: دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، المؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد و التمويل الإسلامي-النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي-، كلية الدراسات الإسلامية في قطر، المركز الوطني القطري للمؤتمرات 19-21 ديسمبر 2011، ص23، متاح على الرابط: <http://conference.qfis.edu.qa/app/media/350>

يتضح من خلال الجدول (3-20) ضخامة المبالغ الكلية للزكاة المفترض تحصيلها في الجزائر خلال الفترة (2003-2009) حيث قدرت إجمالي هذه المبالغ أكثر من 13700 مليار دينار جزائري، وعند مقارنتها بمحصلات الصندوق الفعلية خلال فترة 10 سنوات من النشاط والمقدرة بحوالي 7.2 مليار دينار جزائري\*، يظهر جليا الفجوة الكبيرة بين حصيلة الزكاة الفعلية والمبالغ المفترض تحصيلها، وهذا ما يفسر محدودية صندوق الزكاة في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من حيث الإعانات المقدمة للفقراء أو من حيث المشاريع الصغيرة والمصغرة الممولة من طرف الصندوق، وبالتالي ضياع مورد تمويلي هام في مجال مكافحة ظاهرة الفقر، كما يجب الإشارة كذلك أن خدمات التمويل المتناهي الصغر المقدمة من قبل صندوق الزكاة والمقتصرة على تقديم الإعانات المالية للفقراء بالإضافة إلى القروض الحسنة، فالإعانات المالية ونظرا لقلّة حجم المبالغ المقدمة للفقراء وعدم استمراريتها هذا ما جعل أثرها محدود في مجال مكافحة الفقر من خلال توفير مصدر دخل دائم ومستمر خاصة لصالح فئة الفقراء من كبار السن والمرضى غير قادرين عن العمل؛ أما بالنسبة للقروض الحسنة فمجرد استحداثها في الجزائر يعد بمثابة إنجاز خاصة في ظل قلة المعروض من صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر وعدم تنوعها وبالتحديد الصيغ التي تصب في خدمة الفقراء ومحدودي الدخل، كما يجب الإشارة أنه وعلى الرغم من قلة عدد القروض الحسنة المقدمة لأصحاب المشاريع المصغرة من الشباب العاطل عن العمل لمحدودية مداخيل الصندوق وانعكاسها السلبي على المبالغ المرصودة للإستثمار، فهي كذلك لا تشهد إدارة جيدة سواء من حيث الإجراءات المتبعة في منح القروض

\*- للتوسع أكثر يمكن الرجوع إلى الجدول رقم (3-2) السابق المتعلق بالمداخيل الإجمالية لصندوق الزكاة للفترة: (2003-2012).

التي تتم بدون دراسة حقيقية لنجاعة المشاريع الممولة، بالإضافة إلى غياب خدمات المرافقة والمتابعة لأصحاب المشاريع الممولة من قبل الصندوق هذا ما أدى إلى فشل أغلبها، و يظهر ذلك من خلال إنخفاض نسبة استرجاع هذه القروض حيث تقدر في حدود 30 %<sup>1</sup>، و يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها كالفهم الخاطئ السائد لدى المستفيدين من القرض الحسن حيث أنهم يعتبرونه تمويل مجاني ولا يرد لعدم التفريق بين القرض الحسن و الصدقة، بالإضافة إلى تساهل القائمين على صندوق الزكاة في استرجاع القروض واقتصرهم على ارسال إشعارات بعدم السداد، ونخص بالذكر هنا دور بنك البركة ونظرا لكونه الوكيل التقني للصندوق في مجال استثمار أموال الزكاة، حيث نجد أنه لم يساهم في البحث عن السبل التي تساهم في ضمان استرجاع القروض الحسنة الممنوحة لأصحاب المشاريع المصغرة، كخدمات المرافقة والدعم التقني الذي يضمن نجاح هذه المشاريع وبالتالي سداد هاته القروض وإمكانية الإستفادة منها من خلال تلبية الطلب المتزايد على خدمات القروض الحسنة من قبل الفقراء من أصحاب المشاريع، فهذا ما انعكس على محدودية القدرات التمويلية لصندوق الزكاة، وبالتالي عدم القدرة على التكفل بتمويل عدد أكبر من المشاريع المصغرة عن طريق القرض الحسن للمساهمة في مكافحة ظاهرة الفقر.

#### ثانيا- تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.

كان إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر على ضوء التوصيات الذي أصدرها الملتقى الدولي حول تجربة القرض المصغر في الجزائر سنة 2002، وهذا لتدارك النقص المسجل في مجال التمويل المتناهي الصغر، حيث كانت أولى بدايات عمل الوكالة في سنة 2004 ولقد واجهت الوكالة صعوبات في بداية نشاطها لعدم إستجابة البنوك لمشاريع الشباب البطال ومحدودي الدخل، لانخفاض الضمانات المادية المقدمة أو لانعدامها، لتتدخل السلطات الجزائرية بعدها باستحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة الذي يقوم بدوره بضمان القروض التي تمنحها البنوك لفائدة هذه الفئة في حالة تعثرهم عن سداد قروضهم الناتجة عن فشل مشاريعهم المصغرة.

وعلى الرغم من أنه كان مسطرا من قبل الخبراء الذين استعانت بهم الجزائر لتطوير قطاع القرض المصغر، أن تصبح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مؤسسة للتمويل المتناهي الصغر تقوم بتقديم مختلف خدمات التمويل المتناهي الصغر لمصلحة الفقراء كالإقراض و الادخار والتأمين وغيرها من الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل المتناهي الصغر في العالم، إلا أن واقع نشاط الوكالة يثبت اقتصرها على تقديم القروض المصغرة وبعض الخدمات غير مالية كالمرافقة والاستشارة للمستفيدين من سلفات بدون فائدة لشراء مواد أولية أو قروض اقتناء تجهيزات إنتاج.

ويجب الإشارة أن منهجية التمويل المتبعة في الوكالة تركز على الجانب الاجتماعي أكثر منه على الجانب الإقتصادي، ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات منها السياسية بالدرجة الأولى بهدف مواجهة الضغط الاجتماعي من

1- النسبة تم الحصول عليها من خلال مقابلة مع مدير الزكاة، مديرية الزكاة والحج والعمرة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر العاصمة، يوم

قبل الشباب العاطل عن العمل، والدليل على ذلك هو نسبة استرجاع القروض حيث توجد نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحصيل في الآجال المحددة بلغت 50.6%<sup>1</sup> من مجموع القروض المقدمة، ويرجع ذلك لإلغاء الضمانات المادية المقدمة من قبل أصحاب المشاريع للحصول على قرض وتعويضها بصندوق الضمان المشترك فهذا ما أدى إلى حدوث تساهل في سداد القروض من قبل المستفيدين، الأمر الذي أدى إلى عدم جدية المستفيدين من تمويل الوكالة في استمرارية عمل مشاريعهم المصغرة المستحدثة وانحرافها عن نشاطها الحقيقي في كثير من الأحيان.

والنقطة المهمة الأخرى التي يجب الإشارة إليها وهي معدلات الفائدة المطبقة بالنسبة للتمويل الثلاثي الذي يدخل فيه البنك طرفا ثالثا في تمويل المشروع المصغر، وعلى الرغم من تطبيق معدلات فائدة مدعمة بنسب تراوح من 80% إلى 95% مقارنة بالمعدلات التجارية السائدة في السوق، إلا أنه ونظرا للجانب العقائدي الذي يجرم القروض الربوية أدى إلى نفور العديد من الشباب العاطل عن العمل من قروض اقتناء تجهيزات بغرض إنشاء مشاريع مصغرة تساهم بمدعمهم بمصدر دخل دائم يخلصهم من شبح البطالة والفقر.

كما تواجه تجربة القرض المصغر في الجزائر مجموعة من التحديات، منها ما يتعلق بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر، ومنها ما يتعلق الفئة المستهدفة:

- 1- **التحديات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر:** يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:
  - أن الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح القرض المصغر، وأن النظام الموجود مرتبط بالبنوك التجارية و يرجع ذلك إلى عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في التمويل المتناهي الصغر، وما ينتج عن ذلك من بيروقراطية وغياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع الموجهة للشباب؛
  - ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، فهذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل المصغر نظرا لتركيز خبراتها في الأنشطة المعتادة عليها، حيث تعاني الوكالة من عدم مرونة في الإجراءات البنكية وثقلها مما أثر سلبا على العديد من المشاريع؛
  - تعقد وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للقرض المصغر وكثرة تعرضه للتعديلات؛
  - صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية المتبعة في منح القرض المصغر، مما أثر على سرعة معالجة الملفات واعتماد المشاريع.

## 2- **التحديات المتعلقة بالفئة المستهدفة:** والمتمثلة أساسا في:

- نقص الكفاءة المهنية و التسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة ما أدى إلى فشل العديد من المشاريع المصغرة الممولة من طرف الوكالة؛
- تركيز طالبي القروض على النشاط التجاري و الخدمي على حساب النشاط الحرفي والصناعي الذي

1- آيت عكاش سمير، ناصر المهدي، القروض المصغرة ودورها في محاربة الفقر، المركز الجامعي خميس مليانة، ص17، متاح على الموقع [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)، تاريخ الاطلاع: 2013/05/15.

باستطاعته توليد أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل وبالتالي قلة عدد مناصب الشغل المستحدثة؛  
- عدم قدرة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تلبية غالبية الطلبات على خدمات القروض المصغرة من جهة، أو عدم موازنة طلبات الجمهور من جهة أخرى، فالأنشطة التي يمكن تمويلها بواسطة القروض المصغرة لا تتوافق في كثير من الأحيان مع المشاريع المصغرة المراد إنشاؤها.

### المطلب الثاني: تقييم تجربة بنك الفقراء في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش.

لتقييم تجربة بنك الفقراء في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش، ارتأينا التركيز على الإيجابيات وسلبيات خدمات التمويل المتناهي الصغر المقدمة من طرف البنك لمصلحة الفقراء .

#### أولاً- إيجابيات تجربة بنك الفقراء:

أهم ما يشار إليه بخصوص الإيجابيات التي حققها بنك الفقراء في مجال مكافحة الفقر في بنغلاديش، أنه نجح في تقديم خدمات مصرفية للفقراء المهمشين من النظام المصرفي التقليدي والذي يعد أهم سبب لوجود هذا البنك وهذا من خلال اعتماده منهجية مبتكرة التي لا تركز على الضمانات التقليدية والوثائق القانونية بل على الثقة وتضامن المجموعة، كما ساهم أيضاً في تمكين المرأة وإشراكها في العملية الإنتاجية، مما أدى إلى زيادة دخول الأسر الفقيرة وتحسن مستويات المعيشة و الرعاية الصحية والتعليم لأفرادها، بالإضافة إلى تخليص الفقراء أصحاب النشاطات المصغرة المدرة للدخل من جشع مقرضي الأموال و ما يفرضونه من معدلات فائدة مرتفعة على القروض الممنوحة للفقراء، كما ساهم البنك في إيجاد فرص عمل للذين يعانون من البطالة خاصة في ريف بنغلاديش، ولعل أهم نقطة إيجابية التي تحسب على بنك الفقراء هو الحث على التكافل والتضامن بين الفقراء من خلال العمل في مجموعات متضامنة ومتكاتفه ومساعدتهم في تنظيم أنفسهم من خلال عمل مؤسسي يمكنهم فهمه وإدارته، ويظهر ذلك من خلال الأهمية التي يوليها بنك الفقراء للمجموعة المتضامنة التي تعد اللبنة الأساسية المكونة لمنظومة عمله المصرفي، كل هذا مكن الملايين من فقراء بنغلاديش من تخطي عتبة الفقر مما جعل البنك الدولي يعتبر بنك الفقراء كرائد في محاربة الفقر لذا أصبح نموذج يحتذى به في كثير من الدول النامية والمتقدمة.

وفي ما يلي أبرز إيجابيات بنك الفقراء في مجال مكافحة الفقر<sup>1</sup>:

#### 1-التقليل من تأثير الأزمات التي يتعرض لها الفقراء:يساعد برنامج القروض المتناهي الصغر للفقراء على

تأمين أنفسهم ضد الأزمات المالية عن طريق امتلاك الأصول، كما تتيح القروض متناهي الصغر أيضاً تعدد مصادر الدخل للفقراء، وهو ما يمكنهم من تفادي حدوث أزمة حال تأثر أحد مصادر الدخل مثل فقدان المزرعات بسبب الفيضان خصوصاً للفقراء الذين يعيشون في القرى، وهذا ما يساعد على كسر حدة ودائرة الفقر.

1 -إيهاب طلعت الشايب، أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة(دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل

الأصغر)، بحث مقدم للحصول على درجة ماجستير مهني في إدارة الأعمال، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، 2010، ص65، متاح على

الرابط <http://www.arabic.microfinancegateway.org/redirect.php?mode=link&id=43874>

**2-زيادة الإستهلاك :** تعتبر من التأثيرات الإيجابية للبرنامج، فقد وجد أحد الباحثين في بنغلاديش أن لكل مائة تكا أقرضت لامرأة من المقترضات فقد زاد إجمالي الإنفاق داخل المنزل 18 تاكا، وهو ما يعني أن الفقراء الذين يعيشون على حافة الفقرة يستطيعون أن يحسنوا من إنفاقهم، واستدامة هذه الزيادة في الإنفاق تمكن الأسرة من تبني خطط أطول لتحسين الدخل والحياة للأسرة.

**3-زيادة الدخل :** أدت برامج القروض المتناهية الصغر إلى زيادة الدخل والتقليل من الفقر حيث يميل المقترضون إلى زيادة دخولهم بمرور الوقت، فعندما تنكسر الحلقة المفرغة للفقر ويبدأ الفقراء في تحقيق دخل ثابت يميل العديد منهم إلى الدخول في استثمارات تساعد على زيادة دخولهم، حيث تمكن 21 % من أعضاء برنامج بنك غرامين من إخراج أنفسهم من دائرة الفقر بعد مرور أربع سنوات على انضمامهم للبرنامج (حسب تقديرات بنك غرامين).

**4-التجمعات الإنتاجية الصغيرة :** وهي إحدى أهم المميزات التطبيقية لبرنامج القروض المتناهية الصغر، حيث يتم تكوين تجمعات من صناعات حرفية واحدة قريبة من بعضها البعض بحيث يمكن للقرويين أن يتشاركوا في الخبرات والأيدي العاملة، وهو ما يمكنهم من إنتاج كميات من نفس المنتج وبأسعار منافسة تشجع التاجر على الشراء وتفتح سوقاً للمنتج.

#### ثانيا- سلبيات تجربة بنك الفقراء:

رغم الإيجابيات التي تذكر لتجربة بنك الفقراء، من النجاح الذي حققته في مجال مكافحة الفقر من خلال مساهمته في إخراج البعض من دائرة الفقر وإيقاف تدهور حالات الفقر لدى البعض الآخر، إلا أن هناك مجموعة من الباحثين يرون أن هذه التجربة قد حققت نجاحاً جزئياً لإبقائها على سلبيات النظام الرأسمالي خاصة ما تعلق بالإعتماد على آلية الإقراض والفائدة الربوية، و التركيز المبالغ فيه على فئة النساء أكثر منه على فئة الرجال، كما أنه من الإقرارات التي تؤخذ على النساء من طرف برامج التمويل المتناهية الصغر هو الالتزام بتحديد النسل، وفي ما يلي جملة السلبيات التي تحسب على هذه التجربة نذكر منها<sup>1</sup>:

**1-حساب فائدة على القرض :** تعتبر من المشكلات الرئيسية لبرامج القروض المتناهية الصغر؛ حيث إن حساب فائدة أو رسوم خدمة ينطوي على صعوبات متعددة للمشاركين في برنامج القروض، فيجب على المقترض ليس فقط أن يتحمل قسط الدين بل أيضاً الفائدة المفروضة عليه، وقد لا يعود استثمار الفقير للقرض بأي أرباح، وهذا ما يدفع الشخص المقترض إلى اللجوء إلى مصادر أخرى للاقتراض وبالتالي تراكم الديون عليه ومنه عدم بلوغ الأهداف المرجوة من القرض.

**2-استيلاء الرجل على القرض عن طريق المرأة:**وهي مشكلة شائعة حيث يستغل الرجل المرأة في الحصول على قرض مالي (قليل الفائدة نسبياً) قد يستخدم أو لا يستخدم في إفادة الأسرة، وفي كل الأحوال لا تستفيد منه المرأة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بينما تظل مسؤولة عن سداده.

1- إيهاب طلعت الشايب، نفس المرجع، ص66.

**3-تعميق الإعتماد على الاقتراض:**وهي إحدى السلبيات لبرامج القروض المتناهية الصغر، فنسبة الفوائد العالية لسداد الدين وتعدد القروض لنفس المستفيد وقلة عدد من يغادر البرنامج من المستفيدين، إنما يعكس اعتماد المستفيدين كلياً على القروض خلافاً لما هو مطلوب، وهو تحقيق الإعتماد على النفس والقدرة على زيادة الدخل بحيث لا يحتاج الفقير إلى الاقتراض مجدداً.

وبصورة عامة، على الرغم من السلبيات التي تشوب تجربة بنك الفقراء إلا أنه ساهم بصورة فعالة في مكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش من خلال المقاربات التنموية التي اعتمدها والمتمثلة في التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية و تحسين نوعية الحياة، ولقد أثبتت العديد من الدراسات أن مقترضي بنك الفقراء يتحركون بنبات خارج دائرة الفقر، فطبقاً لإحدى الدراسات يتحرك 05 % من مقترضي البنك سنوياً خارج هذه الدائرة<sup>1</sup>، كما أظهرت نتائج المسوح الداخلية لبنك الفقراء أن 15 % من الأسر المقترضة نجحت في تخطي خط الفقر، بينما تتحسن أحوال النسبة الباقية بشكل مضطرد وهي تسير على الخط السليم لتخطي هذا الخط<sup>2</sup>.

1- مجدي سعيد المرجع نفسه ، ص 156.

2- نحو مجتمع المعرفة، مكافحة الفقر، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي لجامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2006، العدد 13، ص 98.

### خلاصة الفصل الثالث.

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى تقييم الآليات التمويلية التي تقدم خدمات متوافقة مع التمويل المتناهي الصغر المتاحة في الإقتصاد الجزائري والمثلة أساسا بصندوق الزكاة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ومقارنتها بتجربة بنغلاديش الرائدة عالميا في هذا المجال بالتركيز على تجربة بنك الفقراء (غرامين) على وجه الخصوص، وبالوقوف على مدى مساهمة خدمات التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في البلدين، تم التوصل إلى أنه في بنغلاديش لعب بنك الفقراء دورا كبيرا في مكافحة ظاهرة الفقر، وذلك من خلال توفير مجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المالية لصالح الفقراء الأعضاء في البنك أهمها خدمات الإقراض و الادخار والتأمين، وتدعيمها بخدمات أخرى غير مالية بالاشتراك مع مختلف المؤسسات التابعة للبنك التي أصبح يطلق عليها (أسرة غرامين) مثل خدمات المرافقة والدعم لأصحاب المشاريع المصغرة، ويرجع ذلك للمقاربات التنموية المختلفة التي اعتمدها البنك بغرض تحسين الوضع المعيشي و الصحي والتعليمي للفقراء، وبالتالي ساهم البنك في تمكين الفقراء في مختلف مناحي الحياة الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية والبيئية للتخلص من الآثار السلبية التي يخلفها الفقر.

أما في الجزائر وفي ظل غياب مؤسسة متخصصة في مجال التمويل المتناهي الصغر، عدا بعض خدمات التمويل المتناهي الصغر التي تقدمها بعض الهيئات الحكومية والمتمثلة أساسا في صندوق الزكاة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ومن خلال التعرض لمدى مساهمة الخدمات التي توفرها هاتين المؤسستين في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، توصلنا إلى أن خدمات صندوق الزكاة اقتصر على تقديم الإعانات المالية للفقراء بالإضافة إلى تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن، ونظرا لمحدودية موارد الصندوق فقد كانت مساهمته في مكافحة ظاهرة الفقر بسيطة و هامشية؛ في حين كانت مساهمة خدمات التمويل المتناهي الصغر المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مكافحة ظاهرة الفقر أحسن من مساهمة صندوق الزكاة ، حيث تمثلت خدمات التمويل المتناهي الصغر المقدمة من طرف الوكالة في خدمات الإقراض بغرض شراء مواد أولية أو لإنشاء مشروع مصغر، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الخدمات غير المالية لصالح المستفيدين من القروض المصغرة كخدمات المرافقة والدعم والمساعدة على إنشاء أنشطة و تقديم خدمات التكوين لأصحاب المشاريع المصغرة و تنظيم صالونات وطنية و جهوية لعرض وبيع المنتجات، لكن و على الرغم من أهمية المشاريع المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومساهمتها في توفير مداخيل ثابتة ومضمونة لبعض الفئات الفقيرة عن طريق خلق نشاطات تخرجهم من دائرة الفقر والحرمان، إلا أنها تبقى مساهمة محدودة الأثر و لم تحقق النجاح المطلوب الذي يساهم بصورة فعالة في مكافحة ظاهرة الفقر.

﴿خافته﴾



## خاتمة

تميزت صناعة التمويل المتناهي الصغر بنمو هائل في السنوات الأخيرة، و يرجع ذلك لاهتمام الدول النامية بها بسبب النتائج الإيجابية التي حققتها في مجال مكافحة الفقر، وذلك من خلال تقديمها لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية، كالإقراض و الادخار و التأمين و تحويل الأموال، وأخرى غير مالية كالمساعدة الفنية و تقديم الاستشارات، التي تصب كلها في مصلحة الفقراء ومحدودي الدخل، الذين لم يسعفهم الحظ في الحصول على تمويل من المؤسسات المالية التقليدية، بغرض تلبية احتياجاتهم المعيشية أو لإنشاء مشاريع مصغرة مدرة للدخل، وفي ما يلي أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من هذا البحث، ومناقشتها على ضوء فرضيات البحث، وكذا إيراد بعض المقترحات التي تهدف لدعم وتطوير قطاع التمويل المتناهي الصغر في الجزائر وآفاقه المستقبلية:

### 1. نتائج البحث:

من بين أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي، ما يلي:

- تمكن التمويل المتناهي الصغر من مساعدة الفقراء على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم، و بالتالي يمكن اعتبار التمويل المتناهي الصغر وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية و الإجتماعية والثقافية والبيئية، لتخلص من الآثار السلبية التي يخلفها الفقر.
- إن توفير التمويل المناسب للمشروعات المتناهية الصغر في الدول النامية أثبت قدرته على المساهمة في تحسين مستويات معيشة الفقراء، و الرفع من معدلات الأمن الغذائي والوضع الصحي والتعليمي لديهم.
- كانت مساهمة خدمات التمويل المتناهي الصغر المقدمة من طرف صندوق الزكاة في سبيل مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر محدودة وهامشية، حيث قام الصندوق منذ نشأته بتمويل 6945 مشروعاً مصغراً بصيغة القرض الحسن بتغطية تقدر بـ 30% فقط من حجم الطلب المحلي على هذه الخدمة، بالإضافة إلى تقديم إعانات مالية غير منتظمة لأزيد من 02 مليون فقير خلال الفترة 2003-2012، بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي 7.2 مليار دينار فقط.
- إن محدودية مساهمة خدمات التمويل المتناهي الصغر المقدمة من قبل صندوق الزكاة الجزائري في مكافحة الفقر لا يكمن في قصور الزكاة في حد ذاتها، و إنما في منهجية وآلية عمل الصندوق بصورة تسمح له بجباية أكبر حصيلة ممكنة من أموال الزكاة، وتسييرها بصورة جيدة .
- ارتكزت الخدمات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بصفة أساسية على الإقراض المتناهي الصغر، في الوقت الذي نسجل فيه غياب خدمات الادخار والتأمين، مثل التي يقدمها بنك الفقراء في بنغلاديش، هذا بالإضافة إلى اعتماد الوكالة لمعدلات فائدة على بعض صيغها التمويلية، أدى إلى عزوف الفقراء، كل هذا حال دون المساهمة الفعالة في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.
- أسهم بنك الفقراء إسهاماً ريادياً في الحد من الفقر في بنغلاديش، فهذا ما جعله نموذجاً للتمويل المتناهي الصغر التقليدي على الصعيد العالمي، لتمتعه بمجموعة من الخصائص القياسية، سمحت له بتقديم مجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المالية المتناهية الصغر لصالح الفقراء الأعضاء في البنك، أهمها خدمات الإقراض و الادخار

والتأمين، حيث أظهرت نتائج المسوح الداخلية لبنك الفقراء أن 15% من الأسر المقترضة نجحت في تخطي خط الفقر.

■ بلغ حجم القروض المتناهية الصغر المقدمة من طرف بنك الفقراء منذ نشأته و إلى غاية سنة 2011 حوالي 11.6 مليار دولار، حيث عرفت نسبة سداد عالية قاربت 98 %، والتي استفاد منها ما يقارب 8.4 مليون فقير.

■ ساهمت خدمة التأمين المتناهي الصغر المقدمة من قبل بنك الفقراء في فتح مجال المبادرة لدى الفقراء للانطلاق في مشاريع إقتصادية دون الخوف من التعثر في مشاريعهم، لكون القروض المتناهية الصغر المتحصل عليها مؤمنة من المخاطر، ولقد قدر رصيد صندوق التأمين المتناهي الصغر بـ 99.67 مليون دولار، حيث قام البنك بتسديد 37.78 مليون دولار الناجمة عن وفاة 273858 مقترض إلى غاية سنة 2011.

■ ساهم بنك الفقراء في غرس ثقافة الإدخار المتناهي الصغر لدى الفقراء، حيث بلغت إجمالي ودائع ومدخرات الفقراء في البنك 1.6 مليار دولار إلى غاية سنة 2013.

■ تعد أهم نقطة سلبية في تجربة بنك الفقراء هي اعتماده على حافظة من المنتجات المالية القائمة على نظام الفائدة، هذا ما أدى إلى عزوف شريحة كبيرة من فقراء بنغلاديش عن الخدمات التي يقدمها البنك، بالإضافة إلى عدم تمكنه من إيصال خدماته بشكل جيد لفئة الفقراء المدقعين المستهدفة بالدرجة الأولى من قبل برامج التمويل المتناهي الصغر.

■ تعد منتجات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي أهم الصناعات الناشئة التي لا زالت تتطلب المزيد من الجهود في سبيل تنميتها. لهذا، و في ظل مبادئ التمويل الإسلامي الرامي إلى تعزيز رفاهية المجتمع، تبدو أموال الزكاة مصدرا هاما للنهوض بالتمويل المتناهي الصغر الإسلامي.

■ يمكن لبنوك ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامية، أن توفر للفقراء النشطين إقتصاديا من أصحاب المشروعات المتناهية الصغر التمويل البديل لمشروعاتهم، فهذا ما يجنبهم الوقوع في حرمة الاقتراض الربوي من جهة، كما يساعدهم على كسب مداخيل تخرجهم من دائرة الفقر والحرمان من جهة أخرى.

## 2- الإجابة على الفرضيات:

في ظل نتائج الدراسة المتحصل عليها في شقيها النظري والتطبيقي، يمكن الإجابة على فرضيات البحث التي ورد ذكرها في مقدمة البحث كما يلي:

■ **الفرضية الأولى:** يعد التمويل المتناهي الصغر أداة فاعلة لمكافحة ظاهرة الفقر في البلدان النامية، لتمكينه الفئات الفقيرة المهمشة من تحسين أوضاعها المعيشية، من خلال مشاريع مصغرة مدرة للدخل، فهذه الفرضية محققة بدرجة عالية وبالتالي مقبولة.

■ **الفرضية الثانية:** ساهمت خدمات التمويل المتناهي الصغر المقدمة من قبل صندوق الزكاة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مساهمة محدودة في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، والفرضية محققة بدرجة عالية و بالتالي مقبولة.

- **الفرضية الثالثة:** ساهمت خدمات التمويل المتناهي الصغر المقدمة من قبل بنك الفقراء بفعالية في الحد من الآثار السلبية لظاهرة الفقر في بنغلاديش، والفرضية محققة بدرجة عالية وبالتالي مقبولة.

### 3. الاقتراحات:

إن نجاح تجربة التمويل المتناهي الصغر في عدة بلدان، ولو أنها حصلت في ظروف وشروط مختلفة ومتنوعة، يدعونا إلى الاستنتاج بأن هذه التجربة يمكن كذلك أن تنجح في الجزائر، على الرغم من حداثة وعدم تحقيقها النجاح المطلوب، إلا أن هذا الخيار نابع من الإدراك بقدرة التمويل المتناهي الصغر في تقديم حلول فعالة و عملية واقعية في سبيل مكافحة الفقر.

وعليه فإنه يتعين وجوب إيجاد الحلول للصعوبات والمعوقات، وتوفير الدعم والمساندة التي من شأنها تطوير قطاع التمويل المتناهي الصغر في الجزائر، و يتطلب الأمر كذلك الاستفادة من إيجابيات التجارب العالمية في هذا المجال، على غرار بنك الفقراء، الذي يعد تجربة رائدة في قطاع التمويل المتناهي الصغر.

على ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة يمكن أن نورد جملة من المقترحات التي تهدف إلى دعم قطاع التمويل المتناهي الصغر في بنغلاديش وتطوير هذا القطاع في الجزائر، والتي نذكر منها:

- إدخال بعض التعديلات على نظام بنك الفقراء، لاسيما فيما يتعلق بتصميم المنتجات المالية بشكل يتماشى مع الشريعة الإسلامية، من خلال المزج بين احتياجات أصحاب المشروعات المتناهية الصغر وصيغ التمويل الإسلامية.

- يجب على بنك الفقراء القيام بالبحث عن الأفكار الجديدة والبناءة في مجال التمويل المتناهي الصغر حتى يتم توسيع نطاق عمله، ولكي تنمو صناعته لتشمل الفئة الأشد فقرا في بنغلاديش.

- لعل أهم خطوة يجب أن تقوم بها الجزائر في سبيل النهوض بصندوق الزكاة هو الارتقاء به إلى مؤسسة مستقلة تتمتع بصلاحيات تسمح لها بترقية دورها التمويلي والاستثماري ليشمل أكبر فئة من الفقراء، وبالتالي المساهمة بفعالية في مكافحة ظاهرة الفقر.

- إعادة النظر في الآليات المتبعة في تسيير الصندوق والأدوار المنوطة به من حيث التحصيل والتوزيع، حيث أن هناك فجوة كبيرة بين حجم الزكاة المحصلة من هيئة صندوق الزكاة، وبين قيمة الزكاة المفترض تحصيلها ارتكازاً على واقع المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري.

- الارتقاء بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى مؤسسة مستقلة للتمويل المتناهي الصغر، وتوسيع نشاطها لتشمل باقي خدمات التمويل المتناهي الصغر كالادخار والتأمين، وعدم الاكتفاء بتقديم قروض مصغرة فقط، مع الحرص على تقديم منتجات مالية تراعي أحكام الشريعة الإسلامية.

- ضرورة وضع إطار تنظيمي جيد لقطاع التمويل المتناهي الصغر في الجزائر، و يتم ذلك من خلال القيام بتعديلات للتنظيمات التشريعية، بحيث تصبح أنظمة التمويل المتناهي الصغر مشمولة بالتشريعات المصرفية العادية،

وذلك من أجل بناء أنظمة مالية شاملة وليس مجرد ترتيبات استثنائية من القانون بغرض تقديم خدمات مالية للفئات الفقيرة و المحدودة الدخل.

■ استجابة للطلب المتزايد على التمويل الإسلامي في الجزائر، وفي ظل نقص المعروض منه، يجب أن تسعى البنوك التقليدية العاملة في الجزائر إلى تطبيق مبادئ التمويل الإسلامي، وذلك من خلال فتح نوافذ تمويل إسلامية أو تحوّل هذه المؤسسات بالكامل إلى بنوك إسلامية، التي يتم من خلالها تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي.

■ دعم إقامة البنوك الإسلامية في الجزائر، وحثها على توفير خدمات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، وذلك بتمويل المشروعات المتناهية الصغر بمختلف صيغ التمويل الإسلامية مستفيدة من التجارب الناجحة في هذا المجال.

- تشجيع إقامة مصارف للتمويل المتناهي الصغر تقدم منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تشجيع العمل الحر وتوعية أفراد المجتمع الجزائري، خاصة الفقراء منهم، بالدور الفعال الذي يلعبه التمويل المتناهي الصغر في دعم المشاريع المصغرة المدرة للدخل.
- ضرورة توفير مراكز تعمل على تجميع ونشر المعلومات والإحصائيات المتعلقة بقطاع التمويل المتناهي الصغر في الجزائر، مما يساعد على حصر نقاط الضعف و نقاط القوة.
- على الباحثين في الاقتصاد والصيرفة الإسلامية القيام بأبحاث معمقة في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي وتقديم مقترحات قابلة للتطبيق.

#### 4-آفاق البحث:

من خلال بحثنا هذا حول التمويل المتناهي الصغر يمكن اقتراح بعض العنواين المتفرعة منه لتكون بمثابة مواضيع بحث مستقبلية نذكر منها:

- إطار مقترح لإمكانية تطبيق صيغ التمويل الإسلامية في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر.
- مدى ملائمة صيغ التمويل الإسلامية للتمويل المتناهي الصغر - دراسة حالة بعض صيغ التمويل الإسلامية.
- دور البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي-دراسة مقارنة لبعض الدول.

# ﴿قائمة المراجع﴾

## المراجع باللغة العربية:

### • الكتب:

1. ابراهيم العيسوي، التنمية الاقتصادية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، ط2، دار الشروق القاهرة، 2001.
2. احمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط1، بيروت، 2007.
3. أحمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسن، الإقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1989.
4. باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
5. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2007.
6. حسن عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا، إداريا وبشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
7. حسن عبد القادر صالح. التوجيه الجغرافي للتنمية الإقليمية والوطنية، دار وائل للنشر، عمان 2002.
8. حسن محمد الرفاعي، مشكلة الفقر في العالم الإسلامي (الأسباب والحلول)، ط1 دار النفائس، دمشق، 2006.
9. خالد مصطفى قاسم، الإدارة البيئية و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
10. زياد أبو الفحم، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، ثقافة للنشر والتوزيع، أبو ظبي، ط1، 2009.
11. سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 2008.
12. سامر مظهر قنطجحي، صناعة التمويل في المؤسسات والمصارف المالية الإسلامية، شعاع للنشر و العلوم، حلب، 2010.
13. سامر مظهر قنطجحي، إبراهيم محمود عثمان آغا، صندوق القرض الحسن: تنظيمه -آلياته-ضوابطه، شعاع للنشر والعلوم، حلب، 2009.
14. سلامة سالم سلمان، تأثير التجارة على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

15. سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،مصر 1998.
16. صالح صالحى ،المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع ط1 ، مصر، 2006.
17. طلعت الدمرداش ابراهيم ،الاقتصاد الإجتماعي، مكتبة القدس الزقازيق ،مصر ، ط 1 2006.
18. الطيب داودي، الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، الطبعة 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
19. عبد الرحمان يسري أحمد،الصناعات الصغيرة في البلدان النامية،المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، النك الا-سلامي للتنمية، جدة، 1995.
20. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، بيروت، 2001.
21. عبد العزيز قاسم محارب ، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية،2011.
22. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في النمو، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 .
23. عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004.
24. عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار الحافظ للنشر و التوزيع، جدة، 2000.
25. عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد ابو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
26. عدنان داود العذاري و هدى زويرالدعمي، قياس مؤشرات الفقر في الوطن العربي، دار جرير للنشر والتوزيع الأردن ، ط1، 2010.
27. عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية 2005 .
28. كريمة كريم، دراسات في الفقر والعمولة(مصر والدول العربية)، ترجمة سمير كريم، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، 2005.
29. محمد ابن منظور، لسان العرب، المجلد التاسع، دار إصدار،بيروت ، ط 1، 1412 هـ.
30. محمد العزيز عجمية ، ايمان عطيه ناصف، التنمية الاقتصادية:دراسات ونظريات . جامعة الاسكندرية، 2002.
31. محمد بوجلال، البنوك الاسلامية-مفهومها، نشأتها تطورها نشاطاتها، مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990.
32. محمد عبد الكريم أرشيد،النشاط الإقتصادي الإسلامي وأثر القيم الأخلاقية فيه، ط 1، دار الكتب العلمية

للنشر، لبنان، 2008.

33. محمد كامل عارف، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، إصدارات عالم المعرفة، الكويت، 1989.
34. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
35. مصطفى صالح، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، عمان، 2008.
36. معجم مصطلحات القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار المعارف، بدون سنة نشر.
37. ميشال تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.
38. مجدي سعيد، تجربة بنك الفقراء، الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت، ط2، 2007.
39. هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2006.

#### • المذكرات و الرسائل الجامعية:

1. إيهاب طلعت الشايب، أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)، بحث مقدم للحصول على درجة ماجستير مهني في إدارة الأعمال، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، 2010.
2. بشير معطوب، إشكالية الفقر في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
3. جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية (1980م-2000م) رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بالخروبة جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005.
4. حروفش سهام، واقع وآثار التمويل الدولي على الدول النامية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، سطيف 2004/2003.
5. دلال بن طي، وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004 / 2003.
6. ساري سهام، دور مؤسسات الأوقاف والزكاة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية الكويتية والجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010.
7. صوايلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.



8. الطيب بولحية، دور الترويج في تفعيل مؤسسات الزكاة: حالة صندوق الزكاة-الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، السنة الجامعية: 2005/2004.
9. العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، السنة الجامعية 2011/2010.
10. عباس و داد، تقييم السياسات العربية في مجال مكافحة الفقر لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية، مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، السنة الجامعية 2011-2012.
11. عثمانى أنيسة، التنمية البشرية في الجزائر محاولة القياس والتحليل باستعمال نموذج الإنحدار المتعدد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف، 2009/2008.
12. محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين-دراسة تطبيقية على قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2010.

● المقالات المنشورة في المجالات العلمية المحكمة:

1. أحمد محمد علي، تجربة بنك الفقراء، معا نتطور: نشرة نصف شهرية تصدر عن شركة ميديا إنترناشيونال، قطر بالتعاون مع المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج، العدد 73، جانفي 2007.
2. بلعوز بن علي، رأس المال المخاطر كمصدر تمويلي بديل للمصادر التقليدية، مجلة الخلدونية، العدد 02، أكتوبر 2007.
3. بن ناصر عيسى، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجنت، كلية العلوم الاقتصادية. والتسيير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، العدد 09، 2003.
4. توفيق الطيب البشير، نظرية السكان بين مالتس وابن خلدون رؤية نقدية، دار الدراسات الاقتصادية، الرياض، مقالة منشورة على الموقع <http://www.tawtheegonline.com>.
5. رحيم حسين، التنمية والعمولة: اشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي، مجلة الاقتصاد والمناجنت، الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 02، 2003.
6. صالح صالح، توزيع الثروة والدخل في الاقتصاد الاسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 09 السنة 2009، جامعة سطيف.

7. الطيب لخليح، محمد جصاص، الفقر: التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السابع جوان 2010.
8. عالية عبد الحميد عارف، إدارة القروض متناهية الصغر: الآليات والأهداف و التحديات، المجلة العربية للإدارة، مج 29، ع 1 يونيو 2009، ص156.
9. علي عبد القادر علي، تقييم سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.
10. فائز بن ابراهيم الحبيب، النمو وتوفير الاحتياجات الأساسية، دراسة لحالة بعض الدول الإسلامية في الفترة 1965-1990، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 23، العدد 04، جامعة الكويت، 1999.

#### • المداخلات في المنتقيات العلمية:

1. زوليخة سنوسي، هاجر بوزيان الرحمان، البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، مداخله ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى، سطيف، 2008 .
2. سعيد يحي، برحومة عبد الحميد، ظاهرة الفقر في العالم العربي: أسبابها وانعكاساتها وكيفية معالجتها، أوراق عمل ندوة دولية حول: تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سعد دحلب-البليدة، 2007
3. صالح صالح، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مداخله ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 07 / 08 أفريل 2008 .
4. عبد الحليم غربي، بالرقى تيجاني، نماذج بنكية في التنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريبيج، 14-15/04/2008.
5. عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق، نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة: دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، المؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد و التمويل الإسلامي-النمو المستدام والتنمية الإقتصادية الشاملة من منظور إسلامي - ، كلية الدراسات الإسلامية في قطر، 19-21 ديسمبر 2011.
6. عماري عمار ، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخله ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 07 08 أفريل 2008.
7. عماري عمار ، إشكالية الفقر والتنمية المستدامة : تحليل نظري، أوراق عمل اليوم الدراسي: التنمية المستدامة ومسألة الفقر، المنظم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف ،2009.

8. غزي محمد العربي، عمران عبد الحكيم، برامج التمويل المتناهي الصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة 15 و16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص5.
9. كتوش عاشور وقورين حاج قويدر، مؤشرات الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية و التقارير الرقمية، أوراق عمل ندوة دولية حول: تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سعد دحلب-البليدة، 2007
10. كمال رزيق، محمد مسدور، صيغ التمويل بلا فوائد للقطاع الفلاحي، الملتقى الدولي الاول حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، بسكرة، الجزائر، 22-23 أكتوبر، 2002.
11. محمد عبد الحماد عمر، صيغ التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة القائمة على أسلوب الدين التجاري والإعانات، مداخلة ضمن ملتقى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، 2003.
12. نور الدين جوادي، عقبه عبد اللاوي، التمويل متناهي الصغر كأداة فاعلة ضمن استراتيجية القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة 15 و16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص3.
13. نوري منير، تحليل الأبعاد البشرية للتنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي المدية، 06/07 جوان 2006 .
14. آيت عكاش سمي، ناصر المهدي، القروض المصغرة ودورها في محاربة الفقر، المركز الجامعي خميس مليانة، ص17، متاح على الموقع [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)، تاريخ الاطلاع: 2013/05/15.

• **التقارير والدراسات :**

1. أجاز أحمد خان و إيزابيل فيليس، تأثير العقيدة على البرامج الإسلامية للتمويل متناهي الصغر، هيئة الإغاثة الإسلامية، فيفري 2010، متاح على موقع سنابل: شبكة التمويل المتناهي الصغر للبلدان العربية، <http://www.sanabelconf.org/Grameen-JameelMFI>
2. أوراق عمل ورشة: التمويل الأصغر : وسيلة لمكافحة الفقر، من تنظيم وزارة الرعاية الإجتماعية وشؤون المرأة والطفل بالتعاون مع بنك السودان المركزي، جمهورية السودان، 2008/12/30.
3. أثر التمويل المتناهي الصغر، موجز الجهات المانحة رقم 13 - جوان 2003، متاح على موقع بوابة التمويل الأصغر: <http://www.arabic.microfinancegateway.org>

4. باول دليو وديفيد فيتزهيبرت، فرص الاستثمار في التمويل الأصغر: عرض شامل لأهم القضايا والاتجاهات العصرية، البوابة العربية للتمويل الأصغر، على الموقع :  
<http://arabic.microfinancegateway.org>
5. التمويل المتناهي الصغر الإسلامي: التحديات والمبادرات، ورقة بحث مقدمة لمنتدى تطوير القطاع المالي الإسلامي المنعقد في الكويت ، 2006 ،الجهة المنظمة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والمجلس العام للبنوك و الهيئات المالية الإسلامية ، متاح على موقع البنك الإسلامي للتنمية: [http:// www.isdb.org](http://www.isdb.org) ،تاريخ الاطلاع: 2012/08/02
6. التمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول ،سلسلة دراسات: نحو مجتمع المعرفة، مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، جدة، الإصدار الحادي عشر، 1427 هـ.
7. جوديث براندسما ورفيقة شوالي، إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، 1998 ص1 متاح على الموقع: .  
<http://arabic.microfinancegateway.org>
8. دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة الخاصة بالجهات الممولة للتمويل المتناهي الصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، البنك الدولي ط 2 2006، ص2. مطبوعة متاحة على الموقع :  
<http://arabic.microfinancegateway.org>
9. راشيل روك، ماريا أوتيرو،سونيا سالتزمان، مبادئ وتطبيقات حوكمة التمويل المتناهي الصغر، أكسيون انترناشيونال، أغسطس 1998، ص06، متاح على موقع البوابة العربية للتمويل المتناهي الصغر، على الرابط:  
<http://arabic.microfinancegateway.org>
10. راهول دومال وأميلا سابكانين، تطبيق المبادئ المصرفية الإسلامي على التمويل المتناهي الصغر، ملحوظة فنية، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متاح على موقع الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي <http://www.un.org/undp>
11. سماح ديب الصفدي، الإستدامة المالية بين المفهوم التجاري والتنموي، مقال منشور على البوابة العربية للتمويل المتناهي الصغر على الموقع: <http://www.arabic.micrfinancegetway.org> .
12. سيسيل لاينو، دوروثيه بيريت، دليل حوكمة مؤسسات التمويل المتناهي الصغر ، ترجمة بوابة التمويل المتناهي الصغر، مطبوعات صندوق النقد الدولي للتنمية الزراعية، 2006، ص 08. متاح على موقع :  
<http://www.arabic.microfinancegateway.org>
13. عبده سعيد إسماعيل، أدبيات التمويل الصغير: عرض ونقد، ندوة حوار الأربعاء، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، كلية الاقتصاد والإدارة/جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 12 مارس 2008، ص 4، متوفرة على الموقع : <http://www.islamiccenter.kau.edu.sa>

14. عبد الرحمن عبد الرحيم، التمويل الصغير الإسلامي: العنصر المفقود في المصارف الإسلامية، نشرة كيتو لدراسات المنطقة الإسلامية، 2007، ص 49، دراسة متاحة على بوابة التمويل المتناهي الصغر: <http://www.arabic.microfinancegateway.org>، تاريخ الاطلاع : 2012/10/05.
15. كريج تشرشل وآخرون، اتجاهات جديدة في تمويل مكافحة الفقر، منشورات شبكة تعليم ودعم المشروعات الصغيرة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2002، متاحة على موقع: <http://www.arabic.microfinancegateway.org>
16. كريج تشرشل، مادلين هيرتشلاند، جوديث بينتر، تمويل مكافحة الفقر: إعادة النظر في نظام بنك القرية، شبكة تعليم ودعم المشروعات الصغيرة ، الولايات المتحدة الأمريكية، 2002، ص 132، متاحة على موقع : <http://www.arabic.microfinancegateway.org>
17. لين بيخولس وبامبلا شامبين، إدارة المخاطر بشكل فعال: دروس لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر، مذكرة تلخيصية رقم 14 متاحة على موقع: <http://www.arabic.microfinancegateway.org>
18. ماركو إلبيا، ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، كلية الإدارة جامعة تورينو، إيطاليا، 2006، متاحة على موقع: <http://www.arabic.microfinancegateway.org>
19. محمد خالد، بناء نموذج أعمال ناجح للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر القمة العالمية للاتمان الصغير لعام 2011، بلد الوليد إسبانيا، ص 1، متاح على موقع بوابة التمويل المتناهي الصغر: <http://www.arabic.microfinancegateway.org>
20. محمد عبدالله الرفاعي، معوقات بيانات قياس الفقر، المؤتمر الاحصائي العربي الأول، عمان، الأردن 12-13 نوفمبر 2007.
21. نحو مجتمع المعرفة، مكافحة الفقر، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي لجامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، العدد 13، 2006.
22. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية لسنة 2006 ، متاح على الموقع: <http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hrd06>
23. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية لسنة 2008 ، متاح على الموقع: <http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hrd08>.
24. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية لسنة 2011 ، متاح على الموقع: <http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hrd11>
25. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 ، متاح على الموقع: <http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hrd13>
26. التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، صندوق النقد العربي ، متاح على الموقع : <http://www.arabmonetaryfund.org>

## ● المقابلات الميدانية:

1. منشورات داخلية لمديرية الدراسات وبرامج المعلومات، المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الجزائر العاصمة، يوم 2013/05/06.
2. منشورات داخلية، مديرية الأوقاف والزكاة والحج والعمرة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر العاصمة، يوم 2013/05/06.

## ● القوانين والمراسيم:

1. المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06 سنة 2004
2. مرسوم رئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس سنة 2011 المتعلق بجهاز القرض المصغر.

## ● مواقع الأنترنت:

1. مجدي سعيد، تجربة بنك الفقراء في بنغلاديش، متاح على الموقع :  
<http://www.islamonline.net/Arabic/>
2. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، بنغلاديش، متاح على الموقع : <http://ar.wikipedia.org/wiki>
3. ديوان الزكاة السوداني على الموقع: <http://www.zakat-sudan.org>
4. الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية الجزائرية، على الموقع: <http://www.marw.dz>
5. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على الموقع: <http://www.angem.dz>
6. كلية الدراسات الإسلامية في قطر <http://www.islamiccenter.kau.edu.sa>
7. المعهد العربي للتخطيط - الكويت <http://www.arab-api.org>
8. الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة <http://www.un.org/ar>
9. الموقع الرسمي للبنك الدولي <http://www.worldbank.org>

## المراجع باللغة الأجنبية:

### ● الكتب:

1. Cary krosinsky and nick robins, sustainable investing :the art of long term, 1st published, by earth scan, UK, 2008.
2. Christian Brodhag , Développement Durable, université Genève, 2004.
3. Edward Barbier, The concept of Sustainable economic development, 1987
4. Emmanuel ARNAUD ,Arnaud BERGER ,Christian de PERTHUIS, Le développement durable ,Edition Nathan, Paris, 2011.
5. Fouzi Mourji, Bernard Decaluwé & Patrick Plane, Le développement face à la pauvreté, édition Economica , paris, 2006.
6. J.pierre cline et autres, Les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté, 2ème édition , Economica, paris , 2003.

7. Sébastien Boyé et autres, **Le guide de la Microfinance**, éditions d'organisation, Paris, 2006.

● المقالات :

1. Achir Mohamed, **la finance solidaire entre efficacité de l'action et dépendance des organismes publics**, colloque international sur : «Développement durable, projets et engagements», L'université de Bejaia (Algérie) en collaboration avec l'université de Haute Alsace (France), les 8 et 9 novembre 2010.
2. **Guide pratique sur le micro-crédit** : l'expérience du prêt solidaire, <http://www.lamicrofinance.org>
3. Mohamed m'rini, **le micro-crédit : concepts et principes**, Initiative Nationale pour le Développement Humain, <http://www.indh.gov.ma>,

● التقارير :

1. **2<sup>ème</sup> rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement**, rapport établi par le gouvernement algérien, septembre 2010.
2. **ETAT DE LA CAMPAGNE DU SOMMET DU MICROCREDIT**, rapport annuelle 2012, consulter le site : [www.microcreditsummit.org](http://www.microcreditsummit.org).
3. Grameen Bank, **Annual Report 2011**, <http://www.grameen-info.org>
4. **les bulletin de l'emploi et chômage au quatrième trimestres (2005-2010)**, l'Office National des statistiques, statistiques sociale, <http://www.ons.dz/>
5. **RAPPORT DE LA CONFERENCE DES NATIONS UNIES SUR L'ENVIRONNEMENT ET LE DEVELOPPEMENT** (Rio de Janeiro, 3-14 juin 1992), Chapitre 3 : LUTTE CONTRE LA PAUVRETE, Vol.1, <http://www.un.org>.

● المجالات العلمية المحكمة:

1. Blondeau Nicolas, **La microfinance » Un outil de développement durable ?**, Études, 2006/9 Tome 405, Distribution électronique, Cairn.info pour S.E.R.
2. Nimal A. Fernando, **Risk management microfinance some observations and suggestions**, Asian Journal of Agriculture and Development, Vol. 4, No: 2, Asian Development Bank, 2008.
3. Elizabeth Littlefield, Jonathan Morduch, and Syed Hashemi Mesbahuddin, "**LA MICROFINANCE EST-ELLE UNE STRATÉGIE EFFICACE POUR ATTEINDRE LES OBJECTIFS DU MILLÉNAIRE POUR LE DÉVELOPPEMENT?**" CGAP Focus Note N°24, 2003, <http://www.cgap.org>.
4. Karim «Nimrah «Michael Tarazi «and Xavier Reille. "**Islamic Microfinance: An Emerging Market Niche.**" Focus Note 49. Washington «D.C.: CGAP «August 2008 / <http://www.cgap.org>.

● مواقع الأنترنت :

1. **A short history of Grameen** : <http://www.grameen-info.org/bank/hist.html>.
2. **Grameen Bank Monthly Update in US\$** : April 2013, Statement No: 1 Issue No : 400, Issue Date : May 07, 2013, [http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=1102&Itemid=422](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1102&Itemid=422)
3. Grameen Bank, **Annual Report 2011**, Grameen Bank Expands its Horizon [http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=1173&Itemid=999](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1173&Itemid=999)
4. Grameen Bank, **Annual Report 2011**, Village Phone, [http://www.grameen-info.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=1177&Itemid=1003](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1177&Itemid=1003)

5. Grameen Bank, **The 16 decisions of Grameen Bank**: <http://www.grameen-info.org/bank/the16.html>
6. Grameen Bank ,Muhammad Yunus, **Grameen Bank At a Glance**, <http://www.grameen-info.org/bank/GBGlance.htm>
7. [http:// www.un.org /french](http://www.un.org/french)
8. <http://www.cgap.org>.
9. <http://www.microcreditsummit.org>



# ﴿ فهرس الأشكال ﴾

## ■ فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
22	الشكل رقم (1-1): أهم مؤشرات قياس الفقر في إطار التنمية البشرية.	.1
23	الشكل رقم (2-1): الحلقة المفرغة للفقر.	.2
34	الشكل رقم (3-1): منحى لورنز.	.3
35	الشكل رقم (4-1): حساب معامل جيني.	.4
37	الشكل رقم (5-1): منحى كوزنتس.	.5
43	الشكل (6-1): أبعاد التنمية المستدامة.	.6
77	الشكل (1-2): تطور عملاء التمويل المتناهي الصغر التقليدي من جنس النساء مقارنة بإجمالي العملاء على المستوى العالمي.	.7
78	الشكل رقم (2-2) توزيع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على المستوى العالمي.	.8
91	الشكل (3-2) حلقة التغذية المرتدة (العكسية) لإدارة المخاطر في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر.	.9
123	الشكل رقم (1-3): نسب توزيع حصيلة الزكاة.	.10
124	(الشكل رقم (2-3) المداخيل الإجمالية لصندوق الزكاة للفترة (2003-2012)	.11
128	الشكل رقم (3-3) تطور المبالغ المخصصة للقرض الحسن في الجزائر للفترة (2003-2012)	.12
128	الشكل رقم (4-3) تطور عدد المشاريع الممولة بصيغة القرض الحسن للفترة (2003-2012)	.13
135	الشكل رقم (5-3): تطور عدد القروض بدون فوائد الممنوحة من طرف الوكالة المحلية لسيير القرض المصغر للفترة (2005-2012).	.14
139	الشكل رقم (6-3): نمو عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار جهاز القرض المصغر للفترة (2005-2012)	.15

# ﴿ فهرس الجلد اول ﴾

## ■ فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
52-51	الجدول رقم (1-1): أهداف الألفية الإنمائية.	.1
64	الجدول (1-2): القطاعات التي يمولها التمويل المتناهي الصغر.	.2
68	الجدول (2-2): أنواع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر.	.3
75	الجدول (2-3): نمو مؤسسات وعملاء التمويل المتناهي الصغر التقليدي على المستوى العالمي للفترة (1997-2010).	.4
76	الجدول رقم (2-4): توزيع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي حسب معيار حجم العملاء.	.5
78	الجدول رقم (2-5): التوزيع الجغرافي لبيانات التمويل المتناهي الصغر التقليدي على المستوى العالمي لسنة 2010.	.6
84	الجدول رقم (2-6): مقارنة بين الأسلوبين المعتمدين في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر.	.7
88	الجدول رقم (2-7) تصنيف المخاطر التي تتهدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر.	.8
94	الجدول (2-8) إنتشار التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في العالم حسب الدول.	.9
95	الجدول رقم (2-9) توزيع التمويل المتناهي الصغر الإسلامي حسب نوع المؤسسة.	.10
117	الجدول رقم (3-1): تطور مستويات الفقر في الجزائر.	.11
124	الجدول رقم (3-2): المداخيل الإجمالية لصندوق الزكاة للفترة (2003-2012).	.12
125	الجدول رقم (3-3): تطور عدد الفقراء المستفيدين من الإعانات المالية لصندوق الزكاة.	.13
127	الجدول رقم (3-4): تطور المبالغ المخصصة للقرض الحسن وعدد الأفراد المستفيدين منه.	.14
132	الجدول رقم (3-5): أنماط التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.	.15
134	الجدول رقم (3-6): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل للفترة (2005-2012)	.16
135	الجدول رقم (3-7) توزيع القروض حسب الجنس ونمط التمويل للفترة (2005-2012)	.17
136	الجدول رقم (3-8): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط للفترة (2005-2012)	.18
137	الجدول رقم (3-9): برامج التكوين المقدمة لأصحاب المشاريع المصغرة.	.19

138	الجدول رقم(3-10):مساهمة الوكالة الوطنية للقرض المصغر في استحداث منصب الشغل.	.20
148	الجدول رقم(3-11): الوحدات التنظيمية لبنك الفقراء.	.21
153	الجدول رقم(3-12):تطور شبكة بنك الفقراء للفترة (2002-2011).	.22
154	الجدول رقم (3-13): نمو عدد أعضاء بنك الفقراء للفترة (2002-2011)	.23
154	الجدول رقم (3-14): نتيجة الدورة التي حققها بنك الفقراء خلال الفترة(2002-2011)	.24
156	الجدول رقم(3-15): توزيع القروض المتناهية الصغر الممنوحة لأعضاء بنك الفقراء حسب مجالات النشاط والجنس لسنة 2011.	.25
157	الجدول رقم(3-16): تطور قروض السكن الممنوحة من قبل بنك الفقراء وإجمالي المساكن المبنية للفترة (2002-2012).	.26
158	الجدول رقم(3-17):قروض التعليم العالي المقدمة لأبناء أعضاء بنك الفقراء.	.27
159	الجدول رقم(3-18):توزيع المنح الدراسية المقدمة من طرف بنك الفقراء على مختلف المراحل التعليمية.	.28
161	الجدول رقم(3-19): تطور مدخرات الفقراء الأعضاء في بنك الفقراء للفترة (2002-2011).	.29
165	الجدول (3-20):حصيلة الزكاة المفترض تحصيلها في الجزائر خلال الفترة (2003-2009).	.30

# ﴿فهرس المحتويات﴾

## فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتوى
أ- ز	مقدمة.
08	<b>الفصل الأول: التعريف بظاهرة الفقر أسبابها ومؤشرات قياسها، نظرياتها وسياسات علاجها وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.</b>
09	تمهيد.
10	المبحث الأول: المفاهيم والأسس النظرية لظاهرة الفقر.
10	المطلب الأول: مفهوم الفقر، أنواعه و مسبباته.
10	أولا- مفهوم ظاهرة الفقر.
13	ثانيا- أنواع الفقر.
14	ثالثا- أسباب تفشي ظاهرة الفقر.
16	المطلب الثاني: أساليب قياس ظاهرة الفقر وأهم مؤشراتها.
16	أولا- أسلوب قياس الفقر في إطار الدخل.
17	ثانيا- أسلوب قياس الفقر في إطار الحاجات الأساسية .
18	ثالثا- أهم مؤشرات قياس ظاهرة الفقر.
23	المطلب الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة الفقر.
23	أولا- نظرية الحلقة المفرغة للفقر.
24	ثانيا- النظرية المالتوسية في تفسير الفقر.
24	ثالثا- النظرية الماركسية في تفسير الفقر.
25	رابعا- تفسير الفقر من منظور الإقتصاد الإسلامي.
27	المبحث الثاني: ظاهرة الفقر وعلاقتها: بالنمو ، التنمية و عدالة التوزيع .
27	المطلب الأول: ماهية النمو والتنمية.
27	أولا- مفهوم النمو الإقتصادي.
29	ثانيا- مفهوم التنمية.
30	ثالثا- الفرق بين النمو والتنمية.
30	المطلب الثاني: التنمية والتفاوت في توزيع الدخل.
31	أولا- مفاهيم أساسية في توزيع الدخل.
32	ثانيا- مقاييس التفاوت في توزيع الدخل.

36	ثالثا- علاقة التنمية بتوزيع الدخل.
39	المبحث الثالث: مكافحة ظاهرة الفقر لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية ومصادر تمويلها.
39	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.
39	أولا- مفهوم التنمية المستدامة.
41	ثانيا- أبعاد التنمية المستدامة.
43	ثالثا- خصائص و أهداف التنمية المستدامة.
45	المطلب الثاني: مكافحة ظاهرة الفقر وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.
45	أولا- العلاقة القائمة بين الفقر والتنمية المستدامة في الدول النامية.
48	ثانيا- الجهود الدولية المبذولة في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية.
54	المطلب الثالث: مصادر التمويل التنموي في الدول النامية.
55	أولا- المصادر التقليدية لتمويل التنمية.
56	ثانيا- المصادر غير التقليدية لتمويل التنمية.
59	خلاصة الفصل الأول.
60	<b>الفصل الثاني: واقع صناعة التمويل المتناهي الصغر ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية.</b>
61	تمهيد.
62	المبحث الأول: مفاهيم أساسية في التمويل المتناهي الصغر و مؤسساته.
62	المطلب الأول: تطور مفهوم التمويل المتناهي الصغر ومبادئه الأساسية.
62	أولا- تطور مفهوم التمويل المتناهي الصغر.
65	ثانيا- المبادئ الأساسية للتمويل المتناهي الصغر.
66	المطلب الثاني: مفهوم وأنواع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر.
66	أولا- مفهوم مؤسسة التمويل المتناهي الصغر.
66	ثانيا- أنواع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر.
68	ثالثا- خصائص برامج مؤسسات التمويل المتناهي الصغر.
69	المطلب الثالث: منهجيات وخدمات التمويل المتناهي الصغر.
69	أولا- المنهجيات المتبعة في التمويل المتناهي الصغر.
70	ثانيا- خدمات التمويل المتناهي الصغر.
74	المبحث الثاني: واقع صناعة التمويل المتناهي الصغر التقليدي وتحدياتها.



74	المطلب الأول: المؤسسات المانحة للتمويل المتناهي الصغر التقليدي.
74	أولاً- نمو مؤسسات وعملاء التمويل المتناهي الصغر التقليدي في العالم.
75	ثانياً- توزيع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي حسب معيار حجم العملاء وجنسهم.
77	ثالثاً- التوزيع الجغرافي لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي.
79	المطلب الثاني- الإستدامة المالية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي.
79	أولاً- مفاهيم حول الإستدامة المالية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي.
82	ثانياً- التمويل المتناهي الصغر التقليدي بين المسؤولية الاجتماعية والفعالية الاقتصادية.
84	المطلب الثالث: التحديات التي يواجهها التمويل المتناهي الصغر التقليدي.
85	أولاً- حوكمة مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي.
87	ثانياً- إدارة المخاطر في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التقليدي.
92	المبحث الثالث: واقع صناعة التمويل المتناهي الصغر الإسلامي و تحدياتها.
92	المطلب الأول: المؤسسات المانحة للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي.
93	أولاً- الفرق بين التمويل المتناهي الصغر الإسلامي و التمويل المتناهي الصغر التقليدي.
93	ثانياً- نمو مؤسسات وعملاء التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في العالم.
95	ثالثاً- أنواع المؤسسات النشطة في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي.
96	المطلب الثاني: التحديات التي يواجهها التمويل المتناهي الصغر الإسلامي.
99	المطلب الثالث: جهود البنك الإسلامي للتنمية في تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر الإسلامي.
102	المبحث الرابع: التمويل المتناهي الصغر كأداة فاعلة في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية.
102	المطلب الأول: قياس أثر التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر.
102	أولاً- مفهومه.
102	ثانياً- محدداته.
103	ثالثاً- مستويات تأثير التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر.
104	المطلب الثاني: دور التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر و تحقيق أهداف الألفية الإنمائية.
105	أولاً- دور التمويل المتناهي الصغر في القضاء على الفقر المدقع.
106	ثانياً - دور التمويل المتناهي الصغر في النهوض بتعليم الأطفال.
107	ثالثاً- دور التمويل المتناهي الصغر في تحسين نتائج الرعاية الصحية بالنسبة للمرأة والطفل.
108	رابعاً- دور التمويل المتناهي الصغر في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
109	المطلب الثالث: حدود التمويل المتناهي الصغر في مجال مكافحة الفقر و معوقاته.

109	أولاً- حدود التمويل المتناهي الصغر التقليدي في مجال مكافحة الفقر.
110	ثانياً- حدود التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في مجال مكافحة الفقر.
112	ثالثاً- معوقات التمويل المتناهي الصغر في مجال مكافحة الفقر.
114	خلاصة الفصل الثاني.
115	<b>الفصل الثالث: دراسة مقارنة لدور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر و بنغلاديش.</b>
116	تمهيد.
117	المبحث الأول: الدور التمويلي لصندوق الزكاة و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومدى مساهمتهما في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.
118	المطلب الأول: الدور التمويلي لصندوق الزكاة ومدى مساهمته في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.
119	أولاً- الدور الإقتصادي و الإجتماعي لمؤسسة الزكاة.
122	ثانياً- لمحة عامة حول صندوق الزكاة الجزائري.
125	ثالثاً- دور صندوق الزكاة في تقديم الإعانات المالية للعائلات الفقيرة ومدى مساهمته في مكافحة ظاهرة الفقر.
126	رابعاً- دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن ومدى مساهمته في مكافحة ظاهرة الفقر.
129	المطلب الثاني: الدور التمويلي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومدى مساهمتها في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.
130	أولاً- لمحة عامة حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
131	ثانياً- صيغ التمويل المتاحة في إطار جهاز القرض المصغر.
133	ثالثاً- دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع المصغرة ومدى مساهمتها في مكافحة ظاهرة الفقر.
140	المبحث الثاني: الدور التمويلي لبنك الفقراء ومدى مساهمته في مكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش.
141	المطلب الأول: بنك الفقراء والمؤسسات التابعة له.
141	أولاً- مفهوم بنك الفقراء وظروف نشأته.
141	ثانياً- مبادئ و أهداف بنك الفقراء و أهم مميزاتة.
144	ثالثاً- المؤسسات التابعة لبنك الفقراء.
148	المطلب الثاني : آلية العمل المصرفي في بنك الفقراء ومقارباته التنموية.

148	أولاً- الوحدات التنظيمية في بنك الفقراء.
149	ثانياً- المقاربات التنموية المعتمدة في بنك الفقراء.
151	ثالثاً- أنواع قروض بنك الفقراء والإجراءات المتبعة في منحها.
152	المطلب الثالث: مدى مساهمة بنك الفقراء في مكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش.
152	أولاً- لمحة عامة حول تطور نشاط بنك الفقراء.
155	ثانياً- مدى مساهمة خدمات التمويل المتناهي الصغر المقدمة من قبل بنك الفقراء في مكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش.
164	المبحث الثالث: تقييم دور التمويل المتناهي الصغر في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر و بنغلاديش.
164	المطلب الأول: تقييم تجربة صندوق الزكاة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.
166	أولاً- تقييم دور صندوق الزكاة في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.
168	ثانياً- تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.
168	المطلب الثاني: تقييم تجربة بنك الفقراء في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش.
168	أولاً- إيجابيات بنك الفقراء في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش.
169	ثانياً- سلبيات بنك الفقراء في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش.
171	خلاصة الفصل الثالث.
172	خاتمة .
177	قائمة المراجع.
189	فهرس الأشكال
191	فهرس الجداول.
194	فهرس المحتويات.

## ■ قائمة المختصرات:

الشرح	المختصر	الرقم
حسب تعادل القوى الشرائية	PPP	.1
مبادرة خفض أعباء ديون الدول الفقيرة	HIPC	.2
أوراق استراتيجيات الحد من الفقر	PRSP	.3
مؤشر التنمية البشرية	IDH	.4
مؤشر الأمل في الحياة	IEV	.5
مؤشر نسبة المعرفة	INI	.6
مؤشر مستوى المعيشة	INV	.7
مؤشر الفقر البشري	IPH	.8
مؤسسة التمويل الدولية	IFC	.9
التمويل المتناهي الصغر	MF	.10
مؤسسات التمويل المتناهي الصغر	MFIs	.11
المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء	CGAP	.12
منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الأوربية	OCDE	.13
منظمة العمل الدولية	ILO	.14
صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال	UNCDF	.15
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	USAID	.16
المنظمات غير حكومية	ONG	.17
الوكالة الألمانية للتعاون الفني	GTZ	.18
اللجنة البنغالية لتحقيق ارتقاء المناطق الريفية	BRAC	.19
الشبكة الأوروبية للتمويل المصغر	EMN	.20
البنك الدولي	BM	.21
برنامج الامم المتحدة الإنمائي	PNUD	.22
صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة	FGMMC	.23
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.	ANGEM	.24
وكالة التنمية الإجتماعية	ADS	.25

يعتبر الفقر ظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات بيئية و سياسية، وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع بغض النظر عن مستوى تطوره الاقتصادي والاجتماعي، لذا أصبحت تشكل إحدى أهم مشكلات العصر خاصة في الدول النامية، ولعل الانعكاسات الخطيرة لظاهرة الفقر جعلها من بين أهم التحديات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، إذ تؤثر على جوانبها وأبعادها المختلفة وتشكل عقبة أمام تحقيق أهدافها.

ولقد عرفت صناعة التمويل المتناهي الصغر نموا جيدا في السنوات الأخيرة، حيث أنها أثبتت كفاءتها وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر في العديد من الدول النامية، وذلك من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية كخدمات الإقراض والادخار والتأمين وتحويل الأموال، تلبية للإحتياجات المالية للفقراء ومحدودي الدخل المستبعدين عادة من الخدمات المالية التقليدية، حيث أنها تساعدهم على إنشاء مشاريع إقتصادية مصغرة مدرة للدخل.

ومن خلال مقارنة دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر وبنغلاديش، خلصنا إلى نتائج مفادها أن بنك الفقراء (بنك غرامين) ساهم بفعالية في الحد من الآثار السلبية التي خلفها الفقر في بنغلاديش، وهذا ما جعله نموذجا يحتذى به في تطبيق برامج التمويل المتناهي الصغر على الصعيد العالمي؛ في حين عرفت خدمات التمويل المتناهي الصغر المقدمة من قبل صندوق الزكاة و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مساهمة محدودة في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، لذا فإنه يجب وضع السبل الكفيلة بتطوير هذا القطاع في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** مكافحة الفقر، التنمية المستدامة، التمويل المتناهي الصغر، الدول النامية، الجزائر، بنغلاديش.

### Summary:

*Poverty is considered as a social phenomenon with extensions and economical, environmental and political implications, It is found everywher regardless to the economical or social level. Ppverty has become one of the most dangerous problems especially in developing countries. Perhaps the repercussions of this phenomenon has made it the most important challenges that hinder the achievement of sustainable development in developing countries.*

*Microfinance industry has known good growth in recent years. It has certainly proved its efficiency and effectiveness in fighting poverty in developing countries. To some extent, it has reached its goals through the provision of a variety of financial services such as lending , savings, insurance and transfer of funds. The aim of this, is to meet the financial needs of the poor and low- Income, that are usually excluded from traditional financial services. This policy has enabled the poor to create mini-economic projects .*

*By comparing the role of microfinance in the fight against poverty in Algeria and Bangladesh, we get an important result. The Bank of the Poor(GRAMEEN BANK) contributed effectively to the reduction of the negative effects left behind. This result has made it a role model in the application of micro-finance programs at the global level. While microfinance services provided by the Zakat Fund and the National Agency of micro-loan in Algeria, have been very limited in the fight against poverty. So it must put ways to developed this sector in Algeria.*

**Key words:** the fight against poverty, sustainable development, microfinance, developing countries, Algeria, Bangladesh.

تم بحمد الله.